مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــــد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — فهمـــي جدعـــان

محمـد أبـو حمـــور — محمـــد الموســـى

السنة ١٢ — العددان (٤٦-٤٧) — شتاء وربيع ٢٠٠٩

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعــة الأولى

عمــان – شتاء وربيع ٢٠٠٩

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصـر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د.سعد ناجي جواد العـراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغـرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابـي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصـر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د.محمـــد المسفـر قطـر
أ.د. مـــروان كمـــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلَّغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزءٍ منه بأي شكل، وبأية لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبّر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٦. يُمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر بنظام **Office / IBM** على قرص **(DISK or CD)** مرفقةً مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقـال الافتتاحـي

درس غزة! ٩

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

محددات الصراع العلماني مع حزب العدالة في تركيا وآفاقه بعد قرار المحكمة برفض حظر الحزب ١٧

خالد محمود أبو الحسن

العلاقات الإسرائيلية – الشرق أفريقية وانعكاساتها على النظام الإقليمي العربي ٣٥

صايل السرحان

حدود التغيُّر في السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية بعد مطالبة البرلمان الأوروبي برفع الحصار عن غزة ٥٣

أمجد جبريل

المقالات والتقارير

الأزمة الوطنية السودانية.. التحديات وآفاق الحلول ٦٩

محمد حسب الرسول

الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي ٨١

مركز دراسات الشرق الأوسط

بين الإسلام والغرب: تهافت الديمقراطية ١٠٧

محمد السالك ولد إبراهيم

فشل حوار القاهرة الفلسطيني ٢٠٠٨م .. أسباب وتداعيات ١٢٥

عبد الله الأشعل

الملتقى الدولي لحق العودة الفلسطيني- دمشق ياسمين الأسعد	١٣٥
قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٨م صبري سُميرة	١٤٥
انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أمن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية عبيدة فارس	١٥٩
دراسة قانونية في إشكالية موقع الرئاسة الفلسطينية، سيناريوهات واتجاهات الوضع القانوني للسلطة الفلسطينية بعد ٨/ ١/ ٢٠٠٩م عبد الله حراحشة	١٧١
تقرير استراتيجي إسرائيلي: سلطة بلا سلطة- صورة الوضع أفرايم لفي	١٨٣
ملف معركة غزة.. الحرب السابعة **المواجهة بين إسرائيل والمقاومة في غزة، اتجاهات وانعكاسات** بيان العمري	١٩٧
قراءة إحصائية في تجربة التهدئة بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني أيمن خاطر	٢٠٥
تحولات الرأي العام الإسرائيلي في المعركة.. قبل وأثناء وبعد الحرب إبراهيم عبد الكريم	٢١٧
طبيعة واتجاهات المواجهة العسكرية الميدانية الجارية في قطاع غزة طلعت مسلم	٢٢٣
محمد نزال: فشل إسرائيل في هزيمة المقاومة الفلسطينية نادية سعد الدين	٢٣٣

نتائج المواجهة..الخسائر والانجازات العسكرية والميدانية للطرفين حتى١٢/ ١/ ٢٠٠٩م غسان دوعر	٢٤١
الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م... وقائع وأحداث خضر المشايخ	٢٥٧
رؤى إسرائيلية: - إخفاق وثكالى.. الحرب لم تحقق أهدافها - ما تزعمه حماس من انتصار له ما يؤيده - تحققت أهداف إسرائيل.. بيانات دون رصيد	٢٦٥
وثائق:	
- مذكرة خاصة باستصدار أمر مستعجل من محكمة العدل الدولية بوقف الإبادة الجماعية في غزة محمد الموسى	٢٧٣
- بيان النصر لكتائب القسام	٢٧٧

المقال الافتتاحي

درس غزة!

رئيس التحرير/ جواد الحمد

شكلت الحرب الإسرائيلية على غزة نقطة انعطاف جوهري في التفكير العربي بمآلات الصراع العربي- الإسرائيلي ومستقبله، فبرغم التخطيط الطويل والعمل الاستخباري المضني والتعاون الدولي والاقليمي مع جيش الاحتلال، وبرغم حشده لأكثر من ثلثي قواته النظامية وجزء من الاحتياط في هذه الحرب.

رغم كل ذلك فقد تمكنت المقاومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس في قطاع غزة منفردة وتحت الحصار والتآمر الإعلامي والسياسي والعسكري والاستخباري من أطراف فلسطينية وعربية ودولية، تمكّنت أن تلحق بهذا الجيش هزيمة حقيقية، وأن الانتصار عليه تحقق بالصمود والمواجهة، وبإفشال خططه، وأخيرا بإعلانه وقف إطلاق النار من جانب واحد ليخرج من القطاع دون تحقيق أي من أهدافه، ولتبقى المقاومة بقوة كافية لتشكل قوة ردع واقعي وعملي لقواته.

وطفقت الأطراف المعنية بتقييم الموقف وهي تبحث عن الأسرار وراء ذلك، فقد ذهلت القيادة الإسرائيلية بالعمى الاستخباري الذي أصاب قواتها، وتبين لها أن المعلومات التي اعتمدت عليها لم تكن دقيقة، كما أن الطابور الخامس والعملاء قد تمت السيطرة على معظم عملياتهم في الميدان.

وتمكنت حركة حماس والحكومة التي تقودها من تحقيق السيطرة على الميدان المدني والإعلامي والأمني والعسكري في نفس الوقت حتى يقال بأنها أوصلت رواتب موظفي الحكومة إلى بيوتهم في اليوم الثالث للمعركة، فيما عرّفه البعض بأنه "إرادة سياسية وإيمان وتخطيط وصمود شعبي وتماسك داخلي"، كان وراء هذا الانتصار الكبير.

ولذلك فإن انتصار المقاومة على قوات الاحتلال واندحار القوات الاسرائيلة شكل مصدر إلهام جديدا للمهتمين بمسألة الأمن والسلام من جهة، ومسألة تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني من جهة أخرى، وكان من أهم دروس هذه المعركة التي علمتنا إياها غزة:

١- أن التقاء الإرادة الشعبية مع إرادة القيادة تشكل قوة لا يمكن هزيمتها.

٢- أن عنصر الإيمان والارتباط بالأهداف العليا للأمة وللشعب الفلسطيني قد شكل دافعا وحافزا لا يمكن التأثير عليه من قبل العدو بكل الوسائل.

٣- أن القوة الصغيرة التي واجهت القوات الإسرائيلية المدججة بأحدث أنواع الأسلحة تمكنت من ممارسة تكتيكات ميدانية والقيام بعمليات قتالية متعددة، بل وتمكنت من المحافظة على مصانع سلاحها ومخازنها ومراكز تجمع قواتها وتحركاتها العسكرية بطريقة مدهشة، وأفشلت محاولات العدو الوصول إلى أي من ذلك.

٤- أن على الشعب الفلسطيني أن يدرك أن خيار المقاومة هو خياره الطبيعي وفق المواثيق الدولية والقانون الدولي، وأن عليه أن يحتفظ بهذا الخيار حتى تحقيق حقوقه وإنهاء الاحتلال، وأن إلقاء السلاح والاعتماد على

كفاءة الحوار والحجج اللفظية للمفاوضين وضغوط المجتمع الدولي ثبت فشله مرارا وتكرارا، وقد فتحت معركة غزة الخيارات من جديد.

٥- لقد كشفت معركة غزة حجم وعمق المأزق الذي يعيشه تيار التسوية وبقاياه، وظهر جليا كم كان لسيطرة هذا التيار على الضفة الغربية بقبضة حديدية وبتنسيق مع قوات الاحتلال في منع الشعب الفلسطيني في الضفة من نصرة إخوانهم في غزة، ناهيك عن دور غير محترم في إدارة أتباعهم في القطاع لدرجة تمني انتصار إسرائيل كما تناقلت كثير من الوفود العربية التي دخلت لنجدة غزة وخاصة الأطباء، ولذلك فإن معركة غزة قد علمت الشعب الفلسطيني مقياس الوطينة الحقة، وأن تيار التسوية وبرامجه إنما يعمل لغير الصالح الوطني، وأنه تيار مهزوم أمام الاحتلال وغير قادر على تقديم أي عون للمقاومة.

٦- أن التيار الحامل للمقاومة في لبنان وفلسطين والعراق وأفغانستان هو التيار الإسلامي، وهو الذي أثبت قدرة فائقة على الحشد والتحريض وإدارة المعركة، ولذلك فإن على القوى الحية في الأمة أن تعيد النظر في التعامل معه ودراسة فكرة تسليمه قيادة المواجهة مع المشروع الصهيوني وفق اتفاق على قواسم مشتركة بين مختلف القوى الوطنية والقومية وغيرها، وأن محاولات مزاحمته على القيادة في هذا المجال قد ثبتت عبثيتها، كما أن الحكومات العربية مدعوة إلى إعادة النظر في علاقاتها بالتيار الإسلامي السياسي المستنير الذي يمثل إضافة نوعية لقوة الأمة في مواجهة الأخطار الخارجية، وأن الاستنزاف الحاصل في المواجهة مع هذا التيار خاصة في دول المواجهة إنما يمثل إضاعة لجهود الأمة وهدرا لقوتها الداخلية.

٧- أن أي دولة من دول المواجهة العربية تستطيع وحدها أن تهزم إسرائيل، ناهيك عن الحالة التي تقف جميعا في خندق المواجهة الواحد، ولذلك فإن إسقاط الخيار العسكري عربيا واستمراره إسرائيليا لا مبرر له، وأن الخوف من القوة الإسرائيلية الطاغية تقنيا ثبت بطلانه في حرب تموز ٢٠٠٦م في لبنان وحرب كانون ثاني ٢٠٠٩م في غزة على يد قوات المقاومة.

٨- أن الموقف العربي كان محزنا إزاء المعركة في غزة، فلم يقدم العرب العون الطبيعي من السلاح والمال، ولم يفتحوا الحدود حتى لإسعاف الجرحى وتوصيل التموين للمقاتلين وللشعب، ونظرا للإغراق في فلسفة الاعتماد على المجتمع الدولي والعجز عن التخطيط وإدارة المعركة فقد ظهرالموقف العربي متخاذلا إزاء المطلوب في هذه المعركة، وبعد أن تمكنت المقاومة من صد الهجوم والعدوان الإسرائيلي وحدها ودون مساعدتهم عليهم مراجعة الفلسفة والاستراتيجية التي تعاملوا سابقا بها مع الصراع العربي- الإسرائيلي.

٩- لقد أثبتت حرب غزة وانتصارها أن الأمة حية، وأن الشعوب قادرة على صناعة الكثير، ولكن النخب السياسية الحاكمة هي التي تعيق مثل هذا التحول، وأنه قد آن الأوان أن يرفض العرب حكاما ومحكومين مسلمات الاستسلام والتخاذل التي تحولت لدى البعض إلى ثقافة دائمة.

١٠- أن المجتمع الدولي الذي يدرك ويرى جرائم الحرب الصهيونية يمارس نفاقا سياسيا وإعلاميا مفرطا في التغطية على جرائم الكيان الإسرائيلي، وأن الوعي الجمعي للشعوب الأوروبية والأميركية الذي أظهرت حرب

غزة قد أصبح عنصرا ضاغطا على القرار السياسي في حال تماسك الموقف العربي خلف المقاومة وإنجازاتها في غزة وغيرها.

١١- لقد أكدت غزة للمجتمع الدولي أيضا أن الآلة العسكرية والاستخبارات النشطة والمفتوحة لا تستطيع قهر إرادة الشعوب والمقاومة التي تدافع عن الحقوق، وأن عليها أن تاخذ بالاعتبار أهمية الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بعيدا عن العمل كأداة في يد حفنة من الرأسماليين وأصحاب البنوك الذين يرتبطون بالدوائر الصهيونية في العالم.

١٢- أن على إسرائيل أن تدرك أن عصر الهيمنة المتفردة المطلقة على المنطقة قد ولّى، وأن على شعبها أن يدرك أن قياداته لا تعبأ كثيرا بأمنه ومستقبل أطفاله كما يزعمون، وهم يضحون بكل ذلك لتحقيق أمجاد شخصية، وأن قياداتها تمارس التضليل الإعلامي المتواصل عليها؛ فقد ظهرت بوادر الهزيمة لقوات الاحتلال أمام المقاومة منذ اليوم السادس للمعركة في غزة، غير أن الإصرار على الاستمرار في حرب فاشلة كان مرده الدوافع الشخصية لدى القيادات الصهيونية من جهة، وبتشجيع من أطراف مستفيدة منها في الجانب الفلسطيني والعربي والدولي من جهة أخرى، أي أن القيادات الإسرائيلية قادت المعركة بدوافع شخصية وأجنبية على حد سواء، وعلى العقلاء الإسرائيليين الانتباه إلى أن الوقت قد نضج لمراجعة مثل هذه السياسات، وأن الانسحاب الكامل وغير المشروط وبهدنة متفق عليها ربما يكون الخيار الأكثر ملاءمة من الإصرار على الهيمنة والسيطرة على الآخرين واحتلال الأرض ورفض تطبيق حق تقرير المصير وحق العودة.

وأخيرا فإن غزة التي انتصرت قد خرجت من المعركة جريحة كما هي كل معارك الشرف والكرامة والتحرير، وبرغم تحمل أبناء غزة لكل ما لحق بهم غير أن الواجب يملي على الأمة أن تلثم جراحهم، وأن توفر لهم كل سبل التعافي من الجراح، من إعادة إعمار ما تهدم، أو بناء ما يلزم للمواجهات القادمة، أو توفير المال والسلاح لدعم المقاومة وصمودها وصمود الشعب الفلسطيني، وأهم ذلك فتح المعابر التجارية والفردية على حد سواء، وبشكل دائم، مع السماح بتقديم كافة أنواع الدعم التي تقدمها شعوب الأمة في العالم، ونشير هنا ختاما إلى أن غزة لا تزال على موعد مع النصر القادم والحاسم بإذن الله، وأن على الأمة أن تقف إلى جانبها وإلى جانب مقاومتها.

لقد كان درس غزة قاسيا مضرجا بالدماء، كما كان مؤلما، لكنه كان درسا تاريخيا لم يعبر إلا عن الشرف والعزة والكرامة، وأن على قيادة المقاومة أن ترفع قامتها عاليا لتفرض الشروط وتحقق الأهداف، وأن تستثمر هذا الانتصار لتحقيق مزيد من الانتصارات ومراكمتها حتى التحرير وإنهاء الاحتلال غير عابئة بالمرجفين والمخذلين.

البحوث والدراسات

محددات الصراع العلماني مع حزب العدالة في تركيا وآفاقه بعد قرار المحكمة رفض حظر الحزب*

تشهد تركيا في هذه الآونة صراعاً سياسياً، أدى إلى قلق الشعب التركي بكل فئاته واتجاهاته، وخوفه على المصير السيئ الذي قد تقع فيه البلاد جراء هذا الصراع، وإذا كانت القاعدة العريضة من الشعب التركي قد أيدت الحزب الحاكم وساندته حتى يصل إلى الحكم، فقد واجه هذا الحزب عديدا من المشاكل التي كان آخرها مشكلة محاولة المحكمة الدستورية حظر هذا الحزب، بتهمة محاولته القيام بأنشطة مناوئة للنظام العلماني للدولة، وبعد جلسات طويلة وحوارات مغلقة كانت سبباً في قلق الحزب الحاكم صدر قرار المحكمة في يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يوليو لعام ٢٠٠٨م برفض حظر الحزب، حيث صرح "هاشم قليج"[1] رئيس المحكمة بأنه لن يتم حظر حزب العدالة والتنمية، حيث ذكر أن ستة قضاة فقط من واقع ١١ قاضياً هم الذين صوتوا على قرار حظر الحزب، والقرار يجب أن يصادق عليه من ٧ قضاة. إلا أن المحكمة قررت حرمان الحزب الحاكم من جزءٍ كبير من التمويل العام المخصص له يصل إلى نصف التمويل الذي يقدر بـ ٢٥ مليون يورو.

وبناءً عليه نجا الحزب الحاكم من هذه الأزمة، وأبدى سياسيو الحزب ارتياحهم لهذا

---

* - **خالد محمد أبو الحسن**/ مدرس اللغة التركية بكلية الآداب – جامعة سوهاج – مصر.

[1] - ولد عام ١٩٥٠م، والتحق بأكاديمية العلوم الاقتصادية والتجارية عام ١٩٦٨م، وتخرج فيها عام ١٩٧٢م، وظل يتدرج في الوظائف إلى أن اختاره "تورجوت أوزال" عضواً بالمحكمة الدستورية عام ١٩٩٠م، ثم أصبح رئيساً لها عام ١٩٩٩م. (BK, Çetin Aslan, Yüce Divan Olarak Anayasa Mahkemesi, Nobel Yayın Dağıtım, Ankara 2001, s.12.)

القرار، بل لقد سعى رئيس الحزب "رجب طيب أردوغان"[١] إلى كسب تعاطف العلمانيين؛ حيث ذكر أن حزبه سيعمل جاهداً من أجل حماية قيم الجمهورية التركية والسير على طريق العلمانية. أما وزير الثقافة "أرتوغرول جون آي"، فقد أبدى ارتياحه تجاه هذا القرار قائلاً: "لقد عشنا أياماً مريرة لمجرد شعورنا بأن هناك قراراً منتظراً سوف يؤدي إلى إزعاج الوطن، غير أن هذا القرار الذي صدر مؤخراً والذي يلغي مسألة حظر الحزب سوف يكون سبباً في الخير العميم للأمة التركية، ومن شأنه أن يَحُدّ من مسألة التوتر السياسي".

أما وزير الدفاع والأمن القومي "وجدي جونول"، فقد قابل هذا الخبر بقوله: "نرجو أن يكون هذا القرار سبباً في الخير للشعب التركي"، أما "مصطفى سعيد يازيجي أوغلو" وزير الدولة، فقد قال: "لقد كان هذا القرار قراراً حكيماً"، وعلق وزير الصحة "رجب آق داغ" على هذا القرار قائلاً: "نرجو أن يكون هذا القرار مفيداً بالنسبة للديمقراطية التركية"[٢].

وبناءً على ما تقدم ذكره، فإن الملاحظ أن الحزب الحاكم بات يحلم بقرار مثل هذا القرار، وكان يعاني من مجرد التفكير في مسألة حظره، وظل ما حدث لـ"نجم الدين أربكان"[٣] في عام ١٩٩٨م من حظرٍ لحزبه، حزب الرفاة الذي كان يقود الحكومة التركية، ومحاكمته شخصياً بعد عدة سنوات من محاولته إعادة صياغة التيار الإسلامي من خلال أحزاب مختلفة، ظلت هذه التجربة المريرة هاجساً يزعج أحلام السياسيين المنتمين لحزب العدالة والتنمية، وعليه فقد رضوا بهذا الحكم الذي يحرمهم من نصف ميزانية الدولة، ولم يكترثوا لهذا الأمر، بل لقد قنِعوا بمجرد البقاء على طاولة السياسة التركية.

---

[١]- ولد في إستانبول عام ١٩٥٤م، هو رئيس الحكومة رقم ٥٩ و الحكومة رقم ٦٠، و هو رئيس حزب العدالة والتنمية ورئيس بلدية إستانبول.

(Sefa Kaplan, Recep Tayyip Erdoğan: / Geleceği Etkileyecek Siyasi Liderler, Doğan Kitapçılık, Ankara 2007, 2.)

[2]- (Bk, M. Ekram, Zaman gazetesi, 1 Ağustos 2008 s.2.)

[٣]- هو نجم الدين أربكان، ولد عام ١٩٢٦م، كان مهندساً، و قد حصل على الدكتوراة و اتجه إلى السياسة، و هو صاحب أول حزب سياسي إسلامي، و قد نحاه العلمانيين جانباً و حوكم بعد ذلك.

(Bk, Mehmet Ergin, Necmettin Erbakan Dünden Bugüne, Akis Kitap, İstanbul 2006, s. 13.)

والتساؤلات التي يمكن طرحها بشأن هذه الأحداث السياسية الشائكة هي:

١- ما هي تلك السلطة القوية التي تجعل الحكومة الدستورية التركية تهيمن على الموقف السياسي، وما هو سر قوتها؟

٢- ما هي طبيعة الصراع السياسي في تركيا، وما هي محدداته؟

٣- ما مدى قوة التيار العلماني وما هو مصدر هذه القوة؟

٤- أين نقطة البداية للتيار الإسلامي بعد هدم الخلافة الإسلامية، وما هي أسباب الاعتراض على قراراته كزعيم للحكومة الإسلامية، لم يستطع تنفيذ قانون بسيط يقضي بحرية الطالبات التركيات في ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية؟

إن الإجابة على تلك التساؤلات التي تحدد طبيعة التحديات التي تواجه السياسة التركية، تكمن في وجود محددات سياسية تقف وراء تيارين كبيرين في تركيا، هما: **التيار العلماني** المستقر منذ إلغاء "مصطفى كمال أتاتورك" للخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤م، وإعلانه الجمهورية التركية وتوليه مقاليد حكمها، **والتيار الإسلامي** حديث العهد، الذي قام على أكتاف "نجم الدين أربكان" بعد إنشائه "حزب النظام الوطني" الذي كان أول حزب يرعى التيار الإسلامي منذ سقوط الخلافة العثمانية.

وإذا كان التيار العلماني هو التيار الأكثر غلبة في المسرح السياسي التركي، فإنه من الأهمية بمكان أن نتعرض لماهية هذا التيار. وقبل كل شيء يجب أن نعرف سر قوته، وتلك الصلاحيات التي من شأنها أن تطيح بالحزب الحاكم إلى الحد الذي يثير دهشة بعض المحللين السياسيين.

قانونية الوجود العلماني في تركيا وسبب قوته

لقد استطاع مصطفى كمال أتاتورك الذي أرسى الوجود العلماني في تركيا أن يجعل لهذا الوجود صفة قانونية بحيث يصعب هدم هذا التيار، وأقنع السياسيين الأتراك بأن

تركيا يجب أن تتخلى عن الأصولية، وأن تطرح كل ما هو عثماني جانباً بما في ذلك الحروف التركية العثمانية المتمثلة في الحروف العربية[١].

على أن أتاتورك كان غاية في الدقة وبعد النظر؛ بحيث أوكل أمر التيار العلماني واتصاف الدولة التركية الحديثة بصفة الدولة العلمانية إلى القضاء، وجعل منه وسيلة لحماية الدولة العلمانية؛ بحيث يصعب اختراق هذا التيار لكونه ذا أساس قانوني، وقبل أن يصل إلى تنفيذ هذه الفكرة جعل يمهد لذلك مستغلاً فرصة هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، ومع إعلان وقف إطلاق النار في معاهدة "مودرس Maudrus" ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨م رأى أتاتورك ضرورة ترك كل ما هو عثماني، وأقنع الساسة الأتراك وكثيراً من فئات الشعب التركي بضرورة العمل من أجل الوطن التركي، وقام بإنشاء المؤسسات والمنظمات الوطنية، كما قام بتحديد الأسس الخاصة بالسياسة والاقتصاد والمجتمع وسن القوانين من أجل بناء الدولة التركية الحديثة ذات المذهب العلماني، وبذلك ظهر مجتمع تركي جديد، واستطاع أتاتورك– من وجهة نظر بعض المحللين السياسيين– أن يحل كل القضايا الخاصة بالشعب التركي والأمة التركية من خلال اهتمامه بالقوانين والنظم التركية الحديثة[٢].

ومضى أتاتورك في تعضيد فكرة الاستناد على القانون في كل شيء، وهو يحاول بذلك أن يحمي أفكاره العلمانية بشكل قانوني، ومن أجل أن يحدث ذلك كان لابد أن يسن القوانين التي تخدم التيار العلماني الناشئ آنذاك.

وعلى هذا فقد صدرت قرارات أتاتورك، بتأسيس الدولة التركية الحديثة، كدولة مستقلة، ذات سيطرة وسيادة وطنية قومية، على أن تحل هذه الدولة محل الدولة العثمانية، وطبقاً لما ورد عن أتاتورك، فإن سيادة الدولة يجب أن تكون معتمدة على الحرية، كما أنه من حق السلطة التركية الحديثة أن تنال حريتها في اتخاذ القومية التركية سبيلاً إلى الهيمنة

---

[1]- Olcayto T, Dinimiz ve Emrediyor, Atatürk Ne Yaptı? Devrimimiz İlkelerimiz, Ajans Yayınları, Ankara 1998, s. 111-112.

[2]- Rahmi Tunçğıl, "Atatürk ve Hukuk", Anayasa Mahkemesi Yayınları No. 3, "Atatürk ve Hukuk" Sempozyumu 5-4 Kasım 1981, Ankara 1982, s. 352-353.

على مقدرات الحكم، وأن تكون السلطة الفعلية سلطة قومية وطنية، وأن يكون لها ممثلون، وكتفعيلٍ لهذا الأمر تم سن قانون الدولة الأساسي الذي يتم الحكم من خلاله، بحيث يكون الحكم في الدولة حكماً ديمقراطياً، وجاءت تعبيرات أتاتورك القائلة: "ليست هناك سلطة تعلو سلطة القومية، وأنه يجب السعي للقيام على خدمة هذا المبدأ، وأن المبدأ الأساسي هو سيادة القومية التركية"[١].

ولئن كان أتاتورك قد اعتمد في حركته التحريرية لتركيا الحديثة على القانون، واستطاع من خلاله أن يكسب معاركه السياسية بالإضافة إلى المعارك العسكرية، فإن ذلك قد ظل سُنّة متبعة لدى تابعيه الذين يمثلون القومية التركية، حيث بات أمر سن القوانين التي تخدم القومية التركية- التي تبلورت بعد قليل في الشكل العلماني- حجة قوية استند عليها الكماليون في وضع هوية الأمة التركية الحديثة، وكان الأداة التي من خلالها تم ترسيخ الكيان التركي الجديد، وكان هناك إيمان عميق بما يفعله أتاتورك من تحرير لتركيا وإقامة الدولة التركية الحديثة[٢]. والذي ظل يعتمد على القوانين من أجل تحرير تركيا وإضفاء الشكل القومي عليها حيث كان يقول: "نحن لا نريد شيئاً سوى العيش أحراراً مستقلين في حدود قوميتنا ووطننا التركي"[٣].

لقد ركز أتاتورك على أن يظهر في صورة الزعيم الملتزم بالقانون والنظام، ونجح كذلك في أن يجعل القانون وسيلة لترسيخ القومية التركية، جاذباً بذلك أنظار الشعب إليه، بعد أن أصبح في أنظارهم المحرر من الاستعمار، حيث قام بأعمال في مؤتمري "أرضروم" و"سيواص" أوقدت مشاعل تحرير الأمة، وقد نجح في أن يجعل تلك الأعمال متضامنة مع وجدان الأمة التركية، وكان كل اعتماده في ذلك على القانون الذي ينبع من

1- İlhan ARSEL, Türk Anayasa Hukuku'nun Umumi Esasları 1, Birinci Kitap, Cumhuriyetin Temel Kuruluşu, Ankara 1965, s. 43.

2- E. Ziya Karal, Atatürk'ten Düşünceler, Ankara 1956, s. 3.

3- BK, Ali Sevim ve diğerler, Atatürk'ün Söylev ve Demeçleri / Türkiyede Siyasal Kültürün Resmi Kaynakları Cilt 2.

إرادة الوطن. وبدأ صراعه ضد القوى المسيطرة على الكيان التركي، بما فيها بقايا السلطنة العثمانية معتمداً في ذلك على القانون من جانب والقوة العسكرية من جانب آخر.

ظل أتاتورك يرسخ مبدأ الوطن والقومية لدى الشعب التركي، وفي ذلك كان يقول: "إن أمتنا أمة كبيرة جداً، ويجب ألا نخاف أو نخضع للذل والمهانة، ولكن يجب أن نجتمع على شيء واحد ونسأل عن شيء واحد ونطلبه، ألا وهو الوطن، من أجل هذا فأنا أسير على هذا الطريق، وأتبع هذا الأسلوب"[١].

ولم يقف أتاتورك عند هذا الحد، بل جعل من الجيش وسيلةً لحماية هذا القانون الذي يرعى القومية التركية، حيث قال: "لن تكون هناك أية قوة- كائنةً ما كانت- يمكنها أن تقف في وجه تحقيق إرادة الوطن، ولسوف يكون الجيش خادماً لإرادة هذه الأمة"[٢].

كما أن أتاتورك عمد إلى وضع الدستور الجديد للدولة التركية الحديثة بشكل يخدم السلطة القضائية ويُعْلى من شأنها، مدّعياً في ذلك عدم صلاحية الدستور العثماني القديم للتواؤم مع متطلبات الدولة الحديثة.

وعليه فقد أصدر دستور ٢١ يناير لعام ١٩٢١م، الذي يختص بالسلطة القضائية، فهو دستور يهدف إلى تفضيل المجلس القضائي بشكل أساسي. وبعد انتصاره في معركة التحرير وإعلان الجمهورية أضاف الدستور القضائي الثاني الذي تمت الموافقة عليه في ٢٠ أبريل عام ١٩٢٤م، والذي تقرر فيه ضرورة أن يكون المجلس القضائي ذا سيادة على مجلس الحكومة، وأنه يجب منح السلطات القضائية صلاحيات سارية المفعول، وبعد أتاتورك تم تبني مبدأ استقلالية القوات التركية واستقلالية السلطة التنفيذية التي تستند على البرلمان، وكذلك حرية السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وذلك من خلال دساتير ١٩٦١م و١٩٨٢م[٣].

1- Hasan Rıza Soyak, Atatürk'ten Hatıralar, Yapı Kredi Yayınları, İstanbul 2006, s. 123.
2- Rahmi Tunçağıl, a.g.e, s. 355.
3- E. Ziya Karal, a.g.e, s. 28, 29.

وعلى هذا فقد استطاع أتاتورك أن ينحّي الدستورَ العثماني القديم جانباً، وأن يكفل للسلطة القضائية حرية الاستقلال، بل إنه أعلى من شأنها وجعل للقضاء السيادة على الحكومة، وبعد هذه الخطوة قام بإبعاد السلطة القضائية عن الشكل العثماني الذي كان يأخذ بتعاليم الإسلام.

علمنة القضاء التركي

عندما انتهت معركة أتاتورك التحريرية بالنصر، وعندما تأسست الجمهورية التركية الحديثة، كان هناك إيمان بضرورة كفالة حقوق الأفراد وضرورة تنظيم تلك الحقوق من جديد، لأن تنظيم الحقوق كان يعتمد على الشريعة الإسلامية (القرآن والسنة)، ولقد أصبحت تلك الشريعة عاجزة عن القيام بما يفي بمتطلبات الشعب، وربما لم تكن مناسبة للمجتمعات التي تخلفت كثيراً، ولم تكن مناسبة أيضاً للأمة التركية وبنائها الاجتماعي[١].

لهذه الأسباب، كان من الضروري تحديد مفهوم القانون والعدالة والدولة في الدولة التركية الحديثة بشكل حديث، وكذلك إعادة تنظيم هذا القانون، وقد تحقق ذلك من خلال بيان صحفي ألقاه أتاتورك بنفسه، حيث قال فيه: "إن الأساس الرئيس لسياستنا القضائية الشرعية هو قاعدة يجب أن تتغير أحكامها مع تغير الزمن، حيث لا يمكن إنكار المستقبل وتغيراته (يقصد بذلك تغيير أسس الشريعة الإسلامية المطبقة إبان الحكم العثماني)"، ثم أضاف– من خلال حوار تم في شهر أبريل عام ١٩٢٣م– قائلاً: "يجب أن يكون لدينا إصلاحٌ جديد تبعاً لاحتياجات قوانيننا الوطنية والقومية؛ وعليه فسوف يكون هناك حركات تجديدية في إطار الأسس القومية الوطنية، وذلك في كل التشكيلات والمؤسسات المختلفة، وذلك بتخصيص قوانين خاصة بنا"[٢].

1- Rahmi Tunçağıl, a.g.e, s.357.

2- BK, Ali Sevim ve diğerler, a.g.e, Cilt 2.

وقد أوضح في حوار آخر أن القضاء الوطني يجب أن يكون في المقام الأول قضاءً مستقلاً، كما أن قوة نظام القضاء لن توافق على أن تكون الدولة التركية الوطنية دولةً غير مستقلة[١].

وفي محاولة من أتاتورك لإقناع الأتراك بأنه يحاول أن يتبع الدول المتحضرة في قوانينها والسير على أنظمتها على اعتبار أنها دول متقدمة قال في حوار صحفي: "يجب أن يكون لنا طريق نتبع فيه القوانين المدنية نسير من خلاله على نهج الدول المتحضرة، فإن ثمة كابوساً ثقيلاً منع الأمة من اليقظة، حيث كانت الأمة التركية مرتبطة بحكومة المصالح والخرافات، ولدينا إيمان بضرورة اليقظة من هذا الكابوس"، وفي نفس هذا الحوار أصدر أتاتورك تعليماته إلى رجال القانون والقضاء قائلاً: "يجب تخليص مبادئنا القضائية المهمة، وكذا قوانيننا ومؤسساتنا القضائية من المتشبثين بالانحراف نحو تأثيرات الرجعية غير الواعية والذين يرفضون اتباع الأفكار الحديثة"[٢].

وبعد اقتناع رجال القانون والمثقفين الأتراك بأقوال أتاتورك تم الاعتماد على القوانين الغربية في تنظيم الحقوق والواجبات والعقوبات فيما بين العلاقات الخاصة، وقام أتاتورك بالاعتماد على قوانين الدول الأوروبية في بعض المعاملات مثل: قانون القروض الذي أخذ عن سويسرا، وقانون العقوبات الذي أخذ عن إيطاليا، وغيرهما من قوانين أخذت عن الدول الأوروبية.

إن أحد أهم نجاحات أتاتورك– من وجهة نظر بعض المفكرين– هو قيامه بعلمنة القانون فيما عرف بـ"ثورة القانون"، حيث ترك نظام "القانون الديني" الذي ظل قروناً طويلة هو المهيمن على القانون التركي، فاستطاع أتاتورك أن يسلك طريق القانون الأجنبي، وبهذه الطريقة قام بوضع ما يناسب الدولة من نظام قانوني يعتمد على القوانين العلمانية الحديثة، بدلاً من تلك القوانين التي كانت تنظم القانون التركي العثماني.

1- Ziya Karal, a.g.e, s. 62-63.

2- Rahmi Tunçağıl, a.g.e, s. 358.

العلمانية والصراع القائم بعد قرار المحكمة تجاه حزب العدالة

كان مبدأ العلمانية عند أتاتورك يعني عدم الخلط بين الدين والدنيا في أعمال الدولة، خاصة في التشريع والقضاء والسلطة التنفيذية، وعدم القيام بأي تصرف ضد الدين أو لصالحه، وذلك في أمور الدولة، وأن الدولة التركية غير خاضعة للدين، وأنه ليست هناك وظيفة تقوم على مراقبة الحياة الدينية المستقلة الخاصة بالأفراد، وأن يخضع الفرد للوطن في تصرفاته، كما يجب إخضاع تصرفات الفرد للسلوك الحضاري، والأسلوب العلمي[١]، كما أن العلمانية تعني أيضاً حرية الدولة العلمانية في مقابل الدين، أي إنه لا يتم التحرك طبقاً لفتاوى رجال الدين، وأن مبدأ التحرك والسلوك يعتمد على حياة الدولة العلمانية بشكل صرف، كما أن صفة العلماني لا تطلق على الأشخاص، بل الموضوع يخص الدولة، فالأشخاص لا يصبحون علمانيين (لا يجوز القول: أحمد العلماني أو محمد العلماني)، لكن الدولة يمكن أن تتحول إلى دولة علمانية، ويمكن أن تتصف بالدولة العلمانية ولذلك يمكن قول: السلطة العلمانية والقانون العلماني والحكومة العلمانية والدولة العلمانية والجمهورية العلمانية، ويمكن لهذه العبارات أن تحتل مكانها على صفحات الجرائد[٢].

وبناءً على ما تقدم، فقد استطاع العلمانيون أن يربطوا تركيا بمبدأ العلمانية، وأن يُنَحّوا السلطة الدينية جانباً، وأن يجعلوا الأساس في الدولة هو القيام على الأسس العلمانية، وأن الاعتماد على القوى الدينية أمر مرفوض تماماً، إذ لا مكان للأسس الدينية هنا، فالدولة يجب أن تنفض غبار الماضي بكل ما فيه من هيمنة دينية لا طائل منها سوى الجمود كما يزعم العلمانيون.

إن العلمانية تعتمد في الأساس على "الحرية و السيطرة" وهما مبدأ الدولة التركية، والعلمانية تعني السيادة والاستقلال، كما أنها تعني وجود الدولة في شكل بعيد عن كونها

1- Yekta Güngör Özden, Laikliğin Türkiye için Ulusal ve Hukuksal Değeri, Atatürk ve Hukuk, Anayasa Mahkemesi Yayınları, No. 3, Ankara 1982, s. 45.

2- Ali Riza Önder, Laikliğin Sınırları, Atatürk'ün Hukuk Devrimi (Mukayeseli Hukuk Araştırma ve Uygulama Merkezi, İstanbul 1983, s. 102-104.

مرتبطة بالقوى الأخرى، المتمثلة في القوى الخارجية مثل تدخلات الدول الأخرى والقوى الداخلية، المتمثلة في الدين[١].

لقد كان أتاتورك مؤمناً بضرورة فصل الدين عن أعمال الدولة وشؤونها، وطبقاً لما ذكره فقد كانت هناك ضرورة للتوجه نحو الحضارة الغربية فيما يسمى بالتغريب[٢]، وذلك من أجل استمرارية وجود المجتمع التركي، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد موانع ضد الذين يعملون تحت ستار الدين، حتى لا يقفوا عائقاً أمام حركة التجديد، ويجب ألا تؤخذ الاستشارة في أمور الدولة من هؤلاء، ولقد اعتبر أتاتورك مسألة الخلط بين الدين والدولة من أكبر المسائل التي كانت سبيلاً إلى الإضرار بمصالح الدولة، ويتساءل أتاتورك قائلاً: "أوَلم تكن هذه المسألة (الخلط بين الدين و الدولة) سبباً في بقائنا في ظل التخلف، وهل يمكننا أن ننكر أن السلاطين العثمانيين تسببوا في مصائب الوطن؟!، إذ كانوا يستخدمون الدين وسيلةً وستاراً للاستمرار في الظلم والاستبداد"[٣].

لقد أراد أتاتورك للجمهورية التركية أن تكون دولة علمانية بعيداً عن نظم الدولة العثمانية البالية، وفي ذلك كان يقول: "كان يجب إسقاط السلطنة العثمانية، وكان يجب فصل الدين عن الدولة، كان يجب علينا أن ننسلخ بهويتنا عن الشرق، وأن نلحق بالحضارة الغربية، ويجب أن تتيقنوا أنه يوماً ما سوف يتحقق هذا الأمر"[٤].

بناءً على ما تقدم ذكره، فالواضح هنا أن المسألة لم تعد مجرد محكمة دستورية تتدخل في شؤون الحكومة، بل إن أتاتورك والعلمانيين من بعده استطاعوا أن يضعوا لها أسساً لا يمكن خرقها إلا بخرق القانون التركي العلماني، وبات واضحاً أن حزب العدالة لن يستطيع خرق هذا الكيان القانوني أو الوقوف أمامه إلا إذا ألغى الدستور التركي القائم

1- A.g.e, s. 103.
2- Ahmet Köklügiller, Atatürk: Kişiliği, İlkeleri, Düşünceleri, IQ Kültür Sanat Yayıncılık, Ankara 2006, s.55.
3- Aytekin Ataay, Atatürk'ün Laiklik Anlayışı ve Medeni Kanun, IHFD. 50. Yıl, Armağanı, İstanbul 1973, s. 192.
4- S. Borak, Bilinmeyen Yönleriyle Atatürk, İstanbul 1966, s. 22.

على العلمانية. وإذا نظرنا إلى بعض القوانين التي وضعها أتاتورك ألفينا أن الأمر جد عسير، ونحن نطرح بعضاً منها، والتي جاء فيها:

- إلغاء الخلافة الإسلامية بمقتضى قانون ٤٣١ لعام ١٩٢٤م، وتخليص الدولة من هيمنة الدين الإسلامي.
- إلغاء وزارة الشريعة والأوقاف بمقتضى قانون ٤٢٩ لعام ١٩٢٤م.
- استبدال التقويم الميلادي بالتقويم الهجري بمقتضى قانون ١٩٢٦م.
- إلغاء الزوايا والتكايا الإسلامية بمقتضى قانون ١٩٢٥م.
- علمنة الأحكام الشرعية وأشكال القسم التي يؤديها نواب البرلمان ورئيس الجمهورية، حيث تم وضع "أقسم بشرفي" بدلاً من "أقسم بالله" أو "والله".

بناءً على ما تقدم يمكننا أن ندرك مدى تشبث العلمانيين بمحو كل ما هو إسلامي، وليس غريباً على المحكمة التركية العلمانية أن تقف ضد قانون الحجاب الذي حاولت الحكومة تمريره من منطلق الحرية والديمقراطية. فإن الذين يستبدلون قسماً لمجرد كونه يمثل الإسلام في هذا المضمار، ليس بغريب عليهم أن يقفوا بالمرصاد أمام مسألة الحجاب.

إن التيار التركي الإسلامي الذي بدأ على يد نجم الدين أربكان لم يكن مجرد تيار بسيط، بل لقد كان سبباً في فزع العلمانيين الذين يقفون للإسلام بالمرصاد، ولئن كان أمر أربكان قد باء بالفشل إلا أنه أيقظ الروح الإسلامية التي ظلت دفينة في القلوب الخائفة من قهر الكماليين العلمانيين إلى الحد الذي لم يستطع فيه كاتب تركي أن يستنكر قانوناً علمانياً قال به أتاتورك، أما ما فعله أربكان فقد أوقد حماس قلوب كُتّاب التيار الإسلامي، ليفصحوا عن رغبتهم في العودة إلى النظام الإسلامي، والمضي قدماً نحو الحضارة الإسلامية المنسية، ولم يعد أتاتورك المقدس لدى الشعب التركي مقدساً لدى جميع الشعب التركي، بل صار بشراً يخطئ ويصيب، ووجد له معارضين بل ومستنكرين في قلوب الإسلاميين الأتراك وضمائرهم[1].

---

[1]- حينما كنت في تركيا عام ٢٠٠٦م استيقظت إستانبول على حادثة مؤلمة- بالنسبة للعلمانيين- حيث مزق بعض الإسلاميين صور أتاتورك التي تملأ شوارع إستانبول، معربين عن غضبهم ضد العلمانية التركية.

ولكن هل يمكن للإسلاميين أن يستقروا مثلما استقر العلمانيون؟ هل يستطيع حزب العدالة اليوم أن يتخطى ما يمكن أن يواجهه من ضغوط علمانية أم إن التاريخ سوف يعيد نفسه وتتكرر مأساة أربكان.

هل ينجو حزب العدالة من السقوط؟!

لا تزال مشكلة أربكان أمراً مقلقاً لحزب العدالة الحاكم، ولئن كان كثير من المحللين السياسيين يصف هذا الحزب بالتعقل في أفعاله وصبره على المحكمة الدستورية، فإننا نراه يحاول متهوراً أن يصل إلى غايته في السيطرة على مجريات الأمور بشكل أكثر تسرعاً، وإن ما ذكرناه آنفاً يؤكد ذلك، فالأمر برمته لا يزال تحت سيطرة العلمانيين، وإن ما حدث من محاولة الحظر اليوم، يمكن أن يتحول ليس فقط إلى حظر بل وإطاحة في خلال ساعات قليلة، وهناك خطوات خفية أعدها العلمانيون لذلك، منها على سبيل المثال:

- حرمان الحزب الحاكم من نصف الميزانية ليعجز عن رفع مستوى الاقتصاد التركي الذي كان أحد أسباب نجاحه، ويظل عرضة لانتقادات الشعب والأحزاب الأخرى[1].
- إعداد الجيش التركي للإطاحة بالحزب الحاكم في أي وقت، وقد بدا ذلك منذ العام الماضي حيث يذكر الكاتب التركي "حسن حسين كمال" أن الجيش التركي وسّع من صلاحيات السلطات التركية أمام حزب العدالة وذلك من خلال المادة

[1]- إذا كان حزب العدالة لم يسلم من انتقادات الأحزاب الأخرى– بما في ذلك الأحزاب الإسلامية– في مسألة الاقتصاد فما بالنا إذا وقع في مأزق اقتصادي محقق، و لقد قال "رجائي قوتان" الرئيس العام لحزب "السعادة" في اجتماعٍ برؤساء المدن مقارناً الاقتصاد في عهد أربكان بالاقتصاد في عهد أردوغان "في عهد حكومة الرفاه بقيادة أستاذنا أربكان رئيس الوزراء الأسبق، كان المواطن محدود الدخل يحصل على ما يساوي اثنتين و أربعين أنبوبة مطبخ، كراتب له، فهل يحصل محدودو الدخل اليوم على نفس المقابل من الأنابيب؟ بالطبع لا، إن محدودي الدخل اليوم يحصلون على ما يساوي عشر أنابيب فقط، وهكذا، ولهذا السبب، فإن وطننا يذكر أستاذنا أربكان على أنه "رئيس أسطوري خرافي" ويذكر حكومته الرابعة والخمسين على أنها "حكومة أسطورية خرافية" … (BK. Recai Kutan, Saadet Partisi Genel Başkanı Recai Kutan'ın İl başkanları toplantısında yaptığı Konuşma, Saadet Partisi, İstanbul 2006. s.5.)

٣٠١، بحيث أنه إذا لم يستطع أن يقبض بيد من حديد على مجريات الأمور يستطيع أن يشل حركة الحزب إذا لزم الأمر[١]، كما أنه توجد العديد من الضغوط على الجيش التركي من قبل العلمانيين للوقوف أمام الإسلاميين كان آخرها ما ورد على لسان الكاتب التركي "يالتشين كوتشوك" الذي قال في مقال له بجريدة "الوطن" بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٨م: "أيها الجيش أنت المسؤول عن وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم"[٢].

- بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تحركات إعلامية لمحاولة زعزعة كيان حزب العدالة الحاكم، وعلى رأس تلك الحركات حركة الإعلام اليهودي التركي الذي يتمثل في الصحافة اليهودية مثل مجلة "شلوم التركية" التي تخاطب اليهود، والتي استغلت ما حدث في تركيا في أواخر شهر يوليو من حركات تفجيرية في شوارع استانبول لتتهم الإسلاميين الأتراك بالإرهاب[٣]. وإن أخطر ما يمكن أن يواجهه الإسلاميون، هو ذلك الغول العلماني– كما يسميه بعض الكتاب الأتراك– الذي يدعى "آيدين دوغان"، حيث يمتلك أكثر من نصف الإعلام التركي، والطامة الكبرى تكمن في أن البعض يؤكدون أن جذوره تعود إلى اليهود[٤].

ولعل تحركات يهود تركيا هي أخطر التحركات التي من شأنها أن تطوق حزب العدالة والتنمية، وأن تعوق تقدمه خاصةً أن هناك ثمة علاقة وطيدة بين العلمانيين

1- Hasan Hüseyin Kemal, "Ordu, AKP ile anlaştı, ancak aldattı" Vakit haber Gazetesi, 9 Temmuz, 2007. 1-2)

2- Prof. Prof. Yalçın Küçük, Vatan Gazetesi, 3 Ocak 2008.

3- Bk, Terör yine can aldı, şalom Gazetesi, 30 Temmuz 2008.

4- Bk, Yalçın Küçük, Aydın Doğan Vakası, Tekeliyet 1, İthaki Yayınları, İstanbul 2003.

ويهود تركيا الدونمة[١] الذين يعملون سوياً لهدم الصرح الإسلامي الناشئ.

ولعلنا ندرك مدى وعي "جول" و "أردوغان" لمثل هذا الشرك الذي ينصب للإطاحة بهم، فقد حاول أردوغان أن يظهر للجيش العلماني– القادر على الإطاحة به– كيف أنه يستقبل "شيمون بيريز" الذي قام بزيارةٍ لتركيا، وذلك أواخر عام ٢٠٠٧م، وهذه كانت المرة الأولى التي يُدعى فيها رئيس إسرائيلي إلى برلمان دولة غالبية سكانها من المسلمين[٢].

كما أن الأمر لن يقف عند هذا الحد، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تقف بالمرصاد لكل ما هو إسلامي تحت ستار محاربة الإرهاب من شأنها أن تقف حجر عثرة أمام هذا الحزب، في ظل ما يقوم به المجتمع الغربي من الدعاية لما يسمى بالحداثة[٣]

---

[١]– هم جماعة من اليهود يبطنون اليهودية و يتظاهرون بالإسلام، ولقد بدأت حركتهم في تركيا في القرن السابع عشر الميلادي ولا زالوا حتى الآن، وكانوا يكتمون أمرهم أما الآن فهم يعلنون عن أنفسهم من خلال كتبهم وللاستزادة ومعرفة شأنهم ينظر:(M. Ertuğrul Düzdağ, Yakın Tarihimizde Dönmelik ve Dönmeler, ZVİ Geyik Yayınları, İstanbul 2002.) و (Ilgaz Zorlu, Evet, Ben Selânikliyim, Türkiye Sabetaycılığı Makaleler, Zvi-Geyik Dış Yayınları, İstanbul 2002.)

[2]- BK. Recai Kutan, a. g. e.

[٣]– لقد كانت الحداثة والتمدن التقليدي في أوروبا يتمثلان في مبادئ الحياة العامة وكانت الحداثة تفرض نفسها على الأشخاص في كل مقدراتهم الصغيرة والكبيرة، وكانت الحداثة العالمية أيضا والتي نمت وترعرعت في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث كانت رائدة لها، كانت تستند على مناقشة، ومباحثة الديمقراطية، وتبنى= =المشاركة المعارضة لها، كما كان يُتوقع منها أن تصبح سبباً في تطور المجتمعات وتهذيب العادات الاجتماعية، وكان سبب هذا التفكير يعود إلى أنها (أي الولايات المتحدة الأمريكية) موطنٌ للرأسمالية الاجتماعية ومن هنا كانت تلك الحداثة شكلاً مختلفاً في أمريكا وكان الإسلام والدين الإسلامي هدفاً لهذا الاتجاه؛ ولهذا كانت قد بدأت في توضيح أن ثمة فرصة جديدة لكل شخص سوف تولد وتظهر من جديد؛ ولهذا أيضاً سوف يكون ممكناً أن تظهر أحداث عالمية تدعم السلام، ولهذا يمكن أن يكون هناك حوار مثمر وناجح فيما بين المجتمعات المختلفة والعادات والتقاليد المتباينة وكذا الأديان السماوية المتفرقة. وعليه، فقد كانت تستخدم التهديد من أجل تنفيذ هذا الاتجاه وخلال الخمس والأربعين سنةً الماضية لم تنجح في تغيير سلوك المجتمعات الفكري بسبب وقوف الغرب أمامها و اتخاذه موقفاً ضدها أمام معاداتها للدول. وإن ما عهدناه في الحرب الباردة جعلها لا تجرؤ على إظهار نوعٍ من الحمق الفكري تجاه هذا الأمر وبالتالي لم تستطع كذلك أن تقوم بتغيير أو تحويل بعض العلاقات التي رسخت بين المجتمعات؛ و لهذا السبب قامت بتحديد(تعريف تهديدي

والعولمة بغية التمكن من منطقة الشرق الأوسط والسيطرة على مقدراته.

هناك مهام إسلامية تلح على الحزب تتمثل في مطالبة الإسلاميين من الشعب التركي برفع القرارات العلمانية المتعنتة عن كاهلهم، مثل قضية الحجاب– التي ذكرناها آنفاً– الأمر الذي قد يؤدي بسياسيي الحزب إلى الوقوع في دائرة الصدام مع المحكمة الدستورية العلمانية المترقبة، والمتصيدة لأخطاء الحزب، وعلى الرغم من نجاة الحزب من الحظر العلماني بمعجزة، إلا أن أردوغان لم يع الدرس، وراح يغير اسم العيد من "عيد الحلوى" إلى "عيد رمضان"[1]، وكان عليه أن يتريث قليلاً حتى لا يثير ثائرة العلمانيين.

على أنه لا يبدو أن الإسلاميين يريدون الوقوف هنيهة لتصحيح الأوضاع العلمانية الموجودة التي تقف أمام التقدم الإسلامي، والتي تتمثل في:

- سيطرة العلمانية على المحكمة الدستورية، و التي ينبغي أن يحاول الإسلاميون كسر شوكتها بأن تتسلل إليها عناصر إسلامية تناهض العداء العلماني.
- سيطرة الجيش التركي علماني القيادة على الساحة السياسية، وهو الذي يجعل العلمانيين أكثر اطمئناناً، ويمكنهم من دحر أية حركة من شأنها أن تصيب الكيان العلماني بالخلل، ومن ثم باتت مسؤولية حزب العدالة أكثر وضوحاً، لكنها أكثر تعقيداً، فلا سبيل إلى كسر حدة الجيش المناهض للإسلاميين سوى اختراق قيادة الجيش، وزرع عناصر إسلامية قيادية تستطيع أن تخفف من وطأة الضغوط العسكرية على التيار الإسلامي، والتصدي للتهديدات المتكررة التي يمارسها الجيش ضد التيار الإسلامي.

جديد) حيث كانت تبحث عن (عدو جديد) [غير الاتحاد السوفيتي]. ففي عام ١٩٩١م اتخذت قراراً بشأن هذا الأمر و ذلك في اجتماع لها مع حلف الناتو بروما و فى اجتماع آخر لها باسكتلندا، وذلك عام ١٩٩٣م أعلنت أن الإسلام أصبح خطراً جديداً يهددها.

(BK, Ali Bulaç, İSLAM VE MODERNLİK, (Kahire-ABANT Tebliği, Aralık 2006, 1-10)

[1]- (Bk, Erdoğan: Şeker değil Ramazan bayramı, Timeturk Gazetesi, Çarşamba, 24 Eylül 2008)

- حركة يهود الدونمة الذين يقفون جنباً إلى جنب إلى جوار العلمانيين إلى الحد الذي أصبحت فيه أفكارهم مترادفة تماماً مع أفكار العلمانيين، وأغلب الظن أن جزءاً كبيراً من العلمانيين ينتمي إلى هذه الحركة. وليس أمام الإسلاميين سوى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي مخاطر يهود الدونمة، ولو اقتضى الأمر أن يحاربوهم بنفس سلاح التخفي الذي يستخدمونه ضدهم، فلا مناص أمام العناصر المخابراتية في الدول الآن سوى استخدام تلك الوسائل لمناهضة الحركات المناهضة للحكومات، وحكومة أردوغان اليوم في حاجة ماسة لصد تلك الحركة التي من شأنها أن تطيح بها.

وعليه، فإنه برغم ما يقوم به الإسلاميون من تصحيح الوضع الإسلامي الذي انتهى منذ سقوط الخلافة الإسلامية، ومحاولة جذب الإسلاميين من الشعب التركي، واعتماد أردوغان على تلك القاعدة العريضة من الشعب التركي، إيماناً منه بأن هذه الجماهير الإسلامية الضخمة يمكنها أن تقف حائلاً أمام الإطاحة العلمانية المستندة على الجيش، إلا أنه ينبغي ألا يغفل الاتجاه القامع– الناجح في كثير من الدول– والذي لم يستخدمه الجيش التركي تجاه الشعب التركي بشكل ملحوظ، خاصة أن هذا الجيش يحمي العلمانية، وإذا أيقن أنها مهددة بالسقوط، فلسوف يبذل ما تبقى له من جهد من أجل الإبقاء على النظام الكمالي المقدس– من وجهة نظر العلمانيين–، ولسوف ينجح في ذلك، خاصة إذا استخدم سلاح "محاربة الإرهاب" الذي أصبح صفة التصقت بالإسلاميين، وسوف يجد له مؤيدين من الدول الكبرى الراعية لهذه الفكرة المزعومة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلاصة القول، فإن حزب العدالة والتنمية، وإن كان قد أنجز الكثير، ونال حظاً أفضل من حظ حزب الرفاة، إلا أنه في موقف لا يحسد عليه، ولابد له أن يقلب في أوراقه الخاصة بالجيش التركي، والمحكمة الدستورية، ويهود الدونمة، وعليه أن يحارب ضد هذه الجبهات القوية، حرباً سياسية طويلة النفس، وألا يتعجل النتائج، وألا يدقق على الفروع ويترك الجذور، وإلا فسيكون مصيره مصير حزب أربكان.

المراجع

- Ahmet Köklügiller، Atatürk: Kişiliği، İlkeleri، Düşünceleri، IQ Kültür Sanat Yayıncılık، Ankara 2006.
- Ali Bulaç، İSLAM VE MODERNLİK، (Kahire-ABANT Tebliği، Aralık 2006.
- Ali Riza Önder، Laikliğin Sınırları، Atatürk'ün Hukuk Devrimi (Mukayeseli Hukuk Araştırma ve Uygulama Merkezi، İstanbul 1983.
- Ali Sevim ve diğerler، Atatürk'ün Söylev ve Demeçleri / Türkiyede Siyasal Kültürün Resmi Kaynakları Cilt 2.
- Aytekin Ataay، Atatürk'ün Laiklik Anlayışı ve Medeni Kanun، IHFD. 50. Yıl، Armağanı، İstanbul 1973.
- Çetin Aslan، Yüce Divan Olarak Anayasa Mahkemesi، Nobel Yayın Dağıtım، Ankara 2001.
- E. Ziya Karal، Atatürk'ten Düşünceler، Ankara 1956.
- Erdoğan: Şeker değil Ramazan bayramı، Timeturk Gazetesi، Çarşamba، 24 Eylül 2008.
- Hasan Hüseyin Kemal، "Ordu، AKP ile anlaştı، ancak aldattı" Vakit haber Gazetesi، 9 Temmuz، 2007.
- Hasan Rıza Soyak، Atatürk'ten Hatıralar، Yapı Kredi Yayınları، İstanbul 2006.
- Ilgaz Zorlu، Evet، Ben Selânikliyim، Türkiye Sabetaycılığı Makaleler، Zvi-Geyik Dış Yayınları، İstanbul 2002.
- İlhan ARSEL، Türk Anayasa Hukuku'nun Umumi Esasları 1، Birinci Kitap، Cumhuriyetin Temel Kuruluşu، Ankara 1965.
- M. Ekram، Zaman gazetesi، 1 Ağustos 2008.
- M. Ertuğrul Düzdağ، Yakın Tarihimizde Dönmelik ve Dönmeler، ZVİ Geyik Yayınları، İstanbul 2002.
- Mehmet Ergin، Necmettin Erbakan Dünden Bugüne، Akis Kitap، İstanbul 2006.
- Olcayto T، Dinimiz ve Emrediyor، Atatürk Ne Yaptı? Devrimimiz İlkelerimiz، Ajans Yayınları، Ankara 1998.
- Rahmi Tunçğıl، "Atatürk ve Hukuk"، Anayasa Mahkemesi Yayınları No. 3، "Atatürk ve Hukuk" Sempozyumu 5-4 Kasım 1981، Ankara 1982.
- Recai Kutan، Saadet Partisi Genel Başkanı Recai Kutan'ın İl başkanları toplantısında yaptığı Konuşma، Saadet Partisi، İstanbul 2006.

- S. Borak، Bilinmeyen Yönleriyle Atatürk، İstanbul 1966.
- Sefa Kaplan، Recep Tayyip Erdoğan: / Geleceği Etkileyecek Siyasi Liderler، Doğan Kitapçılık، Ankara 2007.
- Terör yine can aldı، şalom Gazetesi، 30 Temmuz 2008.
- Yalçın Küçük، Aydın Doğan Vakası، Tekeliyet 1، İthaki Yayınları، İstanbul 2003.
- Yalçın Küçük، Vatan Gazetesi، 3 Ocak 2008.
- Yekta Güngör Özden، Laikliğin Türkiye için Ulusal ve Hukuksal Değeri، Atatürk ve Hukuk، Anayasa Mahkemesi Yayınları، No. 3، Ankara 1982.

العلاقات الإسرائيلية– الشرق أفريقية
وانعكاساتها على النظام الإقليمي العربي*

المقدمة

ما يهمنا في هذه الدراسة هو البحث في سياقات التطور الذي عاشته العلاقات العربية– الأفريقية على الصعيد الرسمي والتفاعلات المتبادلة بين الشعوب وخاصة منذ الاستقلال– وهي الفترة التي تزامنت مع ظهور النظامين العربي والأفريقي وبروز منظمة الأمم المتحدة إلى حيز الوجود–.

لقد ارتبطت بدايات هذه الفترة بنمو حركة الاستقلال والتحرر الوطني في الخمسينيات وخلال هذه الحقبة اتخذت السياسات العربية على المستوى القومي موقف التأييد والمساندة لحق الشعوب والدول الأفريقية في مكافحة الاستعمار وتحقيق الاستقلال، حيث تأثرت أفريقيا بالتجربة الوطنية المصرية في مكافحة الاستعمار والتصدي له، وتأكد هذا الموقف بعد ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢م في مصر، والتي تبنت قضايا التحرر، واعتبرت نفسها داعمة ومساندة ومسؤولة عن هذه القضايا في أفريقيا، لقد كانت مصر في هذه المرحلة تمثل دولة القلب (Core State) في التفاعل العربي– الأفريقي وأسهمت بفاعلية في تحويل معطيات الترابط الجغرافي إلى تفاعلات دبلوماسية واقتصادية وثقافية.

إن الضغوطات التي واجهها النظام العربي على كافة الصعد قد أثرت على العلاقات العربية– الأفريقية في مراحل تطورها المختلفة، ومكّن إسرائيل من إقامة شبكة من العلاقات مع بعض الدول الأفريقية، ويبرهن على ذلك أن إسرائيل كانت عنصراً حاضراً ومؤثراً في كل الترتيبات الغربية المتصورة في أفريقيا سواء انبثقت عن فكرة

---

* **صايل السرحان/** أستاذ علوم سياسية– الأردن.

أمريكية أو أوروبية. لكن هذا لا يعني إنكار أهمية التحرك العربي للاستفادة من حالة التباين بين السياسة الأمريكية والغربية أو الخلافات الأمريكية مع كل من روسيا والصين تجاه أفريقيا مما يمكن النظام العربي الاستفادة من الأوراق المتباينة لتلك القوى في تنافسها على أفريقيا.

يعد التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا واحداً من أهم القضايا الرئيسة في منظومة العلاقات العربية– الأفريقية، فمنذ الستينيات كانت أفريقيا التي تؤهلها مكانتها الجيوستراتيجية بالنسبة للكيان الصهيوني فضلاً عن وجود عدد كبير من الدول فيها تتطلع للحصول على مساعدات تنموية وتقنية واقتصادية من الخارج بمثابة الخيار الأنسب أمام صانع القرار الإسرائيلي، وقد أسهمت دائماً المتغيرات الإقليمية والدولية في توجيه الأنظار الإسرائيلية صوب أفريقيا. فمسيرة الصراع العربي-الإسرائيلي تعد بمثابة "ثيرمومتر" للعلاقات السياسية الإسرائيلية-الأفريقية يقاس بحسبها مدى تقدمها أو جمودها (استمراريتها أو انقطاعها) (سعد الدين، ٢٠٠٥).

فمنذ انعقاد مؤتمر "باندونغ" لدول عدم الانحياز عام ١٩٥٥م بغياب إسرائيل. ثم حصول عدد من الدول الإفريقية على استقلالها وانضمامها إلى منظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست عام ١٩٦٣م والتي ضمت في عضويتها الدول العربية الأفريقية، وكذلك الثقل العددي للدول الأفريقية في الأمم المتحدة، فإن كل ما تقدم لم يكن خافياً على إسرائيل، التي تدرك دوماً في سياق الوعي لحقيقة الصراع العربي- الإسرائيلي وامتداداته وإمكانية الاستفادة من الدور الأفريقي في هذا المجال.

إضافةً إلى ما سبق فإن وجود الأقليات اليهودية في بعض الدول الأفريقية يُعد متغيراً لا يمكن تجاهله أو التقليل من أهميته في حجم وتخطيط العلاقات الإسرائيلية- الأفريقية، وتحديداً في شرق أفريقيا وخصوصاً في منطقة القرن الأفريقي، إذ لا يخفى أن ٢٠٪ من إجمالي المهاجرين اليهود إلى إسرائيل في الفترة من ١٩٤٨– ١٩٩٥م هم من أفريقيا، وإذا كان يهود "الفلاشا" الذين هُجِّروا من أثيوبيا إلى إسرائيل هم أفقر الجاليات اليهودية فإن الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا تعد واحدةً من أغنى الجاليات في العالم، وطبقاً لإحدى التقديرات فإن مساهمتها في

خزانة الدولة العبرية تأتي في المرتبة الخامسة بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا والأرجنتين (عبد الرحمن، ٢٠٠٦).

إن التطورات التي شهدها النظام الدولي منذ بداية التسعينيات أسهمت في اندفاع دبلوماسية سياسية واقتصادية إسرائيلية نحو أفريقيا، خاصةً أن دخول أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي في مسار العملية التفاوضية مع إسرائيل أدى إلى إضفاء المشروعية على الكيان الصهيوني في أفريقيا، خاصةً بعد إقامة علاقات دبلوماسية- رسمية- بين عدد من الدول العربية وإسرائيل. ثم كانت للأحداث التي يشهدها العالم في الفترة الحالية تداعياتها وآثارها على النظامين الإقليميين العربي والأفريقي بشكل خاص بحيث مهدت لإسرائيل الانتقال من مرحلة التغلغل في أفريقيا إلى مرحلة السعي لتحقيق هيمنة على حساب النظام العربي، ولعل الخسارة الوحيدة التي أصابت الحصيلة الإسرائيلية في أفريقيا في الحقبة المعاصرة كانت سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

أهمية البحث

لقد تناول كثير من الباحثين العلاقات الإسرائيلية- الأفريقية، لكنهم وقفوا كثيراً عند بدايات تطور هذه العلاقات والإطار الذي تحركت فيه في مراحل سابقة. أما هذا البحث فسيركز على دراسة العلاقات الإفرو- إسرائيلية في الحقبة المعاصرة، ويعطي حيزاً خاصاً لمناطق جغرافية محددة في شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي. من هنا فإن الدراسة تكتسب أهميتها لأسباب متعددة، منها:

١- سوف تسهم في سد النقص الحاصل في مجال التناول الأكاديمي لهذا الموضوع.

٢- إبراز التوجه السياسي الإسرائيلي نحو مناطق إستراتيجية مهمة للأمن القومي العربي في أفريقيا كالبحر الأحمر ومنابع نهر النيل.

٣- يُعد التغلغل الإسرائيلي السياسي والاقتصادي في أفريقيا حلقة من حلقات إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي وامتداداته في القارة الأفريقية.

٤ـ تطور العلاقات الأفرو- إسرائيلية ترافق- في المرحلة الحالية- مع ازدياد أهمية القارة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصةً على الصعيد الاقتصادي والأمني

(مكافحة الإرهاب)، مما يزيد الضغوط على الجانب العربي في ضوء التقاء المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وما تروّج له الإدارة الأمريكية من انتشار ظاهرة الإسلام السياسي في أفريقيا وخطرها على أمن واستقرار الدول الأفريقية، وادعاء أن هذه الجماعات الأصولية المتطرفة تدعمها جهات وأنظمة عربية حسب زعم الإدارة الأمريكية.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى توضيح محددات وركائز السياسة الإسرائيلية في شرق أفريقيا لبيان حقيقة الوجود الإسرائيلي وأغراضه، وكذلك استجلاء آفاق وتطورات هذا الوجود ومدى انعكاس ذلك على العلاقات بين الجانب العربي والدول الأفريقية المعنية، وتأثير ذلك على الأمن القومي العربي.

فروض البحث

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين مؤداهما:

١ـ يؤثر تنامي العلاقات الإسرائيلية– الشرق أفريقية سلباً على التفاعل الإيجابي العربي-الأفريقي.

٢ـ يؤدي التنسيق الأمني (الاستخباري والعسكري) الإسرائيلي مع دول شرق أفريقيا إلى انعكاسات سلبية على الأمن القومي العربي.

إشكالية البحث

في ضوء ما سبق ستجيب الدراسة على تساؤل رئيس أمكن صياغته على الشكل التالي:

ما مدى تأثير تنامي العلاقات الإسرائيلية– الشرق أفريقية على التضامن العربي-الأفريقي؟ وما هي انعكاساتها على الأمن القومي العربي؟

حدود البحث

روعي أن تكون فترة الدراسة من (١٩٩٠- ٢٠٠٦م)، ويأتي اختيار العام ١٩٩٠م كبداية للفترة الزمنية لأنه مثل بداية التحول في بنية النظام الدولي بسبب التبدلات المهمة

في هيكل القوة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية وتوزيعها، حيث تفكك حلف وارسو والاتحاد السوفييتي، وانفرط عقد المنظومة الاشتراكية بدءاً من عام ١٩٩١م، أما سبب اختيار العام ٢٠٠٦ كنهاية للفترة الزمنية فلأن الحقبة الممتدة بين الفترتين شهدت أحداثاً عالمية متسارعة تركت آثارها وتداعياتها على المنطقتين العربية والأفريقية، والتوقف عند العام ٢٠٠٦م باعتبارها الفترة التي يمكن للباحث خلالها الاطلاع على المراجع التي تختص بهذا الموضوع عند البدء بكتابته.

أما الحدود المكانية للبحث فتتمثل في الحيز الجغرافي الذي تشغله دول القرن الأفريقي التي تشكلها أثيوبيا وأريتيريا وكينيا وأوغندا من الدول الأفريقية غير العربية، بالإضافة إلى الصومال وجيبوتي والسودان من الدول العربية، وتقع اليمن على مقربة منها، وإن كانت تنتمي إلى قارة آسيا، ويتعرض البحث لتفاعل السياسة الخارجية الإسرائيلية مع هذه الدول تحديداً وتفاعلها أيضاً مع دول أخرى قريبة في شرق أفريقيا مثل الكميرون والكونغو (زائير)، كذلك لا يغفل البحث أن أثر تفاعلات العلاقات الإسرائيلية مع هذه الدول يرتبط دوماً بالوجود الأمريكي.

منهجية البحث

سيتم تناول محاور الدراسة من خلال الاستعانة بالمنهج الجيوبولتيكي كمنهج رئيسي، ومقترب السياسة الخارجية كمنهج مكمل، وفيما يلي شرح موجز لكليهما:

١- **المنهج الجيوبولتيكي:** يعرف هذا المنهج بأنه مجموعة الفرضيات الاستراتيجية التي تضعها دولة فيما يتعلق بالدول الأخرى في صياغتها لسياستها الخارجية، وهذه المبادئ قريبة الصلة بما يطلق عليه "هنركسون" خطط التصور، وتتضمن هذه المبادئ الاستراتيجية الإجرائية تقييم المناطق الجغرافية الواقعة وراء حدود الدولة من ناحية أهميتها الاستراتيجية وإمكان أن تصبح يوماً ما مصدر تهديد لأمنها. ولا تقتصر المبادئ الجيوبولوتيكية على الأمور التي تخص الدولة وحدها وإنما تشمل أيضاً تقييمها للدول المجاورة باعتبارها وحدات البناء الأساسية للنظم الجيوبولوتيكية العالمية، وهي تعمل على ثلاثة مستويات: المحلي والإقليمي

والدولي، ويتطلب المستوى المحلي من الدولة أن تقيم أوضاع الدول المجاورة لها، أما قواعد المستوى الإقليمي فهي مطلوبة للدول التي تتطلع إلى مد نفوذها على حساب جيرانها، أما المستوى العالمي فيشمل السياسات الاستراتيجية وفق المبادئ الجيوبولوتيكية التي تتساوق مع المنظومة العالمية. (تيلور وفلنت، ٢٠٠٢).

٢- **مقترب السياسة الخارجية:** باعتبار أنه لا يمكن لأية دولة أو تنظيم دولي تجنب الانغماس في الشأن الدولي، وأن السياسة الخارجية ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل أن يكون هذا التفاعل منظماً ومبنياً على قواعد وأسس واضحة، فمبادئ أية دولة وأهدافها تنعكس دائماً في سياستها الخارجية التي يعرفها "مودلسكي" (Modelski, 1962)، على أنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة نشاطاتها طبقاً للبيئة الدولية"، ومن هنا تتوضح الأهمية التي تكمن وراء تنظيم سلوك الدول مع غيرها والأهداف التي تسعى السياسة الخارجية لتحقيقها والمتمثلة في حماية وحدة الدولة أو التنظيم الدولي ومصالحه، وإقامة العلاقات مع أعضاء المجتمع الدولي بما يعزز المصالح الاقتصادية والسياسية وحمايتها وتوسيعها، والعمل على تعزيز النفوذ الذاتي لتحقيق إرادة سياسية مستقلة تمنع أو تقلل احتمالات محاولات الهيمنة والاختراق من أطراف أخرى، وتمكن من إقامة علاقات دولية على أساس من الندية والتكافؤ. (Chander, 1990).

تقسيم البحث

استناداً إلى موضوع الدراسة ومشكلتها البحثية التي تسعى للإجابة على تساؤلها والفروض التي تهدف إلى اختبارها وبناءً على المنهج المستخدم فيها، فقد تم تقسيم البحث إلى مطلبين على النحو التالي:

- **المطلب الأول: وسائل وأدوات التقرب الإسرائيلي من الدول الأفريقية.**

- **المطلب الثاني: انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا على الأمن القومي العربي.**
- **النتائج والمناقشة**
- **المراجع**

المطلب الأول

وسائل وأدوات التقرب الإسرائيلي من الدول الأفريقية

شهدت الفترة منذ عام ١٩٩٠م إعادة تأسيس للعلاقة بين إسرائيل والدول الأفريقية، ويُعزى ذلك إلى التغيرات في النظام الدولي وانعكاساته الإقليمية، فقد حاولت إسرائيل استغلال هذه التطورات مستفيدةً من خبراتها التراكمية السابقة في القارة ساعيةً إلى ترسيخ أقدامها فيها؛ فقد حققت الدبلوماسية الإسرائيلية نجاحات كبيرة في أفريقيا بعد سنوات من القطيعة في فترة السبعينيات، فمنذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في تشرين الأول من عام ١٩٩١م وحتى عام ١٩٩٧م أصبح هناك (٤٨) دولة أفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وبدا واضحاً أن إقامة علاقات دبلوماسية بين بعض الدول العربية وإسرائيل أعطى مبرراً كافياً للدول الأفريقية لتطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني حيث حاججت هذه الدول أنها أعادت علاقاتها بغية المساهمة في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط (راشد، ١٩٩٩).

ومنذ عام ١٩٩٧م تنامت الأهمية الاقتصادية والأمنية لأفريقيا لدى صانع القرار الأمريكي، خصوصاً بعد تعرض السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا لهجمات في عام ١٩٩٨م، ومن ثم تدمير فندق يؤمه نزلاء يهود في كينيا عام ٢٠٠٢م، وكذلك تعرض المدمرة الأمريكية "كول" لهجوم في المياه الإقليمية اليمنية على مقربة من منطقة القرن الأفريقي، ولّما كانت السياسة الأمريكية مرتبطة بتعاون وثيق مع إسرائيل في أفريقيا فقد عمد الجانبان إلى اتباع سياسة تهدف إلى إحكام السيطرة على مناطق محددة في أفريقيا بنظرهم تشكل بؤر توتر وبيئة خصبة "للإرهاب". ومن هنا كان اهتمامهم بمنطقة البحيرات العظمى حيث منابع نهر النيل ومنطقة القرن الأفريقي المتاخمة للوطن العربي.

وفي المجال الاقتصادي سعت إسرائيل وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت أقدامها في أفريقيا رغم اشتداد حمى التنافس الدولي في هذا المجال والذي تشكله قوى عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية وفرنسا باعتبارهم اللاعبين الأبرز.(Albright, 1999) و (حمدي، ١٩٩٢)، و(حمدي، ٢٠٠٦).

لقد انتهجت إسرائيل عدة أساليب وأدوات لتثبيت وجودها في أفريقيا، يمكن التعرض لأهمها على النحو التالي:

١- المساعدات الاستخبارية والتدريبات العسكرية

تعد بعض الدول الأفريقية التقارب مع إسرائيل مصلحةً مهمةً لها، خاصةً في الجانب الأمني والعسكري نظراً لاهتمام هذه الدول بتطوير قدراتها في هذا المجال، بسبب الصراعات الإقليمية والاضطرابات والحروب الأهلية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها، ومن هنا سعت هذه الدول للحصول على الخبرات الإسرائيلية في مجال الاستخبارات وجمع المعلومات وتدريب الكوادر وتأهيلها، وعدّت ذلك مكسباً لها، في حين اعتبرته إسرائيل مصلحةً مهمةً لها تضمن تكريس فكرة تفوقها في هذا الجانب لتحقيق وجود فعلي يثبت أقدامها في هذه المنطقة، وبنفس الوقت يهمّش الدور العربي من خلال اعتماد الدول الأفريقية على إسرائيل؛ ويتركز النشاط الإسرائيلي في هذا الجانب في كل من دول القرن الأفريقي* والكاميرون والكونغو الديمقراطية وأنغولا (عبد الرحمن، ٢٠٠٦). حيث تزداد العلاقة العسكرية الإسرائيلية مع هذه الدول وتصل إلى حد استخدام شركات الأمن الإسرائيلية في توظيف المرتزقة وتدريبهم من أجل حماية بعض الرؤساء الأفارقة، وكذلك بناء قواعد التجسس في أرتيريا وعلى سواحل البحر الأحمر والسيطرة على بعض الجزر في منطقة القرن الإفريقي وإقامة منصات التجسس

* تضم دول القرن الأفريقي: أثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا من الدول الأفريقية غير العربية، بالإضافة إلى الصومال وجيبوتي والسودان من الدول العربية وتقع اليمن على مقربةٍ منها وإن كانت تنتمي إلى قارة آسيا.

الإلكتروني فيها، ومن ثم تهديد أمن الاتصالات العربية في إطار منظومة الحرب الإلكترونية.

٢- المساعدات الفنية والنشاط الاقتصادي

لم يتأثر الشق الاقتصادي في العلاقة الإسرائيلية- الأفريقية بمسيرة الصراع العربي- الإسرائيلي والعلاقة العربية- الأفريقية، بل بقي يشهد في العلن، أو من وراء الكواليس، تصاعداً ونمواً مضطرداً، وفي الفترة الأخيرة علّقت إسرائيل أهمية كبيرة على البعد الاقتصادي في تعاملها مع أفريقيا، حيث تنظر إليها باعتبارها سوقاً ضخمة لمنتجاتها تساعد في زيادة صادراتها التي بلغت حسب تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠م (٤٧٨) مليون دولار، في حين بلغت الواردات (٣٧٥) مليون دولار (سعد الدين، ٢٠٠١)، إضافةً لسعيها للحصول على المواد الأولية ومصادر الطاقة وعناصر مهمة جداً مثل "اليورانيوم" اللازم لتغذية الصناعات النووية الإسرائيلية. إضافةً إلى أن النشاط التجاري الإسرائيلي هناك يتخذ جانباً آخر غير شرعي خاصةً فيما يتعلق بتجارة "الماس"؛ فقد أشارت مصادر الأمم المتحدة إلى تورط دولي في تهريب هذا المعدن النفيس من سيراليون والكونغو، وورد في التقرير إيماءة واضحة إلى إسرائيل، كما أشار التقرير بالطريقة نفسها إلى إسرائيل فيما يتعلق بصفقات تسليح تم بموجبها توريد السلاح إلى أطراف النزاع في دول أفريقية محددة يكون في مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية استمرار حالة الفوضى والاضطراب في هذه الدول في فترة معينة. (حمدي، ٢٠٠٦) و (سعد الدين، ٢٠٠١).

أما في مجال المساعدات الفنية فيتجلى النشاط الإسرائيلي في نقل المهارات الفنية والتزويد بالخبراء، وانتشار الشركات وخصوصاً في المجال الزراعي، حيث أشارت الإحصاءات أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبات في إسرائيل عام ١٩٩٧م بلغ نحو (٧٤٢) متدرباً، كما بلغ عدد الأفارقة الذي تلقوا تدريباتهم على أيدي خبراء إسرائيليين في بلدانهم حوالي (٢٤٦٣٦) متدرباً، ونتيجةً لتنامي التعاون في هذا المجال، فقد أنشأت إسرائيل عددا من المراكز التي تعنى بتقديم خدماتها إلى أفريقيا مثل:

١- **مركز جبل كارمل:** ينظم حلقات تدريبية للمرأة الأفريقية في مجال التنمية.
٢- **مركز دراسات الزراعة والاستيطان:** يقوم بتدريبات وإجراء بحوث ودراسات في مجال الزراعة والتخطيط الإقليمي.
٣- **المعهد الأفرو- أسيوي التابع للهستدروت:** يقدم خدمات في مجال الاتحادات العمالية.
٤- **البرنامج الدولي التابع لجامعتي "بنغوريون" و "تل أبيب":** وهو معني بتقديم الأبحاث والمساعدات في مجال مكافحة التصحر وتحقيق التنمية في المناطق القاحلة وشبه الجافة. (حسين، ٢٠٠٦) و (أبو زيتون، ٢٠٠١).

المطلب الثاني

انعكاسات التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا على الأمن القومي العربي

إن الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا لا ينحصر في تحقيق مكاسب اقتصادية على أهميتها ولا من كون القارة أقرب جغرافياً إليها، وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى تحقيق مكاسب مرتبطة بتهديد الأمن القومي العربي، خاصةً في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل وعلى الساحل الشرقي للبحر الأحمر، حيث يستند الموقف الإسرائيلي هناك على تفكير استراتيجي يقوم على تشكيل قاعدة في هذه الدول الأفريقية غير العربية تنطلق منها لتنفيذ سياستها تجاه الدول العربية الأفريقية تقوم على مبدأ "شد الأطراف ثم بترها" (حسين، ٢٠٠٦)، أي ضمان الوجود على مقربةٍ من هذه الدول ومد الجسور مع أقليات فيها وجذبها خارج النطاق الوط- وهذا هو الشد- ثم تشجيعها على الانفصال- وهذا يحقق البتر- (خلاف، ٢٠٠١). أي بمعنى أوضح: استهداف دول الجوار العربي للتأثير على العرب وذلك من خلال تقوية النسيج الاجتماعي فيها على حساب تخريب النسيج الاجتماعي العربي.

ويعدّ السودان واحداً من الدول العربية المستهدفة بهذه السياسة، وبموازاة ذلك شجعت إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية قادة أفارقة يتمتعون بعلاقة وثيقة معها للوصول إلى السلطة في هذه الدول الأفريقية، كما هو الحال مع "ملس زيناوي" في أثيوبيا، وقادة بعض الحركات الانفصالية في السودان، و"يوري يوسيفيني" في أوغندا، و "بول كاغاني" في رواندا، و "أسياسي أفورقي" في إريتريا بعد استقلالها عام ١٩٩٣م (السرحان، ٢٠٠١)، مما أسهم في ابتعاد هذه الدول عن النطاق العربي، وضَمِن لإسرائيل تحقيق قدر من السيطرة على البحر الأحمر وباب المندب الذي يعد منفذاً بحرياً لتحركاتها الملاحية، وكذلك مكّنها من الضغط على الجانب المصري والسوداني في منطقة حوض النيل، وبالتالي تهديد الأمن العربي في بعده المائي والقومي عبر توثيق علاقاتها مع الدول الأفريقية في هذه الأقاليم والمتمثلة في أوغندا وكينيا ورواندا والكونغو وأفريقيا الوسطى وإريتريا وأثيوبيا وبقدر أقل نسبياً تشاد. (مختار، ٢٠٠١).

لقد كان لإسرائيل دور كبير في التأثير على أمن الدول العربية الأفريقية وخاصة السودان حيث التدخل الإسرائيلي في قضية "دارفور" ومن ثم سعيها لتهجير أعداد من السودانيين إليها للإقامة (الاستيطان) فيها إضافة إلى إقامة عدد من القواعد العسكرية في أوغندا للضغط على السودان خاصة فيما يتعلق بقضية الجنوب، حيث وصلت العلاقة الإسرائيلية– الأوغندية إلى الحد الذي وصف به الرئيس الأوغندي الوجود العربي في أفريقيا في مراحله السابقة بالاستعمار، وأن العرب ينظرون إلى الأفارقة نظرة دونية.

لقد أصبحت حالة العلاقات بين النظام العربي ودول القرن الأفريقي– غير العربية– تتخذ شكلاً صراعياً اتسع ليتعدى حجم النزاعات الحدودية وليشمل المجتمعات وليس الحكومات فقط، مما أدى إلى وجود نوع من المشكلات المحلية والإقليمية استعصت بطبيعتها واختلفت عن الأزمات المعتادة، بحيث أصبحت– بفعل الدور الإسرائيلي– تُشكل مصدر تهديد للأمن القومي العربي، وتبرز أثيوبيا وإريتريا كأهم دولتين تشكلان ضغطاً على النظام الإقليمي العربي، وعليه سيتم مناقشة حالة كل منهما على حدة.

أولا: أثيوبيا

تتحكم أثيوبيا بمعظم أجزاء هضبة الحبشة ومجاريها المائية المنحدرة إلى أراضي النيل، فهي تسيطر على أكثر من ٨٠٪ من الموارد المائية التي تغذي روافد النيل، وهي تتبع سياسة شبيهة باستراتيجية تركيا فيما يتعلق بمواضيع المياه من خلال التوسع في بناء السدود بقصد الاستفادة منها تنموياً، وفي الوقت نفسه خفض كمية المياه إلى السودان ومصر، ويجدر الانتباه إلى اختلاف القدرة والتأثير عند المقارنة بين السياستين التركية والإثيوبية فالأولى تملك فضاءات أوسع للحركة. (عباس، ١٩٩٣).

تتهم أثيوبيا السودان بدعم حركات المعارضة فيها، وخاصةً الجبهة الإسلامية لتحرير أثيوبيا "أوروماجاتا" وهي إحدى الحركات المناوئة للحكومة الأثيوبية، وهي تمثل جزءا من تحركات قومية الأرومو (الجالا) التي تعد القومية الأكبر حجماً في عموم أثيوبيا (بحدود ٤٠٪)، وفي المقابل تقوم أثيوبيا بدور فاعل في دعم حركة التمرد في جنوب السودان- قبل اتفاقها مع الحكومة المركزية-. لكن المشاكل بين أثيوبيا والدول العربية المجاورة لم تبق في إطار المصالح الثنائية، بل توسعت لتتداخل وبشكل كبير مع الصراع العربي- الإسرائيلي؛ ففي مجال المياه وصل إلى حد مساهمة إسرائيل في إنشاء أكثر من (٤٠) مشروعا مائيا في أثيوبيا (حسن، ١٩٩٢) و (عبد الوهاب، ٢٠٠١)، إضافةً إلى التعاون في موضوع المياه فإن العلاقات الإسرائيلية- الأثيوبية تشهد نمواً في المجال العسكري؛ ففي شهر حزيران عام ١٩٩٨م قامت إسرائيل ببناء قاعدتين عسكريتين وقاعدة جوية للتدريبات المشتركة التي تستخدم فيها طائرات أمريكية وخبراء إسرائيليون (التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٨م). لكن العلاقات العربية- الأثيوبية الآن تتسم بنوع من الهدوء والمرونة بعد فترة عاصفة تناوبت فيها المشكلات والنزاعات، غير أنه إذا كانت الظروف الراهنة قد ألغت بعض جوانب التهديد نتيجة التطورات والمتغيرات الحالية خاصةً ظروف المواجهة الأثيوبية- الإريترية فإن بؤر التوتر في المستقبل متوفرة في ضوء الأهداف والوسائل الإسرائيلية، والعوامل الداعمة كذلك متوفرة في جيبوتي والصومال والسودان (عبد السلام، ١٩٩٩).

ويرى الباحث أن التوتر في العلاقات الأثيوبية- الصومالية الذي بدأ يطفو على السطح في خضم الأحداث التي تشهدها الصومال منذ شهر حزيران ٢٠٠٦م، والمتمثلة في سيطرة قوات المحاكم الإسلامية على العاصمة (مقديشو) وبعض المدن الأخرى، والذي دفع الحكومة الأثيوبية إلى إرسال قواتها عبر الحدود في محاولة لتغيير الوضع القائم في الصومال، خير دليل على ما ذهبت إليه الدراسة من أن أثيوبيا تشكل عامل تهديد على الأمن الوطني لبعض الدول العربية، وعامل ضغط على النظام العربي.

ثانيا: إريتريا

كان الدعم العربي للجهود الإريترية في الاستقلال ينصب على جبهة التحرير الإريترية "ELF" والتي يغلب عليها الطابع العربي- الإسلامي، ولما كانت المواقف الإسرائيلية تعارض قيام دولة إريترية بقيادة هذه الجبهة تكون موالية للجانب العربي أو جزء منه، فقد ركزت إسرائيل جهودها لدعم الفريق الذي يتزعمه "أسياسي أفورقي" بقيادة جبهة تحرير الشعب الإريتري 'EPLF" والتي كانت قد انشقت عن جبهة التحرير الإريتري في عام ١٩٧٠م (السرحان، ٢٠٠١).

وبغية تحقيق إسرائيل أهدافها الاستراتيجية في البحر الأحمر وتوسيع وجودها العسكري وترسيخ مصالحها وتأمينها بما يتيح لها إمكانية السيطرة على باب المندب، وإيجاد عمق استراتيجي يمكنها ويضمن لها الاتصال، ويحقق الأمن للخطوط البحرية والتجارية والعسكرية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط إلى آسيا وأفريقيا، والحيلولة دون نجاح المساعي العربية الرامية إلى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية، فقد عمدت إلى تقوية صلاتها مع إريتريا بعد استقلالها عام ١٩٩٣م، (صلاح، ١٩٩٩)، خاصةً أن إريتريا ذات موقع استراتيجي بالغ الأهمية في تلك المنطقة يكمن في امتدادها على الشاطئ الغربي من البحر الأحمر. من هنا كانت المساعدة الإسرائيلية لإريتريا باحتلال جزر "حنيش" اليمنية (سالم ١٩٩٦)، وعلى الرغم من عودة تلك الجزر إلى اليمن يبقى الوجود الإسرائيلي في تلك المنطقة والمستند على علاقات جيدة مع إريتريا مثيراً للريبة باعتبار الموقع الإريتري يضغط على كل الدول العربية المطلة على الخليج العربي في ظل الصلة الوثيقة التي تربط

بين أمن البحر الأحمر وأمن الخليج العربي، وكذلك أمن مصر والسودان والدول العربية الأفريقية في منطقة القرن الأفريقي (سلمان، ١٩٩٧) و (مشاقبة، ٢٠٠٠).

ولابد من الإشارة هنا إلى بروز بعض التحولات الإيجابية في العلاقة العربية- الأريتيرية أهمها ما نشهده من تقارب سوداني- أرتيري تمثل في المساعي الخيّرة التي يقوم بها الرئيس الأريتيري "أسياسي أفورقي" لحل بعض الإشكالات بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في شرق السودان، واستضافته ورعايته لعدد من اللقاءات التوفيقية بين الجانبين في العاصمة الأريتيرية (أسمرة) خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦م.

في الختام يمكن القول: إن إسرائيل تستثمر غياب علاقة وشراكة قوية بين النظامين العربي والأفريقي رغم وجود بعض ملامح التنسيق بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي حالياً، وقدر من العلاقات الثنائية التي تربط بعض الدول العربية والأفريقية، إلاّ أن العلاقات العربية- الأفريقية لا زالت تنقصها استراتيجية محددة واضحة المعالم والأهداف، إضافة إلى أن غياب التنسيق بين الدول العربية نفسها في هذا المجال، وهذا يهدد باستمرار انطلاقة العلاقات الأفرو- إسرائيلية، ويمكّن إسرائيل من التغلغل داخل القارة، ويستدل على ذلك من النمو المطّرد في العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين.

يتوجب على النظام العربي- حتى يتمكن من مواجهة المخطط الإسرائيلي في هذه المرحلة- البدء في إعادة تقييم لعلاقته بأفريقيا وبدء خطوات عملية جادة لتوثيق عرى هذه العلاقة، وهذا يتطلب إعادة النظر في سياسة المعونة الإنمائية العربية المقدمة من قبل صناديق التنمية العربية ومؤسساتها إلى أفريقيا وترشيدها، من خلال إعطاء أفضلية للمشروعات ذات البعد التعاوني، ودراسة الواقع الراهن فيما يتعلق بأنظمة التجارة الخارجية للأقطار العربية والأفريقية بهدف وضع اتفاقيات لإزالة الحواجز الحمائية وإرساء قواعد المعاملة التفضيلية للتجارة، وفي حركة رؤوس الأموال والعمالة بين أقطار المجموعتين.

النتائج

لقد أمكن التوصل إلى عدد من النتائج بعد دراسة هذا الموضوع يمكن إبرازها كالتالي:

١- إن التوجه الإسرائيلي صوب أفريقيا تحكمه عوامل عديدة، فكون إسرائيل زُرِعت في قلب محيط عربي فهي تشعر أنها تعيش في عزلة، رغم إقامة علاقات دبلوماسية مع بعض الدول العربية على الصعيد الرسمي، لهذا وجدت من مصلحتها التغلغل في أطر جغرافية جديدة قريبة منها تعوضها عن الإطار الجغرافي العربي ولو إلى حين، ويسهم في تحقيق مكاسب اقتصادية تتمثل في وجود أسواق ومستهلكين ومواد خام، إضافة إلى مكاسب سياسية وأمنية وعسكرية.

٢- استخدمت إسرائيل سياستها الخارجية ووظفتها لتكسب الدعم والتأييد الأفريقي في الأمم المتحدة والجمعية العامة على وجه الخصوص عند طرح قضية ما للتصويت تتعلق بصراعها مع العالم العربي، لهذا بنت جسور التعاون مع الدول الأفريقية بهدف ضمان أصواتها أو تحييدها على الأقل، وفي هذا السياق يقول "ديفيد بن غوريون"*: "إن الدول الأفريقية ليست قوية، لكن صوتها مسموع في المحافل الدولية، ويساوي قيمة أصوات الدول الكبرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة" (عواطف، ١٩٨٧).

٣- تسعى إسرائيل من خلال انخراطها في الشؤون الأفريقية على الصعيد الأمني والعسكري إلى تحقيق أهدافها بالوجود في مناطق ذات حساسية للأمن القومي العربي، وخصوصاً في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل والبحر الأحمر، لهذا عمدت إلى توطيد علاقاتها مع أثيوبيا وإريتريا وكينيا وأوغندا والكونغو، ولأن الرؤية الإسرائيلية في النظر إلى تلك المنطقة أنها امتداد للصراع العربي- الإسرائيلي، فقد عملت على دعم الحكومة المركزية في "أديس أبابا" وبنفس الوقت محاولةً توجيه التطورات في إريتريا بحيث تكون مبنية على قاعدة مصلحتها باعتبار أن نتائج الحالة

* أحد أبرز قادة الحركة الصهيونية السابقين.

في إريتريا تمثل امتدادا نحو الجنوب للنزاع العربي- الإسرائيلي (Jeffrey A, 1996).

٤- شجعت الأوضاع في السودان سياسات معادية كانت موجودة أصلاً لدى بعض الدول المجاورة وتبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بتقديم مختلف أنواع الدعم العسكري وأحياناً السياسي والعلني للحركات الانفصالية، واتبعت مثل هذه السياسة في الصومال وجيبوتي، ووصل الأمر إلى التنسيق مع دول أفريقية مجاورة لإرسال بعض هذه الدول لجنود مرتزقة ليقاتلوا إلى جانب هذه الحركات لدعم عمليات الانفصال.

٥- اشتركت إسرائيل مع الولايات المتحدة في إقامة قواعد لمطاردة ما يسمونه بالحركات الأصولية الإسلامية في إطار المعركة ضد "الإرهاب" حسب المفهوم الأمريكي، واستخدام هذه الفكرة لإيجاد بذور الفرقة بين الجانب العربي والأفريقي من خلا ل الزعم أن هذه الحركات المتطرفة تدعمها جهات وأنظمة عربية بهدف زعزعة استقرار بعض الدول الأفريقية.

وخلاصة القول: إن خطورة المشروع الصهيوني في أفريقيا الذي يسعى إلى فرض الهيمنة والسيطرة، يشكل أحد مصادر تهديد الأمن القومي العربي وهذا يتطلب من الجانب العربي التحرك الجاد لمواجهته عبر توثيق العلاقة العربية- الأفريقية بشقيها الثنائي والجماعي، على مستوى النظام العربي، من خلال تحقيق الحد الأدنى على الأقل من التنسيق والتعاون، كما يتوجب على العرب الاهتمام لموضوع تأمين البحر الأحمر والتركيز على دول القرن الأفريقي والاهتمام المتزايد بدول حوض النيل الأفريقية، بما يحقق مجابهة المخطط الصهيوني.

المراجع العربية

١- **أبو زيتون** أيمن، ٢٠٠١م "التغلغل العسكري الإسرائيلي في أثيوبيا وإريتريا والنظام الإقليمي العربي". في كتاب وليد عبد الحي: **أفريقيا في عصر التحولات العالمية**، ص ص:٤٣٢- ٤٥٣، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

٢- **تيلور** بيتر، **وفلنت** كولن، "الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات". ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، **مجلة عالم المعرفة**، العدد (٢٨٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ألكويت، ص ص ١٦٤-١٦٥.

٣- **السرحان** صايل، ٢٠٠١م "**أثر توسيع حلف الأطلنطي على الأمن القومي العربي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ٢٢٥ صفحة.

٤- **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١**- مركز الدراسات الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٥١ صفحة.

٥- **أيمن** عبد الوهاب، ٢٠٠١ـ "مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية- السودانية"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد (١٠٤)، نيسان، ص ص: ١٤-١٥١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر.

٦- **تميم** خلاف، ٢٠٠١ ـ " العلاقات الأفرو- إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٤٤)، نيسان، ص ص: ١٩٩- ٢٠٥، مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية.

٧- **حمدي** عبد الرحمن، ٢٠٠٦- إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير، على الموقع: ww.ALJazeera.net.، ص: ١-٧.

٨- **حسين** بسام، ٢٠٠٦ـ "دولة الكيان الصهيوني تحصد ضعف العلاقات العربية - الأفريقية "، **شبكة النبأ المعلوماتية** على الموقع: www.annubor.org، ص: ٣

٩- **حمدي** عبد الرحمن، ١٩٩٢ـ "الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (١٥٧)، السنة (١٤)، ص ص: ٧٠ـ ٧٨.

١٠- **راشد**، فتحي، ١٩٩٩- **ماهية النظام العالمي الجديد**، دار القلم، القاهرة، مصر، / ٨٧/ صفحة.

١١- **سعد الدين** نادية، ٢٠٠٥ – التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٣١٥)، المجلد (٤٨)، ص ص: ٢١٥- ٢٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

١٢- **سعد الدين** نادية، ٢٠٠١ـ التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا والأمن القومي العربي، في كتاب وليد عبد الحي: **أفريقيا في عصر التحولات العالمية**، ص ص: ٤٠٣ -٤٣٢، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

١٣- **سلمان** أدم، ١٩٩٧ـ "أمن البحر الأحمر: دعوة للتعاون العربي الجماعي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد (٩٠)، حزيران، ص ص: ٨٠- ٨٨، جامعة الدول العربية، الأمانة العربية، القاهرة، مصر.

١٤- **شعراوي** حلمي، ١٩٨٧ـ **إسرائيل وأفريقيا: ١٩٤٨- ١٩٨٥**، دار الفكر العربي، ط ٢، القاهرة، مصر، / ١٨١/ صفحة.

١٥- **صلاح** حليمة، ١٩٩٩ـ "النزاع الإريتري- الأثيوبي: رؤية تحليلية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٣٦)، تموز، ص ص: ٧٨- ٩١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

١٦- **عباس**، قاسم، ١٩٩٣ـ "الأطماع في المياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (١٧٤)، آب، ص ص: ٣٠ـ ٣٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

١٧- **عبد السلام** بغدادي، ١٩٩٩ـ "الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي"، **مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص: ١٨-٣٥.

١٨- **علاء** سالم، ١٩٩٦ـ "النزاع اليمني ـ الإريتري حول أرخبيل حنيش"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٢٤)، نيسان، ص ص: ٨١- ١٠٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

١٩- **فائق** محمد، ٢٠٠٥ – "آفاق العلاقات العربية- الأفريقية"، مركز دراسات الوحدة العربية، **سلسلة كتب المستقبل (٤٥)**، بيروت، لبنان، ص ص: ٢٤٣- ٢٥٩.

٢٠- **مختار** شعيب، ١٩٩٨ـ "العلاقات الإسرائيلية- الإريترية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٣١)، نيسان، ص ص: ٢١٠- ٢٣٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٢١- **مشاقبة** أمين، ٢٠٠٠ـ "الصراع العربي- الإسرائيلي حول المياه"، **مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي**، العدد (١٠)، ص ص: ٣٠ـ ٤٢.

المراجع الأجنبية

1- **Albright**, Madeline, 1999– "A Bleu print for U.S– Africa Relations in the 21st Century," **U.S Department of States Dispatch**, April, Vol.10, Issue. 3, p. 2.

2- **Chander**, Parkash, 1990– **International Relations**, New Delhi, Tenth Edition, pp. 70-72.

3- **Jeffrey.** A., Lefebre, 1996– "Middle East Conflicts and Middle Level Power Intervention in the Horn of Africa," **Middle East Journal,** Vol. 50, no. 3, Summer, p. 39.

4- **Modelski**, George, 1962– **A Theory of Foreign Policy**, Parcger, New York, pp.6-7.

حدود التغيُّر في السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية
بعد مطالبة البرلمان الأوروبي برفع الحصار عن غزة*

تجدَّد الاهتمام الأوروبي بالتحرك الدبلوماسي على صعيد القضية الفلسطينية في الشهور القليلة التي أعقبت قيام الفلسطينيين بعبور الحدود المصرية أواخر كانون أول/ يناير ٢٠٠٨م؛ فأصدر البرلمان الأوروبي قراراً في ٢١ شباط/ فبراير يدعو إسرائيل إلى إنهاء الحصار المفروض على غزة. وتوالت زيارات المسؤولين الأوروبيين إلى إسرائيل ورام الله.

فما هي دلالات النشاط الدبلوماسي الأوروبي الراهن في المنطقة، وهل قرّرت أوروبا التخلي عن المشاركة في سياسة حصار الشعب الفلسطيني وعزل حركة حماس؟ وما حدود النتائج المتوقعة من الدور الأوروبي في هذه المرحلة؟

وهل يعكس قرار البرلمان الأوروبي هذا تغيُّراً في السياسة الأوروبية، أم إن للأمر مدلولات أخرى؟ وما حدود الاختلاف بين السياستين الأوروبية والأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؟ وإلى أي مدى يمكن للسياسات العربية التعويل على دور أوروبي فعَّال في تحريك عملية التسوية؟

هذه تساؤلات مشروعة نحاول الإجابة على بعضها في هذا التقرير الذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ يتناول **أولها** عرض مستجدات المواقف الأوروبية بعد اجتياز الفلسطينيين للحدود المصرية، أما **الثاني** فيقوم بتحليل المواقف الأوروبية الجديدة مقارنةً بالسياسات الأوروبية المتبعة منذ الانتخابات التشريعية الفلسطينية (أواخركانون أول/ يناير ٢٠٠٦م)، ثم يأتي القسم **الثالث** ليلقي الضوء على حدود الاختلاف بين السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة.

---

* . **أمجد جبريل**/ باحث سياسي- مصر.

أولاً- قراءة في التغيُّرات الشكلية في المواقف الأوروبية وأسبابها

أطلق البرلمانُ الاوروبي في اجتماعه ٢١/ ٢/ ٢٠٠٨م دعوةً لإسرائيل لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وأن إسرائيل بإعادة فتح نقاط العبور من غزة وإليها مع الإشراف عليها. ودعا البرلمانُ رئيسَ السلطة محمود عباس إلى العودة للحوار مع حماس. وفي المقابل، دعا البرلمان الأوروبي "حماس" التي تسيطر على قطاع غزة إلى منع الميليشيات الفلسطينية من إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية انطلاقاً من قطاع غزة[١].

وقبل ذلك، كانت قد صدرت دعوات أوروبية إلى إشراك حركة حماس في إدارة المعابر أثناء مؤتمر الحوار العربي- الأوروبي (الذي انعقد في مالطا ١٢- ١٣/ ٢/ ٢٠٠٨م)، بدعوة من وزير خارجية مالطا مايكل فريندو، وحضره ٢٠ وزيراً عربياً و٢٢ وزيراً أوروبياً[٢].

وأثناء هذا المؤتمر برزت دعوات من دول أوروبية لإشراك حركة حماس في حل قضية المعابر، وكذلك لبذل جهود مكثفة من أجل حلِّ الخلافات الفلسطينية- الفلسطينية، خصوصاً أن الأوروبيين لن يستطيعوا إعادة مراقبيهم للعمل في هذه المعابر من دون ضمانات.

وقد صرَّح وزيرالخارجية السلوفاني ديمتريش روبل (الذي ترأس بلاده الاتحاد الأوروبي منذ كانون الثاني/ يناير٢٠٠٨م) أن الحوار الأوروبي- العربي كان مفيداً وبناءً، وشدَّد على أن يكون عام ٢٠٠٨م عام الحوار العربي- الأوروبي، كما شدَّد على الدعم المطلق الذي أبداه الحضور لعملية أنابوليس للسلام بين الفلسطينيين واسرائيل وضرورة نجاحها[٣].

من الواضح أن المرحلة الراهنة تشهد نشاطاً دبلوماسياً أوروبياً تجاه المنطقة آخذ في التزايد خصوصاً بعد أزمة معبر رفح وتدفق الغزيين إلى مصر؛ فقد قام "خافيير سولانا"

---

[١] صحيفة الحياة ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٨م.

[٢] صحيفة الحياة ١٣/ ٢/ ٢٠٠٨م.

[٣] المصدر السابق.

بزيارة للمنطقة أوائل شهر شباط/ فبراير٢٠٠٨م. فضلاً عن قيام اثني عشر نائباً من البرلمان الأوروبي بزيارة شملت القدس وتل أبيب ورام الله وبيت لحم والخليل وغزة وسديروت، بهدف الحصول على معلومات دقيقة عن حقيقة الوضع في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل[١].

غير أن التطور الأهم في المواقف الأوروبية جاء من وزير الخارجية الإيطالي "ماسيمو داليما" الذي طالب في لقاء مع شبكة التلفزيون الإيطالية (سكاي. تي.جي٢٤) بإجراء مفاوضات بين إسرائيل وحماس؛ لأن حماس هي جزء مهم من الشعب الفلسطيني. وقال: دعونا لا ننسى أن حماس فازت في الانتخابات التشريعية التي جرت في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م[٢].

وكادت تصريحات الوزير الإيطالي تثير أزمة دبلوماسية بين البلدين حينما علَّق السفير الإسرائيلي في روما بالقول إن الدعوة لإجراء مفاوضات مع حماس مماثلة للدعوة لمناقشة مقاييس تابوت إسرائيل وعدد الأزهار التي ستوضع عليه. وقال: إنه من المؤسف أن تقوم شخصية كبيرة بالدعوة إلى إجراء مفاوضات مع حركة حماس، في الوقت الذي ما زالت إسرائيل تلملم جراحها وتحزن على مقتل الطلاب الثمانية في المعهد الديني في القدس الغربية، والذين قتلوا بأيدي القتلة البرابرة من حماس[٣].

وقد نقل الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت في ١٤/ ٣/ ٢٠٠٨م عن إسماعيل هنية قوله: إن موقف الاتحاد الأوروبي يتحسن، وإنهم في الاتحاد قد أدركوا خطأ عدم التفاوض مع حماس"، وكالَ إسماعيل هنية المديحَ للوزير الايطالي وتصريحاته المؤيدة لحركة حماس[٤].

---

١ صحيفة الشرق الأوسط ٦/ ٢/ ٢٠٠٨.

٢ صحيفة القدس العربي ١٥/ ٣/ ٢٠٠٨.

٣ المصدر السابق.

٤ المصدر السابق.

ويُضاف إلى ذلك، طبيعة الموقف الفرنسي الجديد منذ تولي الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" الذي لا يُخفي انحيازه وربما تبعيته للمواقف الأمريكية بشأن القضية الفلسطينية، لكنه يحرص أيضاً على الإبقاء على مستوى مرتفع من نشاط الدبلوماسية الفرنسية في المنطقة وحضورها المتزايد في لبنان والخليج العربي.

وكان وزير الخارجية الفرنسي "برنارد كوشنير" الذي زار إسرائيل والضفة الغربية منتصف شباط/ فبراير ٢٠٠٨م، قد دعا الحكومةَ الإسرائيلية لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة والسماح بتنقل السلع والأشخاص. وقال: إن الوضع الاقتصادي والإنساني في غزة بوجه خاص سيئ، وإن إجراءات الحصار تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد بمجمله وعلى الظروف المعيشية.

وأكد "كوشنير" أن الاستيطان يشكل عائقاً أمام السلام، وينفي مبدأ مقايضة الأرض بالسلام، "إذ يجب أن تكون الدولة الفلسطينية قابلة للحياة كي تقوم حقاً". وفي المقابل طالب "كوشنير" السلطةَ الفلسطينية ببذل جهود كبرى لمكافحة ما أسماها الحركات الإرهابية، وإصلاح أجهزة الأمن لتصبح أكثر فعالية، مشيدا بـ"التقدم المشجع" الذي حدث بمدينة نابلس في بالضفة الغربية.

وأضاف: إن فرنسا التي ستصبح رئيساً للاتحاد الأوروبي في تموز/ يوليو ٢٠٠٨م، ستضع لنفسها أهدافاً طموحة للوصول إلى حل للصراع، معرباً عن أمل بلاده في أن ترى الدولة الفلسطينية النور خلال عام ٢٠٠٨م، "لكن فرنسا لا تكتفي بعقد الآمال، وإنما تنشط لكي يرى هذا المشروع، هذا الحلم، النور سريعاً جدا"[١].

يمكننا إذاً إجمال هذه التطورات في موقف الاتحاد الأوروبي في نقطتين: **أولاهما** اكتشاف المسؤولين الأوروبيين متأخراً جداً الآثار المدمرة للحصار الاقتصادي المضروب على قطاع غزة. **والثانية** أن الاتحاد سيحاول في الشهور الستة القادمة أن يُكثِّف جهوده

١ الجزيرة نت ١٦/ ٢/ ٢٠٠٨ على الرابط:
www.aljazeera.net/NR/exeres/B83B73CC-E266-4B5F-9151-BE5B34235ADE.htm

الدبلوماسية لملء الفراغ الدولي الحاصل في عملية التسوية بسبب انشغال الولايات المتحدة بالتحضير لمعركة انتخابات الرئاسة الأمريكية وكيفية التعامل مع الملف النووي الإيراني.

وليس من المتوقع أن تخالف السياسة الأوروبية في الشهور المقبلة نهجها المعتاد في القضية الفلسطينية الذي ينحصر منذ زمن بعيد في الإعلان عن المواقف (مثل معارضة الاستيطان أو الدعوات المتكررة لرفع الحصار) فيما بات يُعرف بدبلوماسية البيانات، فضلاً عن القيام بدور المموِّل الاقتصادي لعملية التسوية كما اتضح في عدة مناسبات، كان آخرها المؤتمر الدولي للمانحين في باريس الذي انعقد في كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٧م، وجرى التعهد فيه بتقديم مساعدات لسلطة رام الله تزيد على ٧ مليارات دولار.

وهذا وذاك لا يمثلان مشكلة كبيرة للسياسة الأمريكية التي تشجِّع الاتحاد الأوروبي على الحركة في هذا الاتجاه غير الفاعل الذي لا يمسُّ بحقيقة سيطرة الولايات المتحدة على مجريات عملية التسوية ونتائجها.

وباختصار، هذا يعني أن التغيُّر الشكلي في المواقف الأوروبية يأتي استجابة لظروف وقتية، وسرعان ما ترتدُّ هذه المواقف إلى طبيعتها الأصلية المنحازة لإسرائيل وأمنها بمجرد انتهاء الظرف الذي أدى إلى تبديل اللغة الأوروبية بهدف إحباط احتمالات اندلاع انتفاضة فلسطينية شاملة جديدة، خصوصاً بعد عبور الفلسطينيين للحدود مع مصر الذي كان ينطوي على رسالة سياسية واضحة لأوروبا وأطراف أخرى بعدم جدوى الخنق الاقتصادي في تركيع الشعب الفلسطيني ودفعه للتنازل عن حقوقه السياسية.

ثانياً- مراحل تطور السياسة الأوروبية العامة تجاه القضية الفلسطينية بعد انتخابات يناير٢٠٠٦م

أ- المرحلة الأولى من السياسة الأوروبية تجاه حركة حماس: المقاربة الاستكشافية (كانون ثان- تموز/ يناير- يوليو ٢٠٠٦م)

كان العقل الاستراتيجي الغربي في هذه المرحلة لا زال يبحث عن مداخل براجماتية للتعامل مع حماس بعد ترسُّخ وضعها في الساحة الفلسطينية في انتخابات كانون ثان/ يناير ٢٠٠٦م، وآنذاك كان التوافق الأمريكي- الأوروبي يتعامل بحذر مع فكرة إقصاء حماس وتداعياته المحتملة على المنطقة.

واتبعت الاستراتيجيتان الأمريكية والأوروبية في هذه المرحلة مقاربةً تعتمد على تكثيف الضغوط الاقتصادية بالحصار المالي، مع توظيف أدوات الضغط العسكري والحصار السياسي داخلياً والدبلوماسي إقليمياً ودولياً[١].

ولا ريب أن فرض الحصار المالي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني لم يكن ممكناً بدون تأييد أوروبي؛ "فالرئيس الفرنسي شيراك هو الذي اقترح في اجتماع اللجنة الرباعية في ٩/ ٥/ ٢٠٠٦م بنيويورك أن يتم إنشاء "صندوق ائتماني يديره البنك الدولي لدفع رواتب الموظفين الفلسطينيين" لحل المشكلات المعيشية للفلسطينيين دون تسليم الأموال لحكومة حماس، بهدف الضغط عليها لتحقيق الشرط السياسي وهو الموافقة على الاتفاقات الدولية وفي صلبها الاعتراف بإسرائيل"[٢].

وقد تبنَّى الاتحاد الأوروبي اقتراح شيراك، وتم إنشاء ما أطلق عليه اسم "الآلية الدولية المؤقتة" (Temporary International Mechanism) في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦م.

---

١ عمرو حمزاوي، صراع حماس وفتح.. التصعيد الأمريكي – الأوروبي لأهداف إقليمية، السياسة الدولية، العدد١٧٠، أكتوبر٢٠٠٧، ص١٢٢-١٢٣.

٢ نقلاً عن: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة٢٠٠٦، د. محسن محمد صالح (محرر)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،٢٠٠٧، ص٢١٢.

وقد ازداد أواخر هذه المرحلة الأولى تقارب الموقف الفرنسي مع الموقف الأمريكي؛ إذ باتت فرنسا أكثر ميلاً لتسويغ الاعتداءات الإسرائيلية على غزة. وعلى سبيل المثال عارض المندوبُ الفرنسي إلى جانب المندوب الأمريكي في ٦/ ٧/ ٢٠٠٦م مشروعَ القرار القَطَريّ المقدم إلى مجلس الأمن الذي يدين الهجوم الإسرائيلي على القطاع، بل ذهب وزير الخارجية الفرنسي "فيليب دوست بلازي" في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٦م إلى أنه يتفهم بناء إسرائيل الجدار العازل لأسباب أمنية على أراضي الضفة الغربية. وهو أمر حاول الرئيس "شيراك" تخفيف دلالاته بالقول: إنه "لا ينكر حق إسرائيل في بناء الجدار لضمان أمنها، ولكن يجب أن لا يَقضم الجدار الأراضي الفلسطينية"[١].

ويمكن القول بشكل عام: إن المقاربة التوفيقية التي اتبعها الاتحاد الأوروبي تجاه حماس في هذه المرحلة لم تتضمن اللجوء إلى الحوار المباشر العلني مع حماس، هذا رغم وجود درجة من الاتصالات غير الرسمية أو النقاشات الأكاديمية أو الصحفية، كما ألمح إلى ذلك عدد من مسؤولي حماس، والتي أراها كانت تهدف إلى استكشاف مواقف الحركة ومدى إمكانية انخراطها في عملية التسوية، ريثما يتبلور الموقف الأمريكي النهائي من كيفية التعامل مع المأزق الذي وجدت واشنطن وتل أبيب نفسيهما فيه بعد فوز حماس المدوي في الانتخابات التشريعية.

وبعبارة أخرى، لم تكن السياسة الأوروبية تتبنى مقاربة توفيقية- في المعنى الحقيقي- تجاه حماس، بقدر ما كانت مقاربة استكشافية حذِرة فرضتها الظروف. ومن ثَمَّ أخذت المقاربة الأوروبية في التحوُّل بمجرد اندلاع حرب لبنان الثانية في ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦م.

١ المصدر السابق، ص٢١٥.

ب- المرحلة الثانية من السياسة الأوروبية العامة تجاه حركة حماس سبتمبر٢٠٠٦- يناير٢٠٠٨م (المقاربة الإكراهية أوالإقصائية)

بسبب تداعيات حرب لبنان صيف ٢٠٠٦م ازداد تقارب مواقف الدول الأوروبية الكبيرة (فرنسا- ألمانيا- بريطانيا) من الموقف الأمريكي؛ إذ أصبحوا جميعاً يرون أن حماس منحازة كلياً إلى محور سوريا- إيران- حزب الله، مما أدى إلى انتهاء المقاربة الاستكشافية تجاه حماس والانتقال إلى المقاربة الصراعية الإقصائية العنيفة.

في هذا السياق تضاءل الهامش النسبي أمام حركة الدول الأوروبية الصغيرة (مثل النرويج والسويد) والمتوسطة (مثل إيطاليا) القائلة بالمقاربة التوفيقية وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية بين حماس وفتح، والتي صيغت- أي المقاربة- قبيل الحرب على لبنان.

ولئن كان تضاؤل هامش حركة هذه الدول لا يمنعها في كثير من الأحيان من إعلان مواقفها المختلفة نسبياً عن الخط الأوروبي العام، إلا أنه يَحدُّ من تأثيرها على مجمل السياسة الأوروبية العامة.

إن غلبة المقاربة الإقصائية في تعامل السياسة الأوروبية العامة مع حماس هو الذي يفسر- على الأرجح- إحجام الأوروبيين عن تأييد حكومة الوحدة الفلسطينية انتظاراً لما تسفر عنه تطورات الموقف الأمريكي، الذي لم ينظر بعين الرضا إلى اتفاق مكة الذي رعته السعودية، وهو ما وضع الاتحاد الأوروبي في مأزق نوعية الموقف الذي يجب اتخاذه للتوفيق بين فلسفة الاتحاد القائمة على دعم جهود التسوية وعدم كسر الخطوط المتفق عليها مع السياسة الأمريكية بعد حرب لبنان صيف ٢٠٠٦م.

ولهذا جاء البيان الصادر في ختام قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل ٨-٩/٣/٢٠٠٧م بلغة عامة التفافاً على هذا المأزق؛ إذ نصّ البيان على استعداد الاتحاد للعمل مع حكومة فلسطينية شرعية تتبنى برنامجاً يعكس مبادىء الرباعية الدولية. كما جاء في البيان أن القمة الأوروبية تهنىء نفسها على الاتفاق الذي أبرم في مكة بشأن

تشكيل حكومة وحدة فلسطينية، وحيَّا البيانُ الدورَ الذي لعبته السعودية والقادة العرب في مسار المصالحة الفلسطينية.

وكان نشاط الدبلوماسية الإسرائيلية واجتهاد إيهود أولمرت مثمراً وناجحاً في إقناع الرئيس جورج بوش في ١٦شباط/ فبراير٢٠٠٧م بأن لا يُغير اتفاق مكة شيئاً في الموقف الأمريكي المقاطِع لحماس، خصوصاً أن عدداً من التقارير الصحفية كانت تشير إلى أن الروس والإيطاليين يقودون جهوداً دبلوماسية لبلورة موقف أوروبي يعترف بحكومة الوحدة الفلسطينية[١].

ومع قيام حماس بالسيطرة على غزة منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٧م، عاد الاتحاد الأوربي إلى سياسة تشديد الضغط على غزة بدرجة تخلو من مراعاة أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني. وهذا هو السياق الذي ثارت فيه أزمة قطع التيار الكهربائي في غزة (المرة الأولى في آب/ أغسطس ٢٠٠٧م)، تحت ذريعة أن حماس تفرض ضريبة على سكان غزة؛ إذ حذرت الناطقة باسم المفوضية الأوروبية "أأتونيا موشان" في ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٧م من أن الاتحاد الأوروبي لن يستأنف تمويل عمليات تسليم الوقود إذا ما فرضت حماس ضريبة على فواتير الكهرباء. وقالت "موشان": "تفيد معلوماتنا أن حماس تعتزم فرض ضريبة على فواتير الكهرباء في قطاع غزة وهذا سيمنعنا من مواصلة تمويل إمدادات الوقود لإنتاج الكهرباء"[٢].

ويبدو أن هذه السياسة الأوروبية كانت تهدف لاختبار ما إذا كانت ممارسة الحد الأقصى من الضغط على المواطنين الفلسطينيين ستدفعهم للإطاحة بحكم حماس في القطاع عبر تحرك جماهيري أو شعبي، وهو ما عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على تجربته مرة أخرى منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨م.

---

١ إنطوان شلحت، إسرائيل واتفاق مكة: انتظار الفشل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٦٩، شتاء ٢٠٠٧، ص ص ١٤٩-١٥٧.

٢ صحيفة الحياة ٢١/ ٨/ ٢٠٠٧.

ومن الغريب أن الاتحاد الأوروبي الذي كان سبَّاقاً إلى الضغط على الفلسطينيين بتمنُّعه عن تمويل تكلفة الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء في غزة، عاد بعد مجزرة حي الزيتون ١٥/ ١/ ٢٠٠٨م ليتبنى أسلوب مناشدة السياسة الإسرائيلية بتخفيف القيود عن الفلسطينيين في الضفة الغربية فيما بدا كأنَّه اعتماد لسياستين مختلفتين من حيث الشكل تجاه الضفة وغزة، لكنهما متحدتان من حيث الجوهر الذي يهدف لإرغام الفلسطينيين على الانصياع للإرادة الإسرائيلية.

في هذا الإطار دعت مفوضةُ العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي "بنيتا فريرو فالدنر" في كانون الثاني/ يناير٢٠٠٨م- على هامش مشاركتها في مؤتمر مؤسسة برتلزمان للأبحاث- دعت إسرائيلَ إلى تخفيف القيود على حركة الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية، وإتاحة إمكانية التصدير ووقف سياسة الاستيطان، مضيفة أن الثقة في مساعي السلام الجديدة تعتمد على مثل هذه التحسينات[١].

ولم تنسَ "فالدنر" أن تشير إلى أن الاتحاد وافق على بدء برنامج جديد للمساعدات المالية للفلسطينيين لتعزيز التنمية الاقتصادية والمساعدة في بناء مؤسسات دولة فلسطينية في المستقبل. وقالت أيضاً إنها تتفهم حاجات إسرائيل الأمنية، لكن ينبغي لها أن تدرس فكرة رفع القيود تدريجياً وتسليم المسؤولية الأمنية للفلسطينيين مع وجود مراقبة دولية[٢].

ومن الجدير بالملاحظة أن الاتحاد الأوروبي يبدو في هذه الآونة كأنَّه على أعتاب تطوير مساحة جديدة لحركته الشكلية أو الإجرائية التي تركز على تخفيف آثار السياسة الإسرائيلية المتعسفة وليس كبحها أو ممارسة الضغط عليها، ولعلها تكون بداية مرحلة ثالثة من آليات التعامل الأوروبي مع القضية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م)، لكن ملامح هذه المرحلة غير واضحة تماماً لأنها قيد التشكُّل حالياً، ولعلها لا تتضح تماماً إلا بعد فراغ الولايات المتحدة من الملف النووي الإيراني أو ضرب محور سوريا- حزب الله، أيهما أقرب.

---

١ صحيفة الحياة ٢٠/ ١/ ٢٠٠٨.

٢ المصدر السابق.

وبعبارة أخرى فإن الدور الأوروبي يمارس قدراً من النشاط الدبلوماسي في فلسطين لحين وصول الولايات المتحدة إلى حل في التعامل مع محور الممانعة في المنطقة.

خاتمة: حدود الاختلاف بين السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

يعتقد بعض المراقبين أن المشكلة هي في ضعف الدور الأوروبي أو غموضه أو تبعيته للسياسة الأمريكية أو انحيازه لمصلحة إسرائيل، لكن يبدو أن المعضلة تكمن في ضعفنا العربي وبساطة إدراكنا للأمور المعقّدة الناتجة في الحقيقة عن مؤسسية الاتحاد الأوروبي وممارسته للعبة توزيع الأدوار بين مؤسساته الداخلية من جهة، وبينه وبين السياسة الأمريكية من جهة أخرى. وهذه في الحقيقة إحدى مميزات السياسات الخارجية المبنية على أسس مؤسسية تسمح بتوظيف أدوات مختلفة لبلوغ أهداف صانع القرار الأمريكي والأوروبي.

ربما يكون من الخطورة البالغة إسقاط البعد التاريخي عند تقييم السياسة الأوروبية العامة تجاه القضية الفلسطينية، أو عند تحليل أسباب الانحياز الأوروبي لإسرائيل؛ فالصراع العربي- الإسرائيلي ارتبط زمنياً بنهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الإحساس الأوروبي بالذنب- فيما يتعلق بالمحرقة النازية لليهود- دافعاً لبلورة فكرة المسؤولية الأوروبية عن ضرورة مساعدة اليهود في إيجاد حلٍّ لمشكلتهم وتأسيس دولة لهم في أرض فلسطين. ونشأ من هذا الوضع مزاج أوروبي عام يدعم قيام دولة إسرائيل، ويعادي نضال الفلسطينيين والعرب ضد اليهود في فلسطين[1].

ثلاثة أمور ينبغي التركيز عليها عند مناقشة الدور الأوروبي؛ **أولها** أن المواقف الأوروبية لا يمكن أن تتغير لصالحنا إلا بتأثير المواقف العربية– الفلسطينية الضاغطة أو الفاعلة. أما **الثاني** فيتعلق بحدود تمايز المواقف الأوروبية عن الأمريكية فيما يخص القضية الفلسطينية؛ فالطرفان حليفان في إطار اقتسام المصالح ومواقع النفوذ في العالم. وعندما

١ بلال الحسن، الخطاب الإعلامي الغربي: فلسطين نموذجاً، شؤون الأوسط، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٧، ص٤٩-٥٠.

يبلور الأوروبيون- سواء على الصعيد الجماعي أو على مستوى بعض الدول- مواقف متمايزة عن المواقف الأمريكية، يكون دافعهم هو الانزعاج من تمادي الولايات المتحدة في اتجاه تهميش الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، والسعي الأمريكي لاحتكار النفوذ والصفقات في منطقة يعتبرها الأوروبيون - لأسباب جغرافية وتاريخية- منطقة نفوذ لهم قبل غيرهم[١].

الأمر **الثالث** أن كبريات الدول الأوروبية مستعدة في كثير من الأحيان للالتحاق بالسياسة الأمريكية كلما أظهرت الولايات المتحدة تصميماً وعزماً على تنفيذ سياسة بعينها؛ وتقدم فرنسا نموذجاً صارخاً لذلك حالياً، بعد أن لعبت بريطانيا "بلير" هذا الدور على مدار الأعوام العشرة الماضية.

لنتأمل مثلاً في سياسة الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" التي تغيَّرت من النقيض إلى النقيض في أقل من عشرة أعوام. ففي بداية رئاسته، أزعج الإسرائيليين والأمريكيين أثناء جولته في مدينة القدس عام ١٩٩٦م، وتشاجر مع رجال الأمن الإسرائيليين الذين منعوه من مصافحة أعداد من الفلسطينيين المتجمعين لتحيته. لكنه ذاته عمِلَ باجتهاد أواخر شهوره في الرئاسة على التماهي شبه التام مع السياسة الأمريكية تجاه سوريا ولبنان[٢].

كما تحوَّل موقف فرنسا من معارضة قمع إسرائيل للشعب الفلسطيني من النقيض إلى النقيض؛ فعندما طالب وزير الخارجية الفرنسي الأسبق "ميشال بارنييه" في ٢٠٠٤م نظيره الإسرائيلي بوضع حد لحالة القمع الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ردَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "شارون" بدعوة اليهود إلى الهجرة من فرنسا هرباً من تصاعد اللاسامية، ولم يتأخر ردُّ الرئيس "شيراك" عليه باعتباره "شخصاً غير مرغوب فيه في فرنسا"[٣].

---

١ المصدر السابق، ص٥٤-٥٧.

٢ المصدر السابق.

٣ المصدر السابق،ص٥٥.

وفي مارس ٢٠٠٨م كانت إسرائيل هي ضيف الشرف في معرض باريس الدولي للكتاب، بعد أقل من أسبوعين من تنفيذ قوات الاحتلال سلسة المجازر الإسرائيلية في قطاع غزة التي بدأت في ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٨م، في العملية العسكرية المسمَّاة "الشتاء الساخن"، والتي حصدت، في أربعة أيام، أرواح ما يزيد على مئة وعشرين فلسطينياً[١].

ويتوقع البعض مزيداً من التقارب الفرنسي- الإسرائيلي الذي ربما يصل إلى التحالف الاستراتيجي في عهد الرئيس "نيكولا ساركوزي"، بما ينطوي على ذلك من درجة أكبر من التنسيق الأمريكي- الفرنسي في مختلف ملفات المنطقة[٢].

ولا يقتصر التقارب الإسرائيلي- الأوروبي على فرنسا "ساركوزي"، وإنما يتم الآن تدشين علاقات أوثق بين ألمانيا وإسرائيل؛ حيث حطّتْ المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" رحالها في إسرائيل في زيارة استمرت ثلاثة أيام (١٦-١٨/ ٣/ ٢٠٠٨م) لتكون أول مستشار لألمانيا يلقي خطاباً أمام الكنيست.

وقبل ذلك أوضحت "ميركل" في بيانها الصحفي ١٤/ ٣/ ٢٠٠٨م أن ألمانيا تدعم يهودية دولة إسرائيل، وأن أي قضية تهدِّد إسرائيل تهدِّد ألمانيا أيضاً، وهذا هو الوضع فيما يخص إيران على وجه الخصوص[٣].

باختصار يمكن الإجابة على السؤال القائل "**هل تعكس مطالبة البرلمان الأوروبي برفع الحصار عن غزة تغيُّراً في السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية**؟" بالنفي، فنحن إزاء مرحلة تتقارب فيها السياسة الأوروبية العامة تجاه المنطقة العربية من نظيرتها الأمريكية بشكل يثير القلق من ملامح المرحلة المقبلة التي ستنزع فيها السياسات الدولية إلى مستوى أعلى من الصراحة والوضوح.

---

١ راجع للمزيد: نهلة الشعال، إسرائيل ضيف شرف في معارض الكتب الأوروبية! ما العمل؟ الحياة ٢/ ٣/ ٢٠٠٨.

٢ عبد النور بن عنتر، فرنسا وإسرائيل..تحالف استراتيجي، الجزيرة نت ١٥/ ٣/ ٢٠٠٨ على الرابط:
www.aljazeera.net/NR/exeres/CCE951B9-CAC5-4CE6-A134-9D18DDC7DECD.htm

٣ صحيفة جوراليزم بوست ١٥/ ٣/ ٢٠٠٨ على الرابط:
www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1205420692507&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

وعلى سبيل الخاتمة البليغة لا بأس من التذكير بأنه "طالما لا يواجه الدور الأوروبي عوامل تدفعه إلى تطوير مواقفه في مساندة القضية الفلسطينية، فإن الخط التقليدي للسياسات الأوروبية يبرز بوضوح، ألا وهو مساندة حق بقاء إسرائيل ووجودها وأمنها، ولو على حساب الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره"[١].

١ نقلاً عن: نادية محمود مصطفى، أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرارية والتغيير، شؤون عربية، العدد ١٢١، ربيع ٢٠٠٥، ص ٥٤.

المقالات والتقارير

الأزمة الوطنية السودانية
التحديات وآفاق الحلول*

دخل السودان مرحلة جديدة من تاريخه تتسم بالدقة والتعقيد الشديدين، حيث وقعت الحالة الوطنية تحت تأثير جُملة من المعطيات والمهددات المحلية والإقليمية والدولية التي شكلت الملامح الأساسية لهذه المرحلة.

فاتفاقية نيفاشا التي أقامت نظاماً تعاهدياً بالبلاد قد أرخت بظلالها على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ورسمت مع عوامل أخرى مثل "أزمة دارفور والأوضاع بالمناطق الثلاث والحصار الاقتصادي والدبلوماسي والأحوال المعيشية والاجتماعية" شكل الصورة الوطنية العامة بالبلاد، وقد كان للضغوط والابتزازات الأجنبية مساهمتها أيضاً في تشكيل تلك الصورة.

إن الواقع الوطني المعاش اليوم في السودان من خلال النظر الموضوعي لزواياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية يدعو بإلحاح شديد لتبني منهج جديد قائم على قاعدة الاعتصام والتماسك الوطني، التي ترتكز على أساس الانحياز للكلي على الجزئي، والوطني على السياسي الحزبي، والجمعي على الأحادي والشخصي، حتى تتهيأ الظروف لانطلاقة وعي وطني جديد وإرادة نهضوية جبارة تبدل هذا الواقع وتغيره، لينعم السودان بحالة من القدرة على مواجهة تلك التحديات التي تحاصره، ولينفتح باقتدار وتكامل مع محيطه الحضاري الثقافي والجغرافي.

---

* **محمد حسب الرسول/** كاتب ومحلل سياسي- السودان.

تحديات واستحقاقات المرحلة

• التحدي الأيدولوجي

يُمثل بمشروع "السودان الجديد" ذو الارتباط الوثيق بالمشروع الكوني لحركة التدبيريين الإنجيليين ومشروع القرن الأمريكي الجديد عمادا ومرتكزا لهذا التحدي، فهو يهدف إلى التأكيد على وحدة البلاد بعد تبديل هويتها، وطمس تاريخها، واستضعاف إنسانها.

وتطبيقه في السودان يحقق أهدافاً تتعدى حدوده الجغرافية وترابه الوطني إلى عمقه ومجاله الثقافي والحيوي ودوره الاستراتيجي؛ فالقضاء على الثقافة العربية والإسلامية في السودان يُعدُ واحداً من أبرز أهداف هذا المشروع المعلنة، وهو مشروع يهدف إلى إعادة هيكلة أوضاع السودان من جديد لصالح تيارات الأفرقة والتنصير والأمركة، وليُنتزع في المرحلة التي تلي ذلك من محيطه العربي، فينكشف ظهر مصر، ويُختَرَق أمنُ البحر الأحمر، ويُصبح السودان "لا قدّر الله" شوكة موجعة في خاصرة المنظومة العربية.

إن تطبيق المشروع في السودان يستهدف صميم الأمن القومي العربي وجوهره عبر:

- إضعاف الأمن القومي لمصر وليبيا بحرمانهما من العمق الاستراتيجي في السودان.
- تهديد أمن الدول المتشاطئة في البحر الأحمر.
- إلغاء وظيفة السودان مصدرا استراتيجيا للأمن الغذائي العربي.
- إنهاء دور السودان جسرا يربط المنطقتين العربية والإفريقية، لوضع حد، بذلك، لتواصل الثقافة العربية مع إفريقيا وجنوب الصحراء.

وتمثل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحلفاؤها المحليون الأداة الوظيفية لتنفيذ هذا المشروع في السودان.

• التحدي الخارجي

يعدّ من أخطر التحديات التي ما فتئت تواجه البلاد على مدى العقدين الماضيين، وقد تعزز هذا التحدي في الواقع السوداني بعد الاختلال البائن في موازين القوى الدولية

وبروز الأحادية القطبية وبروز المشروع الإمبراطوري الكوني لتيارات المسيحية الصهيونية وقواها وامتداداتها الإفريقية.

تعددت أوجه هذا التحدي وأشكاله خلال الأعوام العشرين الماضية، فتارة حصار اقتصادي عسكري ودبلوماسي، وتارة تدخلات مباشرة لمناصرة بعض اللاعبين المحليين في الساحة السياسية ودعمهم، وتارة أخرى باستخدام دول الجوار كآليات ضغط وابتزاز.

أصبح هذا التحدي ماثلاً أمام الأنظار من خلال دوره الفاعل والملموس في اتفاقيات أبوجا وأسمرا وغيرها، بل أصبح واقعاً ملموساً من خلال وجود القوات الدولية البالغة ١٠ آلاف عسكري دخلت البلاد وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بناء على مقتضيات اتفاقية نيفاشا، ثم نحو ٢٦ ألف جندي هجين في دارفور، وهي أيضاً وفقاً للفصل السابع، وكذلك وجود قوات الاتحاد الأوروبي في شرق تشاد وشمال إفريقيا الوسطى، وهي تستمد كذلك تفويضها من الفصل السابع من الميثاق الأممي (ميثاق الأمم المتحدة).

يُعد هذا الوجود العسكري الدولي الأكبر في تاريخ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وبالنظر للتداعيات السلبية لهذا الوجود في البلاد على السيادة والثقافة والتقاليد الوطنية فإن مواجهة هذا التحدي يتطلب جهداً وطنياً استثنائياً، سيما أن القوات الأممية ما خرجت من بلد دخلته أبداً.

• تحدي الأطراف

ويقصد بالأطراف هنا أطراف السودان الشمالي التي تعتبر جزءاً أصيلاً منه بالنظر لاعتبارات الثقافة والدين والتاريخ والجغرافية، وهذه المناطق هي:

- منطقة دارفور

وتقع في أقاصي الغرب على الحدود مع مصر وليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، وهي منطقة غنية بمواردها الطبيعية التي تذخر بها أرضها التي تعادل مساحتها مساحة العراق، وغنية كذلك بسكانها الذين يعتنقون جميعهم الإسلام ويتحدثون اللغة العربية؛ فـ٦٥٪

من سكانها عرب، لكنها أغنى كذلك بتاريخها الذي شهد قيام سلطنات إسلامية عديدة، وكانت سلطنة الفور التي امتد تاريخها حتى عام ١٩١٦م من أشهر هذه السلطنات.

فدارفور بمواردها وموقعها المفصلي بين إفريقيا جنوب الصحراء وشمالها أُدخلت بتدبير وتخطيط استعماري صهيوني منذ خمس سنوات في متاهات الاحتراب والفتنة الأهلية التي أفرزت أوضاعاً إنسانية صعبة وواقعاً اجتماعياً أصعب، بل أفرزت واقعاً سياسياً جديداً اختلت فيه الموازين والموازنات التي عرفها الإقليم منذ أزمان طويلة، فما عادت الخارطة في دارفور بشكلها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي كما كانت عليه في السابق، وتشير عديد من المؤشرات إلى أن أمد هذه الأوضاع يمكن أن يطول إذا لم تتداركه إرادة وطنية موحدة وقادرة، خاصة مع الوجود الأجنبي الكبير الذي استقر فيها بموجب القرار ١٧٦٩ والضغوط الدولية والإقليمية الرامية إلى إدخالها في نفق "الفوضى الخلاقة". ولاستخدامها مخلب قط يدفع باتجاه إضعاف السودان الشمالي توطئة لتنفيذ "مشروع السودان الجديد"، ومن الشواهد على ذلك:

١. استدعاء الرئيس الأمريكي جورج بوش لرئيس الحركة الشعبية "سلفاكير" ورئيس الحركة الشعبية (قطاع دارفور) "منى أركو مناوي" إلى واشنطن والاجتماع بهما في البيت الأبيض في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٦م للتنسيق بين الحركتين لإنجاح "مشروع السودان الجديد" كما أعلن البيت الأبيض حينها.

٢. فتح مكتب للجناح الآخر لحركة "تحرير السودان" بقيادة "عبد الواحد محمد نور" في تل أبيب هذا العام ٢٠٠٨م، وما لقيته هذه الحركة من احتضان من إسرائيل التي تشارك أمريكا الجهود والاهتمام بمشروعهما المشترك "الشرق الأوسط الجديد" الذي يتفرع منه "مشروع السودان الجديد".

٣. فتح إسرائيل أبواب الهجرة إليها ولأول مرة في تاريخها لغير اليهود، وذلك باستضافتها لبضعة آلاف من مواطني دارفور ومنحهم حق اللجوء السياسي.

- **منطقة جنوب كُردفان**

تقع شرق دارفور وهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية، يشكل العرب فيها أكثرية سكانها، وتعتنق الأكثريةُ الساحقة منهم الإسلام، وقد سجل التاريخ قيام مملكة إسلامية بها عُرفت بمملكة "تقلى" ثم أصبحت جزءاً من الدولة السنارية الإسلامية التي تمددت جغرافياً في ألحاء واسعة من السودان الشمالي، وتمددت زمانياً حتى العام ١٨٢١م. وتضم هذه المنطقة منطقتي أبيى وجبال النوبة:

أولاً: منطقة أبيى

تحتل هذه المنطقة الجزء الجنوبي الغربي من منطقة كردفان، وهي منطقة غنية بالنفط والثروات الطبيعية الأخرى، وتسكنها القبائل العربية من قبل دخول قبيلة الدينكا للسودان من وسط إفريقيا، وظلت عبر ذلك التاريخ أرضاً للقبائل العربية ومسرحاً لرعي أنعامهم، وبحكم وقوعها شمال بعض حدود جنوب السودان من الجهة الغربية حدث تداخل بين السكان من المنطقتين واستضافت القبائل العربية بعض مشايخ الدينكا ذوي الأصول الأفريقية بأرضهم عام ١٩٠٥م.

لكن نزاعاً نشأ من قبل الحركة الشعبية بسبب رغبتها في إلحاق هذه المنطقة بجنوب السودان. وأضيف هذا النزاع ضمن أجندة مباحثات نيفاشا، وقبَل طرفا المباحثات بمقترح تقدم به المبعوث الأمريكي السناتور "جون دانفورث" حوى بنوداً عديدة وخطيرة، ومن أبرز هذه البنود إجراء تشاور شعبي بالمنطقة حول إدماجها ضمن جغرافية جنوب السودان لتصبح تابعة للجنوب إدارياً وسياسياً وتصبح بذلك القبائل العربية التي تقطن هذه المنطقة أقلية أسيرة في محيط مغاير، وهو ما ترفضه هذه القبائل.

تعيش هذه المنطقة الآن في أزمة حقيقية بسبب اختلاف شريكَيْ الحكم حول تنفيذ ما اتفقا عليه في نيفاشا، ولأسباب أخرى، هي:

- الحشود العسكرية لحكومة الجنوب بالمنطقة.
- تعيين الحركة الشعبية مشرفا سياسيا من قبيلة الدينكا الأفريقية مسؤولاً عن المنطقة.

- حشد أعداد من منسوبي قبيلة الدينكا من مناطق مختلفة وإرسالهم للمنطقة استعداداً لعملية التشاور الشعبي الذي تعمل الحركة ليُفضى إلى ضم المنطقة للجنوب.

لقد أُدخلت هذه المنطقة في متاهات كبيرة بفعل نصوص اتفاقية نيفاشا ومطامع الولايات المتحدة في نفطها، وهي مرشحة لأن تكون في أبعادها وتفاعلاتها المختلفة أصعب من مشكلة كشمير وكركوك وحقل الرميلة النفطي بين العراق والكويت.

ثانياً: منطقة جبال النوبة

موطن مملكة "تقلى" الإسلامية، ويعيش بها خليط سكاني من العرب والأفارقة الذين تأثروا بالثقافة العربية والإسلامية، وتعتنق الأكثرية الغالية من سكانها الإسلام، وهي منطقة ذاخرة كذلك بالتاريخ وغنية بالموارد الطبيعية مثل اليورانيوم وغيرها من الثروات.

تحتل منطقة جبال النوبة الجزء الجنوبي من منطقة كردفان ذات الثقل العربي الكبير بالسودان، وتطل على بعض أنحاء جنوب السودان.

كانت هذه المنطقة عصية على التمرد الذي قادته الحركة الشعبية طوال ٢٢ عاماً، غير أنها ظلت هدفاً لها قبل اتفاقية نيفاشا وبعدها، والتي حققت للحركة بالمباحثات ما لم تستطع تحقيقه بالحرب، فأعطتها فرصة المشاركة بالحكم مناصفة مع المؤتمر الوطني، كما هو الحال بمنطقة النيل الأزرق، لكنها أغلقت نصف المنطقة أمام الحكومة المركزية وحكومة المنطقة وجعلتها حكراً عليها، فصار الوصول إليها ممنوعاً على غير منسوبي الحركة الشعبية، وخلق ذلك بها حالة من الاستقطاب الحاد، الشيء الذي ينعكس سلباً على التماسك الاجتماعي والانتماء الثقافي.

إن أخطر ما تواجهه هذه المنطقة ما نصت عليه اتفاقية نيفاشا مما أسمته بالتشاور الشعبي حول مصير المنطقة ومستقبلها، من حيث تبعيتها للجنوب أو الاستمرار في التحامها الطبيعي مع السودان الشمالي الذي ظلت جزءاً أصيلاً منه عبر التاريخ.

- **منطقة النيل الأزرق**

وتقع في الجزء الجنوبي الشرقي من السودان الشمالي، وهي معبر النيل الأزرق الذي يرفد النيل بـ ٨٥٪ من مياهه، وهي كذلك من المناطق التي تذخر بثروات طبيعية كثيرة. عرف التاريخ قيام السلطنة الزرقاء (١٥٠٤- ١٨٢١م) كواحدة من أهم الدول الإسلامية التي عرفها السودان، وقد شكلت هذه المنطقة عبر التاريخ رافداً مهماً من الروافد الثقافية والفكرية التي نهل منها السودان القديم المتجدد بثقافته العربية الإسلامية.

إن الاهتمام بهذه المنطقة من قبل أصحاب "مشروع السودان الجديد" يأتي من اعتبارات استراتيجية مهمة غير التي وردت آنفاً من ثروات وتاريخ، وهي:

- الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة التي تقع جنوب شرق السودان الشمالي وتطل على دولة إثيوبيا وعلى أجزاء من جنوب السودان.
- جريان النيل الأزرق على أراضيها.
- وجود سد الروصيرص بها، وهو السد الذي يعد ثاني أهم مصدر للطاقة الكهربائية بعد سد مروى الجديد بالسودان.

جميع هذه المناطق تعد جزءاً أصيلاً من التاريخ والجغرافيا والنسيج الثقافي والاجتماعي للسودان الشمالي، وهي تشترك مع بعضها فيما أقامته من دول وممالك إسلامية، نشرت الثقافة واللغة العربية، غير أنها تعاني جميعها من إشكالات تنموية كانت نتاج سياسات الاستعمار، ثم الإهمال الذي لاقته من الحكومات الوطنية كافة.

إن الواقع السائد في جميع هذه المناطق يمثل تحدياً ومهدداً رئيساً للبلاد ومركز الدولة فيها، وما يجري هنالك إنما يستهدف بشكل مباشر الدولة ومركزها بتاريخه وثقافته وهويته وموروثة أكثر من التقاليد الراسخة التي أعطت الإنسان السوداني بعضاً من سمته.

إن شد هذه الأطراف يؤدي تلقائياً إلى إضعاف المركز كمقدمة لازمة لإعادة هيكلة الأوضاع العامة وترتيبها لتتواءم مع فكرة "السودان الجديد" العنصري. غير أن إحدى تحديات الأطراف ما نصت عليه اتفاقية نيفاشا من إجراء ما سمي بالتشاور الشعبي لتقرير مصير مناطق النيل الأزرق وجبال النوبة وأبيي، لأن هذه العملية يمكن أن تُفضي إلى

اقتطاع المنطقتين من عمقهما التاريخي ونسيجهما الثقافي، ويبدو أن ترتيبات تجري بهذا الصدد مما يعرض السودان الشمالي للتمزيق والتقسيم وإعادة الهيكلة الثقافية والحضارية.

- **التحدي الاقتصادي والاجتماعي**

يشهد السودان في هذه المرحلة من تاريخه طفرة اقتصادية بسبب استثمار بعض موارده البترولية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الصين وماليزيا والهند وفرنسا وقطر والإمارات العربية وغيرها من الدول العربية، لكن ظروفاً معيشية صعبة ما زالت تؤرق كثيرا من مواطنيه، مما يتطلب جهوداً إضافية على المستويين الداخلي والإقليمي، بما يدفع نحو تحقيق طموح إنسانه في الرفاه وأكرم سبل العيش، وبما يحقق تكاملاً اقتصادياً بينه وبين عمقه العربي وصولاً للأمن الغذائي العربي المنشود.

لذلك لابد من بلورة مشروع وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة في كافة أرجائه، وبخاصة تلك الأقل نمواً، واستثمار عائدات النفط في مشروع نهضة زراعية شاملة باعتبار أن الزراعة في السودان هي النفط الدائم.

ان استكمال عناصر النهضة الاقتصادية تجيء بالتحديات الاجتماعية التي تمثلها ظواهر الفقر والبطالة والعصبيات القبلية والجهوية وغيرها من المسلكيات الاجتماعية السالبة، التي تتطلب جهوداً كبيرة لمعالجتها، وذلك بالآتي:

- إطلاق مشروع للعدالة الاجتماعية.
- بلورة مشروع ثقافي اجتماعي سياسي يعزز روح الانتماء الوطني والقومي علاجا لظاهرة العصبيات القبلية والجهوية.

- **التحدي السياسي**

تمثل التحديات الأربعة التي سلفت الإشارة إليها بعضاً من أخطر التحديات التي قامت على الساحة الوطنية السودانية، غير أن هذه الساحة مواجهة كذلك بتحدٍ سياسي في أبعاد أُخرى، هي:

- إرساء دعائم دولة القانون وحكم المؤسسات المستنيرة بالعلم والإيمان، والتي تهدف إلى بسط الحرية، وانتهاج المسلك الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق أعلى درجات التقدم والرفاه والأمن والسلم والتراضي الاجتماعي والسياسي.
- مُعالجة أوضاع الساحة السياسية بإعادة رسم الخارطة السياسية على أساس قيَمي موضوعي مؤسس على ثوابت وطنية واستراتيجية عليا تكون محاورها بمنأى عن قضايا الصراع السياسي، وبما يحفظ هوية البلاد ويعزز من دورها القومي والإقليمي.

•الاستحقاق الانتخابي

لئن كانت الانتخابات تُمثل أكبر استحقاق سياسي وأهمه في هذه المرحلة من حيث إنها تخطو بالبلاد نحو الالتزام بالمنهج الديمُقراطي، إلا أنها تستوجب من القوى السياسية التاريخية أن تنظر إليها من خلال سياق التحديات الوطنية التي تواجه البلاد وتستهدف إنسانها وتاريخها وهويتها ودورها القومي، سيما أن الانتخابات القادمة ستكون الأولى بعد تسوية نيفاشا، ويُخشى أنها ربما تُرسي جسراً آخر يعبر به "مشروع السودان الجديد" إلى حيث يريد مصممو، لذلك على هذه القوى أن تعي وتتحسب للمعطيات الآتية:

١. أن الحركة الشعبية– كما أعلنت وتعلن– ستخوض الانتخابات المقبلة وفقاً لمقتضيات برنامجها "السودان الجديد"، وأنها ستعزز من تحالفاتها القائمة في مجالها الحيوي المُسمّى بقوى الهامش المكون من الكيانات ذات التوجهات العنصرية وبعض القوى المحسوبة على الكتلة التاريخية، اعتماداً على نظرية المُغْفَل النافع التي كان التجمع الوطني إحدى تطبيقاتها.
٢. أن الحركة، وبحكم قبضتها الحديدية على الجنوب ومنعها لكافة الأحزاب من ممارسة العمل السياسي بالجنوب، ستحصد وبكل الوسائل كامل دوائر الجنوب، وأنها ستحقق مكاسب كبيرة في النيل الأزرق وجنوب كردفان، وسيحقق بعض حلفائها كسباً في دارفور.

٣. ستحقق الحركة كذلك نجاحات انتخابية في العاصمة وبعض المدن بسبب وجود ناخبين كثيرين من الذين يستجيبون للخطاب العنصري، وأولئك الذين تأثروا بفعل الأوضاع المعيشية الضاغطة، أو ردّا على حكم الحزب الحاكم، أو لغيرها من الأسباب.
٤. أن الانتخابات ستجرى في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية مُغايرة، وأن المجتمع الدولي لن يكتفي بمراقبة الانتخابات، وإنما سيكون ناخباً مهماً لصالح الحركة الشعبية التي تنفذ مشروع قائد هذا المجتمع.
٥. بالنظر للفقرات ١-٤ فإن أحزاب الكتلة التاريخية (المؤتمرين الوطني والشعبي، وحزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والأحزاب العروبية الأخرى) ستُسهل على عدوها المشترك (قوى السودان الجديد) مهمة تحقيق طموحه السياسي إذا خاضت الانتخابات منفردة انطلاقاً من الحرص على تحقيق مكاسب حزبية، وستكون الخسارة حليفتها، سيما أنها ستنافس بعضها في حيز انتخابي ضيق لن يحقق لها حضوراً برلمانياً فاعلاً.
٦. الاعتبار بنتائج الانتخابات في الديمُقراطية الثالثة.
٧. الإنجازات التي حققتها بعض أحزاب الكتلة التاريخية إبان فترة حكمها لن تفيدها في تحقيق مكاسب انتخابية كبيرة.
٨. التقدير الخاطئ لبعض الأحزاب التي تظن أنها ستحقق كسباً انتخابياً بسبب عدم جاهزية منافساتها من ذات الكتلة ستوردها والبلاد موارد الخطر والهلاك.

• وسائل وصيغ مقابلة التحديات والاستحقاقات

انطلاقاً من الوعي بتلك التحديات والمخاطر والاستحقاقات، واستلهاماً للمسؤولية الأخلاقية والوطنية، فإن ابتداع نهج سياسي جديد أصبح أمراً مُلحّاً جداً في هذا الظرف المفصلي من تاريخ السودان.

هذا النهج الجديد يجب أن تكون غايته تحقيق الطمأنينة والاستقرار السياسي طويل المدى، وتكون أهدافه:

- رص الصف الوطني وتوحيد كلمة أحزاب الكتلة التاريخية التي كانت وما تزال تجتمع على قاعدة ثقافية، وإرث تاريخي مشترك، ولا تفرق بينها تناقضات جوهرية، وهي جميعها بما تمثل ومن تمثل مستهدفة بالتحديات سالفة الذكر، وهي أحزاب: المؤتمرين الوطني والشعبي، والأمة بكافة عناوينها، والاتحادي بكافة عناوينه والأحزاب ذات التوجهات القومية والولائية.
- التوافق على إطار سياسي جديد تعمل من خلاله كل هذه القوى بشكل جبهوي لمقابلة التحديات العظام التي تواجه البلاد، ولتتعامل عبره مع الاستحقاقات السياسية المختلفة (انتخابات وغيرها).
- بلورة مشروع وطني متعدد الأبعاد والمحاور لمعالجة كل القضايا الوطنية (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، الخ) على أن يتفرع منه برنامج انتخابي واحد يخوض به هذا الإطار الجديد الانتخابات القادمة.
- إحداث حالة من التنسيق والتعاون مع الأحزاب الجنوبية الأخرى ذات البرامج والارتباط الوطني.

إن الحراك السياسي الذي تشهده الساحة السياسية السودانية في هذه المرحلة يُعد حراكاً محموداً في كثير من أوجهه، سيما تلك التي تمضي في مسارات البحث عن المشترك بينها، ولعل حالات التوافق التي بدأت بين بعض هذه الأحزاب وتلك ما زالت تتصل، يمكن أن تكون لبنات تُسهم في بناء هذا الإطار الجبهوي المنشود.

لئن كانت الآمال تتطلع نحو اكتمال هكذا بناء، فإنها كذلك تتطلع لوقفة خلفه من قِبَل النُخب والرموز ومؤسسات العمل الشعبي العربي وكافة الدولة والحكومات العربية، ولعل العناوين الرئيسة لهذه الوقفة المنشودة تتمثل في:

١- الإدراك الواعي العميق بالمخاطر والتحديات التي تُحيط بالسودان في هذه المرحلة، وتداعيات تلك التحديات والمخاطر على الأمن القومي العربي؛ لأن

هذه التحديات والمخاطر تستهدف هوية البلاد والانقضاض عليها، ومن ثم رسم جغرافية جديدة بالمنطقة تضع مصر بين البحر شمالاً وبين دولة زنجية الهوى والهوية تخدم مشروعاً مُعادياً في تخومها الجنوبية.

٢- العمل الجاد الدؤوب الهادف لزيادة الحضور العربي في السودان ونوعه، وتوسيع حجمه، إنساناً وثقافة ورؤوس أموال.

٣- جعل قضية السودان بالتحديات والمخاطر المحدقة به محلاً لأقصى درجات الاهتمام من الأوساط العربية كافة رسمية كانت أو شعبية، وبشكل خاص في مؤسسات العمل السياسي والإعلامي والاقتصادي والثقافي.

إن تماسكاً بين المكونات السياسية ذات المشترك الثقافي في السودان وحده الكفيل والقادر على مناهضة مشروع "السودان الجديد" أو السودان البديل، سيما إذا وجد ذلك احتضاناً ودعماً معنوياً وسياسياً من عمق السودان الممتد من المحيط إلى الخليج.

الأزمة المالية الدولية
وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ندوة بعنوان "**الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي**" وذلك يوم السبت الموافق ٨/ ١١/ ٢٠٠٨م في عمان، وقد استمرت الندوة طوال يوم كامل، ونوقشت فيها أبحاث الزملاء المشاركين في ثلاث جلسات رئيسة إضافة إلى جلستي الافتتاح والختام، وقدمت الندوة في نهايتها جملة من التوصيات مثّلت أبرز ما رآه المشاركون فيها من تصورات وحلول وسياسات يمكن لها أن تسهم في بلورة تصورات متكاملة لحماية أسواق المال العربية والدولية من تكرار مذل هذه الأزمة، ناهيك عن الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة.

ويذكر أن ورقة العمل الرئيسة التي أعدها المركز وأقرتها لجنة علمية متخصصة قد أكدت على أن فكرة الندوة تتمحور حول دراسة تداعيات الأزمة المالية الدولية التي وقعت في ١٣/ ٩/ ٢٠٠٨م في نيويورك والعالم، ونتائجها على الوطن العربي، وكيف يمكن تحقيق حماية أكثر لأسواق المال العربية والدولية، وأنها تهدف إلى التعرف على جذور الأزمة وأسبابها، وتشخيص الواقع الذي تشكل بعدها والتعرف على الآثار المترتبة على الأزمة عربياً وعالمياً، واستخلاص الدروس المستفادة لمنع تكرار حدوث الأزمة عربياً وتفادي آثارها، وتقديم تصورات لخطط عمل قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للتعامل مع الأزمة المالية، وتحسين فرص الاستفادة عربياً من الواقع الجديد الناشئ عن الأزمة في مجالات أسواق المال والاستثمار والتجارة الدولية والعربية.

* . التقرير من إعداد مركز دراسات الشرق الأوسط/ وحدة البحوث والاستشارات

وفي كلمته الافتتاحية أكد الأستاذ جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط على أن العالم يعيش كابوس الكارثة المالية الدولية في وول ستريت، وأن الكرة لا زالت تتدحرج. وقال: إن هذه الأزمة تسببت بتراجع المؤشرات الاقتصادية الدولية، وتراجعت أعمال البورصات العالمية، وساد الارتباك أسواق المال ليغلق بعضها خوفا من الانهيار، ودخل العالم في أزمة مالية لن تترك أحدا إلا ويناله منها نصيب، خاصة أن الاقتصاد الأمريكي يشكل أكثر من ٢٥-٤٠٪ من الاقتصاد العالمي. وقال الحمد: إن بعض الأوساط الاقتصادية الدولية تنظر بريبة شديدة لما يتناقل عن سلوك إدارة بنك ليمان برذرز بخصوص الموافقة على تحويل أكثر من ٤٠٠ مليار دولار إلى إسرائيل قبيل إعلان البنك إفلاسه بأيام قليلة!

وحذر الحمد من الجهود الإسرائيلية والغربية التي تسعى إلى الزجّ بدول الخليج العربية وأموالها في أتون هذه الأزمة لتتحمل عبئا كبيرا من مسؤوليتها، وذلك رغم صغر حجم الاستثمارات العربية في الغرب نسبة إلى الخسائر الهائلة للأزمة، حيث تجري ضغوط متتابعة ومتواصلة على هذه الدول لضخ مئات المليارات من السيولة المتوفرة لديها في صندوق النقد الدولي وفي الاستثمارات والأسواق والبنوك الغربية.

وأكد أن السياسات العربية في الاستثمار أصبحت بحاجة إلى مراجعة جادة لتتحول إلى الداخل العربي الأكثر أمنا بدلا من تركيزها على أسواق الغرب، لتعمل في المشاريع الكبرى في التطوير الصناعي والزراعي والتكنولوجي، ولتقليل معدلات البطالة والفقر بما يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي ويدعم النماء الاقتصادي المستدام، ودعا إلى تشكيلة خلية أزمة عربية لاحتواء تداعيات الأزمة على الوطن العربي، وتشكيل فريق فني متخصص لتقديم التصورات الناضجة لأنظمة المعاملات التجارية والمالية والمصرفية الإسلامية الذي أصبح ملجأ لتقديمه للعالم كجزء من مشروع الأمة، ومساهمة في معالجة مشاكل الاقتصاد الإنساني في ظل الفشل المتواصل الذي تسبب به النظام الرأسمالي

الاقتصادي طوال القرن الماضي، وللإسهام في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وفق بعض هذه الأنظمة.

وقال الدكتور محمد الحلايقة رئيس الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: لقد لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية ثلاث نكسات وهزات اقتصادية، وما هذه الأزمة الجديدة إلا حصيلة تراكم كثير من الأخطاء في السياسات المالية وقواعد النظام الرأسمالي الذي تطبقه الولايات المتحدة طوال قرن من الزمان. وقال: لقد كانت هناك إشارات وتنبؤات مبكرة على هذا الزلزال، غير أن ما اتخذ من سياسات لم يكن كافيا، ما يدل على خلل بنيوي في النظام والسياسات ذاتها، ففي عام ١٩٩٦م تنبأ "بول فيندلي" بأن يحصل خلل في النظام الرأسمالي. وفي عام ٢٠٠٥م نشر مقال في مجلة اقتصادية يحذر من الأساليب المالية المتبعة. أما في عام ٢٠٠٦م فقد تم الإعلان عن انهيار (٧٠) شركة أعلنت توقف إفلاسها بسبب الرهن العقاري. وفي نهاية عام ٢٠٠٧م تم الإعلان عن انهيار بنك "ستيرز" كبداية لعمليات انهيار عدة بنوك أخرى في عام ٢٠٠٨م.

وفي حفل الافتتاح قال الدكتور وليد الوهيب ممثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة: لقد مر عالمنا خلال العقود الأربعة الماضية بعدد من الأزمات المالية، ولكن تبقى هذه الأزمة هي الأكثر شدة وتأثيرا على أسواق المال والاقتصاد العالمي. وقال: إن الأزمة كشفت هشاشة النظام الرأسمالي والسياسات المتحررة التي اتسم بها هذا النظام، خصوصا فيما يتعلق بغياب الرقابة الفاعلة من الدول والحكومات.

وقال: إن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قامت بتشكيل فرق العمل المتخصصة لمراقبة تطورات الأزمة ومتابعتها، والمساهمة الإيجابية الفاعلة تجاهها، وتبين لها أنه بالرغم من اتساع آثار الأزمة وتداعياتها، إلا أن تأثر الصناعة المالية الإسلامية إلى هذه اللحظة كان محدوداً، وهو ما يعزى بدرجة كبيرة إلى ما تلتزم به هذه المؤسسات من الضوابط الشرعية للتمويل والالتزام بإجراءات الرقابة المصرفية اللازمة. وقال: لعل الوقت مناسب

لاستثمار الفوائض المالية المتوفرة في عالمنا الإسلامي واستثمارها في مشروعات استراتيجية مثل الأمن الغذائي وبرامج مكافحة الفقر في الدول الأقل نموا.

ودعا إلى الاستفادة في سن تشريعات الإصلاح الاقتصادي بتسريع التشريعات التي تساهم في خلق بيئة استثمارية صحية، والاستفادة من حالة الهلع العالمي في توطين التقنيات عن طريق جذب الاستثمارات النوعية، خصوصا على مستوى الاقتصادات الناشئة والدول النفطية وعلى رأسها دول الخليج.

في الجلسة الأولى- التي تناولت أسباب الأزمة الدولية وأبعادها وسماتها **والتي ترأسها الدكتور محمد الحلايقة- قدم الأستاذ معاوية ظبيان مدير بيت المال في الأردن** مداخلة شرح فيها أسباب الأزمة الرئيسة، حيث **قال:** لقد حدثت هذه الأزمة المالية الحالية لأسباب متعددة، أهمها: خفض الفوائد للقروض السكنية عام ٢٠٠٠م في الولايات المتحدة، وبشكل مبالغ فيه، مما رفع سقف الاقتراض إلى أربعة أضعاف، وذلك بهدف تحسين أداء الاقتصاد، ثم باعت هذه الشركات قروضها لشركات الرهن العقاري التي دعمتها بسندات مدعمة بالرهونات العقارية، حيث بيعت هذه السندات لشركات التأمين وصناديق الاستثمار والبنوك، وحملت تصنيف (AAA) من قبل شركات التصنيف العالمية نتيجة رفع الفوائد على الدولار عام ٢٠٠٧م، لاستقطاب ودائع عالمية، ما أدى إلى تعثر هذه القروض السكنية وتعثر السندات الصادرة بموجبها. وقال: إن تغيير أسعار الفائدة بشكل لا يعكس الوضع الاقتصادي بما يسمى "استخدام الفائدة كمنشط" كان هو السبب الفني الحقيقي وراء الأزمة المالية الحالية.

ورأى أن شركات التصنيف العالمية SSP، FITICH، MOODY، التي أعطت لتلك السندات تصنيفاً استثمارياً عالياً (AAA) قد وضعت نفسها موضع تساؤل وتشكيك إزاء التصنيفات التي تصدر عنها، حيث أنها سُيِّست بشكل صارخ لصالح السياسات الغربية.

أما **الدكتور حازم ببلاوي مستشار صندوق النقد العربي في أبو ظبي** فقد عزا أسباب الأزمة الحالية إلى التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي؛ حيث تسبب ذلك بالتحول من اقتصاد عيني يقوم على السلع والخدمات إلى اقتصاد يقوم على أدوات مالية غير مرتبطة بأصول عينية، وهو الذي يهدد بانزلاق العالم إلى هاوية الكساد والإفلاس في ظل هذه الأزمة المتفاقمة، أي إن زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم "الرافعة" Leverage، وغياب رقابة البنوك المركزية على بنوك الاستثمار، وغياب الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، جعل الفرصة مواتية لهذه الانهيارات التي أصبحت تعم أسواق المال الدولية.

كما رأى الببلاوي أن التوسع في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات العاملة في مجال الرهن العقاري، وعدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بمبادرات الاستحواذ، وعجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي وعدت بها، ساعد على تداعيات البورصات ومؤشراتها في العالم. ويعتقد الببلاوي أن الأزمة أزمة أخلاقية، واجتماعية، وسياسية في آن واحد، وأن العالم لا زال يغرق فيها لأنه يرى أن النظام الرأسمالي يمتص دماء البشرية، يسلب العامل توفيراته التي يمكن أن تضمن مستقبله، ثم يأخذ منه بيته، ومكان عمله وكرامته. وقد دعا إلى الابتعاد عن الاقتصاد الأمريكي لصالح الاقتصاد الأوروبي في الاستثمارات العربية.

وفي مداخلته على أوراق العمل والموضوع قال **الدكتور عدلي قندح مدير عام جمعية البنوك الأردنية:** في نهاية عام ١٩٩٩م تخوف العالم من حدوث مشكلة عام ٢٠٠٠م مما أدى إلى شراء أجهزة كمبيوتر متطورة جديدة، على الرغم من عدم حدوث أي شيء، حيث بدأت الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات بالانخفاض وتراجعت الأسعار في هذا القطاع، فاتجه البعض للبحث عن قطاع آخر للاستثمار فيه حيث انتشرت توقعات باللجوء إلى تخفيض سعر الفائدة حيث تم تخفيضها فعلا من ٦٪ إلى ١,٥ ٪ عام ٢٠٠١م، وبدأ التحول الجذري والتوجه الاستثماري إلى قطاع العقارات بنسب خيالية، واتجهت

البنوك والمؤسسات إلى الإقراض المتزايد وأهمها الشركات الحكومية، ونتيجة لانخفاض أسعار الفائدة تفاقمت هذه الأزمة وبدأت عمليات العجز ترتفع عند عمليات الحجز والرهونات، وبالتالي قل الطلب على الإسكان، ثم أدى ذلك إلى عجز البنوك عن بيع هذه العقارات.

أما **د. أحمد العوران، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية،** فقد قال: إن الأسباب الجوهرية تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي وفي مشاكله البنيوية، والواقع أن هذا النظام يعاني من مشاكل بنيوية حيث تعلم الإنسان أن يسعى وراء مصلحته الخاصة وبكل الوسائل الممكنة، ولا شك أن سعي الإنسان وراء مصلحته شيء صحي، ولكن الذي لا يجوز هو أن يتم ذلك بلا ضابط وبلا أخلاق، ومن هنا رأت القوى الكبرى تحقيق مصلحة دولها على حساب الدول الأخرى، حيث دفعت الدول من خلال منظمة التجارة العالمية إلى تحرير أسواقها وتحرير القطاع المالي وخلق أدوات جديدة، مثل المشتقات المالية التي يعد جزء منها مجرد مقامرة، كل هدفها تحقيق مصلحة الرأسماليين الجشعين.

ويرى الدكتور العوران أنه لا حلول داخلية من داخل النظام الرأسمالي لا في أزمة عام ١٩٢٩م ولا في الأزمة الحالية، ومن هنا لم تثبت الرأسمالية صحتها من حيث أن اقتصاد السوق قادر على تحقيق المصلحة العامة.

أما الدكتور عبد الخرابشة، أستاذ الاقتصاد في الأكاديمية العربية، ورئيس ديوان المحاسبة سابقا، فقد أكد أن الولايات المتحدة بتصرفاتها الاقتصادية من خلال الفصل بين الدولار والذهب، والسياسات المالية والاقتصادية التي تم تحريرها، ستحمّل دول العالم الأخطاء التي ترتكبها، إضافة إلى ما يمكن أن تتحمله نفسها، ولكن الولايات المتحدة لديها مؤسسات متقدمة جدا تستطيع أن توجه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق مصالح الدولة ومؤسسات القطاع الخاص وكذلك الأفراد الذين يستفيدون من مثل هذه السياسات.

أما مستقبل الاقتصاد الرأسمالي فيعتمد على قدرة الدول على بلورة أسس ومعايير وضوابط تساعد هذا النظام على استمراره، وتعتمد قيادة الولايات المتحدة للعالم الاقتصادي على ما يمكن أن تفرضه الدول الأخرى المنافسة أو ذات القوة المالية الكبيرة.

وقال الدكتور ماهر الواكد المدير السابق لبنك الإنماء الصناعي: إن الرأسمالية لم تنته، وإنها تتكيف، ولكن ليس على طريقة آدم سميث "اليد الخفية"، وقد ثبت الآن أن اقتصاد السوق لا بد له لكي ينمو بالشكل الصحيح من مراقبة الدولة وتنظيمها له، ولا يتنافى تدخل الدولة للمراقبة والتنظيم مع مبدأ السوق الحر، ويعزز هذه الضرورة تشاؤم بعض كبار الاقتصاديين العالميين، ومنهم الأمريكيون، من كساد اقتصادي ممتد.

وقد جرت محاولات كثيرة لتنظيم العمل المصرفي الأمريكي إلا أن ذلك قد فاقم مشكلة الرهون العقارية مما أدى إلى وجود ما يسمى بـ (Shadow Banking) غير المنظم بقوانين أو أنظمة، والتي نجم عنها أثر كبير في تفاقم الأزمة، علاوة على أن البنوك والمقرضين الأمريكيين قد اخترعوا أسلوبا فريدا في منح القروض الإضافية، وتفننوا في ذلك حيث كانوا يعطون قروضا إضافية يكون ضمانتها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الفعلية.

أما الدكتور **محمود السرطاوي أستاذ فقه المعاملات والاقتصاد الإسلامي فقد قال:** إن التشريع الإسلامي قد نص على المبادئ الأساسية التي يمكن أن تحدد معالم النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، والتي يمكن بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية عليها، ويوجد في التشريع الإسلامي ما يمكن اعتباره مرتكزات أساسية أكثر تحديداً لجوانب النظرية الاقتصادية الإسلامية، وأن الفقه الإسلامي بني على هذه المبادئ والأسس ما مكنه من الإجابة على التفاعلات المالية التي وجدت في العصور السابقة على هذا العصر، وهو قادر على الإجابة على المعطيات المالية والاقتصادية بما لديه من مرونة وسعة في أصول الاجتهاد الذي تعتمده المصلحة العامة والخاصة أساسا لبناء الأحكام التي لم ينص عليها، ومن ذلك أنه يتسع للاستفادة مما عند الآخرين والبناء عليه إذا لم يكن معارضاً

للمبادئ والمرتكزات التي نصت عليها الشريعة الإسلامية. وفي البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامي مثال على هذه المرونة وإمكانية مسايرة المعطيات المالية والاقتصادية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية: إدالة المال وعدم اكتنازه، والعدالة في توزيع الثروة، وإقرار مبدأ الملكية الخاصة إلى جانب الملكية العامة وصياغة واحترام هذه الملكية، بالإضافة إلى القيم الأخلاقية في التعامل المالي والسمو به عن الجشع والاستغلال، والتكافل الاجتماعي وفلسفة الاستخلاف التي تعني أول ما تعني إعمار الكون، والربط الوثيق بين النواحي الروحية والمادية، وبين الحياة الدنيا والدار الآخرة، والموازنة بين الإنتاج والاستهلاك.

ومن المرتكزات الأساسية: إباحة البيع وتحريم الربا، وتحريم بيع الدين بالدين، وتحريم المضاربات المالية التي تعتمد التخمين والمجازفة، وإعادة توزيع الثروة بالميراث، وفرض الزكاة، وإعادة توزيع الثروة تحقيقا للتكافل الاجتماعي، وتحريم الاحتكار والاستغلال، وتحريم الإسراف والتبذير، وتبديد الأموال، والعمل بنظام السوق في تحديد الأسعار.

ومنها أيضا: الرقابة الدائمة للأسواق المالية لمنع الغش والنجش، والغرر والجهالة، وجعل نظاما خاصا للنقود، فهي وحدات قياس تقاس بها الأموال وليست محلا للمضاربات، وإن أجاز الصرف فيها بشروط خاصة، تحقيقا لحاجات الناس، ورفعاً للمشقة عنهم، وحدّد أسباب الملكية وبين القيود الملازمة لها والقيود الاستثنائية التي ترد عليها، كنزع الملكية وتحديد الأسعار وفرض الضرائب، وكل ذلك بشروط دقيقة ومعلومة بينها الفقهاء في المطولات من كتبهم.

وهكذا تتوالى مرتكزات النظام الاقتصادي في الإسلام، والتي تحتاج إلى حسن تنظيمها، لنبني بها النظرية الإسلامية الاقتصادية.

وفي الجملة فإن النظرية الاقتصادية الإسلامية هي وليدة الواقع، فإذا تم تطبيق المبادئ والمرتكزات، فإنها تشكل أعمدة هذه النظرية التي ستثمر خيرا في أمد قصير على المجتمع الإسلامي خاصة والمجتمعات البشرية بصفة عامة. وان كانت هذه المبادئ والمرتكزات والضوابط والسياسات لا تزال غير مكتوبة في شكل نظرية متوافرة الأركان والشروط المعاصرة، ودعا السرطاوي إلى العمل على بلورة هذه النظرية وتقديمها للعامل لتحول دون مثل هذه الأزمة المدمرة التي تواجهها البشرية.

وقال الباحث معتصم الكيلاني، رئيس قسم التنمية المستدامة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي،: ألم يكن بالإمكان اعتماد نظام الإنذار المبكر لأكبر دولة واقتصاد في العالم؟ ألم يكن بالإمكان، وكل هذا التقدم في الاتصالات وأنظمة المعلومات وطرق الاقتصاد القياسي، ألم يكن بالإمكان وضع نظام يتنبأ بحدوث الأزمات في أكبر اقتصاد في العالم وأكثر الاقتصادات تأثيرا في العالم؟ ألم يكن بالإمكان التحول في النظام الرأسمالي من مرحلة معالجة الأزمات بعد وقوعها- كما يثبت لنا تاريخ الفكر الاقتصادي- إلى ما يسمى بالمعالجة الوقائية قبل حدوث الأزمة؟ كما نتساءل: أين مؤسسات التصنيف الائتماني من وقوع الأزمة؟ وأين قدرة هذه المؤسسات على التقييمات السابقة لوقوع الأزمات؟

وتناول الدكتور فؤاد بسيسو، رئيس مركز المستقبل الاقتصادي للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، علاقة العرب بالنظام الاقتصادي والمالي الدولي الجديد منطلقا من عدد من الاجتهادات التي أشار إليها المتحدثون حول النظام المالي والمصرفي والتجاري الدولي، ومنها حقوق الملكية والتصنيف المتبع الذي يشجع على توجيه الاستثمارات العربية والدول النامية للدول المتقدمة. وأضاف: إن الفساد قد تغلغل في أحشاء النظام المالي الدولي، خاصة في صندوق النقد والبنك الدولي.

وأكد التحذير من لجوء الدول ذات التعاملات المالية الكبيرة للأزمة المالية الحالية إلى بعض الدول العربية النفطية لشراء السندات التمويلية لبرامج مواجهة الأزمة المالية الأمريكية والأوروبية.

وقال بسيسو: إن معايير بازل-٢ الدولية لا تعمل لصالح الدول العربية والإسلامية، وإن صندوق النقد الدولي في أدائه المتعلق بمؤشرات الإنذار المبكر للأزمات غير منصف للدول العربية، ولذلك لا بد من قيام الدول العربية والإسلامية بالسعي للتمثيل الجاد في أركان النظام المالي والتجاري الدولي الجديد، خاصة أن العرب يمتلكون القوة المؤثرة في النطاق الدولي في ظل اقتصاداتهم الحالية التي أشير إليها سابقا، ولكنني أقول: إن كان ظاهر الأمور يؤيد ذلك، فإن هناك عددا من مصادر القوة الكامنة في الاقتصادات العربية والإسلامية، وبما تملكه من أنظمة إسلامية ملائمة للنظام المالي الدولي ما يمكنها من أن تلعب دورا رائدا في بناء النظام المالي والاقتصادي الدولي الجديد.

وفي الجلسة الثانية– التي خصصت لبحث تداعيات الأزمة الدولية وخطط الإنقاذ المباشر، والتي رأسها **الأستاذ عثمان بدير عضو مجلس إدارة شركة الكهرباء، ورئيس غرفة صناعة عمان سابقا**- قال **الدكتور يوسف اليوسف، أستاذ الاقتصاد في جامعة الإمارات العربية المتحدة** في حديثه حول تداعيات الأزمة على الاقتصادات الغربية قال: إن هذه الأزمة المالية العالمية تعد مثالا حيا على تراجع القوه الليبرالية أحادية الجانب والقوة الرأسمالية المهيمنة والقوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة في ظل التقدم النسبي للقوى الممانعة في المنطقة، وذلك من خلال تراجع الثقة بالدولار وضعف وإفلاس الأجهزة المصرفية العالمية التي اعتمدت في نشاطها على أساس غير سليم في الكسب السريع والإقراض غير المدروس وفي ظل غياب الرقابة، وسيادة القيم الأنانية والمادية على حساب المصلحة الاجتماعية. وقال: رغم ذلك فإن النموذج الرأسمالي لأسواق

المال والاقتصاد السائد بما فيه من تأكيد على الحريات وتوفير بيئة منافسة وتواصلا مع العالم يبقى مناسبا ليولد مشاريع تغيير بديله.

أما الدكتور أحمد صيام، أستاذ الاقتصاد في جامعة البلقاء التطبيقية، فقد أكد خطورة الأزمة المالية الدولية، وتناول انعكاساتها على الدول العربية، مؤكدا أنه نتيجة للعولمة وما تحمله في ثناياها من انسياب لرأس المال وفتح أسواق جديدة تطورت حالة من الاستثمار للمال في مضاربات وعمليات مالية بصرف النظر عن الأصول الحقيقية لجني الأرباح. وقال: تشير الأرقام الأولية إلى تجاوز قيمة العقارات في العالم على ٧٠ تريليون دولار بعد أن كانت لا تتعدى ٤٠ تريليون فقط، وقال: إن العالم يبدو متفقا على أنها أزمة بنوك الاستثمار، وأزمة الرهن العقاري، وأزمة الأسواق المالية، وأزمة أسواق الأسهم، وأزمة نظم الائتمان، وأزمة السيولة.

وقال أيضا: إن العالم يُجمِع أيضا على أنها أزمة عالمية رغم أنها حدثت لبنوك ومؤسسات أمريكية فقط، ولذلك فإن الدول العربية ليست بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، كون مؤسساتها المالية تمثل جزءا من النظام المالي العالمي، وبذلك تتفاوت درجة تأثر كل دولة بحسب درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي على العالم الخارجي. ودعا صيام الدول العربية إلى تشديد الرقابة على الضمانات وكفايتها بالنظر إلى سلامة التسهيلات الممنوحة، والإبقاء على الدور الرقابي للدولة من حيث الجهاز المصرفي وعمل السوق المالي لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي بشكل سليم.

من جهته أكد **الدكتور معن النسور، رئيس هيئة تشجيع الاستثمار،** على تكاثر أسباب الانهيار الذي حصل في أسواق المال الأميركية ثم العالمية، وقال: إن الأزمة أثرت وستؤثر على الدول العربية بدرجات متفاوتة حسب مدى تشابك اقتصادها مع الاقتصاد الأمريكي والعالمي. ورأى أن ردة فعل المستثمرين العرب والأجانب في الأسواق العربية كان مبالغا فيها. وتوقع أن تكون دول الخليج العربية الأكثر تأثرا، خصوصا في ظل تراجع أسعار النفط وصادراته.

ويعتقد النسور أن تأثير أزمة الرهن العقاري الأميركية محدود على المصارف العربية. وقال: إن مشاريع البنية التحتية الخليجية هي الأكثر صمودا أمام هذه الأزمة. ودعا النسور إلى المسارعة في وضع الخطط الاقتصادية التي تحدد كيفية التعامل مع هذه الأزمة لتجنيب الاقتصاديات العربية مزيدا من الهزات.

وفيما يتعلق بخطط الإنقاذ الأمريكية والعالمية لمواجهة تداعيات هذه الأزمة استعرض **الدكتور محمد أبو حمور وزير المالية الأردني الأسبق، ورئيس مجلس إدارة شركة البوتاس العربية،** خطط الإنقاذ التي تبنتها الحكومات المختلفة وخاصة موطن الأزمة: الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبريطانيا، مبينا أن جميع خطط الإنقاذ التي عالجت هذا الموضوع والاجتماعات والمؤتمرات والندوات التي عقدت، واجتماعات الدول الصناعية والمؤسسات الدولية والبنك الدولي التي تدارست الخطط المستقبلية قدمت محاولات علاج آني للأزمة والتي لا يمكن لأحد التنبؤ بحدتها وعمقها وحجمها.

وحول جدوى هذه الخطط بين أبو حمور أنه وحتى يتم الحكم على جدوى هذه الخطط فيجب أولاً مقارنتها بحجم المشكلة، فإذا كانت هذه الخطط تتناسب مع حجم المشكلة فسيكون لها دور في حلها، إلا أن أحدا لم يستطيع بعدُ تقدير المشكلة، ولذلك أصبح من الصعب الحكم على فرص نجاح هذه الخطط من عدمها. وأشار إلى أن حجم المشكلة يزداد سوءاً عند الأخذ بالاعتبار مسألة فقدان الثقة وما نجم عنها من ذعر في أوساط المتعاملين بالأسواق المالية والمصرفية. وأكد أن التوقعات الاقتصادية تتحدث بجدية عن فرص امتداد آثار الأزمة لفترة قد تتعمق إذا ساد العالمَ ركودٌ اقتصادي كما تشير كثير من التوقعات، وبالتالي يواجه العالم صعوبات كبيرة في وضع خطط استراتيجية لتفادي آثار الأزمة المتمثلة بالتراجع الاقتصادي حتى الآن. وقال: إن الخطط التي طرحت ضخت الأموال لكنها لم توقف تداعيات الأزمة، كما لم تعالج آثارها الاستراتيجية على أسواق المال والاقتصاد العالمي، وبالتالي لم تعد مجدية على المدى القريب والمتوسط. ودعا إلى البحث عن سبل أكثر نجاحا في منع تفاقم الأزمة واحتواء تداعياتها على مدى

السنوات القادمة. كما دعا إلى إعادة النظر في فلسفة اقتصاد السوق والعودة إلى الاقتصاد الحقيقي والعمل على توفير مراقبة دقيقة لمؤشرات الاقتصاد العالمي وتحولاته.

الأستاذ جواد الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، تساءل في مداخلة له عن تداعيات الأزمة على نمط وطبيعة الحياة العامة في الغرب وفي الوطن العربي خلال عامين من اليوم؟ وقال: إن تداعيات الكساد بهذا الحجم على الاقتصاد والمصالح العليا للدولة وعلى قوة الدولة الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة سيشكل أمريكا جديدة، قد لا تكون ذات الصورة التي نتعامل معها اليوم سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وإننا أمام جيل جديد من أسواق المال والعلاقات الدولية والتفاعلات الإنسانية، وإن تداعيات الأزمة حتى الآن هي مجرد رأس جبل الجليد كما يقول عدد من الخبراء، ولذلك فإن على العرب أن يستعدوا للمرحلة القادمة بسياسات وإجراءات حماية لاقتصادهم وأسواقهم، وعدم الاطمئنان إلى بعض التقديرات الدولية لأنها لا تتكلم عن مقارنات اقتصادية بين آثار الأزمة على دولنا صغيرة الاقتصاد ودول العالم الغنية هائلة الاقتصاد، ولكن على الصعيد المحلي الداخلي لكل دولة عربية فقد تكون الأمور مختلفة. واقترح الحمد التركيز على سياسات تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الخدمات الأساسية وحراك السوق بدلا من سياسات التطمين غير الموزون وغير العلمي. من جهة أخرى يعتقد الحمد أن ثمة فرصة سانحة لحراك عربي إسلامي نشط لبلورة نظريات عمل وسياسات وطرح تصورات وآليات مالية واستثمارية تنسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية الاقتصادية، وذلك في ظل بحث العالم عن إعادة هيكلة نظام السوق وأسواق المال والاستثمار، ومن المهم عدم التسليم بغياب نظرية اقتصادية إسلامية مكتوبة ومتفق عليها، فإن كانت ملامحها وأسسها موجودة فلماذا لا يتم تشكيل فريق أو هيئة عربية إسلامية لوضع هذه النظرية مفصلة بشكل يتناسب مع متطلبات الاقتصاد المعاصر وتعقيداته.

أما المهندس وائل السقا، نقيب المهندسين الأردنيين، فقال: إن هذه الأزمة المالية والاقتصادية بدأت وطالت أمريكا والدول الغربية أساسا، وكان أثرها على الدول العربية محدودا- حتى الآن-، ولكن لا بد للدول العربية والإسلامية أن تتدارك الأزمة وتحاول وضع حلول اقتصادية ومالية نابعة من مبادئنا وتراثنا الإسلامي، وأن تعمل على ربط الاقتصاد بالأخلاق والمبادئ والقيم الإسلامية، وإيجاد نظام اقتصاد إسلامي وتطبيقه مع تغيير أسلوب الحياة والسلوكيات وتربية الأجيال بما يتناسب مع قيمنا وديننا وأخلاقنا التي أكدت على التكافل ومحاربة الفساد والاحتكار والغش، والتأكيد على أهمية الرقابة والمحاسبة، وأن هناك حياة آخرة ستطال الفاسدين والمسيئين وتكافئ المحسنين.

وتساءل الدكتور يعقوب سليمان، رئيس جمعية اقتصاديي العالم الثالث،: هل ساهمت العائدات النفطية العربية وغير العربية في توفير السيولة للمؤسسات المصرفية والمالية الأمريكية والأوروبية إلى الحد الذي تساهم فيه بتخفيض أسعار الفائدة إلى المعدلات التي وصلت إليها (١٪) أو أقل، وتساهم بالتالي في الأزمة؟ ولماذا يطالب منا تحمل وزر أزماتهم المالية والاقتصادية كما أشير في الصباح؟ وهل مطلوب منا تمويل حروب أمريكا ضدنا في العراق وأفغانستان وفلسطين بإنقاذها من أزمتها المالية؟ وتساءل عن تهريب مليارات الدولارات من ليمان برذرز إلى الكيان الصهيوني، وهو الموضوع الذي أثير أيضا في الصباح؟

وتساءل أيضا: كيف يمكن أن يكون الاقتصاد الأردني غير متأثر بالمطلق، علما أن تحويلات المغتربين في الخليج ستتأثر، بل ربما قد تتأثر العمالة الأردنية في الخليج في حال تدحرجت الكرة إلى ملعب السوق الخليجي؟

أما الدكتور سالم مقطش، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية، فقال: إن الانفصام الفكري بين توجهات الدولة وبين توجهات رأس المال الخاص بالشركات يتسبب بأزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة. وقال: إن توجهات رونالد ريغان الرئيس الأمريكي في الثمانينيات شجعت بناء مجتمع الرفاه وغيبت الرقابة، وطفقت الشركات عابرة القارات

تبذل محاولات للسيطرة على اقتصاديات العالم، والأزمة المالية الحالية هي منتج لتصارع الفكر الرأسمالي داخليا مع قواعده وأسسه وسياساته ومصالح القائمين عليه، وأعتقد أن هذه الأزمة هي مخاض ميلاد العولمة، وذلك بتشجيع ارتفاع أسعار النفط والذهب وتزايد واتساع المضاربات، ثم بتشجيع انخفاض أسعار النفط والذهب، وبهدف تحقيق مكاسب كبيرة للشركات الكبرى من الكساد الاقتصادي وربما لتشجيع حروب عالمية وإقليمية وفتح الأسواق من جديد لتجار السلاح الدوليين! ولا حل للخروج من مآزق هذه الأزمة اليوم قبل تفاقمها في بلادنا إلا بالتوجه نحو الاقتصاد الإنتاجي والمشاريع الإنتاجية.

وتساءل **المهندس هاني عاشور، عضو جمعية الرخاء ورجال الأعمال،** عن مدى استيعاب المؤسسات والوزارات المعنية في الدولة لهذه الأزمة، واقترح أن يتم الاستعانة بكافة الكفاءات المالية الاقتصادية الوطنية لتحليل هذه الأزمة ولإعداد خطة وطنية لمعالجتها حاليا ومستقبلا، مثل عقد مؤتمر وطني يضم الخبراء الاقتصاديين والماليين لدراسة المشكلة وتقديم توصيات على المدى القريب والبعيد.

من جهة أخرى تساءل عاشور عن المصلحة الوطنية المتحققة بالاستمرار بربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي، خصوصا أن الاقتصاد الأمريكي على حافة الهاوية، وما مدى قوة الدينار الأردني حاليا ومستقبلا نتيجة هذه الأزمة، وحذر من الوقوع في تجربة عام ١٩٨٨م بالنسبة لتخفيض قيمة الدينار، كما اقترح أن يكون هنالك مراجعة لقوانين الاستثمار لزيادة تحفيز الاستثمارات الخارجية وخاصة رؤوس الأموال العربية.

ودعا عاشور إلى تعزيز الأنظمة المالية الاقتصادية الإسلامية في الأردن والتوسع فيها وتطبيقها، ووضع القوانين والتشريعات التي تعزز ذلك من خلال تطبيق أدوات الاستثمار الإسلامية، كما دعا إلى العمل على تشكيل وحدة اقتصادية عربية حامية، وطالب بوضع الخطط الاقتصادية الكفيلة بمشاريع لمحاربة الفقر والبطالة، وأشار إلى الخطورة الناتجة عن استمرار أخذ توصيات البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي لم

تتمكن من حماية أكبر اقتصاديات العامل من الأزمة، ولم توفر له إنذارا مبكرا بخصوصها، وضرورة الاعتماد على إنشاء مؤسسات وطنية والعربية لمراقبة أسواق المال والاقتصاد ومؤشراتها، بهدف توجيه العملية الاقتصادية والاستثمارية إرشادها.

وفي الجلسة الثالثة- التي خصصت لبحث التصورات والسياسات والإجراءات اللازمة لحماية الأسواق العربية والعالمية، والتي ترأسها **الدكتور محمد عدينات، مدير دائرة ضريبة الدخل سابقا، وعضو هيئة مكافحة الفساد- قدم الدكتور منذر قحف، أستاذ ومستشار التمويل والأعمال المصرفية،** ورقة أكد فيها **أن** جذور هذه الأزمة تعود إلى أواخر عام ٢٠٠٧م، ومنها تدهور سوق العقارات، وتمويل الحروب الأمريكية الخارجية منذ عام ٢٠٠٢م، واستدراج الأسواق الأوروبية وتوريطها من خلال عمليات التوريق وأسعار الفائدة المرتفعة على ذلك لعدة سنوات.

وقدم قحف رؤيته للأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة ممثلة بالتوسع في معاملات المضاربات في الأسواق المالية، وانتشار ثقافة الربح السريع، والانتقال إلى الرأسمالية المالية والتخلي عن الإنتاجية والخدمية، واعتماد الإقراض بالفائدة، وانتشار التوريق، والاعتماد على الدين العام بدل الضرائب، والتزايد في الإنفاق الحربي الأمريكي، ليقدم حزمة من السياسات والإجراءات الوقائية والعلاجية، ومنها: انتشال البنوك المتعثرة، وتبني برامج لزيادة مداخيل الطبقة المتوسطة، ومساعدتها في تجاوز أزمة المساكن، واللجوء إلى الضرائب كتمويل حكومي بدلا من الدين العام، والتوقف عن التعامل بالمشتقات المالية، وإعادة النظر بنظم أسواق المال، وبالقوانين الحاكمة لها، والتوقف عن التوريق، وتقديم المعايير الأخلاقية على غيرها في التعامل بين البشر.

ويرى الباحث قحف أن المصارف الإسلامية بدت أقل تأثرا بالأزمة، وأن النظام المصرفي وسياسات المال والتجارة الإسلامية تحقق قدرا كبيرا من الحماية في مثل هذه الأزمات، لأنها تقوم على الاقتصاد الحقيقي والتجارة الحقيقية وليس على تجارة المال.

ودعا إلى تقديم نظام الصيرفة الإسلامية للعالم وللآخرين بشكله الحقيقي الذي هو للبشرية كلها رحمة للعاملين وليس خاصا بالإسلام ولا المسلمين.

أما **الدكتور فؤاد بسيسو، مدير مركز المستقبل للدراسات الاقتصادية ورئيس سلطة النقد الفلسطينية سابقا**، فقد ركز في ورقته على الاقتصاد العربي مؤكدا على أن هذه الأزمة تعد الأخطر منذ (٥٠) عاما، وأن المنبع الحقيقي لاندلاعها هي الولايات المتحدة. وقال: لقد أصبح هنالك رأي يدعو الى حاجة العالم الى خيارات جديدة تأخذ مصالح الدول بشكل عادل ومتوازن، والعمل على بناء أسس تحكم مؤسسات النظام المالي والاقتصادي الذي يعاني من فجوة انتاجية ادت الى التضخم.

إن المرحلة الحالية تستدعي مراجعه شامله في ضوء السلبيات الموجودة، والعمل على فهم تداعيات الأزمة وكيفية احتوائها على أسواق المال والاقتصاد العربي، وبالتالي المساهمة في حماية الاقتصاد العربي في مواجهة الازمات والتخفيف من آثارها. ودعا إلى وضع سياسات تتصدى لمتابعه تحسين أوضاع السوق المالي والقطاع المصرفي في الدول العربية وبشكل عاجل ومتابعه حقيقيه لمتطلبات ذلك بما فيها الرصد الدقيق والتحليل اللازم لتطورات الازمه ومؤشراتها المختلفه وتداعياتها، وطالب ببناء خطه استراتيجيه لتدعيم الاقتصاد تحظى بآليات المتابعة التنفيذية، وتقييم أدائها وإجراء التعديلات عليها في ضوء المستجدات المحليه والاقليميه والدوليه.

وقال: إن ثمة فرصا سانحة أمام الاقتصادات العربية لإعادة النظر في التنمية الاقتصادية في الاسلام وتعزيز مسيرة الصيرفة الإسلامية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتحقيق الأمن الغذائي العربي، والعمل على تبني عملة عربية واحدة وعدم ربط العملة العربية بالدولار حتى يتم السيطره على التضخم، وودعا بسيسو وقف الإفراط في تطبيق نظرية اقتصاد السوق، والعمل بدلا من ذلك على تحسين المناخ الاستثماري لجذب الرأس المال العربي، كما رأى الباحث أن دمج البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية

لتكون قادرة على مواجهه الأزمات، وإعادة النظر في الاستثمارات العربيه في الاسواق الماليه العالمية سوف تساهم في تحقيق حماية اكبر ونماء أفضل للاقتصاد العربي.

وكان **الدكتور محمد عدينات، عضو هيئة مكافحة الفساد ورئيس دائرة ضريبة الدخل سابقا،** قد قال في افتتاح الجلسة: إن الأزمة المالية هي ليست فقاعة بل هي إعصار كبير مؤلم، وتداعياتها لم تنته بعد، ومعالجة آثارها المالية والاقتصادية قد تحتاج إلى وقت طويل، وبالرغم من أن إرهاصاتها قد بدأت بالظهور في عام ٢٠٠٧م إلا أن حِدّة هذه الأزمة وقوتها وحجمها قد فاقت كل التوقعات، وأدت إلى خسائر كبيرة جداً في المؤسسات المالية وجعلتها على حافة الإفلاس، وخصوصاً بنوك الاستثمار وصناديق التحوط ومؤسسات الرهن العقاري وشركات التأمين، والتي كادت أن تؤدي إلى انهيار النظام المصرفي، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات مدمرة على اقتصاديات العالم وخصوصاً في أمريكا والدول المتقدمة، ولولا سرعة الاستجابة واعتماد خطة إنقاذ غير مسبوقة لكان الأمر أخطر مما هو عليه الآن، رغم أنها تتعارض مع الفكر الاقتصادي الكلاسيكي للمحافظين الجدد. وقال: إن للأزمة تداعيات خطيرة على السوق والاقتصاد، أهمها الانخفاض الحاد في البورصات العالمية وما يسببه ذلك من تراجع للنمو الاقتصادي في بلدان العالم، وهو مدعاة إلى تراجع الاستهلاك الخاص وتراجع الطلب سوق التوظيف Job Market.

وقال: إذا لم يتم اتخاذ سياسات وإجراءات فعالة فإنه من المتوقع أن تتعمق وتطول مرحلة الانكماش الاقتصادي، وأن يستمر التراجع في الاستهلاك الخاص، وقد يتراجع الاستثمار في ظل التوقعات المتشائمة عن مستقبل الاقتصاد، علما أن الإجراءات المستعجلة قد تؤدي إلى مزيد من العجز في ميزانيات الدول.

وتوقع عدينات أن توضع كثير من القيود على المشتقات المالية وبنوك الاستثمار ومؤسسات تمويل العقارات ومؤسسات الرهن العقاري وتوريق الديون وشركات

التأمين، وإن كل ذلك سيؤدي إلى تراجع أرباح الشركات في المستقبل وهو ما قد يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي.

ودعا عدينات إلى إعادة النظر في عمل النظام المصرفي أان يكون دوره في خدمة الاقتصاد الحقيقي، وكذلك إعادة النظر في النظام النقدي الدولي ودور صندوق النقد الدولي، وطالب بمعالجة الانكماش الاقتصادي الناجم عن تداعيات هذه الأزمة ومحاولة الخروج منه في أقصر وقت ممكن، كما دعا دول العالم، والعرب على وجه الخصوص، إلى إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد الكلي على ضوء الدروس المستقاة من تجربة المحافظين الجدد.

أما الدكتور محمد صقر، أستاذ الاقتصاد الإسلامي في الجامعة الأردنية، فقد قال في تعقيبه على أوراق الجلسة وموضوعها: أرى أن هذه الفرصة مواتية للولايات المتحدة لمراجعة سياساتها الداخلية والخارجية، وللأسف فقد أهملت الولايات المتحدة مبدأ العدالة داخليا وخارجيا، والفرصة متاحة الآن لأن تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن نهب اقتصاديات الدول الأخرى، وتوظيف الفوائد المالية لمصلحتها، وعدم تمكين الدول الفقيرة من تنفيذ برامج حقيقية لمحو مشكلة الفقر. كما أن الولايات المتحدة قاومت وبشدة أي محاولة لإنشاء تكتلات اقتصادية في منطقتنا العربية أو منطقة دول أمريكا اللاتينية.

واعتقد صقر أن البنوك الإسلامية مهيأة لتطوير دورها الاقتصادي والتمويلي بشكل أكثر كفاءة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في المجتمعات العربية والإسلامية، ولعل تجربة بنك جرامن للسيد محمد يونس في بنغلادش تساعد في بلورة تصورات ناضجة بهذا الاتجاه، وإن البنوك الإسلامية مدعوة لدراسة التحولات الجارية في العالم لتجد لها قدما إسلامية بين بنوك العالم ولتقدم النموذج الحضاري العربي والإسلامي للاقتصاد.

أما الدكتور محمد عثمان شبير، رئيس قسم الفقه والأصول في جامعة قطر، والمتخصص في المعاملات المالية الإسلامية، فقال في مداخلة رئيسية: إن الشريعة

الإسلامية جاءت بمنهج حياة متكامل في جميع جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن هذا المنطلق نشأت المصارف الإسلامية لتكون البديل الإسلامي عن البنوك التجارية (الربوية) التي انتشرت في العالم العربي والإسلامي، حيث نظر رجال الاقتصاد الإسلامي في المعاملات المالية الإسلامية، وأنتجوا منها منتجات إسلامية تصلح للتطبيق في العمل المصرفي الإسلامي.

واقترح شبير عددا من الإجراءات والسياسات التي تحقق الحماية للاقتصاد العالمي وأسواق المال، مسترشدا بأسباب الأزمة التي ساقها خبراء الاقتصاد في الندوة وغيرها، حيث أكد على احترام الملكية الفردية، وصيانة الحرية الاقتصادية المنضبطة بالقواعد الكلية في الأديان مثل عدم أكل أموال الناس بالباطل. وحذّر من كثرة المال في أيدي الناس المجردين عن الدين والأخلاق، والتي قد تُطغيهم في التصرف بتلك الأموال، مما يلحق الضرر بالأمة، كما دعا إلى البعد عن جميع صور"الربا" وأشكاله من القرض بفائدة، وبيع السندات وشهادات الاستثمار وشرائها، فهي تجارة بأوراق ليس لها قاعدة إنتاجية حقيقية، ولا تحقق أية قيمة مضافة.

وطالب شبير من منطلقات إسلامية بالاهتمام بالصناعة والزراعة والتجارة من بيع وشراء للسلع والخدمات، والمشاركات التي تحقق الإنتاج الفعلي والقيمة المضافة، والعودة إلى نظام "الغطاء الذهبي والفضي" ولو جزئياً لحماية العملات من الانهيار، ودعا إلى إيقاف كل صيغ "بيع الدين بالدين" وأشكاله من "التوريق"، وخصم (حسم) الأوراق التجارية، وخصم الشيكات المؤجلة السداد، وجدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، وغير ذلك مما حرَّمته الشريعة الإسلامية، وكذلك إيقاف المضاربين عن التلاعب بالأسعار في الأسواق المالية، فهم يُجرون معاملات وهمية غير حقيقية. وطالب بوقف التعامل بالمشتقات والمضاربات في سوق المال، مثل: البيع على المكشوف الذي يمنعه الاقتصاد الإسلامي ويحذر منه، والحد من المتاجرة بالعملات على الانترنت.

ودعا إلى الأخذ بعقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تُجريها المصارف الإسلامية، ومواكبة البنك المركزي (بنك الدولة) لما هو جديد في سوق المال بالرقابة المشددة على أسواق المال، وعلى العمل المصرفي بعامة، وعلى ضخ الائتمان (الاقتراض) بخاصة.

وطالب شبير الدول بتفعيل السياسات المصرفية بحزم وصرامة، وبخاصة فيما يتعلق بإدارة السيولة، ومخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال، ونشر ثقافة الاقتصاد في المعيشة، والادخار، وعدم الاقتراض إلا لما هو ضروري أو حاجي، وإخضاع مؤسسات الوساطة المالية لرقابة الدولة المشددة، وإلزامها بضوابط العدل والإنصاف التي تعمل على حماية أفراد المجتمع من إغرائهم والتدليس عليهم.

أما الدكتور ماهر الواكد، فقد قال: نحن أسواق ناشئة Emerging Markets ولذا فمن أجل تلافي انعكاسات الأزمة أو أي أزمة قادمة أقترح فتح أسواق جديدة لمنتجاتنا مع تجويد إنتاجنا من السلع والخدمات وتوسيع الأسواق القائمة منها، والعمل على تنمية الأسواق المالية العربية وترسيمها بإدخال الصناديق السيادية كصافي الأسواق وإدخال أدوات استثمارية جديدة ولكنها مدروسة، مع تلافي الأمراض البنكية الغربية لا سيما الأميركية منها Short Selling (البيع على المكشوف)، والعمل على إنشاء أجهزة إنذار مبكر لاكتشاف الأزمات وتلافيها أو التخفيف من آثارها.

ودعا الواكد إلى إيجاد مؤسسات تصنيف عربية من أجل دخول الشركات العربية في الأسواق العربية الأخرى، وكذلك من أجل تقييم الشركات والبنوك التي تطلب الإدراج المشترك لأسهمها، وطالب بدعم الصناعات المشتركة العربية لاسيما التحويلية من أجل التخفيف من أزمات البطالة وإيجاد فرص عمل للداخلية الجدد إلى سوق العمل.

أما الدكتور أحمد العوران، رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة الأردنية فقال: نحن مقبلون على أزمة أخرى لأننا نجلس على برميل من البارود اسمه المشتقات المالية والتي

بلغت حجماً هائلاً. ومن ناحية أخرى نحن نعاني من الفكر الرأسمالي المبني على الإنسان الاقتصادي فردي النزعة، والساعي وراء تحقيق مصلحته بلا حدود ولا قيود، والمبني أيضاً على السوق الحرة والنظام الذي لا يعطي دوراً مهما للدولة والقيم، بل إن السوق قد احتوت كامل المجتمع.

وقال: إن تجربة الدولة الإسلامية أيام الدولة العباسية تبين أننا نستطيع أن نطبق النظام الإسلامي وليس هناك ما يمنعنا، وأيام الدولة العباسية لم يكن هناك رأسمالية ولا اشتراكية ولا حتى نظرية اقتصادية إسلامية؛ فالذي يحتاج إلى النظرية هم الأكاديميون، وما على المستثمر إلا أن يعمل وفقاً للقيم الإسلامية، وليس هناك مشكلة في ذلك في جانب الاقتصاد الحقيقي، إذ إن الإنتاج لم يتغير وإنما تغيرت الأدوات والتقنية.

وقال الأستاذ مهند طويلة، عضو جمعية الرخاء ورجال الأعمال: إن النظام المالي العالمي منذ بدايات تأسيسه منذ ٢٠٠ عام نشأ على أسس ربوية تخالف حاجات البشر بشكل عام، وتخدم فئة قليلة من المؤسسين، وبدأ هذا النظام بالتنامي بشكل سرطاني في جميع أنحاء مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فكانت هناك البنوك والمؤسسات المالية والشركات العقارية وشركات التأمين والشركات التجارية والمصانع وأساس الملكيات وتجمعات الرهنيات المختلفة... الخ مما يتوافق مع هذا النظام. وما لم يسع علماء هذه الأمة ومفكروها العلميون والاقتصاديون إلى وضع نظام اقتصادي راش، ونشر أدوات تنفيذية لهذا النظام من بنوك ومؤسسات مالية وشركات عقارية وتأمينية وتجارية وصناعية... الخ سنبقى نعيش هذه الأزمة وأزمات أخرى، وسنبقى متأثرين وغير مؤثرين، ولنعلم أن كل طريق يبدأ بخطوة، وعلينا جميعاً شحذ الهمم واستنهاض العزائم والعمل بشكل عملي لهذا الأمر، وجمعية الرخاء ورجال الأعمال تمد يدها للتعاون والتنسيق للبدء في هذا البرنامج على المستوى الوطني والعربي والدولي.

وفي الجلسة الختامية– التي خصصت لتقديم رؤية استشرافية لتطورات الأزمة المحتملة وبرامج الإنقاذ المقترحة، ولتداعيات هذه الرؤية على إعادة تركيب وتنظيم النظام

الدولي بإعادة المختلفة، والتي **رأسها الأستاذ جواد الحمد**- قدم **الدكتور خالد أمين عبد الله وزير التخطيط الأردني الأسبق، وعميد كلية الدراسات المصرفية في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية** وعضو اللجنة العلمية للندوة ورقة قال فيها: إنّ نظاماً اقتصادياً هو الرأسمالية لم يعد النظام الأمثل، وإنّ انهيار الاشتراكية لم يكن سوى النذير لأفول الرأسمالية، وإن نظاماً ثالثاً بديلاً هو الحلّ، نظام يضمن الحرية الاقتصادية للفرد، ويحافظ على شراكة المجتمع ككل في الكلأ والماء والنار، ليس بمعانيها المعجمية، وإنّما بمدلولاتها من أسباب الحياة التي يجب أن لا تترك للأفراد للتحكم فيها، وإنّما على الدولة أن تباشرها، كالصحة والتعليم والمرافق العامة من مياه وكهرباء وغيرها، ذلكم هو النظام الاقتصادي الإسلامي بصورته المتكاملة لمختلف الجوانب وليس أعمال الصيرفة فقط.

وقال: في حال عدم الأخذ بالنظام الإسلامي فالحد الأدنى الممكن للبشرية التعامل معه هو إصلاح النظام الرأسمالي الحالي، وأهم خطواته تفعيل الرقابة على مجمل مناحي الحياة الاقتصادية المالية والاستثمارية والتجارية، لأنّ غياب الرقابة يقود إلى توسيع الأزمة القائمة والإنذار بأزمات أخرى مستقبلا.

أمّا الانعكاسات والتداعيات على المستوى الولي والإقليمي، والمحلي فقد شهدنا الكثير منها، وما هو إلاّ أوّل الغيث، وما تناوله الزملاء في الجلسات السابقة يظهر بجلاء التداعيات المرعبة غربياً، وعربياً، وآسيوياً. ولذلك فان المسارعة إلى اتخاذ القرارات الجريئة لتصحيح الأمور عربيا ودوليا ربما تنقذ البشرية والرعب قبل فوات الأوان.

وتلا رئيس الجلسة مشروع البيان الختامي والتوصيات التي أقرتها الندوة بعد إجراء تعديلات واقتراحات على المشروع. وتبنّت الندوة التوصيات التالية:

١- الدعوة إلى تشكيل خلية أزمة عربية لاحتواء تداعيات الأزمة على الأموال والاستثمارات والأسواق والتجارة العربية، ودعوة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاتفاق على خلية دولية مماثلة تنسق معها الخلية العربية.

٢- دعوة المؤسسات المالية العربية والدولية إلى التحفظ في إصدار الأصول المالية للموجودات Leverages، وطرح الأسهم في أسواق المال، والإجراءات الائتمانية وضوابط الرهون العقارية، لتكون متوازنة مع الموجودات العينية والأصول الحقيقية لممتلكات الأفراد والشركات والدول والمصارف، والعمل على منع صفقات المضاربات المحضة.

٣- الدعوة إلى التزام نسب اتفاقية بازل-٢ بخصوص التوسع في إقراض المصارف ليرتبط بالأصول المملوكة، وضبط التوسع في اللجوء إلى المشتقات المالية Financial Derivatives للتوسع في حجم الإقراض المتاح.

٤- الدعوة إلى إعادة النظر بما يسمى بصناديق التحوط Hedge Funds ذات السيولة النقدية الهائلة والتي تملكها ثلة قليلة من الأثرياء، نظرا لخطورة المعاملات التي تجريها داخل أسواق المال بسبب انعكاسات انهياراتها الضخمة على التجارة والمال الدولي، وذلك رغم ما تتسبب به أموالها من إنعاش مؤقت للبورصات العالمية.

٥- الدعوة إلى العمل على تطوير التمويل المؤسسي من المصارف والتمويل غير المؤسسي من السوق لتحقيق الربط المباشر بالسوق الحقيقية للسلع والخدمات، ولتقديم معايير أخلاقية في التمويل إلى جانب معايير الربحية.

٦- الدعوة إلى تشجيع بحث الأزمة المالية الدولية في الجامعات العربية عبر البحوث والرسائل الجامعية للتوصل إلى رؤى تفصيلية تحمي الاقتصاد العربي.

٧- الدعوة إلى صياغة تصور عربي مشترك ومتكامل فيما يتعلق بالأعمال المصرفية وأسواق المال والاستثمار والعلاقات مع أسواق العالم ومصارفها، وبما يشكل وحدة عربية مالية متكاملة تحمي حقوق العرب وأموالهم من الهزات المالية الدولية التي يقوم بها كثير من المغامرين الدوليين، كما ثبت خلال القرن الماضي وعلى مشارف القرن الجديد.

٨- الدعوة إلى إعادة النظر في التعامل مع الدولار كأساس للعملات العالمية وللنظام المصرفي والمالي والاقتصادي العالمي، وإعادة التفكير بنظام سلة العملات، ودعوة العرب لتوفير احتياطي قوي يشكل حماية كافية للعملات العربية.

٩- الدعوة إلى تفعيل دور صندوق النقد العربي في مجال التنسيق النقدي وإصدار عملة عربية موحدة، مع ضمان احتياطات كبيرة لها.

١٠- الدعوة إلى إعادة النظر بسياسات الاستثمار للمال العربي في الخارج وتحويله إلى الداخل العربي الأكثر أماناً، والدعوة إلى تشكيل فريق عمل عربي ينبثق عن القمة الاقتصادية العربية وبإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لإعداد خطط

للمشاريع الكبرى في البنية التحتية والصناعية والزراعية على مستوى الوطن العربي، وتوفير فوائض السيولة والاستثمارات العربية في هذه المشروعات العملاقة لتحقيق تنمية وحركة اقتصاد استثماري قوي عربياً.

١١- الدعوة إلى تقوية استقلالية أجهزة الرقابة الحكومية، وإعطائها الصلاحيات الكافية لأداء واجباتها، وتوفير الحماية الكافية للعاملين فيها، ومراعاة أحكام الشريعة الإسلامية.

١٢- دعوة الدول العربية والإسلامية إلى الشروع بالعمل على تطبيق أنظمة الاقتصاد الإسلامي في بلادها بديلا للأنظمة الغربية الرأسمالية، وذلك بما ينسجم وأهداف بناء قاعدة تنمية مستدامة وعادلة.

١٣- دعوة الدول العربية للمساهمة في صياغة النظام المصرفي والمالي العالمي، وفي العمل على إعادة هيكلته Restructuring.

١٤- دعوة مجموعات المصارف الإسلامية إلى عقد مؤتمر دولي يبين أسباب انخفاض تأثر المصارف الإسلامية وأسهمها وموجوداتها نسبة إلى المصارف الأخرى التي تقوم على معاملات النظام المالي الرأسمالي، بهدف تدعيم النموذج الحضاري العربي والإسلامي.

١٥- الدعوة إلى إنشاء هيئة تجمع بين الخبراء الاقتصاديين المختصين والأساتذة من ذوي الاختصاص الشرعي، عبر حلقة دراسية متواصلة لإعداد النظرية الاقتصادية الإسلامية الحديثة، وتطبيقاتها الواقعية. وتوصي الندوة بتشكيل لجنة من المشاركين فيها لوضع هذا المقترح موضع التنفيذ، وتوصي بالاتصال بالسادة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورجال الأعمال العرب والمسلمين وجمعياتهم ومؤسساتهم لتتبنّى وتدعم هذه الآلية، بهدف أن يسهم العرب والمسلمون في إعادة هيكلة وبناء النظام المالي والاقتصادي الدولي انطلاقاً من مبادئهم وقيمهم الحضارية.

١٦- الدعوة إلى تشكيل هيئة مراقبة اقتصادية عربية عبر إيجاد مؤشرات ومقاييس ومعايير دولية وعربية تصدر نشرة دورية لخدمة أسواق المال والاقتصاد العربي، ولتشجيع الحلول القائمة على أسس وقواعد الاقتصاد الإسلامي وضوابطه وسياساته لحل المشاكل التي تعترض الأعمال المصرفية والمالية والاقتصادية العربية.

١٧- توصي الندوة بإعداد دراسات وعقد ندوات تتناول الأبعاد السياسية والاجتماعية إضافة إلى الاقتصادية للأزمة المالية الدولية محل الدراسة في هذه الندوة، ودراسة اتجاهاتها وتداعياتها خلال العامين القادمين على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الوطن العربي ونمائه الاقتصادي.

١٨- يوصي المشاركون إدارة الندوة بالعمل على إيصال هذه التوصيات إلى مفاصل القرار الاقتصادي والمالي العربي الرسمي والشعبي، للاستفادة منها في التعامل مع الأزمة المالية القائمة وتداعياتها اللاحقة، بما في ذلك القمة الاقتصادية العربية القادمة في الكويت.

الإسلام والغرب، تهافت الديمقراطية *

منذ انطلاقتها الأولى من مدينة أثينا اليونانية (٥٠٧ قبل الميلاد) وصولا إلى سجون جوانتانامو ٢٠٠١م وأبو غريب ٢٠٠٤م وفضائحهما غير الإنسانية وانتهاء بالرحلات السرية لطائرات وكالة الاستخبارات الأمريكية واعتقالاتها التعسفية لبعض المواطنين الغربيين من أصول عربية وإسلامية، هل يمكن اعتبار هذه المسيرة التاريخية الطويلة للديمقراطية[1] الغربية إرثا حضاريا إنسانيا مشتركا بين جميع شعوب العالم؟ ولماذا يشكل العالم العربي الإسلامي استثناء "للقاعدة"، بقي حتى الآن مستعصيا على التفاعل ايجابيا مع هذا الإرث العام المشترك؟!

مع بداية الفتح الإسلامي للبلاد للغرب عبر البوابة الأسبانية في القرن الثامن الميلادي، مرورا بفترة الحملات الصليبية على أرض الإسلام منذ القرن الحادي عشر الميلادي وانتهاء بالحقبة الاستعمارية وما تلاها، ثم أخيرا، أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ظلت علاقات العالم العربي الإسلامي مع الغرب المسيحي على الدوام بالغة التعقيد والحساسية، كما بقيت أسيرة مخيلة جماعية مفعمة بمشاعر متبادلة يطبعها التناقض، قوامها الخوف والعدائية من جهة والإعجاب والتأثر من جهة أخرى.

أما اليوم، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٩م، وانتهاء الثنائية القطبية التي ميزت الحقبة المنصرمة من تاريخ العلاقات الدولية، فقد تكرست هيمنة "قوة عظمى"، وحيدة على المستوى العالمي هي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ظلت هذه القوة الجبارة تبحث عن عدو استراتيجي جديد، ما لبثت، في ظل غياب

---

*. **محمد السالك ولد إبراهيم**/ باحث في المركز الموريتاني لأبحاث التنمية والمستقبل.

1. Au-delà de l'interventionnisme, que reste-t-il de la démocratie, (مقال منشور بالفرنسية)

المعنى[١] وسيطرة التشويه الإعلامي لصورة الإسلام والمسلمين، أن وجدت الطريق إليه غداة ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

لقد أعيد توجيه سيكولوجيا الرأي العام الغربي نحو تأجيج مخاوف الغرب من الإسلام Islamophobia[٢] وما قد يمثله من تهديد جدي بالنسبة له، وفي سبيل ذلك، تم الربط بين الإسلام والإرهاب، وفُتح المسرح المريب للتبشير بنظام عالمي جديد، ما زالت أهدافه غير واضحة كلها، حتى بالنسبة لكثير من الفاعلين الكبار في حقل العلاقات الدولية.

لقد أصبح الإسلام اليوم في موضع اتهام، هذا الدين الذي كان سباقا، منذ القرن السابع الميلادي، إلى استشراف روح الحداثة وقيمها حتى قبل أن ترى النور- من خلال ما فجره من طاقة تحررية خلاقة لصالح الإنسان والمجتمع في جميع أبعادهما- في وقت كان فيه الغرب المسيحي ما زال ينتظر "عصر أنوار" لن تأتي قبل القرن الثامن عشر الميلادي!

لقد حكمت قلة من الباحثين والمسؤولين السياسيين الغربيين من أقصى اليمين، على آخر وحي إلهي لهداية البشرية، بتوصيفه أكبر عائق أمام استتباب السلام العالمي ونشر الديموقرطية في ربوع العالم العربي الإسلامي.

في حين يجري تجاهل حقيقة أن الغالبية المطلقة من البشر- كما تشاهد يوميا عبر شاشات التلفزيون في كل القارات- ترى أن التهديد الحقيقي للسلام في العالم إنما يأتي من أميركا بوش وزمرته، التي تضع نفسها في مواجهة دموية مع العالم من خلال العنف الذي يمارسونه باسم الدين.

1. Zaki Laîdi: Un monde privé de sens, fayard, 1998

2. L'Islam mondialisé, Olivier Roy, Editions du Seuil (août 2002)

لقد أثبتت دراسة مسحية جديدة[١]، قام بها قسم الإعلام في جامعة إيرفورت الألمانية، أن البرامج السياسية التي بثتها القناتان التلفزيتان الحكوميتان الأولى والثانية (أي.آر.دي) و(زد.دي.أف) على مدى عام ونصف ما بين حزيران/ يونيو ٢٠٠٥م وكانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٦م، قد أسهمت بصورة واضحة في زيادة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا).

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل صورة الإسلام والمسلمين في ١٣٣ مادة إعلامية سياسية بثتها هاتان الشبكتان، فتبين أن الإسلام قُدِّم في ٨٠٪ من البرامج كأيدلوجية سياسية ذات منظومة قيمية مخالفة للأنماط السلوكية السائدة في المجتمع الألماني، وتم تصويره خطرا سياسيا ومجتمعيا، كما ربط بقضايا العنف والنزاعات كالإرهاب واضطهاد المرأة ومشاكل الاندماج والتعصب الديني وقتل النساء بدعوى الدفاع عن الشرف، في الوقت الذي ندرت فيه التغطية الإعلامية حول تنامي النزاعات العنيفة والمتطرفة في أديان أخرى، كما لم تتعد التقارير المحايدة أو الإيجابية المعروضة في هذه القنوات حول الإسلام والمسلمين ١٩٪.

أما في العالم العربي والإسلامي، فقد شجعت هذه المواقف أنظمة الحكم الاستبدادي على تضييق أدنى مساحات الحرية إن وجدت أصلا، والاستمرار دون حرج في إساءة معاملة شعوبها تحت شعار مكافحة الإرهاب و التطرف الديني. كما وفر هذا الموقف غطاء لأشكال غير متناهية من التدخل السياسي والثقافي والاقتصادي والعسكري أدت إلى خلخلة السيادة الهشة لهذه الدول وانسداد أفقها السياسي ومضاعفة أزماتها الداخلية البنيوية، حتى أضحى مستقبلها شبه مجهول على خارطة العالم اليوم.

١. صائب خليل، العلمانيون والديمقراطية في عالم إسلامي، الجزء١، مقال منشور على موقع الإنترنت، البديل العراقي.

إذاً، كيف يمكن تفسير موقف الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية عموما- المُعَبّر عنه من خلال خطاب إعلامي واسع الانتشار[1]، تارة إجماعي وأحيانا تنافسي فيما بينها- يؤكد التزام تلك القوى بمهمة تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي؟ فهل يتعلق الأمر بالتزام جدي من أجل دعم التغيير؟ أم هي مجرد خدعة مدبرة بعناية بقصد إعادة استعمار هذه المنطقة من العالم وبسط السيطرة على شعوبها واستغلال مقدراتها من جديد!

بافتراض صدقية تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للسنوات الأخيرة (٢٠٠٣-٢٠٠٦م)، وهي التقارير التي يعدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، فإن جميع مؤشرات قياس التنمية المستدامة العربية، بما في ذلك المستوى المعيشي ومستوى الحريات، جميعها تقع ضمن الخط الأحمر.

أما التقدم الخجول المسجل في هذا المجال في بعض الأقطار، قبل وبعد حرب الخليج الثانية، فقد تآكلت آثاره بسبب التردد الداخلي والميوعة، فضلا عن تأثير الإكراهات الخارجية للنظام العالمي الجديد المفروض من طرف القوى الغربية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة.

وهكذا عمليا، لا يبدو أن أنظمة الحكم الاستبدادي في الدول العربية والإسلامية قد زحزحتها قيد أنملة، الحركة العالمية الراهنة نحو الإصلاح والديمقراطية والشفافية في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وفي دول أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص؛ إذ لا تكاد توجد دولة عربية أو إسلامية واحدة قامت، إراديا وجديا، بالتحول المؤسسي إلى نظام الحكم الديمقراطي التعددي الذي بدأ يفرض نفسه في كل

1. Initiative pour un partenariat Etats-Unis - Proche-Orient In “New York Times” 12 décembre 2002.

مكان من العالم كخيار استراتيجي لنزع فتيل الصراع عن العلاقات الاجتماعية-السياسية الداخلية وإبعاد شبح الفوضى والحروب الأهلية عن هذه البلدان، وتحقيق التنمية المستدامة لصالح شعوبها الفقيرة والمتخلفة. فهل هو حقا الاستثناء والاستعصاء الإسلامي على الديمقراطية في هذه المنطقة العربية الإسلامية الهشة الممتدة من نواكشوط غربا إلى جاكارتا شرقا؟

هل هذه الملاحظة صحيحة أم مبالغ فيها؟

أمام التعقيد التاريخي والمنهجي لإشكالية السلطة في التراث العربي والإسلامي واستمرار ظواهر الاستبداد والشمولية والدكتاتورية في إعادة إنتاج آلياتها وعلائقها الزبونية في هذه البلدان، يشير بعض الباحثين إلى نوع من "القصور الثقافي" البنيوي[1] يجعل العالم العربي الإسلامي فاقدا للياقة الفكرية التي تمكنه من ممارسة الديمقراطية. فما هي، إذن، تلك العوامل الداخلية والخارجية التي ميزت هذه المجتمعات وطبعت تطور ممارسة السلطة فيها على النحو الذي ما فتئ يسمح بإعادة إنتاج طبائع الاستبداد وتكريسها في أنظمة الحكم مقابل استعداد الشعوب لتقبل القهر والابتعاد عن روح التحرر والعصيان والثورة في سبيل تغيير تلك العلاقات التسلطية؟

في هذا السياق، تكتسي اليوم إعادة اكتشاف بعض المفاهيم الإجرائية التراثية اهتماما معرفيا متزايدا بالنسبة للباحثين المعاصرين في حقول دراسة السوسيولوجيا السياسية والفقه السياسي ضمن تلك المجتمعات. إن مفاهيم مثل "الشورى" و"العمران" و"العصبية" كما عند ابن خلدون (القرن الرابع عشر الميلادي) و"الخروج" وغيرها كثير، ربما توفر قوالب نظرية لتوليد قيمة معرفية مضافة قد تكون مفيدة لبناء مقاربة نقدية جادة لدراسة هذا الموضوع من وجهة نظر مختلفة.

1.Démocraties sans démocrates, sous la direction de Ghassan Salamé, Fayard

في العالم العربي الإسلامي، دأب الناس على النظر إلى الديمقراطية، باعتبارها هِبَة ينتظر أن يمنحها الحكام الطيبون لشعوبهم المتعقلة عندما تكون الظروف مواتية، أو قرارا مفروضا من الخارج ضمن أجندة القوى الدولية المهيمنة، أو كنتيجة منطقية لمسار آخر منفصل عنها مثل بناء الدولة الوطنية أو تحقيق الوحدة القومية أو تطبيق الليبرالية الاقتصادية أو نشر العلمانية، الخ.

وحتى على هذا المستوى أيضا، فإن تجربة العالم العربي الإسلامي تقدم نفيا قاطعا لهذه الفرضية؛ إذ إن مسلسل الخصخصة الاقتصادية الذي اتبع في غالبية دول المنطقة منذ عدة سنوات، لم يساهم قط في النهوض بالديمقراطية. لقد أدت الليبرالية المتوحشة وكذا الإجراءات القاسية للتقويم الهيكلي- المفروض من طرف المؤسسات المالية في بريتن وودز- لاقتصاديات عديد من الدول العربية الإسلامية إلى إلغاء عشرات الملايين من وظائف العمل، وإلى اختلال التوازن في القطاعات السوسيو-اقتصادية الحيوية، مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية الضرورية. وهكذا اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتسارعت وتيرة إملاق الشعوب العربية والإسلامية، الفقيرة أصلا، تفتت الطبقة الوسطى الناشئة في هذه البلدان.

وإذا كان صحيحا، من الناحية النظرية، أنه من مزايا الديمقراطية أن يكون الفقراء ملوكا لكونهم الأكثر عددا وأن إرادة العدد الأكبر من الناس لها قوة القانون كما يرى أرسطو في كتابه "في السياسة" "De la politique"، فإن فقراء العالم العربي والإسلامي لم يستطيعوا حتى الاستفادة من هذه المزية المزعومة لتغيير واقع الاستبداد ولتحسين ظروف المشاركة السياسية في ممارسة الحكم ودمقرطة الحياة السياسية في أغلبية بلدانهم.

لقد أبدى الغرب على الدوام تخوفاته من احتمال تحرر حقيقي لشعوب العالم العربي الإسلامي، وذلك تحت تأثير اتجاه وطني ثوري علماني، مثلما حدث في مصر في عهد عبد الناصر ثم في العراق إبان حزب البعث، أو تحت تأثير تنامي الصحوة الإسلامية

سواء في طبعتيها الإصلاحية أو الأصولية، كما حدث في إيران والسودان والجزائر وأفغانستان، بصرف النظر عن طبيعة تقييم تلك الأنظمة جميعا.

وهكذا حظي عديد من المستبدين العرب والمسلمين بمساندة دائمة من القوى الغربية للاحتفاظ بالسلطة مقابل ضمان مصالحها ونفوذها في المنطقة، وكذا تأمين حصولها بيسر على الثروات والموارد الطبيعية لتلك البلدان، خاصة النفط. هذه الهدية المسمومة التي تغذى أحلام فقراء العالم العربي والإسلامي نحو الثراء السريع، وها هو اليوم يساهم في التعجيل بزوال هذا العالم نفسه.

وعلى مدى عشرات السنين، ظلت الأنظمة الاستبدادية العربية والإسلامية، المدعومة الموالية للغرب، تراوغ مع شعوبها في المنطقة، متذرعة بحجة إعادة ترتيب الأولويات الوطنية في كل قطر، فتارة تضحي بالديمقراطية مراهنة على تحقيق بعض السياسات في مجال التنمية، غالبا ما تكون مبتورة التصور وباهتة النتائج على الأرض، وتارة أخرى، تضحي بالديمقراطية والتنمية معا، من أجل اعتبارات أمنية تتخذ من الاستقرار وحفظ السلم الاجتماعي شعارات، قد تكون حقيقية أو وهمية، إلا أنها تتجدد عبثيا في كل مرة أو تختلق اختلاقا إذا اقتضى الأمر لتكريس الأوضاع القائمة وإعادة إنتاج النظام الاستبدادي القديم- الجديد وتأجيل أجندة التغيير المطلوب من طرف أغلبية شعوب هذه المنطقة من العالم.

لقد وُضِعت العراقيل أمام تشكيل الأحزاب الإسلامية ومُنِعت من الوصول إلى الحكم عن طريق الديمقراطية مثلما حدث في الجزائر بشكل سافر وبمساندة مطلقة من الغرب، فانتقلت المنظمات الإسلامية فيها إلى العنف كما هو متوقع. فتبّا للديموقراطية، ولا عزاء للديموقراطيين.

لكن، حتى عندما تتمكن بعض الحركات الإسلامية من المشاركة في اللعبة السياسية أو تصل إلى الحكم عن طريق الديمقراطية، فلا يتم الاعتراف لها بالطابع الديمقراطي، بل

تحاصر من القوى الدولية المطالبة بالديموقراطية! كما حدث لحركة حماس الفلسطينية ولحزب الله في لبنان.

في نهاية المطاف، يبقي مئات الملايين من العرب والمسلمين الذين لم ينعموا في حياتهم بالديمقراطية ولا بالتنمية ولا بالسلم الاجتماعي، ليدركوا في الأخير حجم الكارثة التي حلت بهم.

لقد فقد هؤلاء كل شيء، ولم يحصلوا على أي شيء، والنتيجة هي مزيد من الإحباط والغضب وتأزم الأوضاع الداخلية التي تهدد بحصول انفجار في هذه البلدان في كل لحظة. هذه الحالة ستساهم، دون شك، في تسريع راديكالية معلنة في العلاقات السوسيو- سياسية والاقتصادية المحلية في اتجاه أكثر عنفا وأكثر إضرارا بمصالح هذه الشعوب بما يُقوِّض أسس استقرار دولها وما يجلبه ذلك من كوارث ومآسٍ إنسانية، وما يتيحه من فرص سانحة للتدخل والهيمنة الأجنبية على مصائر هذه البلدان.

ويستمر استغلال هذه الأزمات من طرف الأنظمة المستبدة في العالم العربي الإسلامي لدعم هيمنتها وفرض بقائها في السلطة عبر استخدام كافة وسائل الإكراه المادي والمعنوي مثل القوة (التجسس والاعتقالات والتعذيب، الخ) والفساد السياسي والإداري والمالي والرشوة الجماعية والتفتيت الطبقي والإيديولوجي (لعبة التقسيم الإثني والطائفي والعشائري والقبلي والمناطقي وضرب القوى السياسية بعضها ببعض، الخ) وكذا الرقابة الصارمة على النفاذ إلى الأنشطة السوسيو- مهنية والاقتصادية المهمة (الصفقات والأعمال التجارية، ورخص الاستغلال التجاري والصناعي للموارد الطبيعية والخدمات وعقود الامتياز، الخ) التي تحتل أهمية بالغة في التحكم بإعادة توزيع الثروة التي تمثل عصب الحرب بالنسبة للأنظمة الاستبدادية الزبونية ذات التشعبات الداخلية والخارجية المعقدة.

ولكن أين هو المجتمع المدني[١] والنخب- المدنية والعسكرية- وكذا النخب الثقافية والفكرية والسياسية والمهنية؟ وما هو دورها في عملية الحراك الاجتماعي وديناميكية التغيير المنشود؟

وإذا كانت الوعي المدني يفترض السعي لبلوغ مستوى رفيع من التطور الثقافي والعلمي والصناعي والمهني يستلزم الترابط بين مكونات المجتمع على اختلاف انتماءاتهم الاثنية والقومية والمذهبية والفكرية والطبقية وتحرير طاقاتها بقصد البناء والتعمير والعيش الكريم، فإن مهمة تنوير الشعوب عادة ما يضطلع بها المثقفون والمصلحون طواعية بحيث يعملون على تشكيل قوة ضغط وقوة مضادة للإيديولوجيا المهيمنة مهما كانت، بغية الحفاظ على التوازن المؤسسي للمجتمع والدولة. ويتم ذلك، عادة، من خلال رعاية وتطوير حوار موضوعي وتشاركي ونقدي وبناء يقود إلى بلورة الأفكار وتنظيمها والتعبير عنها بما يخدم مشروع الإصلاح والتغيير في هذه المجتمعات.

فمركزية[٢] دور الرأي المستنير لطبقة المثقفين في مواجهة الأَسْر الذهني- ومثله التقوقع الثأري- الذي يخلقه التكدس السلبي- لا المنفتح والمثمر- لمشاعر القهر والظلم والألم وتحجُّم الرؤى وتحجَّرها وانحدار قدرات المبادرة إلى حدودها السفلى لا يوازيها إلا خطورة "الاستقالة" باسم الواقعية أو النضج أو تضخم الوعي أو إدراك ضيق هوامش التغيير، أو باسم نوع من التهكم السقراطي، التي إنما هي تورط بالغ الخطورة وليست استقالة بالمعنى الحرفي.

ولكن، ما الذي حدث عمليا في بلدان العالم العربي والإسلامي، هل هو تقصير أم تواطؤ أم استقالة من طرف أغلبية النخب المدنية والعسكرية في هذه البلدان من أقصى

١. عباس النوري، مستلزمات بناء مجتمع مدني علماني ديمقراطي في العراق، مقال منشور على موقع الإنترنت، البديل العراقي.

٢. بدي ولد ابنو، المثقفون في ساعة الفعل السياسي، مقال منشور على موقع الإنترنت، الحدث (جريدة إلكترونية مستقلة).

اليسار إلى أقصى اليمين، العلمانية منها وغير العلمانية، في التعاطي مع المهمة التاريخية الرئيسية لتلك النخب؟

إلى أي مدى أسهمت السياسات الغربية بصورة عامة (الزبونية السياسية بين المستبد المحلي والقوى الدولية التي تحميه)، منذ التوجيهات الديمقراطية لقمة لابول الفرنسية (في ظل الرئيس ميتران مع مطلع تسعينيات القرن الماضي) وصولا إلى المقترحات والوعود الأمريكية بدعم الإصلاح ونشر الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي (في ظل الرئيس بوش الابن)، في تبسيط- أو على الأصح تعقيد- المهمة الصعبة أصلا، بالنسبة للنخب في هذه الدول؟

لماذا يتم استغلال كل المبادئ والشعارات البراقة مثل التقدمية والديمقراطية والتعددية والتناوب وحقوق الإنسان وتمكين المرأة والإصلاح والأصالة والتغيير والثورة والحداثة والتضامن وتحقيق الرفاهية، الخ، وكذا استغلال الدين! للوصول إلى الحكم والتمسك به والدفاع عن الحكام المستبدين وتبرير سياساتهم التعسفية؟ كما استغلت العلمانية أيضا! فالمهم، كما يبدو، بالنسبة لهذه النخب، ليس البحث عن مصلحة شعوبها وبلدانها، إنما هو فحسب الوصول إلى الحكم والبقاء فيه بأي ثمن وتحت أي شعار!

أي مصداقية يمكن أن يتمتع بها مثقفون عرب ومسلمون (من العلمانيين وغير العلمانيين) ممن يتبنون مبادرات الإصلاح الديمقراطي على الطريقة الأمريكية (كما يحصل في أفغانستان والعراق والصومال، الخ)؟ هل حقا تُرِكت للشعوب فرصة خيار ثالث بين سطوة الأنظمة الاستبدادية المحلية المتعاقبة (الجديدة- القديمة) من جهة، وتجرع آلة الحرب الأمريكية التي تقذف يوميا حممها النارية فوق رؤوسهم في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان وفي أماكن أخرى من العالم؟

هل يوجد لدى هذه المجتمعات العربية الإسلامية نخب ومثقفون يؤمنون أصلا بالمجتمع المدني ويسعون لنشر القيم المدنية في نفوس المواطنين بكل ما أوتوا من نشاط

ثقافي وعلمي وسياسي ومهني؟ أم فقط توجد نخب ومثقفون كرسوا جهدهم من أجل الوصول إلى السلطة والمناصب العليا خدمة لمصالح فئوية ضيقة!

حتى بالنسبة لتلك النخب التي وقفت، سنين طويلة، في صف المعارضة ضد الأنظمة السياسية المستبدة المتعاقبة على الحكم في بلدانها، كانت دوما متنازعة ومتناحرة فيما بينها سعيا للوصول إلى السلطة، أو في حالة تنافس للتقرب من السلط الحاكمة. كما لم يكن لدى أغلب تلك النخب مشاريع ولا برامج للإصلاح واضحة المعالم تؤدي إلى التغيير والانتقال من واقع الاستبداد والتخلف نحو الديمقراطية والتنمية في بلدانها.

وحتى لو وجدت لديها بعض التوجهات والتطلعات العامة، فإنها كثيرا ما كانت تلجأ إلى المناورة والمساومة على حساب مبادئها وشعاراتها في كل مرة تسنح لها الفرصة مقابل الحصول على مكاسب أو منافع غالبا ما تكون ذاتية ومحدودة إن لم تكن شخصية وأنانية بحتة.

غالبا لم يكن في حسابات الحركات والأحزاب السياسية في العالم العربي الإسلامي أي وعي حول خطورة تفاقم التفكك الاجتماعي والتشرذم المدني بسبب نزعاتها السلطوية وتنافسها غير الديموقراطي على الأحقية في السيطرة تحت شعار مخدر هو خدمة الشعب.

ربما كانت للشعارات معان جميلة ومقاصد خيرة، لكن عدم تطبيق تلك الشعارات على أرض الواقع بسبب عوامل ذاتية وداخلية أو بسبب تدخلات إقليمية أو دولية مضادة، قد عمل على عرقلة مسار التطور الطبيعي لديناميكية وآليات التغيير داخل هذه المجتمعات، وأسهم في تكريس الأوضاع القائمة وما تنطوي عليه من سلبية واحتقان وتوتر ينذر بالانفجار.

فكل نخبة تصل إلى السلطة في هذه المنطقة من العالم، يكون همها الأول تقوية بنيتها السلطوية الذاتية (حزب، حركة، جماعة، حلف، الخ) عبر توزيع المهام والسلطات

والمنافع على أساس المحسوبية والزبونية وعلاقات الولاء الضيقة، عِوَض الالتفات إلى عامة الشعب والعمل على تنويره من خلال بناء المجتمع المدني الذي يمثل الدعامة الحقيقية لارتكاز العملية الإصلاحية ونشر ثقافة الحرية وتثبيت قيمها وقيم حقوق الإنسان والعدالة والتضامن والتعاون والشراكة.

كل ذلك أدى إلى تقويض أسس المجتمع المدني ودوره في تدبير المجال العام.

لقد تم التلاعب بمفاهيم محورية مثل المواطنة والمصلحة العامة والتسامح والحرية والتعددية ضمن سياقات تعبوية[١] مؤدلجة من أجل خلق هويات دلالية لمشاريع سياسية تدعي الإصلاح، بينما هي ترمي في أهدافها المبيتة إلى الوصول إلى السلطة ليس إلا.

إن هذا الانفصام والخلط والازدواجية التي تعاني منها هذه النخب في تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها قد أوصل الوعي المدني الجمعيّ في هذه البلدان إلى أزمة ثقة حقيقية في جدية أي مشروع إصلاحي، وبدلا من أن يتفاعل الجميع من أجل البناء والتنمية من خلال الاستفادة من التنوعات والاختلافات والتعدد كعوامل غنى من أجل بناء مجتمع مدني يتمتع بالحرية والحيوية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والعيش الكريم، تم توظيف التباينات المجتمعية المختلفة لتفكيك لحمة المجتمع وتفتيته طبقيا وأيديولوجيا ليظل مجتمعا فئويا متخلفا وضعيفا.

ويبدو أن هذه اللعبة قد أغرت أغلبية النخب الثقافية والفكرية والسياسية والمهنية في هذه البلدان من مختلف المشارب والأطياف. ففي الوقت الذي لا يستغل الدين عادة إلا في الظروف الصعبة، حيث يفتي[٢] العلماء للحاكم المستبد بما يريد وقت ما يريد، فإن أصحاب الشوارب السوداء وربطات العنق الملونة، هم كذلك، لا يترددون في تبرير رأي

١. أبو العباس ولد إبراهيم: العلمانية أيضا، مقال منشور على موقع الإنترنت، الدرب.

٢. زين الدين ولد محمد المختار: عقيدة الكفر السياسي.. هل تقبل المناقشة؟ مقال منشور على موقع الإنترنت، الدرب.

الحاكم المتسلط بالحجج القانونية العلمانية بغية إقصاء منافسين سياسيين آخرين من العلمانيين أو من غيرهم وإبعادهم عن الكعكة المغرية للسلطة.

وإذا كان استغلال الدين في لعبة الحكم والسلطة قد بات أمرا مألوفا بالنظر إلى التعقيد التاريخي والمنهجي الذي اكتنف الصراع الفكري والسياسي على السلطة في التاريخ العربي الإسلامي على الرغم من المجهود المتميز الذي بذل في فترة العهد الراشدي (٦٣٢ - ٦٦١م) لتأسيس دولة مجسده للعقيدة والشريعة الإسلامية، إلا أن عدم نشوء أو تكوُّن مؤسسات ثابتة أو إرساء تقاليد وقواعد وإجراءات مقننة ومتعارف عليها، تضطلع بتنظيم عملية التداول السلمي للسلطة من منظور إسلامي بحت، قد أسهم في إبقاء الممارسات السياسية في العالم العربي والإسلامي، عبر التاريخ، خاضعة لحسابات واقعية أدت إلى تغلُّب المصالح الدنيوية المختلفة في عملية صراعية تاريخية جد معقدة وحساسة، دأب فيها الخصوم السياسيون على استغلال الإطار الديني عبر استخدام ممنهج لآليات التأويل والتفسير المؤدلج للنصوص الدينية الرئيسة من القرآن والسنة من أجل التغلب والانفراد بالسلطة وإقصاء الآخر، وهو ما أتاح نشوء مجموعة نماذج شديدة التباين من الدول الإسلامية منذ ظهور الدولة الأموية (٦٦١م) وصولا إلى دولة الخلافة العثمانية التي انتهت عمليا في عام ١٩٠٩م.

فهل فشل، بذلك، مشروع الدولة الإسلامية[1] ونجحت دولة الواقع؟ لتبقى دولة الإسلام شعلة تنير الدروب ويبقى التشبث بتجسيد العقيدة والشريعة ضمن دولة ما، عبارة عن حلم مشروع ما يزال يراود مشاعر غالبية المسلمين إلى حد الآن؟

إن ما يثير الاستغراب حقا هو أن لعبة الاستغلال هذه لم تقتصر على توظيف الدين من أجل السياسة، بل كرست استغلال بعض النخب في العالم العربي الإسلامي

١. هاشم حميد الخالدي، العلمانيه/ ثوابت وصل وفصل الدنيا عن الدين، مقال منشور على موقع الإنترنت، البديل العراقي.

للعلمانية بغية تحقيق مآرب سياسية، ولتسويغ رأي الحاكم المستبد بالحجج العقلانية والأدلة القانونية.

وهو ما جعل أحد كبار المفكرين[١] العرب المعاصرين يتساءل ضمن مقارنة طريفة بين علمانيي الشرق والغرب: لماذا يعامل العلمانيون في الغرب مؤمني شعوبهم بكل نواقصها كأشياء ثمينة رائعة، بينما يتعامل علمانيو الشرق مع المسلمين الذين يشكلون الغالبية الساحقة لشعوبهم كـ"شيء يمكن التخلص منه"؟ إنهم في نهاية الأمر يتعاملون مع شعوبهم كشيء يمكن التخلص منه! بل لماذا يجد علمانيو العالم العربي الإسلامي في إدارة بوش ممثلاً للعلمانية الغربية، علماً أنها تتكون أساسا من أشد المسيحيين المحافظين الجدد تطرفا.

فضلا عن ذلك، لماذا يترك العلمانيون في العالم العربي مهمتهم التاريخية التي يفترض أنها تقتضى المشاركة الجدية في تأسيس ديمقراطية لصالح شعوبهم احتذاءً بما فعل العلمانيون الآخرون لشعوبهم في الغرب وفي الهند وفي الصين وغيرها؟ ديمقراطية تجد فيها هذه الشعوب مكاناً أيضا لمعتقداتها الدينية الإسلامية، ديمقراطية تكون قابلة للحياة في المجتمع أولا، ومن ثم التطور باتجاه ديمقراطية متكاملة بقدر ما يسمح به تطور فكر تلك الشعوب العربية والإسلامية في تفسيرها لنصوص الإسلام، وفي اطمئنانها إلى أن الديمقراطية ضمان لحرية الفكر والمعتقد للجميع بلا استثناء، وأن هذه الحرية صديق لها وليست عدوا عليها التصدي له.

بدلا من ذلك، يشترط علمانيو العالم العربي الإسلامي، دون غيرهم، على مجتمعاتهم القفز مرة واحدة فوق كل ما لا يجدونه مناسباً من تراث هذه المجتمعات، شرطا لرضاهم عنها وقبول التعامل معها، فيضعون، بذلك، أمامها مطالب تعجيزية لا قِبَل لها

١. صائب خليل، العلمانيون والديمقراطية في عالم إسلامي – الجزء ١، مقال منشور على موقع الإنترنت، البديل العراقي.

بها. ومن المطالب التعجيزية التي كثيرا ما تطرح كشرط للديمقراطية هو إبعاد الدين عن السياسة، والاستجابة الفورية لحقوق المرأة.

إن مثل هذه الاشتراطات تبدو تعسفية، وقد تأتي بنتائج عكسية وهي فضلا عن ذلك، إنما تعبر عن صدى أجندة تكتيكية غربية لابتزاز الشرق أكثر مما تعبر عن انشغالات فكرية نابعة من الواقع تتلمس حلولا مبدعة للتعامل مع المعطيات والخصوصيات المحلية للمجتمعات العربية الإسلامية بغية تطويرها وعصرنتها.

إن أكثر الدول عراقة في الديمقراطية لا تخلو من وجود أحزاب مسيحية كبيرة أو صغيرة تشارك في الممارسة السياسية الديمقراطية كما أن عملية استصدار القوانين والتشريعات في أغلبية البلدان الغربية تتعرض لضغوط شديدة بغية إخضاعها لمعايير تقييم مسيحية مثل المواضيع المتعلقة بإصلاح التعليم والاستنساخ ومناهضة الإجهاض والزواج بين المثليين، الخ.

كما أنه من المعلوم أن أي مرشح لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لا يستغني عن تضمين خطابه الانتخابي بمضامين دينية، وهي ظاهرة قد وصلت إلى أعلى مستوياتها اليوم عن طريق الرئيس بوش الذي يجاهر أن الله أمره أن يفعل كذا وكذا! أما فيما يسمى بإسرائيل، فإن الدولة مبنية أصلا على أساس تمييز ديني يهودي. في حين لا يتردد علمانيو العالم العربي الإسلامي في استهجان اعتراض حزب الله على الحكومة اللبنانية الحالية حتى ولو تم ذلك عن طريق قواعد ديمقراطية معروفة ومثبتة تتيح للشعب بأحزابه أو بشكل مباشر أن يعترض على الحكومات (حتى المنتخبة منها) وإسقاطها، مع تجاهل التزام حزب الله في مسعاه بأسلوب اللاعنف (كما فعل غاندي).

وفي السياق نفسه[١] يتم تحميل حركة حماس وزر رفضها لفكرة المشاركة المتساوية في إدارة القرار السياسي مع حركة فتح، وكيف أنها أوصلت الحكومة إلى الشلل، والوضع الأمني إلى الفلتان، دون طرح هذه الأسئلة: لماذا يجب على حماس أصلا أن "تشارك" أحدا في سلطة أرادها الشعب الفلسطيني لها وحدها؟ ومن أوصل حماس الديموقراطية إلى الشلل غير المقاطعة الغربية اللاديموقراطية المدفوعة من قبل إسرائيل؟

أما فيما يتعلق بموضوع حقوق المرأة وضرورة مساواتها المطلقة والفورية بالرجل، فإن التعصب لهذا المبدأ العام جعل أنصاره ينسون تماماً أن الغبن الموجه ضد المرأة هو كذلك ميراث اجتماعي بشري عالمي، تتطلب معالجته ردحا من الزمن. وبدلاً من التعامل مع هذا الموضوع بشكل علمي، يفترض علمانيو العالم العربي الإسلامي أن الشعب قادر على أن يقرر مساواة المرأة "بجرة قلم" لكنه لا يفعل ذلك لأنه متخلف وسيء الطبع[٢]، لذا توجب تعنيفه حتى يتخلى عن هذا الموقف. وهذا ما يجافي الحقيقة ويكرس ضيق الأفق الإيديولوجي باختزال وجاهة الأفكار والحقائق إما إلى مُسَلَّمات دوغماتيكية غير قابلة للنقاش أو استغلالها في مناورات تكتيكية ومرحلية خدمة لأغراض أخرى.

ففي الوقت الذي شرّعت السلطات الانتقالية في موريتانيا مشاركة إجبارية للمرأة بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ في اللوائح المترشحة للمجالس البلدية وللبرلمان، لا تشكل نسبة النساء داخل الكونغرس الأمريكي سوى ١٥٪. بل إن بداية حصول المرأة على حقوقها السياسية في الغرب قد بدأت عام ١٩١٨م.

ومن المحتمل أن يكون السبب في ذلك المكانة التي اكتسبتها المرأة أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها حين حلت محل الرجل الذي ذهب للقتال، إضافة إلى تأثير ثورة أكتوبر

١. صائب خليل، العلمانيون والديمقراطية في عالم إسلامي – الجزء ١، مقال منشور على موقع الإنترنت، البديل العراقي.

٢. صائب خليل، المرجع السابق

الشيوعية في روسيا التي منحت المرأة حقوقاً مساوية للرجل فوراً، فلم يرضَ الآخرون أن تبدو روسيا المتخلفة أكثر تحضراً منهم. وقد يفاجأ كثيرون حين يعلمون أن المرأة الكندية لم تحصل على حقوق التصويت الكاملة حتى عام ١٩٦٠! ولم تحصل المرأة في البرتغال على حقوق تصويت كاملة حتى ١٩٧٦! وأن سويسرا لم تمنح حق التصويت للمرأة حتى عام ١٩٧١م، ولم تنتخب أول امرأة سويسرية[1] لتشارك في الحكومة حتى عام ١٩٨٤م.

إن الأمر لا يعني بالطبع أنه يتعين على المرأة في العالم العربي الإسلامي أن تنتظر نفس المدة الزمنية لنظيرتها في الغرب لكي تحصل على حقوقها المشروعة، فالاستفادة من تجارب الشعوب والأمم، فيما بينها، تختصر الزمن. لكن هذا لا يلغي ضرورة حسن تقدير الشروط الموضوعية لتلك التجارب وأهمية الأخذ بالاعتبار مدى صعوبة تحقيق مثل هذه الإصلاحات وإعطائها الوقت اللازم، بدلا من وضعها شروطا تعجيزية لولادة الديمقراطية أو الاعتراف بها في هذه المنطقة من العالم.

في ظل التغير الراهن لموازين القوة بالنسبة للعلاقات الدولية، ألا تعكس فورة الحماس الإيديولوجي لبعض النخب الليبرالية والعلمانية ضد كل ما يتصل بالإسلام- باعتباره خلفية ثقافية تشكل مصدرا لكل الهواجس و الشرور- نزعة هروب إلى الأمام ونوعا من التلذذ بجلد الذات؟ ثم إلى أي مدى يمكن تجاهل الحقائق من أجل إثبات رأي ما أو الدفاع عن موقف ولو كان خاطئا؟

إذا كان التفكير الاستراتيجي الغربي- في ما يتعلق بتكتيكات تسويق الديموقراطية في العالم العربي الإسلامي- يتوزع بين ثلاث اتجاهات رئيسة تعتمد على آليات الاحتواء المزدوج (تعزيز الأنظمة الاستبدادية الصديقة مع ابتزازها بالتقصير في تطبيق الديموقراطية) والجرح النازف (تغذية الصراعات الداخلية وتركها تتفاقم ليتم استغلالها في الوقت المناسب) وإعادة الاستعمار (تدبير الانقلابات والتدخل العسكري المباشر)،

١. صائب خليل، المرجع السابق

فهل يمكن اعتبار الديمقراطية كأيدولوجيا مهيمنة مجرد ابنةٍ غيرِ شرعية لعلاقات القوة الجائرة بين أقطاب متعددة أكثر مما هي تكريس مثالي لفكر الفلاسفة الغربيين الأوائل؟

ثم هل دخلت الديمقراطية- في ظل التحولات العالمية الجارية- مرحلة متقدمة من الإرتداد والنكوص ربما تؤدي إلى تراجع وتقهقر للمقولة نفسها؟ وهل حقا يمكن تصور أو توقع نجاح تجربة ديموقراطية[1] دون ديموقراطيين؟

هل سيظل إدراك التجربة الديموقراطية في العالم العربي الإسلامي منحصرا في نوع من الوعي الشقي المترنح بين نوازع الاحتفاظ بالحكم وضرورات التعامل الحذر مع مقتضيات التغيير والإصلاح ضمن سياقات محلية، إقليمية ودولية يستعصي استقراء ملامحها أو التكهن باتجاهاتها؟ هل سيتغير الجوهر الاستبدادي لأنظمة الحكم في هذه المنطقة؟ أم سيظل الاهتمام بالديموقراطية من طرف مختلف الفاعلين مجرد معطى متغير الأهداف والأبعاد والقيمة؟

حقا، إن التأرجح الشديد الذي يطبع تفكير الغرب وتصرفاته تجاه هذه المنطقة وشعوبها، ما بين تطلعاته الكونية كمبشر بالحرية والمساواة و طبيعته الاستعمارية القديمة- الجديدة، إنما يعكس بجلاء حجم المصاعب والتحديات التي تواجه أي جهد فكري وسياسي جاد يسعى إلى المساهمة في بلورة أسس موضوعية لإقامة حوار بناء حول مستقبل أمثل لعلاقات أكثر عدالة بين العالم العربي الإسلامي والغرب، ولا بد أن يمر حتما بإعادة اكتشاف الديمقراطية ذاتها وتعريفها من جديد.

1 .Démocraties sans démocrates, sous la direction de Ghassan Salamé, Fayard

فشل حوار القاهرة الفلسطيني، أسبابه وتداعياته*

لم يقدر للحوار الوطنى الفلسطيني أن يبدأ كما كان مقرراً في القاهرة يوم التاسع من تشرين ثان/ نوفمبر ٢٠٠٨م، وألقت كل من حماس والحكومة المصرية اللائمة على الأخرى؛ فقد اتهمت الحكومة المصرية حماس بأنها تعمدت عرقلة بدء الحوار، بينما اتهمت حماس الحكومة المصرية بأنها تحاول أن تفرض عليها شروطا كان يجب أن تناقش خلال الحوار، ولخصت حماس موقفها بأن موقف مصر وأسلوبها لا يصلح لرعاية الحوار لأنه يتحيز للطرف الآخر.

ورغم أن الحوار الوطنى لم يبدأ إلا أن الحوار بين حماس ومصر لم ينقطع حول عدد من القضايا، من بينها معبر رفح والتهدئة والظروف المناسبة للبدء في الحوار الوطنى. فما هي الأسباب التي أدت إلى عدم التئام الفصائل الفلسطينية في القاهرة، وهل هناك فرص للمحاولة مرة أخرى، وما هي الآثار والتداعيات المترتبة على الفشل فى بدء الحوار؟

نعتقد أن الحوار لم يبدأ لأن حماس نظرت إلى الموقف برمته من زاوية أن مصر ليست على مسافة واحدة من الأطراف الفلسطينية، ولذلك شعرت مصر بالحساسية تجاه تكرار وزير الخارجية السوري نفس العبارة خلال الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب فى القاهرة لبحث الحوار والحصار، فلم تكن حماس مستريحة للطريقة التي مهدت بها مصر للحوار، مثل الاجتماع أولاً مع جميع القوى الفلسطينية منفردة، رغم أن الحوار مطلوب فقط لحماس وفتح، كما أن مصر وضعت مجموعة من المبادىء تقول إنها استخلصتها من الإجماع العام الذى أسفرت عنه اللقاءات مع الفصائل المختلفة، ورأت فيها حماس قيوداً أو شروطاً لا يجوز لمصر- الطرف الوسيط- أن يتمسك بها، وتريد

---

*. **عبد الله الأشعل**/ أستاذ القانون الدولي، مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق للشؤون العربية.
وقد أُعِد هذا التحليل قبل العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨م فاقتضى التنويه.

حماس أن تكون مصر وسيطاً محايدا وأن تترك الحوار لمناقشة جميع القضايا ما دامت مصر ليست طرفاً في أي منها، كذلك ترى حماس أن مصر لم تبذل جهداً للضغط على إسرائيل لاحترام شروط التهدئة، وإنما رفضت مصر فتح معبر رفح وهو جزء من التزامها في إطار التفاهم على التهدئة، وانحازت تماماً لموقف أبو مازن في هذه القضية، ولاحظت حماس أن الإعلام المصري الرسمي لم يُظهِر الود تجاه حماس، وربَطها بإيران وسوريا، وصوَّرها على أنها ليس لها قرار مستقل يسبب بعض مواقفها.

وخلاصة القول، فإن مصر التي يفترض أن تكون طرفاً محايداً وجزءاَ من الحل قد وضعت نفسها جزءاً من المشكلة، بل ترى حماس أنه إذا كان لمصر أن تتحيز فإن التحيز يجب أن يكون للصالح العام الفلسطيني، وهو تحقيق التوافق بدلاً من التأثر بالمواقف الإسرائيلية وموقف رئيس السلطة الفلسطينية.

وتعتقد بعض الأوساط أن مصر قد لا تصلح وسيطاً بين حماس وفتح إذا بقيت مسكونة باعتبار حركة حماس امتداداً للإخوان المسلمين، حيث إن النظام فى مصر لا يتحمل منافساً قوياً على المستوى الشعبي مثل الإخوان. من ناحية أخرى ترى مصر أن نجاح التجربة الإسلامية فى غزة سيكون حافزاً على أن يتولى الإسلاميون السلطة فى مصر وفي الدول العربية الأخرى، وهو من المحظورات التى تضعها إسرائيل وأمريكا للمنطقة بأسرها. وقد رأينا بواكير هذه السياسة فى الجزائر عام ١٩٩٠م عندما أوعزت واشنطن بانقلاب عسكري لضرب التجربة الديمقراطية التي فازت فيها جبهة الإنقاذ بأكثر من ٩٠٪ من مقاعد البرلمان. ويبدو أن مصر تتفق مع إسرائيل وأبو مازن على إضعاف حماس حتى لا تستمر فى حكم غزة، فيما عبرت عنه أوساط رسمية حكومية بأن مصر لا تقبل بإمارة إسلامية على حدودها! ومن باب أولى هي لا تقبل إمارة إسلامية أو حتى غير إسلامية داخل مصر! فيترتب على ذلك أن مصر تنظر إلى الحوار الفلسطيني على أنه أداة لدمج حماس فى موقف أبو مازن، لأن مصر ليست مقتنعة بنهج المقاومة التي يمكن أن تؤدي إلى احتكاك بين مصر وإسرائيل أو إلى انكشاف الموقف المصري إذا تصدت للمقاومة، هذا الموقف المصرى يؤدي بطريق غير مباشر إلى ظن مصر بأن الحصار

سيضعف حماس ما يؤدي إلى اصطدام مباشر سياسياً على الأقل بين الحكومة والشارع المصري والعربي، وكل الجهات المطالبة بفك الحصار، لأن فك الحصار يضيِّع فرصة إحكام الحلقة حول حماس، وهو أمر لا تريده مصر، كما لا تطيق أن تتهم بأنها تشارك فى الحصار، ولذلك عبر وزراء الخارجية العرب في الاجتماع الطارىء الأخير عن موقف يعكس تماماً المواقف العربية من قضيتي الحوار والحصار عندما تبرع الوزراء العرب بالقرار الخاص بالطلب من أبي مازن البقاء في موقعه قفزاً على جميع معطيات الساحة الفلسطينة، مما أفقد العالم العربي موقعه الأخير طرفا محايدا في الحوار، مما يدل على أن العالم العربي نفسه قد اختار نهائياً طرفاً وقرر نهائياً التخلص من الطرف الآخر. ومعنى اختيار أبو مازن على حساب حماس دعم خط أبو مازن للتفاوض مع إسرائيل على تسوية تنهي القضية الفلسطينية بصرف النظر عما تحققه هذه التسوية من مجمل آمال الشعب الفلسطيني.

يترتب على ما تقدم أنه لا توجد فرصة لنجاح الحوار فى تحقيق هدفه المثالي وهو توحيد الصف الفلسطيني، كما أنه من الصعب أن يؤدي الحوار إلى احتواء حركة حماس، ومعنى ذلك أن الحوار قد لا يبدأ أصلاً ما دامت حماس تُكِنّ شكاً عميقاً في الموقف المصري وما دامت مصر لم تشرح موقفها وسلوكها على نحو مخالف، خاصة أن استبعاد حماس من الساحة السياسية في فلسطين وإن كان هدفاً إسرائيلياً ثابتاً على أساس أن حماس المقاومة هي الشوكة في حلق إسرائيل غير أنه صار أمراً مستحيلاً.

معنى ذلك أيضاً أن مصر في الحساب الختامي تنظر إلى أمنها القومي نظرة قاصرة لا تميز بين حسابات أمن النظام ومتطلبات أمن الدولة المصرية. وافترضت أن كل ما يهدد استمرار النظام يهدد أمن الوطن، وهذا بالقطع غير صحيح؛ لأنه ببساطة يعطي النظام أبدية البقاء وإطلاق المصلحة على النحو المسموح به للوطن.

ومع ذلك فإن ثمة ثلاثة اعتبارات تدفع نحو محاولة البدء من جديد في الحوار: **الاعتبار الأول**: هو أن انتهاء الحوار واستمرار الحصار يحرمان مصر من أي دور في القضية الفلسطينية، كما يكشفان أي دور آخر تريد أن تقوم به بستار مقبول، وبصراحة

أكبر فإن مصر قد وعدت إسرائيل وتعهدت لها بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، على أن يتم ذلك على أساس علاقة بين مصر بحماس، أما إذا انتهت هذه العلاقة أو حساب المصلحة المتبادلة فى هذا الملف فإن إسرائيل ستُفْقِد مصر ورقة مهمة فى الحسابات الإسرائيلية- المصرية.

الاعتبار الثانى: أن مصر بحاجة إلى الإعلان الدائم عن أنها تقوم بدور في الحوار رغم أنها تشارك في الحصار، وتستطيع أن تبرر دورها فى الحوار بأنه الطريق الطبيعي لفتح معبر رفح، وهذا صحيح لأن أبو مازن وإسرائيل هما اللذان طلبا من مصر عدم فتح المعبر، وأن الصحيح أيضاً هو أن نجاح الحوار في احتواء حركة حماس سيقدم أكبر خدمة لإسرائيل في مسيرة المشروع الصهيوني، وأكبر خسارة لمصر في أمنها القومي، وأخشى أن تراكمات السياسات المصرية الحالية سيترك تركة ثقيلة لأجيال مصر المقبلة.

وباختصار في تقديم هذا الاعتبار فإن مصر تريد نصاً تتحرك به على مسرح الأحداث حتى لو لم يسفر هذا الدور عن تحقيق المطلوب.

الاعتبار الثالث: أن الجانب الفلسطيني بشقيه بحاجة إلى طرف يرعى الحوار بشرط أن يكون محايداً بالنسبة لحماس، وأن يكون منحازاً بالنسبة لأبو مازن، وهذا الاعتبار هو الذي يشكل المعضلة في الموقف المصري ويظهره بمظهر المتناقض، فهو تارة يظهر بمظهر الحريص على الحقوق الفلسطينية، وتارة أخرى يبدو أنه متحالف مع إسرائيل ضد الحقوق الفلسطينية كما تصورها حماس.

ولذلك نتوقع أن تسعى مصر والأطراف الفلسطينية معاً نحو دفع الجهود صوب بدء الحوار، وإن كنا نرى أن إنهاء التهدئة بعد خرق إسرائيل لشروطها لم يكن صائباً، ونتوقع أيضاً أن يتم السعي إلى عقد هدنة جديدة من جانب مصر تستجيب لها حركة حماس فيشكل ذلك أرضية جديدة للحوار الوطني الفلسطيني، وحبذا لو أبدت مصر المرونة في فتح معبر رفح أو إدانة الحصار الإسرائيلي حتى ترفع عن نفسها الحرج في مواجهة الشعب وحركة حماس.

تداعيات فشل حوار القاهرة وآثاره

حدثت آثار فورية كما أن هناك آثاراً بعيدة المدى، وإن كان تقديرنا أن الحوار سيستأنف خلال مدة قصيرة، أما الآثار الفورية فهي المزيد من الشقاق بين فتح وحماس، والمزيد من الحنق من جانب المنظمات الأخرى بسبب رغبتها في الحوار وعدم قدرتها على أن تكون الوسط الملطف للصراع بين فتح وحماس، كما أن من الآثار الفورية المزيد من التوتر بين مصر وحماس، بل بين حماس وعدد من الدول العربية الأخرى، أما الأثر الفوري الثالث فهو المزيد من اهتمام الشارع العربى بقضية الحوار ومخاطر فشله.

أما على المدى البعيد فإن انعدام الحوار الجدي يؤدي إلى ما هو معروف من ضياع القضية وتحول الصراع مع إسرائيل إلى صراع بين الفلسطينيين، وتكريس العداء بين قيادتي فتح وحماس، فضلاً عن تراجع التأييد العربي للقضية الفلسطينية، وتزايد التدخل العربي بين الأطراف الفلسطينية المتصارعة، مما يوفر على إسرائيل تماماً مؤونة تقديم أي تنازل أو رد أي حقوق لشعب انشغلت قياداته فى صراع على السلطة! وربما يؤدى ذلك إلى انتفاضة جديدة تستهدف قيادات السلطة الفلسطينية وإسرائيل معاً.

فى ضوء ما تقدم فإنه لا مفر من تهيئة الظروف الفلسطينية والعربية اللازمة لبدء الحوار الوطني الفلسطيني بطريقة جدية تؤدي إلى مواجهة العدوان الإسرائيلي والمشروع الصهيوني، ولا تقع فى شرك جدلية الثنائية بين التسوية والمقاومة، لأن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى مقاومة، وبحاجة إلى أن تكون التسوية انعكاساً طبيعياً لهذه المقاومة، رغم أن مجرد القراءة السريعة للمشهد الحالي وتخلي قيادة السلطة الفلسطينية وكذلك الحكومات العربية عن المقاومة تجعل الوصول إلى هذا المطلب أمراً يتطلب كثيرا من العمل والجهد، ولكن البداية دائماً لا بد أن تنشأ في الساحة الفلسطينية!

ملاحق

الملحق الأول: دعوة مصرية لمباحثات ثنائية بشأن الحوار الفلسطيني- الفلسطيني

- المصدر: الشرق القطرية ١٠/٨/٢٠٠٨م.

نص الدعوة المصرية للحوار الوطني الفلسطيني

عمان ـ شاكر الجوهري: في ما يلي نص الدعوة المصرية للحوار الوطني الفلسطيني:

انطلاقا من حرص القيادة السياسية المصرية على وحدة الصف الفلسطيني وسعيها الدؤوب لأن يكون الحوار الفلسطيني- الفلسطيني بمثابة القاعدة الأساسية التي ينبغي أن نبني عليها تحركنا في المرحلة القادمة من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وارتباطاً بمبادرة الوفاق والحوار الوطني الشامل التي أطلقها الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوم ٤/٦/٢٠٠٨م، وفي ضوء ما لمسناه من قناعة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية بأهمية التوجه نحو الحوار الوطني لإنهاء حالة الانقسام التي يعاني منها الوضع الفلسطيني بشكل عام، فقد رأت مصر أن المناخ الحالي أنسب توقيت لبدء حوار وطني فلسطيني موضوعي وهادف، نصل به ومعه إلى آفاق مرحلة جديدة تشهد عودة اللُحمة الفلسطينية ولمّ الشمل، في إطار أسرة واحدة تؤمن بوحدة الصف، وتنبذ الخلافات التنظيمية، وتُولي أهمية للمسؤولية الوطنية.

ومن منطلق حرص مصر على إنجاح هذا الحوار، فقد حددنا ثلاثة عناصر رئيسية تشكل في مجملها مجموعة من الاستفسارات، نطلب أن تبحثها التنظيمات بكل الشفافية المطلوبة والمعهودة، وصولاً إلى بلورة رؤاها إزاء معالجة هذه العناصر، ثم إبلاغنا بهذه الرؤى خلال اللقاءات التي سنبدأ عقدها في القاهرة بيننا وبين الإخوة قيادات التنظيمات الفلسطينية في مرحلة لاحقة، وقد حددنا هذه الاستفسارات فيما يلي:

أولا: مدى توافر الإرادة من أجل الوصول إلى إنهاء حالة الانقسام.

ثانيا: طبيعة الأهداف المرجوة من هذا الحوار، وما إذا كانت هذه الأهداف تتعلق بالاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، أم العمل على لمّ الشمل الفلسطيني، أم الاتفاق على مشروع وطني فلسطيني تلتقي حوله جميعها.

ثالثا: القضايا الرئيسية التي تشكل أجندة الحوار الوطني.

إن مصر لا يساورها أي شك في حرص الجميع على أن يكون هذا الحوار جادا ومثمرا، وبالتالي فإن مباحثات القاهرة سوف تتركز على طبيعة الردود التي ستتلقاها على هذه الاستفسارات، وبما يساعدنا على أن نبلور في النهاية رؤية مصرية شاملة للحوار من كافة جوانبه، استناداً إلى الرؤى والمفاهيم التي ستطرحها علينا قيادات التنظيمات عندما نلتقي بها في القاهرة في إطار ثنائي.

وفقكم الله ووفقنا إلى ما فيه خير المصلحة الوطنية الفلسطينية وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني.

الملحق الثاني: "فلسطين" تنشر نص الورقة التي قدمتها "حماس" لـ "مصر"

● المصدر: غزة- القاهرة/ فلسطين- وكالات:

حماس تعلن موافقتها على التهدئة في غزة تمتد للضفة خلال ٦ شهور

أبلغت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مصر موافقتها على عقد "تهدئة" في قطاع غزة، لمدة ٦ شهور، على أن يكون ذلك في "إطار توافق وطني"، ويمتد لاحقا إلى الضفة الغربية، مقابل إنهاء إسرائيل للحصار الذي تفرضه على قطاع غزة.

وقال القيادي في حماس د. محمود الزهار: إن الحركة "موافقة على التهدئة فى قطاع غزة أولا، في إطار توافق وطني فلسطيني يمتد لاحقا إلى الضفة الغربية خلال ستة أشهر بجهود مصرية".

وكان الزهار يتحدث خلال مؤتمر صحافي بحضور القيادي فى حماس سعيد صيام، عقب مباحثات أجرياها مساء أمس في القاهرة مع مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان.

وأكد الزهار أن حماس "ستنتظر رد العدو الصهيوني من خلال الأشقاء في مصر لعرضه على الفصائل الفلسطينية بحيث لا تقر التهدئة إلا بموافقة الفصائل".

وأكد القيادي في حماس أن التهدئة "يجب أن تشمل كل الأراضي الفلسطينية".

وردا على سؤال حول هذه الاقتراحات أكد "مارك ريغيف" المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن إسرائيل لا تزال متمسكة بشروطها من أجل وقف "العنف"، مشددا على أنها لن تتفاوض "لا مباشرة ولا غير مباشرة" مع حماس التي تعتبرها الدولة العبرية منظمة "إرهابية".

وأضاف ريغيف "نأمل عودة الهدوء، ولكننا لا نريد أن يكون الهدوء الذي يسبق العاصفة" في حال لم تتوفر هذه الشروط.

من جانبه، كشف مسؤول كبير في وزارة الحرب الإسرائيلية طلب عدم الكشف عن هويته عن وجود "مؤشرات طفيفة عن حصول تغيير في موقف حماس" مشددا في الوقت

عينه على أن إسرائيل لن تتخلى أبدا عن شروطها.

من جانب آخر كشفت مصادر مسؤولة داخل حركة حماس لـ "فلسطين"، عن أن الجانب المصري وعد وفد قيادة حركة حماس ببدء اتصالات فورية مع الجانب الإسرائيلي لتهيئة الأجواء من أجل التهدئة وتوفير الاحتياجات الأساسية لقطاع غزة وخاصة مشتقات البترول.

وأوضحت أنه تقرر من خلال اللقاءات أن يبدأ المصريون باتصالات مع رئاسة السلطة الفلسطينية حتى لا تقوم بعرقلة فتح المعابر في قطاع غزة، وبدء الإجراءات الفعلية من أجل افتتاحها حال التوصل إلى التهدئة.

وأوضحت المصادر أنه جرى التأكيد خلال اللقاء مع الوزير عمر سليمان على أن إسرائيل لا تملك حق إعادة اغلاق معبر رفح، كاشفة أنه تم الاتفاق على الآليات والترتيبات المتعلقة بإعادة فتحه بشكل مقبول من الجميع.

وشددت المصادر على أن حركة حماس عقب تقديمها هذه الورقة، تعتبر أن "الكرة في الملعب الإسرائيلي"، وأنه "إذا لم تلتزم باستحقاقات التهدئة وبحق شعبنا في العيش كبقية الشعوب ووقف العدوان وفك الحصار فإن من حقنا أن ندافع عن شعبنا بكل الوسائل المشروعة".

وكان إسماعيل رضوان القيادي في حماس قد حذر من فشل الجهود السياسية الحالية، خاصة مع وصول الأوضاع في قطاع غزة إلى حالة الاحتقان الشديد، وقد شارفت على الانفجار، مشددة على أنها تعتبر فرصة حاسمة للحوار حول التهدئة والحصار.

وقال في تصريح صحافي: "إن وفد حركة حماس الموجود حالياً في القاهرة، بانتظار الرد المصري على التصور الذي قدمه حول التهدئة وموضوع الحصار وفتح المعابر".

وأضاف: "إن الوفد لم يحدد موعداً لعودته"، مشيراً إلى أن ذلك قد يكون خلال الأيام القادمة، بعد الحصول على رد مصري بشأن ما طرح.

وأوضح أن المسؤولين المصريين على قناعة بالردود الواقعية لحركة حماس، والتي تنسجم من الثوابت الفلسطينية.

وأكد على موقف حركته من التهدئة بأنها يجب أن تأتي في إطار توافق وطني، مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في الاحتلال الإسرائيلي الذي يجب أن يحدد مواقفه من هذه القضايا.

وقال رضوان: "يجب انتهاز هذه الفرصة؛ لأن المنطقة مقبلة على "بركان كبير، والأمور لا تبشر بخير"، محذراً من فشل هذه الجهود التي اعتبرها حاسمة حول ملفي التهدئة والحصار.

وأوضح أن الوضع في غزة أصبح لا يطاق بسبب الحصار والتضييق، والشلل أصاب كافة مناحي الحياة، مما ينذر بكارثة لا بد معها من التحرك، وعلى الكيان الصهيوني القبول إما بهذه العروض لكسر الحصار وفتح المعابر، وإما أن يفتح المعبر من قبل مصر إذا رفض الكيان الصهيوني التعاطي مع هذا الأمر.

أهم البنود الواردة في الورقة التي قدمتها حماس لمصر:

١. التهدئة في قطاع غزة في إطار توافق وطني تمتد لاحقا إلى الضفة الغربية، وتحدد بستة أشهر تعمل مصر خلالها على مد التهدئة إلى الضفة الغربية.
٢. التهدئة يجب أن تكون متبادلة ومتزامنة، وأن يتم فك الحصار وفتح المعابر بما فيها معبر رفح بالتزامن مع موعد بدء سريان التهدئة.
٣. في حال رفضت إسرائيل التهدئة تقوم مصر بفتح معبر رفح، وفي حال تراجعت إسرائيل عن التهدئة تستمر مصر بفتح المعبر.
٤. تشرف مصر على عملية الوصول إلى اتفاق التهدئة مع فصائل المقاومة الأخرى بحيث يجري الإعلان عنها في ظل إجماع وطني، على أن تقوم مصر بالالتقاء مع الفصائل الفلسطينية للحصول على موافقتها.
٥. تعمل مصر على إلزام "أبو مازن" بوقف الانتهاكات والتنكيل المتواصل في الضفة الغربية.

الملتقى الدولي لحق العودة الفلسطيني*

دمشق، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م

يشكّل حق العودة الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم وممتلكاتهم أحد المكونات الأساسية للقضية الفلسطينية، والذي يسعى العدو الصهيوني إلى إنكاره، باعتبار أن تطبيقه يلغي بالضرورة الطابع الصهيوني للكيان الغاصب في فلسطين. ومن هنا ينبغي حشد كل طاقات أبناء الأمة وأحرار العالم من أجل تسليط الأضواء على هذا الحق المركزي في هذه القضية المركزية وفتح الطرق أمام تطبيقه إلى جانب كل القرارات الدولية المتصلة به، ومن هنا انطلقت أهمية عقد **ملتقى عربي عالمي لحق العودة** يحتشد فيه الآلاف من أبناء الأمة والعالم انتصاراً لحق العودة ورفضاً لكل محاولات إنكاره أو المساومة عليه أو مقايضته.

وفي هذا الإطار جاء انعقاد "**الملتقى العربي الدولي لحق العودة**"، في العاصمة العربية السورية دمشق، التي تستضيف واحداً من أكبر تجمعات اللاجئين الفلسطينيين وعلى مقربة من أرضهم وديارهم المحتلة. ويتضمن برنامج الملتقى، وعلى مدى يومين، جملة من الندوات القانونية والعلمية حول حق العودة، ومحاضرات لشخصيات متميزة عربية ودولية، وورش عمل حول قضايا محددة تتصل بحق العودة، ومعارض صور وملصقات عن الواقع الفلسطيني في مخيمات الداخل والشتات، وأنشطة فنية وثقافية لمجموعات فلسطينية وعربية متصلة بموضوع الملتقى، ومهرجان شعري حول القضية الفلسطينية.

انعقدت أعمال الملتقى بنجاح كبير، بمشاركة وفود وممثلي مؤتمرات ومؤسسات، وشخصيات فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية من أطياف متنوِّعة ومشارب متعدِّدة، في أعماله، واحتشد فيه موفدون عن تجمّعات اللاجئين الفلسطينيين والشتات الفلسطيني من

---

* **أعد هذا التقرير أ. ياسمين الأسعد/** المنسقة الإدراية لمجلة دراسات شرق أوسطية.

أنحاء العالم إلى جانب الآلاف من أبناء الأمة العربية والإسلامية وشعوب العالم، في وقفة أخوية وتضامنية مع الشعب الفلسطيني المكافح وحقوقه المشروعة وثوابته الراسخة، حيث يهدف الملتقى إلى المساهمة في ترسيخ حق العودة كأحد الثوابت في فلسطين والأمة، ورفض أي مساومة أو مقايضة عليه، بما في ذلك رفض مشاريع توطين الفلسطينيين أو الوطن البديل، واعتبار تطبيق حق العودة هو الرد الطبيعي على هذه الفكرة، إضافة إلى محاولة استنباط خطاب عالمي مستنير قادر على توسيع دائرة المتعاطفين مع القضية الفلسطينية ومحاصرة المشروع الصهيوني الاستيطاني الاستعماري العنصري التوسعي، ووضع آليات عملية تهدف إلى الدفاع عن حق العودة وإعطائه موقعه المركزي في القضية الفلسطينية وحشد الدعم الدولي له.

وجاء التئام الملتقي العربي الدولي لحق العودة بالتزامن مع الذكرى الستين لاحتلال فلسطين، والذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يتضمّن بوضوح حق عودة الإنسان إلى أرضه، وبالتزامن أيضاً مع اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام.

وقد اتفق المجتمعون في "**الملتقى العربي الدولي لحق العودة**"، على إصدار البيان الختامي للملتقى تحت عنوان "الإعلان العالمي للدفاع عن حق العودة الفلسطيني"، وفي ما يلي نصّ الإعلان:

١. يؤكد المجتمعون على أنّ الشعب الفلسطيني بعمق انتمائه لأرضه الفلسطينية وإرثه الحضاريّ الزاخر وهويّته العربية والإسلامية الحيّة، على امتداد وجوده داخل فلسطين التاريخية وخارجها موزّعاً على مخيمات اللاجئين ورقاع الشتات، يشكّل وحدة واحدة لا تتجزّأ، تتشبّث بهويتها الوطنية الفلسطينية، وتتمسك بحقوقها العادلة التي لا تقبل التفريط أو التجزئة، ولا المساومة أو الإرجاء.

٢. إنّ حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم التي هُجِّروا منها، يقع في صلب القضية الفلسطينية وجوهرها، فهو حقّ راسخ وغير قابل للتصرّف به أو التنازل عنه أو المساومة عليه أو الانتقاص منه. وإنّ أية محاولة ترمي إلى المساس بهذا الحق بأي

شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة كانت، تشكل اعتداء سافرا على الحق الشخصي لكل فلسطيني إنسانيا ووطنيا وسياسيا، وهي مرفوضة بشدة ومدانة بأقصى العبارات.

٣. إنّ عودة اللاجئين الفلسطينيين وفق مقتضيات حق العودة إنما تكون إلى الأرض والديار عينها التي تم تهجيرهم منها، وليس إلى أي بقاع أخرى، حتى ولو كانت داخل كيان فلسطيني على جزء من الأرض الفلسطينية التاريخية. وإنّ التشبث بحق العودة الفلسطيني والدفاع عنه، يقتضي كذلك رفض أي مساومة عليه أو مقايضة بشأنه، بما في ذلك رفض مشاريع توطين الفلسطينيين، ورفض مشروعات ما يسمى بالوطن البديل وما يتساوق معها.

٤. إنّ التمسك بحق العودة هو من أولويات المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع التحرّري العربي والعالمي. وإنّ الشعب الفلسطيني في تشبّثه بحق العودة وفي ذوده المتواصل عنه، يستحق التفاف طاقات أبناء الأمة وأحرار العالم معه في الدفاع عن هذا الحق الراسخ، باعتبار ذلك التزاماً أخوياً وتضامنياً وواجباً إنسانياً وحضارياً، ويتوجّب الاستمرار في حشد كل الجهات والفاعليات والقوى الفلسطينية والعربية، الإسلامية والمسيحية والإنسانية، الإقليمية والدولية، وتطوير المؤسسات والآليات والوسائل اللازمة لذلك، وتحقيق إجماع عالمي على ضرورة تطبيق هذا الحق.

٥. إنّ المجتمع الدولي مطالَبٌ بالمسارعة إلى تفعيل حق العودة الفلسطيني دون إبطاء، بتمكين أبناء الشعب الفلسطيني أينما كانوا من العودة الكريمة والعزيزة إلى أرضهم وديارهم التي هُجِّروا منها قسراً، مع التعويض إلى جانب ذلك عن كافة الخسائر والأضرار المعنوية والمادية التي لحقت بهم وبأجيالهم جراء ذلك التهجير وطوال سنوات اللجوء والشتات، وما تخللها من معاناة مركّبة وأضرار جسيمة. وإنّ استمرار التلكؤ في إنفاذ هذه المطالب العادلة يمثل تنكراً لحقوق أساسية من حقوق الإنسان، ونقضاً للمبادئ والمواثيق والقرارات الدولية.

٦. إن حق أبناء الشعب الفلسطيني الذين هُجِّروا من ديارهم وممتلكاتهم في التعويض عن كافة الأضرار والخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم وبأجيالهم، لا يعني بحال من

الأحوال، ولن يكون، بديلا عن حق العودة، ولا يمكن مقايضته بأي حق آخر من الحقوق الثابتة لهذا الشعب.

٧. إن هيئة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيي (أونروا) والتي تشكلت نتيجة للنكبة التي ألّمت بالشعب الفلسطيني بعد احتلال أرضه وتهجيره لتقوم بتوفير المستلزمات الإنسانية الكاملة له في أماكن لجوئه مدعوة للاستمرار في أداء واجباتها كافة وفي كل أماكن عملها دون إبطاء أو إعاقة، ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تمكينها من أداء هذا الواجب. كما ندعوها إلى مد نشاطها لتصل مساعداتها الإنسانية إلى المهجرين الفلسطينيين في العراق والنازحين منه الذين فرضت عليهم حرب العراق الهروب واللجوء للمرة الثانية أو الثالثة.

٨. إنّ الشعب الفلسطيني لن يتهاون مع أي محاولة كانت للمساس بحقوقه الثابتة، ومن أبرزها حقّ العودة، بصرف النظر عن طبيعة المتورِّطين في مساعٍ كهذه أو صفاتهم. وإنّ كافة المواقف التي تصدر بين الحين والآخر، متجاوزة حق العودة الفلسطيني أو منتهكة له، تستوجب الإدانة الشديدة، علاوة على أنها غير ملزمة للشعب الفلسطيني من قريب أو من بعيد. ومن دواعي الاستهجان والإدانة صدور تصريحات تفرِّط بحقّ العودة أو تلمِّح إلى ذلك أيا كان سياق صدورها.

٩. إنّ قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى أرضهم وديارهم، تمثل شاهد إدانة صارخاً للنظام الدولي بعجزه أو تناقضه أو حتى تواطئه؛ فقد ظلّ هذا النظام شاهد عيان مكتوف اليدين طوال ستين سنة على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرّف، ومن أبرزها حق العودة، بينما أبقى الكيان الصهيوني في حالة إعفاء من المساءلة وحصانة من العقاب رغم كافة الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي اقترفها تحت ناظرَي العالم. ولم ينصف النظام الدوليّ الشعبَ الفلسطيني بإجراءٍ عملي أو تحرّكٍ جادّ، رغم أنّ حقوقه، بما فيها حق العودة، مؤكدة في الأسس القانونية والمواثيق الحقوقية التي ينادي بها المجتمع الدولي وإليها يحتكم، والتي تم التشديد عليها بشكل خاص في رزمة

القرارات الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة وجمعيتها العامة خصيصاً بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة.

١٠. إنّ صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته المشرِّفة وتضحياته الكبيرة التي قدّمها عبر قرابة قرن من الزمن، من الشهداء والجرحى والأسرى والمعتقلين، دفاعاً عن وطنه ودياره ومقدّساته، وذوْداً عن حقوقه وحريّته وكرامته، هي من دواعي الإكبار ومقوِّمات الاعتزاز بهذا الشعب المصابر الذي تمسّك بحقه المشروع في مقاومة الاحتلال، وتمكّن من إبقاء قضيّته حيّة بقوّة في الوعي العالمي، وها هو ينتقل بها إلى مستقبل ينفتح على آفاق العودة وتقرير المصير والخلاص من الاحتلال والسيادة على الأرض الفلسطينية الكاملة.

١١. إنّ الشعب الفلسطيني وعلى مدى ستين عاما منذ النكبة، ورغم الواقع بالغ القسوة الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات وبؤر الشتات، قد ضرب أروع الأمثلة في الصمود والتمسّك بحقوقه الوطنية والتطلّع إلى تحقيق آماله المشروعة، مسطِّراً على مدى تاريخه النضالي الطويل سجلاً زاخراً بالتضحيات الغالية والمقاومة المشروعة، فبات نموذجاً بازغاً للبشرية في التَّوْق للحرية والكرامة الإنسانية. وإنّ من حقّ الشعب الفلسطيني على الأمة، وعلى الأسرة الإنسانية بأسرها، أن تقف الموقف الجادّ إلى جانبه لتمكينه من حقوقه ونيل حريّته وتحقيق مطالبه المشروعة أسوة بشعوب العالم.

١٢. إنّ التهديدات المتعاظمة التي تحدق بمدينة القدس الشريف، عاصمة فلسطين وقلبها النابض، قد بلغت منحى شديد الخطورة مع تفاقم سياسات التهويد المنهجيّ، واشتداد الهجمة على هويتها الحضارية وأحيائها النابضة ومعالمها التاريخية، وأوقافها ومقدّساتها الدينية، الإسلامية والمسيحية، وبالأخص المسجد الأقصى المبارك، علاوة على مواصلة تطويق المدينة بأحزمة الاستيطان وعزلها عن محيطها السكاني الفلسطيني بالأسوار والجدران، واستمرار ممارسات التمييز العنصري بحق الفلسطينيين المقدسيين في الحياة اليومية والإجراءات الإدارية والمرافق والخدمات.

١٣. إنّ من دواعي القلق البالغ والاهتمام الشديد، ذلك التمادي الذي يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في محاولة فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض، باستشراء

الاستيطان، وتشييد الجدار التوسعي، والتهام الأراضي ونهبها، وهدم المنازل وتقييد بنائها، وتشديد الخناق على الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين في معيشتهم وتنقلهم وكسبهم اليومي، وتحويل تجمعاتهم السكانية إلى جزر مشتتة ومعازل عنصرية وإغلاق نوافذ الأمل في الحياة اللائقة أمامهم.

١٤. إنّ الأسرى القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي يمثلون عنواناً متألقاً من عناوين التضحية والمجد في سجلّ الشعب الفلسطيني، ويجسِّدون إرادته الصلبة ومقارعته للاحتلال، خاصة مع ما يقاسيه أولئك الأسرى- ومن بينهم الأطفال والنساء والأمهات والمواليد- من صنوف التعذيب والبطش اليومي والمظالم الجسيمة والانتهاكات الخطيرة، في ظروف غير إنسانية. ويتوجب على المجتمع الدولي وكافة الأطراف المعنية بحقوق الإنسان، أن تتحمّل، وبلا تقاعس، مسؤولياتها في التدخل لإنهاء معاناة الأسرى وذويهم، عبر دفع الاحتلال إلى إطلاق سراحهم وضمان حقّ كافة أبناء الشعب الفلسطيني في الحرية والأمن والعيش السويّ.

١٥. إنّ الحصار الجائر المفروض على أبناء الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، هو جريمة منهجية فاضحة، ومدانة بشدّة في كافة المعايير الإنسانية والأخلاقية، لا يمكن تسويغها بأي شكل كان، ويتوجب رفع هذا الحصار الظالم فوراً وكسره دون تلكؤ. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية مؤكدة في هذا الاتجاه، كما يتوجب على العالم العربي والإسلامي أن لا يتردد في كسر الحصار، مع الإشارة إلى المسؤولية المباشرة الواقعة على جمهورية مصر العربية في هذا الشأن، خاصة عبر ضرورة قيامها بفتح معبر رفح بشكل دائم، والذي لا يجوز إغلاقه في وجه ١,٥ مليون فلسطيني محاصرين في القطاع.

١٦. إنّ الوحدة الوطنية التي تتأسس حول هوية الشعب الفلسطيني وتلتف حول قضيته وثوابتها، هي الخيار الذي لا غنى لهذا الشعب عنه. وعلى كافة الأطراف في الساحة الفلسطينية أن ترقى إلى المصالح العليا الفلسطينية، وأن تتحرّر من الضغوط الخارجية التي لا تريد خيراً لهذا الشعب. وعلى الأطراف الفلسطينية كافة أن تتولى القيام بمسؤولياتها في هذا المجال، مرتكزة إلى نهج الحوار ونبذ الشقاق داخل البيت الفلسطيني، فتتجاوز الخلاف

الداخلي وتمضي إلى برنامج وطني فلسطيني جامع وفاعل لدحر الاحتلال واستعادة كافة الحقوق الفلسطينية السليبة.

١٧. إنّ إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية سليمة وبموجب انتخابات حرّة بمشاركة كافة شرائح الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، خطوة مهمة لكي تتبوأ المنظمة مكانتها ودورها وتحظى بشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني المأمولة منها، ولكي تنهض كذلك بأعباء المشروع الفلسطيني في التحرّر الوطني وتحقيق المطالب الفلسطينية واستعادة الحقوق السليبة التي كافحت لنيلها الأجيال الفلسطينية المتوالية وما تزال.

١٨. إنّ الدول العربية مطالبة بالتحقق المستمر من نهوضها بواجباتها المنتظرة منها والتزاماتها الأدبية والأخوية، في احتضان أشقائها الفلسطينيين ضمن شروط حياة كريمة، تكفل الحقوق المدنية والاجتماعية، وتعالج كافة الاختلالات وجوانب القصور الماثلة على هذا الصعيد. ويجدر الوعي بالأثر الإيجابي لتمكين اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم المدنية والاجتماعية، على تعزيز تمسّكهم بحق العودة وتصليب موقفهم المتطلّع إلى إنفاذه، ورفض خيارات التوطين أو التهجير كافة.

١٩. إنّ محنة اللاجئين الفلسطينيين في العراق والنازحين منه، بكل ما اشتملت عليه من مآسٍ واستهداف وتشريد وتقطّع في السبُل، تستوجب تدخّل كافة الأطراف المعنية والمؤثرة، لإنهاء هذه المعاناة وطيّ صفحتها، وبالشكل الذي يتماشى مع التمسّك الفلسطيني بحق العودة إلى الأرض والديار المحتلة سنة ١٩٤٨م، وبما يستجيب أيضاً لحقوق الإنسان وكرامته، وللحقوق المدنية والاجتماعية للإنسان الفلسطيني وغيره أينما كان.

٢٠. إنّ المعاناة التي يتجرّعها اللاجئون الفلسطينيون في مخيم نهر البارد، بعد الدمار الذي لحق بمساكنهم واستمرار تهجيرهم في ظروف قاسية، تجعل من قضيتهم شاغلاً ملحّاً، فلسطينياً ولبنانياً، وعربياً ودولياً. لقد أضحت قضية مخيم نهر البارد رمزا لهوية المخيمات التي تمثل عنوان العودة ومنطلق العائدين إلى الأرض والديار في الوطن الفلسطيني السليب، مما يقتضي المسارعة إلى إعادة إعمار المخيّم المدمّر مع الحفاظ على

خصوصيته وما يمثله. آخذين بالاعتبار ضرورة الحيلولة دون تكرار هذه الكارثة التي دفع اللاجئون ثمنها.

٢١. إنّ الجهود المتعاظمة المبذولة في الدفاع عن حق العودة، والتي برزت في ستينية النكبة، تقتضي كلّ تشجيع ومباركة، وحريّ بالقائمين على هذه الجهود في شتى الشرائح الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، أن يراكموا الأداء ويطوِّروا آليات التنسيق والتعاون فيما بينهم، بما يتناسب وتطلّعات الشعب الفلسطيني والمتضامنين معه، وبما يستجيب لخطورة التحديات التي تكتنف ملف اللاجئين الفلسطينيين في هذه المرحلة بالذات.

٢٢. إنّ الجهود الأخوية الملموسة التي تقوم بها الشعوب العربية والإسلامية، وكذلك المواقف المبدئية والتحركات التضامنية التي يبذلها المتفاعلون من شتى شعوب الأرض مع قضية فلسطين بما فيها حق العودة، لها أثرها المؤكد في إنصاف الشعب الفلسطيني وتمكينه من انتزاع مطالبه العادلة وحقوقه المشروعة. وإنّ هذا الوقوف الحارّ والمتواصل بلا هوادة تضامناً مع فلسطين وشعبها المُصابر، جدير بالاستمرار والإصرار، ويستأهل التقدير والاعتزاز.

٢٣. إنّ التلويح المتزايد بتعبير "الدولة اليهودية"، هو في مراميه ومآلاته، محاولة لتكريس النكبة الفلسطينية والمشروع الصهيوني العنصري في فلسطين، وسعي إلى قطع الطريق على حق العودة الفلسطيني، كما أنه يحمل تهديدات ضمنية بتهجير المزيد من الفلسطينيين من أراضيهم. كما أنّ الإبقاء على ما يسمى "قانون العودة اليهودي" هو شرعنة للنموذج العنصري في فلسطين وإذكاء لبرامج الاستيطان على حساب الشعب الفلسطيني وهوية بلاده.

٢٤. إن أية محاولة للظهور بمظهر التفهم للاحتياجات العنصرية لدولة الاحتلال تحت مسميات الأمن ويهودية الدولة وغير ذلك، كلها خطوات تحاول من غير جدوى إضعاف الموقف المتمسك بحق العودة وتعمل على تسديد ضربة موجعة لحملات التضامن الدولية مع هذا الحق، وهي تمثل كذلك تضييعا لحق أصيل من حقوق الشعب الفلسطيني وانقلابا على حقه بالعودة إلى أرضه وديارِه.

٢٥. إنّ الانحياز الصارخ للاحتلال الصهيوني في فلسطين، الذي تبديه بعض الدول والحكومات والأطراف في المجتمع الدولي، يتعارض مع حق الشعوب في تقرير المصير وانتزاع حريتها، وتحقيق سيادتها على أرضها، ويتناقض مع ما توافق عليه المجتمع الدولي من نبذ الاحتلال القسري وتصفية أشكال الاستعمار البغيض. وإنّ التاريخ لن يغفر لمن تواطؤوا مع الاحتلال الصهيوني ووفّروا له الدعم السياسي والحربي والمادي وشجعوه بالتالي على التمادي في سياسة العدوان والجبروت وقهر الشعب الأعزل.

٢٦. إنّ السلام لا يمكنه أن ينهض في أي جزء من المنطقة مع استمرار الاحتلال ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين وقطع الطريق على حق العودة. وإنّ السلام لا يتأسّس بأي حال على الظلم، بل يقوم على العدالة والإنصاف وضمان الحقوق والكرامة، ولذا فإنّ الطريق الأوحد المفضي إلى السلام هو تقويض الاحتلال وإنفاذ حق العودة بلا مساس أو اجتزاء، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وممارسة سيادته على أرضه الكاملة أسوة بشعوب العالم الحرّ.

٢٧. إنّ الدور الحيوي الفاعل الذي اضطلعت به المرأة الفلسطينية، أمّاً وجدّة وزوجة وابنة، مكّن الشعب الفلسطيني من التشبّث بحق العودة والاحتفاظ بذاكرته الجمعية حيّة ومتوقدة رغم طول أمد التهجير وتعاقب سنوات اللجوء. ومن المؤكد أنّ المرأة الفلسطينية بتقاسمها مع مجتمعها مرارة النكبة وسنوات اللجوء المديدة، وببذلها التضحيات الغالية في خدمة قضيتها، شهيدة وجريحة وأسيرة ومحاصَرة، قد ضربت أروع الأمثلة وأسماها في التمسك بالهوية والانعتاق من الاحتلال والتحرّر من الظلم.

٢٨. إنّ حماية حق العودة ودعم الموقف الفلسطيني في هذا المجال؛ يقتضيان إيلاء مزيد من الرعاية للشريحة الفلسطينية الشابة، في مختلف أماكن اللجوء والشتات وفي دول الاغتراب ومجتمعاته، وإطلاق الفرص أمامها للنجاح وتحقيق الذات في كافة المجالات البنّاءة، ولخدمة قضيتها العادلة بالسبل المؤثرة والمتجدِّدة، مع ضمان التواصل الإيجابي بين الأجيال في أطر العمل الفلسطيني كافة. كما يتوجّب دعم أطر العمل الشبابي وأوساطه، وتشجيع البرامج والمشروعات والمبادرات التي تنسجم مع ذلك، ومن ذلك أيضاً العناية

ببرامج التبادل الشبابي والطلابي والتوأمة الجامعية والنشاطات الإعلامية، والحملات التعريفية، ووفود التضامن.

٢٩. إنّ المحاولات المرصودة لطمس الحقائق وتضليل الوعي العام بشأن حقائق قضية فلسطين ومنشأ قضية اللاجئين وحق العودة، تفرض على الهيئات التعليمية والأكاديمية والمؤسسات الثقافية والإرشادية، في كل مكان، أن تتولّى مسؤولياتها في إطلاع الشعوب والجماهير على حقائق قضية فلسطين وتبصير الأجيال بملابساتها وأبعادها، وفضح جريمة النكبة بما تشتمل عليه من مظلمة كبرى وقعت على الشعب الفلسطيني، وبما ترتب عليها من حرمانه من أرضه التاريخية وديارِه وحقوقه الثابتة المكفولة له، ومنها حق العودة وتقرير المصير والسيادة على أرضه.

٣٠. إنّ التفاعل الإعلامي في شتى المواقع مع ملف اللاجئين الفلسطينيين وقضية العودة، مُطالبٌ بمراجعة نقدية تتحلى بالمسؤولية والموضوعية، مع التشديد بصفة خاصة على الدور الإعلامي فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، في التوعية والاستنهاض والرقابة والمحاسبة إزاء المواقف السلبية من قضية حق العودة. وينبغي التذكير بأهمية الدور الإعلامي عالمياً في التصدي لمنطق الظلم والعدوان وسلب الحقوق الذي يقوم عليه المشروع الصهيوني وتجربته الاحتلالية في فلسطين، والحاجة إلى تفكيك مرتكزات الدعاية الصهيونية المضادة للشعب الفلسطيني. كما يتوجّب تحرير الخطاب الإعلامي الفلسطيني أياً كان مصدره، من سقوف الخطاب السياسي البسيطة التي تخاطر بتحجيم الذاكرة التاريخية والآمال الوطنية للشعب الفلسطيني، وتفعيل هذا الخطاب بشكل جادّ وكفؤ بما يخدم تعزيز القضية الفلسطينية.

قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٨م*

كان العالم والشعب الأمريكي على موعد مهم يوم الثلاثاء ٤/١١/٢٠٠٨م لانتخاب الرئيس الرابع والأربعين ونائبه للولايات المتحدة الأمريكية، والذي احتوى على كثير من الإثارة والمتابعة؛ ففي ذلك اليوم، جرت الانتخابات الرئاسية السادسة والخمسون، والتي تتم بشكل دوري كل أربع سنوات منذ أن نشأت دولة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ترشح لموقع الرئاسة (١٥) مُرشحاً من (١٣) حزباً، (٢) مستقلان، وعلى رأس هؤلاء، كان التنافس على أشده بين الحزبين الرئيسيين: الجمهوري والديمقراطي. حيث فاز السناتور باراك حسين أوباما والسناتور جو بايدن الديمقراطيين،على السناتور جون ماكين وحاكمة ألآسكا سارة بالين الجمهوريين. وبهذا أصبح أوباما هو الرئيس المنتخب، حتى موعد تنصيبه رئيساً رسمياً للولايات المتحدة الأمريكية، الذي تم في ٢٠/١/٢٠٠٩م. وقبل ذلك، مرّت الإجراءات الرسمية من خلال اجتماع الناخبين الكبار في مجتمعاتهم الانتخابية الخاصة بكل ولاية على حدة، ويعلنون أصواتهم المؤيدة لمرشح الرئاسة ونائبه. وفي ٨/١/٢٠٠٩م يُعلن عن مجموع أصوات المجموعات الانتخابية أمام مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس الأمريكي رسمياً. ويحق لأعضاء الكونغرس الاعتراض على التصديق على أصوات المجمعات الانتخابية لأي من الولايات، ومن ثم إجراء التحقيقات والإجراءات اللازمة.

ولأول مرة، شهدت تلك الانتخابات الكثير من التطورات التي حدثت لأول مرة في تاريخ أمريكا، وأهمها فوز أمريكي أسود من أصول مختلطة العرق والدين (أوروبية- إفريقية، مسيحية- مسلم) بالرئاسة فيها، إلى جانب ترشيح أول أمريكي أسود عن حزب رئيسي في الانتخابات الرئاسية. كما أن أوباما هو أصغر مرشح للرئاسة، ومنافسه ماكين

* . **صبري سميرة/** أستاذ علوم سياسية- الأردن.

أكبر مرشح للرئاسة. وكذلك كانت بالين أول امرأة تصبح نائبة رئيس أمريكي فيما لو نجحت. أما جو بايدن فهو أول كاثوليكي من أصول إيرلندية يصبح نائباً للرئيس الأمريكي. وفيما عدا جون كندي– الرئيس الأمريكي الأسبق– فلم يصل إلى رئاسة أمريكا أي كاثوليكي أو أي رئيس ينتمي لأي مذهب مسيحي غير البروتستانتي. وبتعيين رام إيمانيويل في منصب كبير موظفي البيت الأبيض وهو يهودي (إسرائيلي) يكون الثلاثة الأعلى في السلطة التنفيذية– وهي الأقوى بين السلطات الثلاثة– هم من أصول مُهاجرة، ومن الأقليات الدينية والعرقية غير المنتمية للأغلبية البيضاء البروتستانتية. وإذا ما أضيفت الاحتمالات السابقة لفوز هيلاري كلنتون عن الحزب الديمقراطي وبالين عن الحزب الجمهوري، فإن أمريكا تكون قد سبقت نفسها في سماحها لأبناء الأقليات في قيادة أمريكا قبل عقدين لاحقين من الزمان، حيث ستصبح أمريكا بلا أغلبية عرقية أو مذهبية، بل خليط كبير من الأعراق والأديان والمذاهب والأصول الوطنية، ونفوذ أكبر للمرأة.

وجرت على هامش الانتخابات الرئاسية، انتخابات ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، وكافة أعضاء مجلس النواب، ومنصب حاكم (١١) ولاية، وعديد من الاستفتاءات والانتخابات المحلية لمئات آلاف المناصب في ولايات ومقاطعات ومدن وأحياء وضواحٍ، تصل إلى حد انتخاب مجالس أمناء المكتبات العامة وإدارة الدفاع المدني وغيرها من المواقع الأقل أهمية، والتي يُصر الأمريكيون على انتخاب من يشغلها بدل التعيين.

وتمت الانتخابات الرئاسية الأمريكية على أساس الإحصاء السكاني العام الذي يجري كل عشرة سنوات– كان آخرها في عام ٢٠٠٠م– حيث يتم توزيع أصوات الناخبين الكبار في المجمعات الانتخابية على أساسها على الولايات الخمسين بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا التي توجد فيها العاصمة واشنطن، حيث تحصل على ثلاثة ناخبين كبار. وتعطى كل ولاية ثلاثة ناخبين كبار كحد أدنى، بينما يبلغ عدد الممثلين التشريعيين لأصغر الولايات، وهم (٢) شيوخ و(١) نائب لكل ولاية صُغرى، ثم تُوزع أعداد

الناخبين الكبار على باقي الولايات وفق الإحصاء السكاني المذكور، والذي يُعطي ما يُقارب (٥٧٠,٠٠٠) أمريكي صوتاً لناخب كبير واحد، حيث يفوز المرشح الرئاسي وفق نظام المجمع الانتخابي وهو نظام ديمقراطي غير مباشرة، والذي يحصل على (نصف+١) من أصوات الناخبين الكبار ومجموعهم (٥٣٨)، أي الفوز بـ (٢٧٠) صوتاً على الأقل، وبغض النظر عن عدد أصوات الناخبين الحقيقيين الأمريكيين والذين وصل عددهم في انتخابات ٢٠٠٨م حوالي (١٢٥) مليون ناخب أمريكي.

حملات انتخابية طويلة ومُكلفة ومشحونة

بدأ المرشحون للانتخابات الرئاسية الأمريكية تحضيراتهم الجدية منذ عام ٢٠٠٦م، إلا أن قائمة المرشحين الرئيسيين بدأت تتبلور في أوائل عام ٢٠٠٧م، ومع نهايته كان تسعة من مُرشحي الحزبين الرئيسين قد جمعا ما يزيد على (١٠٠) مليون دولار.

ويعقد الحزبان الرئيسان سلسلة من الانتخابات التمهيدية في الولايات الأمريكية يتنافس فيها مرشحو كل حزب فيما بينهم على حدة لإفراز مُرشح واحد للحزب ليتنافس في الانتخابات النهائية ضد مُرشح الحزب الآخر. وفيما حسم الحزب الجمهوري أمره في شهر ٣/٢٠٠٨م بفوز ماكين في الانتخابات التمهيدية في أوهايو وتكساس، إلا أن الصراع بين أوباما وكلنتون استمر حتى شهر ٦/٢٠٠٨م رغم أن أوباما كان ضامنا لأغلبية أصوات الناخبين، إلا أن كلنتون كانت تعتمد على توزيع الأصوات نسبياً على مندوبي الحزب عند اجتماعهم في مؤتمرهم العام للحزب الديمقراطي.

ومر المرشحان- أوباما وكلينتون- بأوقات عصيبة ولحظات حرجة وعديدة من الهزائم والانتصارات. وتطور الوضع في بعض الأحيان إلى جدالات ساخنة جداً بين أنصار كلا المرشحين، وأحيانا بين المرشحين أنفسهما. وفي بعض الأوقات، خرجت الخلافات بينهما على الملأ وأمام وسائل الإعلام. وقد تعرض أوباما في مرات كثيرة إلى اتهامات تُشكِّك في وطنيته ودينه وفي دعمه لإسرائيل وفي قلة خبرته من قِبل منافسته

كلنتون. وقد استغل واستفاد مرشح الحزب الجمهوري ماكين لاحقاً من تلك الاتهامات في مهاجمة أوباما. ويبدو أن أوباما الذي رفع شعار التغيير وأن الشعب وأمريكا قادران على التغيير قد نجح في الدفاع عن نفسه أمام هذه الاتهامات، بل حول بعضها لتكون ميزة له؛ حيث ابتعد أوباما عن كل شخص أو كنيسة أو مجموعة قد تُلصق به تهمة العنصرية لصالح السود، حتى إنه ولفترة طويلة لم يُخاطب التجمعات والمدن السوداء أو يذهب إليها، وأعلن وبوضوح أنه مسيحي ولا علاقة له دينيا بوالده المسلم. وقام بالتودد الشديد ليهود أمريكا واللوبي اليهودي- المكروه من قِبل السياسيين- هناك، وزار إسرائيل لنفس الغرض.

وبعد أن تحدد مُرشحا الحزبين الرئيسين، عُقدت ثلاث مُناظرات عامة بينهما نوقشت خلالها قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي، والأزمة الاقتصادية والسياسات المحلية. وكلما اقترب يوم الانتخاب زادت الحملات الانتخابية من فاعليتها. ومع كل مناظرة تلفزيونية عامة، كان الأمريكيون يزدادون معرفة بالمرشحين، ويتحمسون لهما. وازداد عدد الراغبين بالتصويت، خاصة مع ضغط الأزمة الاقتصادية عليهم. وسرت في الجاليات المحاصرة والأقليات والشباب حُمّى دعم أوباما، ومن هؤلاء من كانوا من أصول لاتينية، ومن اليهود والمسلمين وطلاب الجامعات والنساء وأبناء المدن الكبيرة.

واعتبرت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٨م هي الأكثر كلفة في أمريكا، بل والعالم كله، فقد تضاعفت حدة التكاليف منذ عام ١٩٩٦م، لتصل في انتخابات ٢٠٠٨م إلى مليار دولار من النفقات المباشرة من كلا المرشحين (٦٣٩ مليون/ أوباما، ٣٦٠ مليون/ ماكين). أي إن تكلفة كل صوت ربحه أوباما قد كلفه قُرابة (١٠) دولارات، وكل صوت ربحه ماكين قد كلفه أكثر من (٦) دولارات. يُضاف إلى ذلك أن أكثر من مليار دولار آخر تُصرف بواسطة الحزب وأنصاره دعماً للمرشحين. وتثير هذه الأرقام كثيرا من النقاش حول ضرورة تنظيم تمويل الحملات الانتخابات. ولعل هذه التكاليف المرتفعة، تفتح المجال على مصراعيه لنقاش فلسفة الديمقراطية الأمريكية وموضوعيتها المكلفة جداً،

فقد أصبحت ديمقراطيةَ الأثرياء وجماعات الضغط والمصالح، وليست ديمقراطية عامة الشعب.

وشهدت الحملات الدعائية الانتخابية على الإنترنت توسعاً كبيراً، كان أوباما أبرز من استخدمه واستفاد منه، خاصة في محاولته الوصول إلى الشباب الأمريكي. وتم كذلك جمع عشرات الملايين من التبرعات عبر هذه الواسطة الحديثة. وتعرضت وسائل الإعلام لانتقادات بخصوص أدائها الفني والنوعي في تغطية الانتخابات وتركيزها في أحيان عديدة على مواضيع ليست مهمة للناخبين. وكانت وسائل الإعلام التي هي في غالبها عِلمانية وليبرالية، مُنحازة أكثر لأوباما؛ فقد كانت نسبة التغطية الإيجابية له مُقارنة بالتغطية الإيجابية لماكين بمعدل (٤:٧)، وكانت التغطية السلبية لماكين هي ضِعف التغطية السلبية لأوباما، وأكد ذلك أحد استطلاعات الرأي العامة الذي رأى فيه (٧٠٪) من الناخبين أن الإعلام يُريد لأوباما أن ينجح، مقابل (٩٪) فقط من الناخبين كان يرى أن الإعلام يُريد لماكين أن ينجح.

نتائج الانتخابات بالأرقام

توقع المراقبون في بداية الانتخابات أن تتجاوز نسبة المصوتين حاجز الـ (٦٤٪) من أصل حوالي (٢١٤) مليون ناخب مُسجل للتصويت. وفيما لو حدث ذلك، ستكون النسبة الأعلى في المائة عام الأخيرة في الولايات المتحدة. ولكن تبين أن نسبة الناخبين لم تتجاوز (٥٨٪) وهي أعلى من الانتخابات الأخيرة التي جرت عام ٢٠٠٤م بما يزيد على مليوني ناخب.

وتمكن أوباما، مثلما تمكن كارتر في ١٩٧٦م، من الحصول على أغلبية كبيرة من أصوات الناخبين، فيما لم يتمكن كلنتون من ذلك. وهو أكثر ديمقراطي منذ جونسون في عام ١٩٦٤م يحصل على أعلى نسبة من أصوات الناخبين. وقد استطاع أوباما انتزاع الفوز في بعض الولايات التي لم يفز فيها غيره من الديمقراطيين منذ زمن طويل. وكذلك استطاع الفوز دون أن يفوز في بعض الولايات التي كان يجب على كل المرشحين في

الانتخابات السابقة الفوز بها. ومنذ عهد روزفلت لم يفز في الانتخابات رئيس ونائبه من الشمال كما حصل مع أوباما وبايدن. وكان لزاماً فيما بين روزفلت وأوباما أن يكون الرئيس أو نائبه من الجنوب.

ولو فاز ماكين في ولاية ميسوري التي تُعَدُّ العينة الممثلة لأمريكا: انتخابياً وديمغرافياً وتوجهات فكرية وسياسية واقتصادية، فإنها ستكون المرة الأولى التي لا تصوت للرابح منذ عام ١٩٥٦م والمرة الثانية منذ عام ١٩٠٤م. وأظهرت تلك النتائج تغيرا مهما في القواعد الانتخابية والسياسية في أمريكا.

وبالمقارنة بمرشح الحزب بالديمقراطي جون كيري في انتخابات عام ٢٠٠٤م، فإن أوباما فاز بمجموع (١١٣) صوتا من المجمع الانتخابي بفوزه في ولايات كان قد فاز بها بوش في ذلك الحين، وهي كولارادو وفلوريدا وإنديانا وأيوا ونبراسكا ونيفادا ونيومكسيكو ونورث كارولاينا وأوهايو وفيرجينيا. وبفوزه أيضاً بولاية مينيسوتا يكون أوباما قد فاز بأصوات (١٠) ولايات من أصل (١٦) ولاية مُتأرجحة في التصويت بين الحزبين، والتي يتنافس فيها المرشحان بقوة لصعوبة حسمها مُبكراً. أي إن أوباما فاز بمجموع (١٢٣) صوت مقابل (٤٣) صوت لماكين في هذه الولايات المتأرجحة.

تحليل لنتائج الانتخابات

على الرغم من عدم تلاشي دور اختلاف اللون والعرق في هذه الانتخابات لدى الناخبين البيض، حيث لا زالت أغلبيتهم تصوت للمرشح الأبيض (٥٥٪ لماكين و٤٣٪ لأوباما)، إلا أن الانتخابات الرئيسة أثبتت أنه إذا ما توفر المرشح المناسب في الظروف المناسبة فإن الغالبية البيضاء ستتخلى عن معظم عنصريتها. وقد حصل أوباما على أصوات من الناخبين البيض أكثر من مُرشحي الحزب الديمقراطي (البيض) في الانتخابات الرئاسية الخمسة السابقة؛ بمعنى أن جزءاً كبيراً من تصويت البيض كان يتركز في دعمهم للحزب الجمهوري كقناعة حزبية وبرامجية ومصلحية، وليس كلون وعرق فحسب. وفي المقابل فإن عامل اللون والعرق يبدو أقوى بكثير لدى غير البيض الذين

صوتوا للأسود أوباما (٩٥٪ من السود، ٦٧٪ لاتينو وآسيويون) ونسبة هؤلاء أعلى بكثير من المعدل العام الذي حصل عليه أوباما من مجموع الناخبين (٥٣٪)، بينما مُعدل تصويت البيض أقل منه بعشر نقاط (٤٣٪). وعليه فقد انتفع أوباما من دور اللون والعرق من غير البيض كثيراً ولم يتضرر منه لدى البيض.

وأظهرت الانتخابات دورا كبيرا للنساء في إنجاح أوباما (صوت له ٥٦٪ من النساء مقابل ٤٩٪ من الرجال)، وتساوت أصوات الرجال تقريباً الممنوحة لكلا المرشحين، بينما كان فارق التصويت النسائي كبير (٥٦٪ أوباما، ٤٣٪ لماكين). وتخلف عن هذا الدعم النسائي لأوباما النساء البيض (٤٦٪ أوباما، ٥٣٪ ماكين) مقارنة بباقي النساء عامة، رغم أنهن تفوَّقن على دعم الرجال البيض أسوة بباقي النساء مقابل الرجال عامة.

أما فئة الشباب، فقد لعبت دوراً كبيراً في دعم أوباما (٦٦٪ أعمار من ١٨- ٢٩ سنة، ٥٢٪ أعمار من ٣٠-٤٤ سنة). بينما أعطى كبار السن لماكين (٥٣٪). حتى الشباب البيض دعموا في أغلبيتهم أوباما (٥٤٪ أعمار في سن ١٨-٢٩ بيض).

ودعمت الطبقات الفقيرة والوسطى أوباما بصورة كبيرة (٧٣٪ تحت دخل ١٩,٠٠٠ دولار، ٦٠٪ تحت دخل ٥٠,٠٠٠ ، و٥٥٪ تحت دخل ١٠٠,٠٠٠). وتقاسم أوباما وماكين الأصوات لمن دخلهم فوق ١٠٠,٠٠٠. وشذّ عن ذلك البيض عامة رغم أن الأغنياء منهم كانوا أكثر تصويتاً لماكين (٥٦٪ فوق ٥٠,٠٠٠ دولار).

ودعم الأقلُّ والأكثرُ تعليما أوباما مقارنة بمتوسطي التعليم؛ فالأقل تعليماً دعموه لأسبابهم الاقتصادية والاجتماعية والعرقية، بينما الأكثر تعليماً لبحثهم عن رئيس بمواصفات واعية وحديثة وتغييرية لإنقاذ أمريكا. حتى إن البيض المتعلمين كانوا أكثر دعماً لأوباما من البيض غير المتعلمين.

وعلى الصعيد الديني والمذهبي، صوتت كل أقلياتها وبنسب مُرتفعة لأوباما (٥٤٪ كاثوليك، ٧٨٪ يهود، ٩٦٪ مسلمون، ٧٥٪ ديانات ومذاهب أخرى. أما الأغلبية البروتستانتية (وأكثرهم بيض وجمهوريون وفي الولايات الجنوبية ومُحافظون) فقد صوتوا

لماكين (٥٤٪)، بل إن الأكثر تديناً صوتوا أكثر لماكين. ووصلت نسبة التصويت لدى الإنجيليين البيض (٧٥٪) لماكين. واستفاد أوباما من الأقليات العرقية ومن شرائح المرأة والشباب والطبقتين الفقيرة والوسطى، ومن الأقليات الدينية والمذهبية واللادينية.

وصوت (١٠٪) من أنصار الحزبين لمرشح الحزب الآخر، وتفسير أن (١٠٪) من الديمقراطيين قد صوتوا لماكين قد يعود بسبب عرقه ولونه ومشاركته في حرب فيتنام ودعمه لإسرائيل. كما صوت (٩٪) من الجمهوريين لأوباما، لأنهم من أقليات غير بيضاء وبسبب حاجتهم للتغيير واحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وبنفس الاتجاه صوت (٨٩٪) من الليبراليين لأوباما، و(٧٨٪) من المحافظين لماكين، و(٦٠٪) من الوسطيين لأوباما. وكانت نسبة المحافظين المصوتين لأوباما ضعف نسبة الليبراليين المصوتين لماكين (٢٠٪- ١٠٪).

وصوت (٦٩٪) من الذين صوتوا لأول مرة لصالح أوباما، وغالبيتهم من شرائح الشباب والفقراء والنساء والسود ومن أصول لاتينية، والذين كانوا لا يصوتون في السابق لشعورهم بأنهم مُهشمون، ولحماستهم هذه المرة لشعارات التميز والإنقاذ التي يطرحها أوباما. بينما تقاسم أوباما وماكين أصوات الناخبين السابقين تقريباً (٥٠٪، ٤٨٪) أصحاب القناعات والانتماءات والحسابات السابقة. فظهور أوباما كمُرشح مُناسب في ظرف مُناسب وفي لحظات حرجة وطرحه لشعارات مرغوبة جعله يحرك الشارع الأمريكي ويشحنه ويزيد ثقته بالتصويت والمشاركة في الحياة السياسية العامة.

ويبدو أن المصوتين قد حسموا أمرهم مُبكرين فيمن سيصوتون له، حيث تقاسم المرشحان أصوات من قرروا مُتأخرين من هو مُرشحهم المفضل، بينما كان قد قرر أصحاب القرار المبكر التصويت (٥٣٪) لأوباما، و(٤٦٪) لماكين، وهي النسبة العامة نفسها للانتخابات. بمعنى أن حُمى الحملات الانتخابية في الأسبوع الأخيرة كانت فقط لتثبيت هذه النسب وليس لكسب أصوات جديدة لأي من المرشحين ما دامت وتيرة الحملات نفسها، وما لم تحدث اهتزازات وأحداث كبيرة في ذك الأسبوع.

ومن جهة أخرى، تأتي معظم المؤشرات الأخرى: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والديمغرافية والمصالح والاهتمامات، مُتماشية مع المؤشرات العامة السابقة عند التصويت لأحد المرشحين؛ فقد صوت من المتزوجين (٥٢٪) لماكين، بينما صوت من غير المتزوجين (٦٥٪) لأوباما (عُزاب، ومُنفصلون، وأصحاب العلاقات الجنسية غير التقليدية). وصوت (٥٥٪) ممن يحملون ويحرصون على وظائفهم لأوباما لحماية أنفسهم كطبقة وسطى عاملة. وصوت له (٦٠٪) من النساء العاملات، و(٦٠٪) ممن ينتمون للنقابات. بينما صوت (٦٢٪) ممن يمتلكون سلاحاً لماكين، و(٥٤٪) صوتوا له ممن خدموا في الجيش، و(٥٠٪) ممن يخشون عملاً إرهابياً ضد أمريكا مقابل (٤٨٪) لأوباما، وممن لا يخشون ذلك صوت (٦٧٪) لأوباما و(٣٠٪) لماكين. وممن يخشون ارتفاع كلفة التأمين الصحي صوت (٦٠٪) منهم لأوباما. وممن لا يخشون ارتفاع التأمين الصحي صوت (٥٦٪) منهم لماكين، وصوت (٥٩٪) ممن يؤيدون التنقيب عن النفط في البحر لماكين مقابل (٨٦٪) صوتوا لأوباما ممن يرفضون ذلك. وصوت (٥٣٪) من القضاة لصالح لأوباما لتأثيرها على قضايا حقوقهم وحرياتهم العامة، بينما صوت (٤٥٪) منهم لماكين وهم ممن يحرصون على رفض الإجهاض والسياسات الاجتماعية غير المحافظة. وصوت(٤٣٪) ممن كانوا يخشون زيادة الضرائب عليهم من قبل أوباما، أما من أطمأنوا إلى أن أوباما لن يزيد الضرائب عليهم فقد صوت (٨٣٪) منهم له وهم الطبقات الفقيرة والوسطى، والعكس حصل بالنسبة لماكين. وممن كان قلقاً على حال الاقتصاد صوت (٥٤٪) منهم لأوباما، أما غير القلقين فقد صوت (٦٥٪) منهم لماكين. والذين اعتقدوا أن أمريكا تسير في الطرق الصحيح استمراراً لسياسات بوش فقد صوت (٧١٪) منهم لماكين، وأما من اعتقدوا أنها تسير في الاتجاه الخاطئ وأرادوا التغير فقد صوت (٦٢٪) منهم لأوباما. وممن يدعمون الحرب في العراق صوت (٨٦٪) منهم لماكين، ومن كانوا ضدها صوت (٧٦٪) لأوباما. وممن رغبوا بمتابعة سياسات بوش صوت (٨٥٪) لماكين، وممن رفضوا ذلك صوت (٩٠٪) لأوباما. وصوتت المناطق الشمالية الشرقية والوسطى الغربية والغربية بنسبة (٤٪- ٥٩٪) لأوباما بينما صوت (٥٤٪) في المناطق الجنوبية

لصالح ماكين. وصوت (٦٣٪) من سكان المدن (الحضر)، و(٥٠٪) من الضواحي لأوباما، بينما صوت (٥٣٪) من أبناء الريف و(٤٨٪) من أبناء الضواحي لماكين، وممن أرادوا للحكومة أن تتدخل أكثر في حياتهم العامة صوت (٧٦٪) منهم لأوباما.

جدول يظهر كيف صوت الشعب الأمريكي

الفئة	أوباما	ماكين
ذكور	٤٩٪	٤٨٪
إناث	٥٦٪	٤٣٪
ذكور بيض	٤١٪	٥٧٪
إناث بيض	٤٦٪	٥٣٪
بيض	٤٣٪	٥٥٪
سود	٩٥٪	٤٪
لاتينو وآخرون	٦٧٪	٣١٪
أعمار: ١٨-٢٩	٦٦٪	٣٢٪
٣٠-٤٤	٥٢٪	٤٦٪
٤٥- ٦٤	٥٠٪	٤٩٪
٦٥ فما فوق	٤٥٪	٥٣٪
١٨-٤٩ بيض	٥٤٪	٤٤٪
الباقي بيض	٤٣٪	٥٧٪
١٨- ٢٩ لاتينو	٧٦٪	١٩٪
دخل تحت ١٩ ألف دولار	٧٣٪	٢٥٪
دخل تحت – ٥٠	٦٠٪	٣٨٪
دخل تحت– ١٠٠	٥٥٪	٤٣٪
١٠٠ فما فوق	٤٩٪	٤٩٪

الفئة	أوباما	ماكين
بيض فوق ٠,٥٠	٤٧٪	٥١٪
غير بيض تحت ٠,٥٠	٤٣٪	٥٦٪
غير بيض فوق ٠,٥٠	٨٦٪	١٣٪
	٧٥٪	٢٢٪
التعليم	أخذ أوباما من غير المتعلمين ومن المتعلمين جداً أكثر من ماكين واستقطب من البيض المتعلمين أكثر من البيض غير المتعلمين ومن غير البيض غير المتعلمين أكثر من غير المتعلمين	
ديمقراطيون	٨٩٪	١٠٪
جمهوريون	٩٪	٩٠٪
مستلقون	٥٢٪	٤٤٪
بيض ديمقراطيون	٨٥٪	١٤٪
بيض مستقلون	٤٧٪	٤٩٪
بيض جمهوريون	٨٪	٩١٪
غير ذلك	٨٠٪	١٨٪
ليبرالي	٨٩٪	١٠٪
وسطي	٦٠٪	٣٩٪
مُحافظ	٢٠٪	٧٨٪
مصوت أول مرة	٦٩٪	٣٠٪
مصوت سابق	٥٠٪	٤٨٪
قرار التصويت للمرشح خلال الأسبوع الأخير	٤٨٪	٤٨٪
قبل ذلك	٥٣٪	٤٦٪
بروتستانت	٤٥٪	٥٤٪
كاثوليك	٥٤٪	٤٥٪
يهود	٧٨٪	٢١٪

الفئة	أوباما	ماكين
غير ذلك	٪٧٣	٪٢٢
لا دين	٪٧٥	٪٢٣
الأكثر تديناً	---	أكثر لماكين
المتزوجون	٪٤٧	٪٥٢
دون زواج	٪٦٥	٪٣٣
(طلاق، شباب، ...)	----	----
المحافظون اجتماعياً مع ماكين		
تعمل دوام كامل	٪٥٥	٪٤٤
لا تعمل دوام كامل	٪٥٠	٪٤٨
امرأة تعمل	٪٦٠	٪٣٩
امرأة لا تعمل	٪٥٠	٪٤٨
عضو نقابة	٪٦٠	٪٣٧
ليس عضو نقابة	٪٥٢	٪٤٦
تملك سلاحاً	٪٣٧	٪٦٢
لا تملك سلاحاً	٪٦٥	٪٣٣
خدمت في الجيش	٪٤٤	٪٥٤
لم تخدم في الجيش	٪٥٤	٪٤٤
أردت أن تفوز كلنتون	٪٨٣	٪١٦
أردت أن يفوز أوباما	٪٩٨	٪٢
سكن مدينة	٪٦٣	٪٣٥
سكن ضراصي	٪٥٠	٪٤٨
سكن ريفي	٪٤٥	٪٥٣
الحكومة يجب أن تعمل أكثر	٪٧٦	٪٢٣
الحكومة تتدخل كثيراً	٪٢٧	٪٧١

الفئة	أوباما	ماكين
تخشى عملا إرهابيا	٤٨٪	٥٠٪
لا تخشى عملا إرهابيا	٦٧٪	٣٠٪
تخشى ارتفاع كلفة التأمين الصحي	٦٠٪	٣٨٪
لا تخش ارتفاع كلفة التأمين الصحي	٤٢٪	٥٦٪
التنقيب عن النفط في البحر	٣٩٪	٥٩٪
لا للتنقيب عن النفط في البحر	٨٦٪	١٢٪
مهتم بتعيينات المحكمة العليا	٥٣٪	٤٥٪
غير مهتم بتعيينات المحكمة العليا	٤٣٪	٥٤٪
الضرائب ستزيد إذا فاز أوباما	٤٣٪	٥٥٪
الضرائب لا تزيد إذا فاز أوباما	٨٢٪	١٦٪
الضرائب تزيد إذا فاز ماكين	٦٢٪	٣٦٪
الضرائب لا تزيد إذا فاز ماكين	٤٠٪	٥٩٪
بايدن فقط يُمكن أن يصلح رئيساً	٩١٪	٨٪
بالين فقط يُمكن أن تصلح رئيسة	٣٪	٩٦٪
الاثنان يصلحان أن يكونا رئيسين	١٣٪	٨٥٪
أنت قلق على الاقتصاد	٥٤٪	٤٤٪
أنت غير قلق على الاقتصاد	٣٣٪	٦٥٪
أمريكا تسير في الطريق الصحيح	٢٧٪	٧١٪
أمريكا تسير في الطريق الخاطئ	٦٢٪	٣٦٪
تدعم الحرب على العراق	١٣٪	٨٦٪
ضد الحرب على العراق	٧٦٪	٢٢٪
العرق مهم في اختيار المرشح	٥٣٪	٤٥٪
العرق ليس مهم في اختيار المرشح	٥١٪	٤٦٪

الفئة	أوباما	ماكين
عمر المرشح مهم في اختياره	٦٦٪	٣٢٪
عمر المرشح ليس مهم في اختياره	٤٢٪	٥٥٪
اختيار بالين كان مهماً	٤٣٪	٥٦٪
اختيار بالين لم يكن مهماً	٦٥٪	٣٣٪
ماكين ستتابع سياسات بوش	٩٠٪	٨٪
ماكين لن يُتابع سياسات بوش	١٣٪	٨٥٪
بوش جيد كرئيس	١٠٪	٨٩٪
بوش غير جيد كرئيس	٦٧٪	٣١٪
القضايا هي الأهم في اختياري	٦٠٪	٣٨٪
الصفات الشخصية هي الأهم في اختياري	٣٩٪	٥٩٪
سياسات الطاقة مهمة	٥٠٪	٤٦٪
سياسات العراق مهمة	٥٩٪	٣٩٪
سياسات الاقتصاد مهمة	٥٣٪	٤٤٪
سياسات الإرهاب مهمة	١٣٪	٨٦٪
سياسات الرعاية الصحية مهمة	٧٣٪	٢٦٪
أقطن في الشمال الشرقي	٥٩٪	٤٠٪
أقطن في وسط الغرب	٥٤٪	٤٤٪
أقطن في الجنوب	٤٥٪	٥٤٪
أقطن في الغرب	٥٧٪	٤٠٪

انتهاكات حقوق الإنسان

من قبل أمن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية*

أصدر مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٨م تقريراً حقوقياً يرصد فيه الانتهاكات الخطيرة والممنهجة التي وقعت في الضفة الغربية على أيدي هيئات السلطة الفلسطينية وقوات الأمن الفلسطينية والميليشيات التابعة لها.

يعد هذا التقرير الأول من نوعه الذي يخصص لرصد هذه الانتهاكات، فعلى الرغم من اهتمام العديد من المنظمات الدولية المختصة برصد انتهاكات حقوق الإنسان، كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، بمثل هذه الانتهاكات، إلا أنها لم تخصص تقارير منفردة لهذا الأمر.

ويمتاز هذا التقرير كذلك باستناده إلى مصادر مختلفة ومتنوعة سواء كانت عالمية أو عربية أو فلسطينية، واستناده إلى منهجية قانونية وعلمية في رصد هذه الانتهاكات وعرضها.

مبررات إعداد التقرير

يذكر التقرير جملة من المبررات التي دعت إلى إعداده، وأهمها تزايد القلق في أوساط الناشطين الحقوقيين والسياسيين والقانونيين الفلسطينيين من الخطورة التي تنطوي عليها ممارسات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ضد المواطنين بسبب تواتر المعلومات حول التعذيب والقتل والاعتقال والتهديد.. الخ.

---

*. **عبيدة فارس/** باحث في مجال حقوق الإنسان

ومن المبررات التي دفعت إلى إعداد التقرير التجاهل المتعمد أو شبه المتعمد من قبل وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان والشخصيات والمؤسسات السياسية لهذه الانتهاكات، وهي التي قامت في الوقت ذاته، وبقوة، بتسليط الضوء على الانتهاكات التي تمّت من الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وعلى الأخص فيما يتعلق بانتهاكات الأجهزة الأمنية لحقوق الإنسان في حالات الاعتقال والتحقيق وتفريق المتظاهرين، خصوصا في عام ٢٠٠٧م.

مدخل التقرير

تناول التقرير الصعوبات التي واجهت الفريق المكلف بإعداده في الحصول على المعلومات المطلوبة؛ إذلم يتمكن من التحقق من عدد من الادعاءات الخطيرة عن انتهاكات بحق المعتقلين والمواطنين على أيدي الأجهزة الأمنية، وتبين لدى الفريق أن ثمة تخوفات كبيرة تبديها الضحايا- حتى من قبل بعض السياسيين والقياديين في حركات المعارضة- بسبب تهديدات من قبل الأجهزة الأمنية ضد كل من يدلي بمعلومات حول معاملته في السجن بعد الإفراج عنه، ناهيك عن تحذير الأجهزة الأمنية لوسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان المحلية منها والدولية التي يعتقد بوجود عدد كبير من الحالات الموثقة لديها؛ فلم يعد بمقدورها أن تعلنها وتكشف عنها بسبب التهديد بإغلاقها أو بمنعها من العمل أو التضييق عليها.

ويقرّ معدّو التقرير أن التقرير لا يزال يخضع للتنقيح والمراجعة بسبب الصعوبات التي واجهت الفريق في تحرّي دقة المعلومات وتفاصيلها، حيث رحّبوا بأي ملاحظات أو تصويبات لهذا التقرير، كما دعوا منظمات حقوق الإنسان الدولية إلى تبنّي فكرته، والمساعدة على وقف تدهور حقوق الإنسان في الضفة الغربية على أيدي الأجهزة الأمنية، ووجهوا الدعوة إلى هذه المنظمات والناشطين إلى عدم الالتفات إلى وسائل التهديد والإرهاب التي قد يمارسها بعض المسؤولين الأمنيين هناك لمصلحة الرسالة التي تحملها هذه المنظمات.

ويُعرّف التقريرُ **السّلطةَ الفلسطينية** في الضفة الغربية بأنّها كلٌّ مِن: رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومتها وأجهزتها، وحركة فتح في الضفة الغربية، والمجموعات والقوات الأمنية والمسلحة التابعة لها.

البيئة السياسية والأمنية المحفزة على الانتهاكات

عرض التقرير إلى الخلفية السياسية التي وقعت على إثرها الانتهاكات التي يرصدها ويكشف عنها للملأ، فتناول الخلافات الفلسطينية الداخلية التي بدأت في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦م، بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية بنسبة تجاوزت ٥٩,٥٪ من مجموع أعضاء المجلس التشريعي، وبنسبة أصوات ناخبين تجاوزت ٦٩٪ من مجموع من أدلوا بأصواتهم في الضفة والقطاع، ملحقة هزيمة بحركة فتح التي هيمنت على السلطة بلا انقطاع منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في ١٩٩٤م، وشكّلت حركة حماس الحكومة الفلسطينية في مارس/ آذار ٢٠٠٦م برئاسة إسماعيل هنية.

وعلى مدار الفترات التي تلت ذلك وحتى سيطرة حركة حماس على الأجهزة الأمنية ومقراتها عسكريا في قطاع غزة في يونيو/ حزيران ٢٠٠٧م، فإن أجهزة السلطة الفلسطينية وقوات أمنها سعت جاهدة لإضعاف سيطرة حكومة السلطة الفلسطينية المنتخبة من خلال تحريض الشارع ضدها وارتكاب أعمال مسلحة لإثارة الفوضى الأمنية، وعدم الانصياع لسلطات الحكومة المنتخبة وقراراتها.

وانتقاما من سيطرة قوات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة على القطاع، قامت قوات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ومسلحون يزعمون الانتماء إلى حركة فتح بشن الكثير من الاعتداءات على المعارضين السياسيين لها– خاصة من مؤيدي حركة حماس– في الضفة الغربية، وفقاً لما يقوله تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٧م. وكان هدف حملات الاعتقالات هذه بصورة رئيسة ترهيب مؤيدي حركة حماس بحجة منعهم من "تنفيذ أي انقلاب للحركة في الضفة الغربية

ضد السلطة الفلسطينية هناك"، كما صرح بذلك سلام فياض رئيس حكومة الطوارئ في رام الله.

الأجهزة المتورطة في هذه الانتهاكات

يشير التقرير إلى أن الانتهاكات التي يرصدها ارتكبت في معظمها من قبل خمسة أجهزة رئيسة في الضفة الغربية، وهي:

- أولا: جهاز الأمن الوقائي، ويتبع لوزير الداخلية والأمن الوطني.
- ثانيا: جهاز الشرطة والأمن العام، ويتبع لوزير الداخلية والأمن الوطني.
- ثالثا: جهاز المخابرات العامة، ويتبع رئيس السلطة الفلسطينية.
- رابعا: جهاز الحرس الرئاسي (ويسمى أحياناً جهاز الأمن الداخلي)– القوة ١٧ سابقا– ويتبع رئيس السلطة، ولا ينظمه أي قانون فلسطيني (أي إنه يعمل خارج القانون).
- خامسا: جهاز الاستخبارات العسكرية، ويتبع رئيس السلطة الفلسطينية، ولا ينظم عمله أي قانون فلسطيني (أي إنه يعمل خارج القانون).

وتشرف على الاعتقالات في الضفة الغربية لجنة أمنية مشتركة من هذه الأجهزة الخمسة، ولها تمثيل كامل في كل محافظات الضفة.

الحصانة الأمنية للمشتبه بهم

فاقمت الحصانة من الملاحقة القانونية التي منحتها الرئاسة الفلسطينية وهيئاتها المختلفة فعلياً إلى القوات الأمنية والمسلحة التابعة لها في الضفة الغربية من أجواء الخوف والترهيب لدى الأشخاص المتعاطفين مع حركة حماس، فقد أبلغ أشخاص عديدون منظمةَ العفو الدولية أنهم لا يرغبون في أن يُعرف عنهم أنهم قد أبلغوا عن الهجمات أو تعرفوا على الجناة، وقال بعضهم: إنهم لم يتقدموا بشكاوى إلى قوات الأمن لأنهم يرون أن ذلك غير ذي جدوى، أو لأنهم يخشون من أن يعرضهم ذلك للانتقام لاحقاً.

وتشكل الشهادات السابقة مجتمعة دلالة واضحة على حجم الانتهاك الذي تمارسه السلطة الفلسطينية من خلال عدم وجود ضوابط لسلطة الأجهزة الأمنية، والسماح لميليشيات خارج القانون بممارسة سلطة الاعتقال التعسفي، وعدم الالتزام بالإجراءات وبالقواعد القانونية الخاصة بتنفيذ الاحتجاز بحق المشتبه بهم، وهو ما يشكل مخالفة صريحة لمدوَّنة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والتي اعتُمِدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/ ١٦٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩م، ولأحكام المادتين التاسعة والعاشرة على وجه الخصوص من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون/ ديسمبر١٩٦٦م، ولأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤م، ولاتفاقية الأمم المتحدة لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري لعام ٢٠٠٦م.

الاعتقالات واتجاهاتها

يشير التقرير إلى أنه وبحسب إحصائيات أواسط شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨م فإن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية كانت تعتقل (٥١٥) من معارضيها السياسيين دون توجيه تهم قانونية أو جنائية أو أمنية لهم أمام الهيئات القضائية الفلسطينية، فقد تم اعتقال المئات منهم منذ بداية شهر يوليو/ تموز ٢٠٠٨م.

ورغم مطالبة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، ومناشدة مؤسسات مختصة دولية وفلسطينية محلية بالإفراج عنهم إلا أنه وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير في أواسط شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م، تصرّ السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية على عدم وجود أي معتقل سياسي لديها، وأن هؤلاء المعتقلين تم اعتقالهم على أرضية مخالفات غير سياسية، وفقاً لتقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch.

الاعتداءات على الحريات العامة والصحافة ومؤسسات المجتمع

ارتكبت السلطة الفلسطينية خلال فترة إعداد التقرير عدداً من الانتهاكات التي استهدفت مؤسسات حقوقية وصحافية واجتماعية وتعليمية وخيرية ودينية وثقافية.

وتمثلت هذه الانتهاكات، وفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية، الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٧م، في إغلاق عدد من هذه المؤسسات، أو منعها من ممارسة أنشطتها؛ حيث قامت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بإغلاق (١٠٧) من الجمعيات الخيرية، وشملت جمعيات تمارس أنشطة اجتماعية وتربوية وصحية وثقافية متعددة، يستفيد منها عشرات الآلاف من المواطنين المحتاجين ممن لا يتلقون عناية كافية من قبل السلطة.

من جهة أخرى أصدرت حكومة سلام فياض التابعة للرئيس الفلسطيني في رام الله قرارا يقضي بتجميد الأرصدة البنكية لعدد من المنظمات غير الحكومية (NGO's) في الضفة الغربية.

كما استخدمت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية العنف ضد المتظاهرين المحتجين والصحفيين والتجمعات الشعبية. ففي ٩ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧م، فرَّقت قوات الأمن التابعة للسلطة بالعنف تجمعاً كبيراً للطلبة خارج جامعة الخليل، أصيب فيه عدد كبير من الطلبة والصحفيين، وتمت مصادرة معدات الصحفيين لمنعهم من تغطية هذه الانتهاكات.

وفي ٢٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧م، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق مظاهرة في وسط رام الله نظمتها نساء للدعوة إلى الإفراج عن أقاربهن المحتجزين لدى السلطة الفلسطينية، واشتكت بعض النسوة أيضاً من أنهن كن يُدْفعن إلى الخلف بقوة من جانب الشرطة، وباستخدام الهروات ضدهن.

كما ورد عدد كبير من التقارير عن انتهاكات تمارسها أجهزة السلطة بحق الناشطين السياسيين والطلبة في الجامعات والإعلاميين.

التعذيب في سجون السلطة

يشير تقرير المجلس التشريعي الفلسطيني الصادر في ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٨م إلى أن جميع المعتقلين تعرضوا لتعذيب نفسي، وأن ٩٠٪ منهم تعرضوا لتعذيب شديد، و٧٠٪ من المعتقلين تعرضوا لتعذيب شديد جداً، و٨٥٪ كانوا يعانون من أمراض أو إصابات، أو خرجوا يعانون منها.

وتستمر أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية في ممارسة التعذيب ضد معارضيها السياسيين المعتقلين لديها، حيث يشير تقريرا منظمة العفو الدولية ومنظمة Human Rights Watch المشار إليهما سابقاً، إلى أنه تم رصد معلومات وشهادات حية من ضحايا وشهود تظهر سياسة منهجية لأجهزة السلطة الأمنية في الضفة الغربية تُنتهك فيها، وبشكل خطير، حقوقُ الإنسان الفلسطيني، وتهدف إلى محاربة الوجود والنفوذ الشعبي والسياسي والحركي والمجتمعي والمؤسسي لحركة حماس وآخرين من قوى المعارضة؛ فقد سجلت هذه التقارير ارتكاب السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية حالات قتل وتعذيب واعتداءات جسدية ومادية ومعنوية على المواطنين الفلسطينيين وحقوقهم وحرياتهم الإنسانية والدستورية، وعلى المعارضين السياسيين للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وعلى أقاربهم وممتلكاتهم.

وقد قامت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية في أحيان كثيرة بتعذيب المحتجزين أثناء الاستجواب.

أساليب التعذيب المتبعة

يشير التقرير إلى عدد من أساليب التعذيب المتبعة في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومن أهم هذه الأساليب: التظاهر بالإقدام على إعدام المحتجزين (الإعدام الصوري)، والركل واللكم، والضرب بالعصي والأنابيب البلاستيكية والخراطيم المطاطية، وإجبار المحتجزين على اتخاذ أوضاع مُجْهِدة لفترات زمنية مطولة، وهذه

الممارسة المعروفة باسم "الشبح" تتسبب بألم شديد وتؤدي إلى وقوع إصابات في بعض الأحيان، دون أن تُخلّف أي علامات أو شواهد مادية على استخدامها.

وهناك عدة طرق لتنفيذ هذا الأسلوب، من بينها: وضع الأيدي وراء الظهر وتكبيلها وربطها بحبل ورفع الحبل، ثم رفع الأيدي إلى أعلى مما يجعل كل ثقل الجسم على الأكتاف المضغوطة إلى الأمام ولفترات طويلة مما يتسبب بألم شديد.

ومن الأساليب المتبعة أيضاً: المنع من النوم لأيام متواصلة، والتعذيب النفسي بشتم المعتقل وأمه وأبيه وأخواته والرموز التي يحترمها المعتقل وشتم الذات الإلهية، والمباعدة بين الأرجل- والرأس منحَنٍ للأسفل- مع وضع قناع على الرأس، ووضع كيس كريه الرائحة من الخيش وشدِّه على الرقبة بحيث يصاب المعتقل باختناقات وضيق تنفس، وقد يصاب بالإغماء.

وقد تسبب ذلك لبعض المعتقلين بأمراض تنفسية. ومنها: احتجاز المعتقل في زنزانة انفرادية ضيقة جدا ودون نافذة، وعدم السماح له بالخروج منها لفترات طويلة جدا تصل إلى خمسة عشر يوما في بعض الأحيان، وحرمان المعتقل من مقابلة محام قانوني أو زيارة الأهل لفترات طويلة.

بعض حالات التعذيب والاعتقال التعسفي التي رصدها التقرير

عرض التقرير إلى بعض الحالات التي تعرّضت للتعذيب في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها، حيث عُرضت شهادات كل من الطالب حمزة القرعاوي، والأسير المحرر سمير عبد الله، والمهندس مهدي خنفر، والصحفي عوض الرجوب، والناشط عبد الجبار جرار، ود. رائد نعيرات.

وتحدث الضحايا في هذه الشهادات عن نوعية التعذيب الذي تعرضّوا له، وعن الانتهاكات الخطيرة التي تعرضوا لها أثناء اعتقالهم، وعن افتقار المعتقلات والسجون إلى أبسط المعايير الدولية لمراكز الاحتجاز والاعتقال.

وعرض التقرير لعدد من الحالات التي تعرضت للوفاة داخل السجون الفلسطينية في الضفة الغربية نتيجة للتعذيب، ومن الحالات التي عرضها التقرير حالتا مجد عبد العزيز البرغوثي، وشادي محمد شاهين.

حالات القتل الميداني على أيدي الأجهزة الأمنية

تناول التقرير عدداً من حالات القتل الميداني التي تم رصدها وتوثيقها، والتي قامت أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية، والميليشيات المسلحة المتعاونة معها، بتنفيذها دون تحقيق، حيث رصد التقرير حالات القتل الميداني الذي تعرّض له أنيس هشام أنيس السلعوس، وجمال سليم عارف الأسطة (نجا من الموت)، وهاني السروجي، ومحمد رداد (وهو أول طالب جامعي يقتل في داخل الجامعات الفلسطينية على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية)، ورضوان معزوز، وهشام برادعي.

ردود الفعل والمسؤولية

تناول التقرير بشكل مسهب ردود الفعل المختلفة على الانتهاكات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٦م وحتى الآن، إذ يُظهِر التقريرُ أن الحكومةَ الإسرائيلية أبْدت الدعمَ المباشرَ لما تقوم به أجهزة السلطة في الضفة الغربية من قمع وانتهاكات، وذلك من خلال تصريحات مختلفة لمسؤولين على المستويين السياسي والأمني.

وعلى المستوى الدولي، ظهر الموقف الأمريكي في حالة تناغم كامل مع الموقف الإسرائيلي، حيث أيدت الولايات المتحدة من خلال المواقف السياسية لها، السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وامتنعت عن الحديث عن أية انتهاكات تجري هناك، كما ساهمت مع حلفائها الدوليين، وأبرزهم بريطانيا وفرنسا وروسيا، بتقديم المعونات الأمنية والعسكرية للسلطة، من أجل تعزيز قوة الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وهذا كله يشكل خرقاً فاضحاً من جانب الدول المذكورة لالتزاماتها الدولية الواقعة على كاهلها بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

أما على المستوى العربي فيظهر الصمت المطبق على كل ما يجري في الضفة الغربية، حيث لم يسجل أي تصريح لأي مسؤول عربي يدين هذه الانتهاكات، بل إن بعض التقارير تشير إلى تورط بعض الدول العربية في دعم الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية، من خلال الدعم الأمني والمعلوماتي من أجل تنفيذ مهمتها في قمع الأطراف المعارضة في الضفة الغربية.

وتَظهرُ قيادةُ السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في وضع حرج وضعف متزايد إزاء القوى الأمنية؛ فقد رفضت الأجهزة الأمنية أكثر من مرة الانصياع إلى أوامر الرئيس بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين بوسائل متعددة. بينما تمتنع حكومة سلام فياض عن التعليق على ما تقوله التقارير التي تصدرها منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، ويبدو أنها لا تمتلك القدرة ولا الرغبة على التدخل في عمل أجهزة الأمن الفلسطينية.

ويلاحظ التقارير أن المجتمع المدني الفلسطيني يُعاني بدوره من الخوف والرعب الذي نشرته الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

كما يجري قمع الاتحادات الطلابية والكتل الانتخابية والاتحادات المهنية لمنعها من القيام بمثل هذه الأدوار الإنسانية والحقوقية.

ولم تتعاون الأجهزة الأمنية مع لجنة تقصي حقائق فلسطينية تم تشكيلها من أكاديميين وناشطين في مجال حقوق الإنسان وبرلمانيين رغم تلقيها المباركة من الرئيس محمود عباس.

الخلاصة والتوصيات

ينتهي التقرير إلى أنه رغم العقبات الكبيرة التي اعترضته، وحالت دون أن يلم بالحقائق كلها أو بالتدقيق في كثير منها، غير أنه كشف عن حجم الانتهاكات الصارخة والممنهجة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية بحق الناشطين والطلبة والأكاديميين في الضفة الغربية خصوصا المتعاطفين مع حركة حماس أو المنتمين إليها.

كما كشف التقرير خطورة استمرار دعم السلطة وأجهزتها الأمنية التي تنتهك حقوق الإنسان، وحذر من مغبة الإشراف الأميركي والأوروبي على هذه الأجهزة بتحميلها المسؤولية القانونية عن المشاركة أو التواطؤ في ارتكاب هذه الانتهاكات، أو غض الطرف عنها. وكشف التقرير عن التقصير الكبير الذي تبديه وسائل الإعلام العربية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان في الضغط لوقف هذه الممارسات.

وتضمن التقرير عدداً من التوصيات التي جرى تقسيمها بحسب الجهات المعنية بهذا الأمر؛ فقد أوصى التقرير السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بضرورة الالتزام بالمعايير الإنسانية والقانونية في تعاملها مع المواطنين الفلسطينيين والمعارضة السياسية، والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين لدى أجهزتها، وأن تقوم باتخاذ كافة الإجراءات الرقابية والتنفيذية والقضائية لوقف كل أشكال الانتهاكات العديدة التي ترتكب من قبل أجهزتها، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان والفعاليات الحقوقية الأخرى واللجان البرلمانية بزيارة المعتقلين والاطلاع على ملفات الاتهام بحقهم.

كما يوصي التقرير منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان على وجه الخصوص، بضرورة القيام بحملة إعلامية واسعة لوقف هذه الممارسات غير القانونية، وفتح مكاتبها ومواقعها الإلكترونية لتلقي الشكاوى، وإبلاغ الدول المانحة بتفاصيل هذه الانتهاكات، والتحقق من غيرها.

ويطالب التقريرُ المجتمعَ الدوليّ بضرورة وقف دعم الأجهزة الأمنية في الضفة إلى حين امتثالها للقواعد القانونية ولمبادئ السلوك الدولية التي يتعين على قوات الأمن وسائر الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون العمل بها والنزول على مقتضاها صوناً لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها دولياً، والتي أضحت تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني العام الدولي.

كما يطالب التقرير بسحب المدربين والمشرفين الأميركيين والأوروبيين، وبوقف تمويل التدريب في الدول العربية للأجهزة الأمنية الفلسطينية، ووقف تقديم المساعدات العسكرية لها ما دامت تمارس هذه الانتهاكات، حتى لا تُتَّهم هذه الأطراف بأنها شريك في هذه الانتهاكات. والضغط على القيادة السياسية الفلسطينية للقيام بواجباتها الدستورية لمنع هذه الممارسات غير الإنسانية، وتقديم المسؤولين عنها للعدالة.

دراسة قانونية في إشكالية موقع الرئاسة الفلسطينية

سيناريوهات واتجاهات الوضع القانوني للسلطة الفلسطينية بعد ٨/ ١/ ٢٠٠٩م*

مدخل التقرير وأهميته

تسارعت وتيرة الاستحقاق الدستوري لملء موقع رئيس السلطة الفلسطينية بشكل قانوني ودستوري اعتبارا من يوم ٩/ ١/ ٢٠٠٩م، ونظرا لما يشكله إهمال التوافق الداخلي على حل قانوني وسياسي لهذه المسألة من خطورة فإننا في مركز دراسات الشرق الأوسط نقدم هذه الدراسة المركزة التي استفادت من كثير من الجهود التي بذلها المركز وغيره في مجال النحت القانوني لإيجاد أرضية توفر الوضع الدستوري والشرعي لمنصب رئيس السلطة والحد من تفاقم احتمالات فقدانه لمكانته ومركزه القانوني، وللحد من تفاقم الخلافات الداخلية وتداعياتها السلبية على الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

ونؤكد في مقدمة هذا التقرير على ما يتفق عليه معظم الخبراء القانونيين والسياسيين من أن استمرار الانقسام السياسي والشرعي الفلسطيني، ووجود حكومتين في غزة والضفة، جعل وضع الرئيس الفلسطيني معقدا، حيث إنه لا يستطيع أن يمدد لنفسه يوما واحدا حسب الدستور، وإنْ فعل فهو سيدخل معترك الشرعية وعدم الشرعية كحال حكومة سلام فياض في رام الله، الأمر الذي يضعف قدرته التفاوضية مع حماس ومع الجانب الإسرائيلي في آن واحد، وقد يدخل السلطة كلها في فوضى قانونية لها تداعيات سياسية وميدانية غير محمودة العواقب.

وبالنظر إلى الحالة القائمة يلحظ خبراء القانون أن الأحكام القانونية الخاصة بموقع الرئاسة جاءت منظمة بشكل أساسي وكامل وحصري في القانون الأساسي للسلطة

---

* . **عبد الله الحراحشة**/ محام وباحث في القانون الدستوري-عمان.

الوطنية الفلسطينية (الدستور) وبإحالة منه (حسب المواد ٣٤+٣٦)[1] إلى قانون الانتخاب لغايات التنظيم الإجرائي فقط دون أي انتقاص أو تعارض مع أحكام مواد القانون الأساسي، خصوصا ما يتعلق بأن مدة رئاسة السلطة الفلسطينية هي أربع سنوات فقط، حيث تتضمن المادة المذكورة حكما دستورياً حظرياً يتقدم على سواه بتحديد مدة الرئاسة في الدورة الواحدة بأربع سنوات فقط، حيث إن النص الدستوري المذكور يسمو على أي نص قانوني آخر أقل رتبة منه، وبالتالي يحسم عدم دستورية أي قرار يتعلق بالاستمرار القسري للرئيس في منصبه وانتفاء شرعيته تحت أي ذريعة كانت وبأي صيغة كانت، وإن ذلك يشكل خطورة على اهتزاز الوضع القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية بأكمله، وخطورة ذلك البالغة على مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وتنامي المخاوف من تقلص الدعم العربي أو الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية بحجة هذه الحالة غير الشرعية وما أنتجته من فوضى،، يضاف إلى ذلك المخاطر الناجمة عن احتمالات اللجوء إلى القوة المسلحة لفرض خيار بقاء الرئيس في منصبه، الأمر الذي قد يفتح المجال لحرب أهلية ربما تكون أسوأ بكثير مما شهده قطاع غزة العام الماضي ٢٠٠٧م، ناهيك عن أنه يعد انتهاكا منظما للقانون والدستور، ويُشكّل سابقة مدمرة لجهود بناء السلطة الفلسطينية ومن ثم الدولة الفلسطينية المستقلة بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ويلحظ هذا التقرير باهتمام الرأي القانوني القائل بأن الحالة الفلسطينية القائمة "لا تستدعي أي نظر في الحالات الاستثنائية، حيث تنتهي فترة الرئاسة الطبيعية في ٨/ ١/ ٢٠٠٩م ليحل رئيس منتخب جديد مكان الرئيس السابق عبر انتخابات عامة حرة، وأن القيام بتمديد ولاية الرئيس لعام إضافي- حسب بعض التوجهات- يعد مخالفا للقانون الأساسي، وأنه يضر ضررا بالغا بالديمقراطية الفلسطينية، وأن المركز القانوني

[1]. لمراجعة جميع المواد القانونية المشار إليها في ثنايا هذه الدراسة يرجع إلى القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م، وتعديلاته في قانون رقم٢ لعام ٢٠٠٥م. ويمكن الرجوع إليها على موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني/ السلطة الفلسطينية.

لرئاسة السلطة سيتحول إلى حالة غير دستورية، وأن الرئيس الحالي سيفقد صفته الدستورية، وسيصبح فاقدا للشرعية من الناحية القانونية، وسيغدو فاقدا لأي صفة تمثيلية سواء للسلطة أو للشعب الفلسطيني"[1].

وعليه فإننا سنحاول في هذه الدراسة بيان الرأي القانوني في مختلف الاحتمالات التي قد ترِدُ في هذه الحالة ذات التعارض الشديد في المصالح والتناقض الحاد في المشاريع في إطار ميزان الشرعية القانونية للسلطة الوطنية الفلسطينية وهو القانون الأساسي.

أولاً: القواعد الدستورية الأساسية للنظام السياسي الفلسطيني

١- **القاعدة الدستورية الأولى:** أن الشعب (عبر ممثليه) هو مصدر السلطات، وقد ورد ذلك نصاً واضحاً في المادة (٢) من القانون الأساسي ونصها: (الشعب مصدر السلطات...)، ودلالتها أن الشرعية القانونية السياسية النهائية وإرادة الأمة المعرَّفة قانونا تجتمع للشعب ويعبر عنها من خلال ممثليه (المجلس التشريعي)، وكذلك ينطبق الأمر على أي وسيلة لتجاوز الشرعية كالاستفتاءات الخارج عن إطار الشرعية، وغير المُقَرّ في القانون الأساسي.

٢- **القاعدة الدستورية الثانية:** مبدأ سيادة القانون، وخضوع جميع مكونات السلطة الوطنية الفلسطينية رئاسة وحكومة ومجلساً تشريعياً وقضاءً وأفراداً وقرارات إلى حكم القانون والدستور وعدم التجاوز عليه و/ أو انتهاكه مهما تعارضت مصالح بعض الأطراف والأفراد أو التدخلات الخارجية، وهذا ما نصت عليه المادة (٦) من القانون الأساسي حيث جاء فيها: (مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص).

---

[1]. انظر الدراسة التي قدمها الدكتور محمد الموسى، ندوة "تداعيات انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،٢٧/ ٩/ ٢٠٠٨م على موقع المركز www.mesc.com.jo، وستنشر في كتاب يصدره المركز قريبا.

٣- **القاعدة الدستورية الثالثة:** استمرارية الشرعية الدستورية وعدم إخضاعها للحل أو الحد من صلاحياتها، وهذه القاعدة الصارمة وردت في المادة (١١٣) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية حيث نصت على حكم قطعي الثبوت والدلالة، ويقضي بعدم جواز حل المجلس التشريعي (محور الشرعية الدستورية والشعبية) مطلقاً، ولا الحد أو التقليص من مدته نهائياً، حيث نصت المادة (١١٣) على: (لا يجوز حل المجلس التشريعي أو تعطيله خلال فترة حالة الطوارئ أو تعليق أحكام هذا الباب).

٤- **القاعدة الدستورية الرابعة:** الوضوح التام لحدود وصلاحيات المركز القانوني لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك وفقاً لمنطوق المادة (٣٨) والمادة (٦٣) من القانون الأساسي، حيث قرر المشرِّع الدستوري للسلطة الوطنية الفلسطينية حكماً دستورياً قاطعاً مانعاً، وهو أن المركز القانوني لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، مهما كان الشخص الذي يشغله، تم تحديد صلاحياته وفقاً لما ورد في القانون الأساسي فقط، حيث نصت المادة ٣٨ على: (يمارس رئيس السلطة الوطنية مهامه التنفيذية على الوجه المبين في هذا القانون)، والمادة ٦٣ على: (... وفيما عدا ما لرئيس السلطة الوطنية من اختصاصات تنفيذية يحددها القانون الأساسي تكون الصاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاص مجلس الوزراء).

ويستتبع ذلك أن أي نص و/ أو قرار يرد في أي قانون و/ أو يمارس من خلال موقع الرئاسة خلافاً لما ورد في القانون الأساسي أو زيادة عليه يُعدّ خارجاً على إطار الشرعية الدستورية، وانتهاكا صارخاً لها، وبالنتيجة القانونية يعدّ منعدماً وغير قابل لترتيب أي آثار قانونية، ومستوجبا لعدم النفاذ مطلقاً.

ثانياً: الخيارات المحتملة بالنسبة لشغور موقع الرئاسة

لغايات منهجية البحث العلمي القانوني لهذه الحالة المتشابكة، والتي لم نجد لها سوابق تاريخية لغايات القياس والمقاربة سواء لدى ذات الواقع القانوني الفلسطيني أو لدى غيره من أنظمة، فإننا سنحاول تحديد المسار القانوني والدستوري الواجب الاتباع

عند استحقاق الانتخابات الرئاسية دستوريا ثم الانتقال إلى الاحتمالات غير الدستورية واستحقاقاتها.

أولاً: الخيار الدستوري الواجب الاتباع والمجمع عليه

الحكم الدستوري الواجب الاتباع هو التمهيد والإعلان عن انتخابات رئاسية ضمن المدة القانونية المحددة وقبل انتهاء ولاية الرئيس الحالي سنداً لأحكام المادة (٣٦) من (الدستور) القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية المعدل لسنة ٢٠٠٥م، حيث نصت على ما يلي: (مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات، ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية على ألا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين)، ونجد أن الحكم الدستوري القاطع وفقاً لنص المادة (٣٦) قد حدد ما يلي:

١- مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات فقط ودون أي صلاحية للتمديد.

٢- عدد الدورات المتتالية التي يحق للشخص الترشح لمنصب الرئيس فيها هي مرتان فقط.

وبالتالي الوجوب القانوني الإلزامي في اتباع الإجراءات القانونية والإجرائية اللازمة للإعداد لانتخابات رئاسية قبل انتهاء الولاية الرئاسية الحالية وفقاً لحكم (الدستور) القانون الأساسي، واتباعاً للإجراءات الواردة في قانون الانتخابات، والمواعيد الواردة في هذا الخصوص، ولقد تكرر هذا الحكم القانوني بتحديد مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية في أربع سنوات فقط وبلا صلاحية في التمديد وفق المادة (٢/ ٢) من قانون الانتخابات رقم ٩ لعام ٢٠٠٥م.

وبالتالي فإن هذا الخيار إضافة إلى انسجامه مع أحكام الدستور والقانون- وبالتالي الشرعية القانونية- فإنه يتيح المجال لذات الشخص (الذي يشغل منصب الرئاسة حالياً) الترشيح لدورة رئاسية ثانية، ويتيح المجال كذلك لغيره الترشح لذات الموقع والمنافسة في هذه الانتخابات، وما قد يتبادر من احتمالات لمسار العملية الانتخابية منذ بدايتها وحتى النهاية في الضفة الغربية وقطاع غزة واستحقاقات ذلك الميدانية.

ثانياً: الاحتمالات الأخرى واستحقاقاتها

الاحتمال الأول: وهو الاحتمال الذي يتعزز يوماً بعد يوم في ظل الخلاف بين المشروعين في الساحة الفلسطينية، ومضافاً له التدخلات الخارجية والإعلان الصريح عن هذا الاحتمال من قبل موقع الرئاسة الحالية، ويتلخص هذا الاحتمال في: ***عدم الالتزام بالحكم الدستوري والقانوني القاضي بالإعلان والسير في إجراءات وانتخابات رئاسية وفقاً للمواعيد القانونية وعدم تجاوز مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية وهي أربع سنوات***، وبالتالي الاستمرار الفعلي (غير القانوني) بموقع الرئاسة خارج إطار المدة الدستورية، ومن خلال قرار غير دستوري من قبل الشخص الذي يشغر موقع الرئاسة حالياً لنفسه لمدة خارج المدة الدستورية، ويقع هذا الاحتمال في دائرة النقد القانوني والدستوري على النحو التالي:

- إن التمديد الفعلي و/ أو بقرار من الرئيس لذاته يعد قراراً منعدماً وواقعاً رئاسياً غير دستوري، وانتهاكاً صارخاً للشرعية القانونية في أعلى مستوياتها.
- الاستحقاق القانوني المترتب على ذلك يعد هذه الحالة غير القانونية حالة من حالات خرق الدستور، وبالتالي انتفاء الولاية القانونية للرئيس التي تقاس عليها حكماً، وإجراءات حالات شغور منصب الرئاسة الواردة في المادة (٣٧) من القانون الأساسي(يعتبر مركز رئيس السلطة الوطنية شاغرا في أي من الحالات الآتية: أ-الوفاة. ب- الاستقالة. ج- فقد الأهلية القانونية. وإذا شغر مركز رئيس السلطة... يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتا....)، ويستوجب هذا القياس إذاً تطبيق وقواعد النيابة القانونية أحكامها لموقع الرئاسة من خلال مصدر الشرعية الدستورية والقانونية وهو رئاسة المجلس التشريعي، ومن خلال آليات القانون الأساسي (الدستور) ووفق لائحة المجلس الداخلية، وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

- إعلان حالة انتفاء الولاية القانونية والدستورية وانطباق وصف الشغور لمنصب الرئاسة.
- استلام مهام الرئاسة من خلال رئيس المجلس التشريعي أو نائبه وفقاً للاستحقاق القانوني في حال الغياب وحسب اللائحة الداخلية للمجلس التشريعي.
- السير والإعلان عن انتخابات رئاسية حسب الأصول والمدد القانونية الواردة في هذه الحالة.
- التوثيق والإعلان لكافة المؤسسات والسلطات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية عما ذكر أعلاه وبالتزامن مع كل مخالفة وكل إجراء مقابل، وتأكيد عدم صلاحية بقاء الرئيس المخالف للدستور وانتفاء ولايته، وانعدام قراراته، ووجوب عدم إنفاذها، وكذلك توثيق ذلك والإعلان عنه لكافة المنظمات الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة– الجامعة العربية– المؤتمر الإسلامي) والدولية ذات العلاقات الدبلوماسية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والإعلان العام للشعب الفلسطيني عن ذلك أولا بأول.
- اتخاذ قرار بشأن الحالة غير الدستورية للرئيس المغتصِب للسلطة من قبل المجلس التشريعي بدعوته لعدم ممارسة أي صلاحية تتعلق بموقعه السابق، والطلب إليه التزام النظام الأساسي والتعاون مع الرئيس المؤقت، وكذلك اتخاذ القرارات الوارد مضمونها في القانون وإعلانها للكافة.
- مخاطبة ذات الشخص المخالِف بذلك وإخطاره بالاستحقاقات القانونية الناتجة عن المخالفة، ووجوب امتناعه عن أي تصرف و/ أو ممارسة بصفته رئيساً اعتباراً من اليوم الأول لبدء مخالفة الاستحقاق الدستوري وفقاً للقانون الأساسي، وتحميله المسؤولية القانونية عن أي مخالفة يقع فيها أمام المحاكم الفلسطينية النظامية.

- اتخاذ قرار من قبل المجلس التشريعي يكلف رئيس السلطة المؤقت (النائب القانوني عن موقع الرئاسة) بعد تحديده، بتشكيل لجنة الانتخابات المركزية، والقيام بالدعوة للانتخابات حسب القانون، وإثبات كافة الإجراءات القانونية الواردة بهذا الخصوص.
- تطبيق وممارسة النائب القانوني (رئيس السلطة المؤقت) عن موقع الرئاسة لكافة صلاحيات الرئاسة الدستورية والإدارية والمالية، وإدارة كافة العلاقات القانونية داخل إطار السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، وكذلك العلاقات الخارجية الإدارية والمالية والقانونية، خلال الفترة القانونية التي يشغل فيها موقع الرئاسة حسب الدستور.

الاحتمال الثاني: قيام رئيس السلطة الحالي بالدعوة إلى انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، أي في موعد واحد عند حلول الموعد للانتخابات الرئاسية، وإزاء هذا الاحتمال يمكن ملاحظة ما يلي:

- إن هذا القرار في جانب الانتخابات الرئاسية يستتبع مناقشة استحقاقاتها الميدانية في تقديم مرشحين منافسين وضمان الحيادية والنزاهة لكافة مراحله العملية الانتخابية، وكفاية الفترة التي حددها الرئيس لإجرائها فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية.
- إن هذا القرار منعدم وغير دستوري في جانب الانتخابات التشريعية، ذلك أن مدة المجلس التشريعي هي أربع سنوات وغير قابلة للإنقاص أو الحد منها من قبل الرئيس حسب النظام الأساسي، لمخالفة ذلك صريح المادة (٤٧ بند ٣) من القانون الأساسي، والتي تنص على: (مدة ولاية المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية)، وكذلك مخالفتها الصريحة للمادة (١١٣) من القانون الأساسي، والتي قطعت بشكل صارم بعدم دستورية حل المجلس التشريعي مطلقاً ولأي سبب

كان، وكذلك مخالفتها لصريح المادتين (٣٨+٦٣) من القانون الأساسي، اللتين تحددان صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية فقط بما ورد في القانون الأساسي، وبطلان أي نص أو ممارسة مخالفة لذلك و/ أو بالزيادة على ما ورد فيه، سواء وردت هذه المخالفة في قانون أو نظام أو قرار رئاسي.

الاحتمال الثالث: استلام مهام موقع الرئاسة من قبل رئيس المجلس التشريعي أو من ينوب عنه وفقاً لأحكام القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية (الدستور)، وتعذر القدرة على إجراء انتخابات رئاسية في الضفة الغربية رغم إصدار القرار من خلال النائب القانوني (رئيس السلطة المؤقت) (بالدعوة لإجراء انتخابات رئاسية)، ولهذه الحالة الخاصة عدة جوانب قانونية، أهمها:

أ- أن يكون الرئيس المؤقت قد اتخذ القرار بالدعوة للانتخابات الرئاسية حسب الأصول القانونية.

ب- لدى قيام وتوفر الأسباب الميدانية التي تمنع الاستمرار و/ أو إجراء الانتخابات سواء في الضفة و/ أو غيرها من قبل الاحتلال أو من قبل طرف رئيس السلطة السابق أو غيره، فيمكن اتخاذ القرار من قبل اللجنة المركزية للانتخابات بتقرير حالة التعذر لأسباب قاهرة وخارجة عن إرادة لجنة الانتخابات، وبالتالي إعلان تأجيل إجرائها كليا أو جزئيا إلى توفر الظروف المناسبة لذلك، ورفع ذلك بتقرير إلى النائب القانوني (رئيس السلطة المؤقت) والمجلس التشريعي.

ج- لدى وصول هذا الإخطار القاضي بتعذر إجراء الانتخابات، وتأجيل المباشرة بها، يعقد اجتماع خاص بهذه الحالة، وبحضور لجنة الانتخابات للاستماع والمناقشة في المجلس التشريعي الفلسطيني.

د- يصدر القرار من المجلس التشريعي للسلطة الوطنية الفلسطينية:

- بصحة وجود حالة التعذر وعدم إمكانية إجراء الانتخابات من عدمها، وفقاً لما ورد في تقرير لجنة الانتخابات، وتنسيب النائب القانوني.

- في حال اعتماد حالة التعذر العملي والقانوني يطلب المجلس من النائب القانوني (رئيس السلطة المؤقت) الاستمرار في إشغال منصب الرئاسة والقيام بمهامه إلى الوقت الذي يصبح فيه المجال ممكناً لإجراء انتخابات رئاسية في كامل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية حسب اللائحة الداخلية للمجلس التشريعي، وزوال الأسباب الخارجية والقاهرة التي أدت إلى تعذر إجراء الانتخابات الرئاسية.
- استناد الاجتهاد القانوني في هذه الحالة إلى غايات ملء الفراغ الدستوري والقانوني، ولغياب نص قانوني أو دستوري صريح ومباشر ينظم هذه الحالة بشكل منفصل.
- تم اللجوء للقواعد العامة في القانون الأساسي درءًا للمخاطر التي قد تنجم عن عدم إيجاد حلول لهذه الحالة القانونية المعقدة، واستمرار الفراغ الدستوري لمركز رئيس السلطة الوطنية.

الخلاصة

١- الخيار الدستوري:

تطبيق أحكام (الدستور) القانون الأساسي والسير في الإعلان عن انتخابات رئاسية في موعدها، ووجوب دراسة استحقاقات ذلك بتسجيل مرشحين منافسين وفتح سجل الناخبين، سواء ترشح الرئيس الحالي أو لم يفعل، وتنفيذ ما ينص عليه القانون بخصوص الجوانب الميدانية للعملية الانتخابية، ولكافة مراحلها، ولضمان النزاهة والحيادية وعدم الانحياز والتجاوز فيها.

٢- الاحتمالات الأخرى:

- الدعوة إلى انتخابات رئاسية تشريعية متزامنة عند استحقاق موعد الانتخابات الرئاسية، خلافاً لأحكام الدستور الشرعية وبالتالي بطلان جزء من الدعوة المتعلق بالانتخابات التشريعية وصحته إزاء الانتخابات الرئاسية.

- الاستمرار و/ أو التمديد لشخص الرئيس بلا سند دستوري أو قانوني، وهو ما يحمل في طياته انعدام هذا القرار قانونيا وعدم نفاذه، واعتباره اغتصاباً للسلطة.
- وجوب ملء الشغور القانوني وفقاً للاستحقاق الدستوري من خلال المجلس التشريعي، والإعلان عن انتخابات رئاسية، والسير بالإجراءات وممارسة مهام الرئاسة من قبل رئاسة المجلس التشريعي بالنيابة.
- الأخذ بالاعتبار احتمال وقوع الشخص المخالف (وهو في هذه الحالة الرئيس محمود عباس) تحت الإكراه الداخلي و/ أو الخارجي، والذي يعد– أي الإكراه– سبباً مضافاً لانعدام وبطلان التصرف المتخذ من قبله بالتمديد و/ أو الاستمرارية بموقع الرئاسة (لعام إضافي خلافاً للنظام الأساسي)، وعدم إعلانه عن انتخابات رئاسية في موعدها الدستوري.
- الوصول إلى حالة التعذر في إجراء الانتخابات لأسباب خارجة من إرادة لجنة الانتخابات التي شكلها الرئيس المؤقت، سواء بسبب الاحتلال و/ أو أي طرف آخر، حيث تشكل هذه الحالة أسبابا قاهرة تستدعي استمرار النائب القانوني (رئيس السلطة المؤقت)، بوصفه مدعوماً بنص دستوري في ممارسة مهام الرئاسة إلى الوقت الذي يسمح بإجرائها ولغايات ملء الفراغ القانوني حسب لائحة المجلس التشريعي.
- إن الوقائع الميدانية تستتبع تكييفاً قانونياً وفقاً لما ورد في هذه الدراسة القانونية للحالة محل البحث، وذلك بفتح المجال للمبادرات القانونية، وكذلك السياسية أو الميدانية، سعياً لتحقيق المصلحة العليا للمشروع الوطني الفلسطيني وحمايته.

التوصيات

توصي هذه الدراسة مختلف الأطراف بما يلي:

١- الحرص على ملء الفراغ الدستوري الناتج عن انتهاء فترة رئيس السلطة الدستورية في يوم ٩/ ١/ ٢٠٠٩م.

٢- دعوة مختلف الأطراف لوقف أي قرارات او إجراءات خارج القانون والنظام الأساسي وعدم تشجيعها بوصف ذلك أحد مستلزمات بناء الدولة الفلسطينية واستقرار الوضع الداخلي الفلسطيني لمواجهة تبعات الاحتلال وضغوطه وعدوانه.

٣- دعوة خبراء القانون الدستوري الفلسطينيين والعرب لدعم هذه التوجهات بإبداء آرائهم واجتهاداتهم لوضع الأمور والحقائق في نصابها دون مجاملة أو خوف من أي طرف.

٤- دعوة حركة حماس على وجه التحديد إلى الالتزام الكامل بنصوص القانون الأساسي والقوانين النافذة وروحها في حال ذهبت الى بعض الإجراءات اللازمة لملء مركز رئيس السلطة الوطنية في حال عدم إجراء الانتخابات حتى يوم ٨/ ١/ ٢٠٠٩م.

٥- دعوة القوى السياسية والفصائل الفلسطينية إلى الخروج من دائرة الاصطفاف السياسي لتدعيم البنيان القانوني والدستوري للسلطة الوطنية، وعدم اتخاذ المواقف السلبية إزاء لخلاف الحاد حول هذه المسألة بين حركتي فتح وحماس.

٦- ابتعاد كافة الأطراف كليا عن اللجوء إلى القوة البوليسية أو العسكرية لفرض الأمر الواقع الذي يعتقده أي منها على حساب المصلحة الوطنية وعلى حساب بناء مجتمع ودولة القانون.

٧- مطالبة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمساعدة الفلسطينيين على التوصل إلى آلية عمل لمنع خرق الدستور والنظام والقانون الأساسي، وأن تعمل على استكمال إجراءات انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية بيسر وتوافق وطني محمي من المنظمات المعتبرة، وهي: الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٨- دعوة الدول العربية إلى الابتعاد عن تشجيع الانقسام الفلسطيني عبر الانحياز إلى طرف ضد طرف آخر لاعتبارات أيديولوجية أو سياسية في حسم هذا الخلاف.

عمان، في ٥/ ١/ ٢٠٠٩م

سلطة بلا سلطة – صورة الوضع*

هذا الانخفاض المتواصل في نسبة التكتل الداخلي للسلطة الوطنية الفلسطينية والمتمثل بغياب سلطة مركزية فاعلة، وانقسام عميق بين قطاع غزة والضفة الغربية وصراعات داخلية عنيفة يجعلنا نطرح العديد من الأسئلة لمناقشة موضوع استقرار السلطة وإمكانية بقاءها. ويشار هنا إلى أن هذه الأسئلة تبدو أكثر وضوحاً في أعقاب دعوة جهات من التيار الوطني إلى وجوب حل الدولة الواحدة، وتأتي في ظل هذا التلكؤ والبطء المتواصل في المفاوضات المتعلقة بالتسوية الدائمة، كما أنه ضمن هذا الواقع يُطرح السؤال الخاص بسبب وجود السلطة الوطنية الفلسطينية ومفعولها.

مع أن الصراع على السلطة بين حركتي حماس وفتح يساهم في تدمير السلطة الفلسطينية من الداخل إلاّ أن فكرة وجودها لم تنته في نظرهما؛ إذ إن أمر قيام الدولة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن يُعد في نظر قيادة فتح الإنجاز التاريخي الأهم، مع أنه في ظل غياب تسوية سياسية يمكن تشكيل واقع ثنائي القومية يبدو أن تصريحات شخصيات في فتح مؤيدة لحل السلطة وحل الدولة الواحدة هدفها في الأساس هو ممارسة الضغط على إسرائيل لتليين مواقفها والتقدم في العملية السلمية.

من جهة أخرى فإن وجود السلطة الفلسطينية هو مصلحة محضة من وجهة نظر حماس أيضاً، والتي وصلت إلى الحكم عن طريق السلطة الفلسطينية وبصورة شرعية من خلال انتخابات ديمقراطية، بل تتطلع إلى السيطرة بهذه الطريقة على منظمة التحرير ومؤسسات الشعب الفلسطيني.

ضمن الوضع الراهن الذي يتسم بالركود عموماً تتواصل عمليتان اثنتان: العملية الثابتة لضعف السلطة الفلسطينية والتيار الوطني، وتحظى باعتراف ودعم من إسرائيل

* تقرير استراتيجي– مركز أبحاث الأمن القومي/ بقلم أفرايم لفي– مدير معهد شتاينمتس لأبحاث السلام/ ترجمة وحدة الدراسات الإسرائيلية– مركز دراسات الشرق الأوسط

والأسرة الدولية، وعملية تعاظم قوة التيارات الإسلامية المتطرفة على الساحة الفلسطينية وتحظى بتأييد إيران وحزب الله.

صحيح أن هذه العمليات تتغذى من التطورات على صعيد النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، إلاّ أنها تندمج أيضاً في عمليات أفول الوطنية العلمانية وصعود نجم الحركات الإسلامية الدينية في الشرق الأوسط.

وهكذا فإن ضعف مؤسسات السلطة وانخفاض دعم الجمهور لها لا تشير إلى تلاشي الهوية الوطنية الإقليمية (الوطنية) الفلسطينية.

حقاً تُعد السلطة كإطار نوعاً من (الدولة) وتجسيداً للهوية الوطنية إلاّ أنها تُعتبر في نظر الجمهور الفلسطيني منظومة حكم فاشلة.

من جهة أخرى فإن قيادة حركة حماس المتمسكة بمفهوم شمولي إسلامي تتبنى هي الأخرى فكرة واقعية، وتَعِد بإدارة ناجحة للسلطة الوطنية أكثر مما طرحته قيادة فتح حتى الآن، والتي فقدت الحصرية كزعيمة للشعب الفلسطيني.

هذا ويمكن القول: إن التغيير الرئيس إزاء نظرة الجمهور الفلسطيني لحماس منذ فوزها في انتخابات ٢٠٠٩م لا يكمن فقط في كونها خيار تقصير جراء أقوال فتح وفشلها في إدارة السلطة الفلسطينية، بل إن حماس ترتسم في نظر الجمهور الفلسطيني تدريجياً على أنها خيار مرغوب بجهوده الذاتية وحفاظه على الهوية الوطنية، كما تعد بالاستجابة على طريقتها الخاصة بها لرغبات الشعب الفلسطيني وآماله في التحرر والاستقلال السياسي.

على صعيد ذي صلة فإن الاهتمام بالإبقاء على السلطة الفلسطينية له علاقة بالسياسة الإسرائيلية والدول العربية والأسرة الدولية، وفي الواقع تحولت السلطة إلى أداة كل طرف معني بوضع أطر مختلفة فيها، سواء من منطلق الرغبة في ترسيخ أقدامه أو ربما بهدف بسط نفوذه عليها.

من هنا فإن انتهاء الولاية الرسمية (كانون ثاني ٢٠٠٩م) لأبو مازن كرئيس منتخب للسلطة الفلسطينية، والتي ظهرت حتى الآن على أنها لم تحقق أي إنجاز على الصعيدين الداخلي والخارجي والتطورات والتغيرات السياسية المتوقعة في إسرائيل والولايات

المتحدة من شأنها أن تؤثر على مدى استقرار السلطة ضمن سيناريوهات مختلفة، وعلى صيغتها المستقبلية (حماس).

يمكن أن نقول: إن حماس والجمهور الفلسطيني يرون في اتفاق التهدئة مع إسرائيل إنجازاً لقيادة حماس وصفعه للسلطة الفلسطينية والطريق السياسي الواقعي لفتح؛ إذ لا يزال الاتفاق يحظى بقبول الفصائل الفلسطينية ويحول دون قيام إسرائيل بعملية عسكرية واسعة النطاق في غزة، مع أنه لم يؤد إلى تحقيق أهداف حماس على المدى الفوري، أي رفع الحصار الاقتصادي بشكل كامل وفتح معبر رفح وإطلاق سراح السجناء، غير أن حماس تقوم بعملية قضم متواصل للحصار، وفي الوقت ذاته ترسخ مكانتها كحزب سلطة شرعي مع إحكام قبضتها على القطاع. ورغم أن الحركة لا تحظى باعتراف الأسرة الدولية كشريك شرعي للحوار إلاّ أن المفاوضات الجارية بينها وبين إسرائيل بوساطة مصرية، واستئناف الاتصالات التي بادر إليها العاهل الأردني مع قيادة حماس بعد مرور عقد من الزمن على إجلائها من الأردن، بالإضافة إلى اتصالات تقوم بها جهات أوروبية مختلفة معها تشير كلها مجتمعة إلى أن الحركة آخذة بالتخلص تدريجياً من العزلة المفروضة عليها.

على صعيد آخر فإن المواجهات العنيفة مع عائلتي حلّس ودغمش واليد الحديدية التي تمارسها حماس لقمع الإضرابات في قطاعي التعليم والصحة في القطاع تشكل تعبيراً عن القدرة والسيطرة التي تمتلكها الحركة هناك.

تُعد حركة فتح في نظر الجناح العسكري في حماس والتي مُثلت بعد عملية الحسم الأولى (الاستيلاء على غزة في حزيران ٢٠٠٧م) وإلى حد كبير على يد عائلة حلّس على أنها تهديد محتمل. ولهذا السبب قامت حماس بتفعيل قوة كبرى للقضاء على أي اضطراب قد يحدث، كما حرصت حماس على تقديم العملية على أنها أي حدث قد يشكل خطراً على القانون والنظام في القطاع. وليست عملية إغلاق وتصفية حساب مع فتح أو أي جهة سياسية أخرى، كما أرادت حماس بذلك أيضا أن توضح بأنها لا ترفض وجود تيار معارض طالما أنه يعمل وفق قواعدها.

تحاول حماس إظهار قدرتها أمام الجمهور على الإدارة الناجعة والمسؤولية في إدارة مؤسسات السلطة في القطاع مع التأكيد المتواصل على ما تصفها بمجموعة فتح الفاشلة في الضفة الغربية والتي تمتاز سيطرتها على السلطة بالفوضى والفساد. ولكن رغم هذا كله فقد تضررت صورتها لدى الرأي العام عندما تعاملت بالقوة مع المعلمين والأطباء الذين أضربوا وكانت لهم مطالبهم الخاصة بعملهم؛ فلقد أوضحت أنها ترى في هذه الإضرابات حركة سياسية من فتح فسارعت إلى احتوائها والسيطرة على الموقف.

وليس هذا فحسب بل لجأت حماس إلى اعتقال عدد من كوادر فتح في غزة رداً على الاعتقالات التي نفذتها أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للسلطة في صفوف عناصر حماس بالضفة الغربية.

على الرغم من إطلاق سراح كبار فتح بعد مرور أيام على اعتقالهم ونجاح حركة حماس في إرساء معادلة الردع، أي إن اعتقال ناشطيها في الضفة الغربية ستتبعه عملية اعتقال نشطاء فتح في قطاع غزة إلاّ أن هذا الأمر في نظر الجمهور يُعد نموذجاً للخطوات القوية التي تحتاجها حماس لبسط سيطرتها في غزة على غرار السلطة التي تطبق سيطرتها على الضفة الغربية بقوة الساعد بينما الشرعية الشعبية آخذة في السقوط من بين يديها في الضفة.

تقدم حماس نفسها على أنها حركة ذات هوية وطنية إقليمية فلسطينية عامة وبالتالي أيضاً كخيار سياسي شرعي وتولي الحكم وإدارة السلطة الفلسطينية، كما أنها تعلن عن نيتها في استئناف الحوار الوطني وإصلاح ذات البين ورص الصف الفلسطيني واحترام شرعية أبو مازن كرئيس منتخب للسلطة وعلى الأقل حتى انتهاء ولايته في كانون ثاني ٢٠٠٩م، لكنها في الوقت نفسه تطالب حركة فتح باحترام شرعيتها كأغلبية منتخبة في المجلس التشريعي، ورغم أن قيادة حماس قد تقبل بتمديد ولاية أبو مازن بعام آخر (لا تستعد لانتخابات الرئاسة) إلاّ أنها من الناحية السياسية التكتيكية أعلنت عدم الاعتراف بتمديد ولايته، كما ستطالب بأن يحل رئيس المجلس التشريعي من حماس محل الرئيس إلى حين إجراء الانتخابات.

لقد نجحت حماس حتى الآن في تحقيق بعض أهدافها من خلال التهدئة؛ فاستمرار وجود السلطة يخدمها ويحول دون ظهورها بمظهر طغمة عسكرية وغير ديمقراطية وبذلك تساهم حماس ضمن مفارقة عجيبة في الحفاظ على استقرار السلطة ومؤسسات فتح ومؤسساتها.

حركة فتح

إن الصعوبات التي واجهت قيادة حماس على طريق تطبيقها لبرامجها وتعزيز مكانتها السياسية وتوسيع نفوذها إلى الضفة الغربية لا تطغى على حقيقة أن قيادة فتح في حالة من الأفول، فعلى غياب زعيم بارز ومؤثر وصاحب شخصية كاريزماتية في حماس تغطي حقائق وجود فكرة عقائدية، وإيمان بصدق الطريق وسلامته والتطلع إلى مستقبل واعد تعمل الحركة في ضوئه، بينما غياب مثل هذا الزعيم القوي في حركة فتح يكون قادراً على توحيد التيار الوطني وقيادته حيث منطق البرنامج الوطني مشكوك في أمره فإن الأمر يُعد بالغ الخطورة.

فعلى سبيل المثال نعلم أن الجيل الأوسط في فتح يتوقع- وينتظر منذ أعوام- انعقاد المؤتمر السادس للحركة بهدف إجراء انتخابات داخلية واستبدال أجيال على مستوى القيادة، غير أن معظم القيادات من هذا الجيل في فتح، أمثال أحمد الديك وفؤاد الشوبكي وذياب اللوح، غادروا المنطقة ويشغلون وظائف تمثيلية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في الخارج. أما شخصيات من قادة كتائب شهداء الأقصى أمثال جمال أبو الرب (المسمى هتلر جراء أفعاله) وزكريا الزبيدي في جنين فليسوا ناضجين من الناحية السياسية بعد لملء هذا الفراغ على صعيد الزعامة، وكذلك هو الأمر بالنسبة للقادة الشباب من فتح ممن حققوا إنجازات محدودة خلال حملات الانتخابات لمجالس الطلبة في الضفة الغربية العام الأخير، رغم أن أبو مازن لا يزال يدرس إمكانية عقد المؤتمر السادس للحركة إلاّ أنه ليست هناك ضمانة بأن يحدث هذا المؤتمر في حال انعقاده أي تجديد في الحركة وترميم مؤسساتها المنهارة.

إذ سيكون من الصعب على تيار سياسي واقعي يحمل من جديد شعلة فكرة الوطنية أن يقدر على قيادة تسوية سياسية مع إسرائيل، كما أن شخصيات الحرس القديم في التيار الوطني كأمثال نصر يوسف وعزام الأحمد منفصلة عن الجمهور المتنكر لها، وكونها قاصرة وعاجزة عن إدراك حجم التحدي الذي يواجهها، عدا عن أنها لا تستطيع التوحد لمواجهته وضعفها الفكري والقيادي، يضعها على منحدر زلق نهايته فقدان ثقة الجمهور والشرعية في الحكم والسيطرة.

وفي المقابل نجد أن قيادة حماس تبدو على أنها تيار سياسي موحد وحازم؛ أي إن حجم النزاعات الداخلية في الحركة ضئيل بالإضافة إلى نجاحها في تخفيضها. صحيح أنها تُرى كجهة أكثر إصغاءً من السلطة الفلسطينية إلى مشاعر الجمهور وأحاسيسه ومتطلباته، إلاّ أن سياستها تتسم تدريجياً بطابع القوة كما أسلفنا.

ما وعدت به قيادة فتح قبل عام بإنشاء واقع جديد في الضفة الغربية وسلطة جديدة سليمة واقتصاد متجدد على غرار عملية استبدال السلطة الذي فرضته حماس بالقوة لم تف به؛ إذ هناك كثيرون في قيادة فتح يعتقدون أنه تم إقصاؤهم عن موقع اتخاذ القرارات ولا يؤيدون حكومة سلام فياض، كما يصفون هذه الحكومة بحكومة المعاشات، وتقتصر وظيفتها على رفع الرواتب فقط. من جهة أخرى فإن مشروع الترميم والتطوير لثلاثة أعوام ٢٠٠٨– ٢٠١١م لحكومة فياض واجه أثناء تطبيقه كثيرا من العراقيل والميزانيات ومشاكل أخرى فانطلقت بشكل متقطع، ومع أن الدعم الخارجي يتم استغلاله إلاّ أنه محصور في الرواتب بشكل أساسي.

على صعيد آخر فإن عملية إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية ستستغرق وقتاً طويلاً؛ إذ بانعدام القدرة التنفيذية وروح القائد لن تعمل هذه الأجهزة بنجاعة ومثابرة لفرض النظام وتطبيق سيادة القانون. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ضمن هذا الواقع لا تسارع إسرائيل إلى تغيير سياستها العسكرية الأمنية فلا تعمل على إزالة الحواجز وقيود التحرك الأخرى على طريق عودة الحياة اليومية في الضفة الغربية إلى طبيعتها، هكذا هي محاولة تحويل مدينة جنين إلى نموذج للتطوير الاقتصادي السريع، حيث تقوم إسرائيل بإزالة عدد

من الحواجز والعوائق الإدارية والطبيعية بهدف إفساح المجال أمام حركة الأشخاص والبضائع، بالإضافة إلى استثمار جهات أجنبية في مشاريع مثمرة ضمن فترة قصيرة من الزمن، لكن هذه المحاولة لم تتقدم بالوتيرة التي من شأنها أن تسمح بنسخها إلى مناطق أخرى.

من جهة أخرى فإن رهبة حماس فوق رؤوس مسؤولي الأجهزة الأمنية يعيق قدرتها على الحد في تعاظم الحركة في مناطق الضفة الغربية، عدا عن أن جهود إسرائيل الرامية للمس بالبنية التحتية التنظيمية لحركة حماس في المنطقة ليست مجدية أو ناجعة؛ فقيادة حماس تحقق مكاسب إعلامية في أوساط الجمهور الفلسطيني من خلال عرضها الفعاليات التي تنفذها السلطة الفلسطينية ضد عناصر الحركة ومؤسساتها في الضفة الغربية، والتي تُعد جيوباً فلسطينية سيادية على أنها جهد مشترك بين إسرائيل وفتح ضدها.

ويشار هنا إلى أن حركة فتح تواصل الصمود في الضفة الغربية من منطلق الأمل القائم على سخاء إسرائيل وتقديم بوادر حسن نية في عملية الحوار مع أبو مازن مثل إطلاق سراح عدد من السجناء ومن القوة المستعارة لها بحكم الوجود الإسرائيلي هناك.

هذا ويمكن القول: إنه في نظر كثيرين في أوساط الجمهور الفلسطيني فإن السلطة الفلسطينية وأوساط فتح في الضفة الغربية باتت أداة بيد إسرائيل، فلا يرون جدوى في حكم برعاية إسرائيل. وبما أن فكرة دولتين لشعبين لم تتحقق ولا تزال في بداياتها فالفجوات بين مواقف الطرفين إزاء القضايا الرئيسة التي لا تسمح بالتوصل إلى تسوية سياسية واستمرار أعمال البناء في المستوطنات يفسرها الجمهور الفلسطيني على أنها بمثابة فشل النهج السياسي لدى قيادة حركة فتح.

وهكذا، ورغم وجود احتمال للتغيير على ما يبدو- إذ أبدى الجيل الشاب المثقف في فتح علامات انتعاش من خلال استعادة سيطرته على عدد في مجالس الطلبة في العام الماضي- فإن رصيد فتح في أوساط الجمهور الفلسطيني كحركه قائده للشعب الفلسطيني آخذة في الاضمحلال مع مرور الزمن، ويُنظر إليها كمن بات عاجزا عن تحقيق تطلعاته.

من جهة أخرى فإن الحركة ليست مستعدة للاعتراف بفشل مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية لأن هذا بمثابة اعتراف بالفشل المطلق لطريقها، وفي غضون ذلك تزداد وتيرة الزخم لدى التيار الواقعي فيما يتعلق بأسلوب العمل الذي ينبغي اتباعه في ضوء التقديرات بأن الخيار السياسي لدولتين هو في مراحل الأفول هو الآخر؛ إذ إن شخصيات من التيار الوطني (أمثال أبو علاء، وجبريل الرحوب، ودكتور سري نسبيه، ودكتور علي جرباوي، وهاني المصري) صرحوا بوجوب التخلي عن المفاوضات بشأن حل الدولتين وإعادة المسؤولية عن المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل، غير أن الغرض من تصريحاتهم هذه بالدرجة الأولى هو حث إسرائيل على التقدم في المفاوضات والعملية السياسية، كما أن الأمر تدرسه منظمة التحرير بزعامة فتح بشكل جدي؛ إذ إن عدداً من هذه الشخصيات يفكر في إمكانية تحويل السلطة من جهة تتعاون مع إسرائيل إلى جهة بمقدورها ممارسة الضغط عليها وعلى الولايات المتحدة لتليين مواقف إسرائيل أثناء المفاوضات.

هذا ويمكن الافتراض بأنه خلال المؤتمر السادس للحركة لو تم انعقاده سيتم تبني برنامج يشتمل على نهج المقاومة إلى جانب النضال السياسي كما اقترح ذلك مؤخراً مروان البرغوثي من داخل سجنه في إسرائيل وليس حل السلطة ودفع فكرة الدولة الواحدة.

بقاء السلطة الفلسطينية والنضال حول طبيعتها

مع أن واقع الجمود الذي تحدثنا عنه آنفاً لا يخدم الأهداف الاستراتيجية لأي طرف من الأطراف ذات العلاقة إلاّ أنه في الوقت نفسه لا يلزمها بالعمل، والذي يعني- بالنسبة لكل طرف وفق مفاهيمه- التنازل عن مصالح ذاتية ضيقة لصالح تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى.

من جهة أخرى فإن المؤشرات المتزايدة فيما يتعلق بخيبة أمل التيار الوطني الواقعي ومؤيديه من التسوية السياسية القائمة على مبدأ الدولتين للشعبين تحرر قيادة حركة حماس من ضرورة تليين مواقفها وإثبات مفعول نهجها السياسي وصدقه، أي إن قيادات في فتح

تواصل الإبقاء على وجود السلطة في الضفة الغربية برعاية إسرائيلية على أمل تحقيق إنجازات سياسية في المفاوضات معها، غير أنهم لا يظهرون أي قدرة على ترميم حركتهم، أي إنهم يعترفون بحقيقة أنه دون دعم وشرعية داخلية فإن مدتهم محدودة، فهم سيظهرون أكثر فأكثر على أنهم مجموعة مصالح تتعاون مع إسرائيل وتفرض وجودها وسيطرتها على الجمهور بواسطة إسرائيل، أو على الأقل من خلال الاستعانة بها، كما أن إحباطهم من العملية السياسية يجعلهم يفكرون في دمج فكرة المقاومة ضمن برنامج الحركة إلى جانب الأخذ بالتوجه السياسي. وإسرائيل من جانبها تمتنع عن اتخاذ قرارات داخلية حاسمة ضمن استحقاقات التسوية السياسية وإنهاء الاحتلال طالما أن الفجوات الخاصة بقضايا الحل الدائم باقية على حالها وطالما أن السلطة الفلسطينية تواصل إظهار ضعف في الأداء.

ضمن ظروف الركود الحالي تبقى السلطة الفلسطينية على حالها لكنها ضعيفة وفاشلة أيضاً.

ورغم أن انتهاء الولاية الرسمية لمحمود عباس رئيساً منتخباً للسلطة، ونهاية ستة أشهر من التهدئة المتفق عليها، وتغيير النظام المتوقع في كل من إسرائيل والولايات المتحدة، من شأنها أن تترك بصماتها وآثارها على مدى استقرار السلطة الفلسطينية، بل وعلى طابعها المستقبلي لاحقاً إلاّ أنه ليس على وجودها.

ضمن هذا السياق ربما ستكون هناك سيناريوهات مختلفة تبدأ نتيجة لعملية يبادر إليها أحد الطرفين أو أكثر، ومن خلال قوة خارجية أو دونها من شأنها أن تخدم مصالح إسرائيل أو حماس أو فتح، أو أن تكون مزيجاً معيناً بين مصالح الأطراف. فعلى سبيل المثال استئناف الحوار بين فتح وحماس واتفاق سياسي حول تشكيل حكومة وحدة وطنية أو إجراء انتخابات عامة في كانون ثاني ٢٠١٠م من شأنها أن تؤدي إلى تفعيل سلطة واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

غير أن حواراً كهذا قد يتم من مركز القوة لحماس؛ إذ سيمكّن الحركة من إملاء شروطها على فتح، وإلى حالة من الاستقرار النسبي في مناطق السلطة الفلسطينية، إلاّ أنه لن يؤدي إلى اتفاق بشأن خطوط أساسية سياسية واقعية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الظروف لن تكون مريحة لإسرائيل أو دفع العملية السياسية، كما أنه ضمن سيناريو آخر ربما سيكون هناك انتقال من حالة التهدئة إلى وقف ثابت لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس وسائر الفصائل الفلسطينية تقود نحو تطبيع تدريجي لنمط الحياة اليومي في الضفة الغربية.

من جهة أخرى، إذا واكب هذا الأمر عملية تجميد للبناء في المستوطنات كخطوة لبناء الثقة من جانب إسرائيل فستكون الظروف الجديدة ملائمة لاستمرار المفاوضات حول التسوية الدائمة، وسيساهم ويدعم هذا السيناريو سياسة حازمة من الإدارة الأمريكية المنتخبة حيال إسرائيل والفلسطينيين وإلزامهم بتثبيت القضايا المتفق عليها بينهم خلال المفاوضات ضمن اتفاق مبادئ للتسوية الدائمة. وهذا بطبيعة الحال سيناريو يتعارض مع مصلحة حماس جراء الأمل في دفع العملية السياسية ونبذ سبيل المقاومة مما يجعلها تعمل على إفشاله.

وسيناريو آخر من شأنه أن ينطوي على سيطرة إسرائيلية في غزة بدعم من الأسرة الدولية أو دونها، وذلك للإطاحة بسلطة حماس ونقل القطاع لسيطرة السلطة الفلسطينية لمرحلة انتقالية إلى حين موعد إجراء انتخابات عامة وإيجاد قيادة وطنية منتخبة.

على ما يبدو يمكن أن يصب هذا السيناريو في مصلحة إسرائيل، أي تعزيز قوة فتح كي تشكل أساساً لترميم السلطة الفلسطينية وتمهيد الطريق أمام تقدم العملية السياسية، غير أن عملية من هذا القبيل لا تبدو في نظر إسرائيل فاعلة، ومن شأنها أن تؤدي في نهاية الأمر إلى نتائج مختلفة كلياً؛ أي إضعاف كل من فتح والسلطة الفلسطينية وتعزيز قوة حماس في مناطق الضفة الغربية بالإضافة إلى تهديد حياة الجندي الأسير شليط.

ختام

رغم الانفصال الجغرافي والانقسام السياسي بقيت هناك مصلحة مشتركة لكل من حماس وفتح في الإبقاء على السلطة الفلسطينية ضمن الإطار الإقليمي للمنطقتين، وعدم تشكيل كيانين مستقلين؛ إذ تواصل الحركتان التصريحات حول نيتهما استئناف الحوار الوطني وإصلاح الوحدة الوطنية، عدا عن أن السلطة الفلسطينية مستمرة في تمويل القطاع العام في القطاع فلا تسارع في الإعلان عن القطاع منطقة متمردة، والسكان الفلسطينيون من جانبهم قادرون- وقد برهنوا ذلك في الماضي- على إدارة شؤونهم أثناء الأزمات والتوحد من جديد خلف سلطة وطنية متفق عليها أو نظام يتم انتخابه من خلال انتخابات جديدة.

في نظر كل من إسرائيل والأسرة الدولية لم يذهب سبب وجود السلطة الفلسطينية؛ فإسرائيل لا تزال تعتبرها شريكاً في المفاوضات السياسية والأمنية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة تقوم على فكرة دولتين لشعبين.

أما الأسرة الدولية فإنها هي الأخرى ماضية في اعترافها بها ومعنية بالمشاركة في إعادة بناء مؤسساتها المدنية والأمنية، كما أن العالم العربي يعترف بمدى ضرورة وجود السلطة وحيوية العمل على المصالحة فيها. ويشار هنا إلى أن هشاشة وجود السلطة ستشكل تهديداً على المدى القريب، إلاّ أنه وبنفس المستوى سيتم الحفاظ على أسس واعدة باستمرار بقائها، فالصراع الرئيس الدائر بين الأطراف ذوي العلاقة بوجود السلطة ليس حول طبيعتها المستقبلية: الوطنية العلمانية أو الإسلامية المبدئية.

رغم أن إسرائيل وفتح تحددان استمرار وجود السلطة الفلسطينية بقيادة وطنية علمانية كمصلحة مشتركة إلا أنهما يجدان صعوبة لأسباب مختلفة، بما في ذلك الضعف السياسي الداخلي في اتخاذ خطوات تؤدي إلى وقف ضعف السلطة؛ إذ إن عمليات الضعف المستمرة للسلطة والتيار الوطني مقابل تعاظم قوة التيارات الإسلامية الراديكالية على الساحة الفلسطينية من المتوقع أن تتواصل في ضوء التطورات السياسية المرتقبة في

كل من مناطق السلطة، وإسرائيل والولايات المتحدة. ففي ظل تناقص فرص أبو مازن في تطبيق خطته في التوصل إلى تسوية دائمة مع إسرائيل حتى نهاية عام ٢٠٠٨م وعرضها لاستفتاء عام، وفي ظل استمرار الانقسامات الداخلية من شأنها أن تجعل قيادة فتح تتوصل إلى اعتراف بأنها وصلت نهاية طريقها كقائده ورائدة للحركة الوطنية الفلسطينية، وفي المقابل نجد أن قيادة حماس التي يُنظر إليها من جانب الجمهور الفلسطيني على أنها ذات ارتباط وطني بالأرض ستواصل العمل من مركز القوة واعتراف بسلامة النهج وحاملة لواء الوطنية الفلسطينية والتطلع كمرحلة أولى إلى التحرر من الاحتلال وإقامة دولة مستقلة، فهي لا تزال تعتبر اتفاق التهدئة وإمكانية استئناف الحوار الوطني رافعتين لتعزيز مكانتها السياسية وتوسيع دائرة نفوذها مستقبلاً من القطاع إلى الضفة الغربية، وستنظم خُطاها وفقاً لهدفها في أن تصبح الحركة الشعبية الأكثر انتشاراً وشيوعاً على الساحة الفلسطينية.

للوهلة الأولى يبدو وكأن هناك جموداً في علاقات القوى على الساحة الفلسطينية، وهذا يتعارض مع الواقع الديناميكي المتحرك والآخذ بالتطور خلف الكواليس، كما أن عجز القيادة الوطنية عن تحقيق رؤيتها لتسوية سياسية قائمة على إنشاء دولة إلى جانب دولة إسرائيل يضاعف من موضوعية حماس بديلا، فهو يوفر على قيادة حركة حماس ضرورة إثبات مدى نجاعة نهجها السياسي وجدواه، كما يغطي على إخفاقات السلطة وحدودها كتيار سلطوي، وفي غضون ذلك وفي غياب تسوية سياسية أو تحديد إسرائيل لحدودها مع الضفة الغربية من جانب واحد قد يشكل الأمر مع مرور الوقت واقعاً ثنائي القومية من شأنه تغيير طبيعة النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني من نزاع وطني سياسي إلى نضال للحصول على الحقوق المدنية بشكل يهدد وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

ملف

معركة غزة... الحرب السابعة

المواجهة بين إسرائيل والمقاومة في غزة، اتجاهات وانعكاسات*

نظم مركز دراسات الشرق الأوسط في ١٠/ ١/ ٢٠٠٩م حلقة نقاش في مقرّه في عمان تحت عنوان "**المواجهة بين إسرائيل والمقاومة في غزة، اتجاهات وانعكاسات**" شاركت فيها نخبة من الخبراء في المجال السياسي والإعلامي والقانوني والاستراتيجي والنقابي الشعبي.

افتتح **الأستاذ جواد الحمد** مدير المركز بالتركيز على أن صمود قطاع غزة يمثل أسطورة تاريخية، سواء كان الصمود على مستوى المدنيين من أهل غزة، أو المقاومين، أو القادة السياسيين في القطاع. وسواء كان الصمود معنوياً في عدم اليأس والاستسلام مع الثبات والتحدي أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية التي تهدف إلى التدمير والإبادة، أو كان مادياً في قدرة المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس في امتصاص الضربات المتلاحقة والتعامل معها ميدانياً بثبات وردّ يتناسب وقدرات المقاومة المعنوية والمادية.

وأشار الحمد إلى أن من أهداف الحرب الرئيسة على غزة الإطاحة الشاملة بحكومة حماس وقوّتها، وبالمقاومة في غزة، والتي تشكل جميعاً عقبة كبيرة أمام المشروع الصهيوني الأمريكي في إعادة رسم خريطة المنطقة بما يخدم مصالحه، وبما يقضي على أي مشروع آخر. وذكر الحمد أن هناك معلومات تشير إلى جاهزية طرف فلسطيني مستعد للدخول إلى غزة مباشرة بعد السيطرة الإسرائيلية.

وفي اتجاهات المواجهة بين الطرفين ابتدأ **الأستاذ الدكتور نظام بركات**/ أستاذ العلوم السياسية بالحديث عن وجود اتجاهين سياسيين في النظر إلى الحرب: الاتجاه الأمني الاستراتيجي المتمثل بالحفاظ على أمن إسرائيل والقضاء على أي قدرة عسكرية لدى المقاومة، بالإضافة إلى ضبط الحدود أو إبقاء الحصار وعدم فتح المعابر حتى لا تقوى

* **أعد التقرير: بيان العمري/** مدير وحدة البحوث والاستشارات- مركز دراسات الشرق الأوسط

المقاومة، وهذا الاتجاه يمثله الرأي الإسرائيلي مدعوماً بالرأي الغربي- وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية- وبعض الأطراف العربية والفلسطينية، ولذلك رفضت إسرائيل قرار مجلس الأمن (١٨٦٠) واستمرت في حربها على غزة والمقاومة.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل بالدفاع عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني ومواجهة دولة الاحتلال وعدم التنازل عن أي مكسب تم تحقيقه بفضل المقاومة منذ سنوات، ويمثل هذا الاتجاه حركات المقاومة الفلسطينية وقوى الممانعة العربية الرسمية والشعبية، والشارع العربي والإسلامي بأكمله، بالإضافة إلى كثير من المؤسسات المدنية، وفئات المجتمع المدني في العالم، ولذلك أيضاً رفضت المقاومة قرار (١٨٦٠) لأنه يعني المحافظة على إسرائيل فقط دون غيرها.

وأشار بركات إلى أن موقف إسرائيل وموقف من خلفها انطلق من فكرة أن المقاومة تقوّض فرص السلام المزعوم وتعطل المفاوضات الجارية، ولذا فإن مواجهتها- أي المقاومة- لا بد أن تكون بإعلان الحرب عليها دفاعاً عن الأمن والسلام. بالإضافة إلى منطلقات أكثر خصوصية بالنسبة للاحتلال وهي الاستمرار في يهودية الدولة، وبناء المستوطنات، وتهويد القدس، دون احترام أي اتفاقات سلام. ولذلك تنطلق إسرائيل من أنه يجب منع قيام أي تكتل عربي مقاوم يكون عقبة أمام المشروع الصهيوني، بل يسعى أصحاب هذا الموقف إلى تأليب الوضع العربي الرسمي والفلسطيني ضد مثل هذه التوجهات والتكتلات. ومن ضمانات نجاح هذه المخططات حرص إسرائيل والغرب وبعض الأطراف العربية والفلسطينية على إبقاء الوضع الفلسطيني الداخلي مفككاً لا تقوم له قائمة.

وفي المقابل أكد بركات أن المقاومة- وعلى رأسها حماس- اعتبرت أن إنهاء التهدئة هو بداية للبحث عن حل جديد للقضية يخدم الشعب الفلسطيني، ولكن الأطراف الأخرى- إسرائيل ومن خلفها- كانوا قد أعدّوا العدّة لإعلان الحرب. من هنا فإن حماس أكدت على لسان رئيس وزرائها إسماعيل هنية أن لا تنازل عن أي حق للشعب الفلسطيني حتى لو وصل القتل والتدمير أبلغ مدى.

وعن الموقف الدولي حول الحرب على غزة نبه بركات إلى أنه موقف خطير لا يخدم المصالح السياسية للشعب الفلسطيني؛ لأنه يتحدث فقط عن تأمين حقوق إنسانية وليس عن حقوق سياسية.

وفي هذا الصدد قال **الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية: هناك مخطط دولي عربي لضرب مشروع المقاومة وعلى رأسها حماس، ولذلك من الطبيعي أن نجد أطرافاً عربية وفلسطينية تؤيد الحرب على غزة، أو لا تقف في وجهها بقوة.

ونبه نوفل إلى أن مشروع المقاومة في غزة أحرج كثيرا من الأنظمة العربية التي اتهمت المقاومة اللبنانية من قبل في ٢٠٠٦م بأنها تسعى إلى فرض أجندة خارجية على المنطقة، ولكننا الآن نشاهد المقاومة الفلسطينية كلها ضمن أجندتنا نحن وضمن مشروعنا العربي الكبير، مما لا يدع مجالاً للمزاودة عليها.

وأشار نوفل أيضاً إلى أنه من الصعب أن يفشل مشروع المقاومة في غزة وعلى رأسه حماس؛ لأن له امتداداً عربياً وإسلامياً ودولياً، ولأن حماس استطاعت بذكاء أن تجمع بين السياسة والمقاومة في غزة خدمة للشعب الفلسطيني والمحافظة على حقوقه.

ونبه نوفل إلى أن نجاح إسرائيل في إضعاف المقاومة لن يكون في مصلحة الأردن أو مصر، لأن هذا يعني فرض مشروع الوطن البديل وحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن ومصر، وليس لصالح الشعب الفلسطيني ودولته وحقوقه المشروعة.

ورأى نوفل في النهاية أن المشكلة الفلسطينية الداخلية ليست بين فتح وحماس، بل هي بين السلطة وزعاماتها وبين حماس؛ لأن هناك في السلطة من ليس من فتح.

وعن الأبعاد الدعائية الإعلامية في المواجهة تحدّث **الدكتور إبراهيم أبو عرقوب**/ أستاذ علم الاجتماع عن التجهيزات الإعلامية الإسرائيلية للحرب قبل بدئها بشهور طويلة، وهو ما يُعرف بالحرب الباردة، إذ بدأت جولات حرب الأفكار السياسية الأمنية عند إسرائيل بإنشاء مركز إعلامي يبث رسائل موحدة لكل الوزارات الإسرائيلية، وهو من التوصيات التي خرج بها تقرير "**فينوغراد**" لاستخلاص العبر والدروس من حرب لبنان

الثانية ٢٠٠٦م، وهدفَ المركز أيضاً إلى جمع المعلومات وتوزيعها على العالم كله لكسب تأييده لإسرائيل.

وكذلك أشار أبو عرقوب إلى أن المركز قام بتدريب الناطقين الإعلاميين لرئاسة الوزراء والجيش الإسرائيلي وسفراء إسرائيل ليعرفوا ماذا يقولون، فقد نشروا للعالم فكرة أن حماس تحتل قطاع غزة.

أما سلاح الاستخبارات في وحدة الحرب فقد بث رسائل للجبهة الداخلية العسكرية لضمان جاهزيتها وتحملها لما قد يحدث أثناء الحرب، وحرصت إسرائيل جداً على عدم دخول صحفيين وإعلاميين غربيين إلى قطاع غزة لأن هذا من شأنه أن يؤلب الرأي الغربي بقوة ضد إسرائيل.

وأشار أبو عرقوب إلى أن إسرائيل لم تعلن عن أهداف الحرب حتى لا تُحاسب عليها، كما حدث معها في لبنان فخرجت مهزومة وحوسبت.

كما أن إسرائيل تعمل في الحرب على تضليل الرأي العام من خلال التقاط صور جويّة مضللة، أو من خلال توزيع المنشورات، وتحطيم معنويات المقاومة، وإبقاء الصف الداخلي الفلسطيني متفرّقاً. أو من خلال الإشارة إلى أن المقاومة تستخدم المدنيين دروعاً بشرية، وأن إسرائيل تساعد بعض الفلسطينيين بمعالجتهم في مستشفياتها مما لم تفعله أطراف عربية.

وفي المقابل أشار أبو عرقوب إلى أن المقاومة قامت بالدعاية المضادة باختراق مواقع إلكترونية للكيان الصهيوني وبث بيانات بالعبرية، ثم إعادة بث صوت الأقصى وقناة الأقصى مباشرة بعد أن دمرها الجيش الإسرائيلي، وكذلك الأمر عند المدنيين الذين لم يستجيبوا للمنشورات التي تطلب تزويد إسرائيل بمعلومات مقابل مكافآت.

أما عن الإعلام الخارجي فقد أشار أبو عرقوب إلى أنه انقسم إلى طرفين: **طرف مع إسرائيل**، ومعظمه في أمريكا، إذ يقف مع إسرائيل وأمنها أمام ما يسميه "الإرهاب" في غزة. **وطرف مع المقاومة**، وهو منتشر في معظم أنحاء العالم وخصوصاً في العالمين العربي والإسلامي، وقد نجح بقوّة في تصوير إسرائيل دولة احتلال وإجرام، وأنها تقوم بقتل

الأطفال والنساء المدنيين، وصولاً إلى وصف ذلك بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب، ولذلك رَبح هذا الطرف المعركة الإعلامية في معظم أنحاء العالم ضد إسرائيل.

وفي محور المواجهة العسكرية والاستخبارية بين إسرائيل والمقاومة ذكر **اللواء موسى الحديد**/ الباحث الاستراتيجي، أن المقارنة بين الإمكانات الإسرائيلية وإمكانات المقاومة مقارنة غير منطقية، لما تملكه إسرائيل من ترسانة عسكرية متقدّمة تكنولوجياً وجيش نظامي مجهز بذلك منذ سنوات وبدعم دولي، مقابل المقاومة التي سعت وحدها مع وجود الحصار والضعف المادّي إلى امتلاك ما تقدر عليه من وسائل الدفاع الممكنة.

بالإضافة إلى أن لدى إسرائيل إمكانات الإدارة العسكرية من تزويد إداري وهندسة اتصالات وتزويد إمدادات عسكرية، إضافة إلى امتلاك عمق استراتيجي وقدرات استخبارية تفوق ما عند المقاومة.

ونبه الحديد إلى أن مقابل كل هذه المقومات هناك عوامل موجودة عند المقاومة وهي غير موجودة عند الجندي الإسرائيلي، وهي الإرادة؛ إذ إن الخوف من الموت يسيطر على الإسرائيلي جندياً وقائداً ومدنياً، وفي المقابل نشاهد المقاوم مقبلاً ومُقدماً في المعركة.

ومن الأخطار الاستراتيجية التي تواجه المقاومة وتمتلكها إسرائيل أشار الحديد إلى وجود العملاء والجواسيس الذين يعملون في قطاع غزة لصالح إسرائيل وأجهزتها الاستخبارية.

وفي المقابل نبه الحديد إلى أن المقاومة نجحت وتنجح دائما في تشكيلاتها بالاعتماد على نظام الخلايا التي تتواصل مع بعضها بخيوط دقيقة جداً، وبشكل فردي ودون استخدام تكنولوجيا تمكن العدو من رصدها عن بُعد. بالإضافة إلى استخدام أساليب الكر والفرّ لدى المقاومين، والتمركز في مواقع محدّدة دون الانسحاب بالاستعانة بما يساندها من مدفعية الهاون.

ومن النجاحات المهمة للمقاومة قدرتها على امتصاص ضربات إسرائيل مع بقاء دعائم المقاومة العسكرية والبشرية والإعلامية ثابتة. بالإضافة إلى النجاح في إطالة مدة الحرب، والتي لا يستوعبها المجتمع الإسرائيلي ولا يحتمل الثبات أمام الاستنزاف الوقتي

أو البشري منها. وكذلك استمرار المقاومة في إطلاق الصواريخ وزيادة مداها أولاً بأول، وهو ما يشكل انطباعاً بأن إسرائيل لم تحقق شيئاً من أهدافها. فهي لم تكسب السيطرة المعنوية، ولم تمنع إطلاق الصواريخ، ولم تحسم المعركة بأيام.

بل إن الحرب القائمة الآن على غزة كشفت قدرات إسرائيل الحقيقية المستقبلية تجاه جبهات أقوى من حيث الفاعلية تجاه جيوش نظامية وتجاه الزمن الذي يمكن أن تصمده إسرائيل، وتجاه قدرة المجتمع الإسرائيلي على التماسك ودعم الجبهات الأمامية، بالإضافة إلى أن كلفة الحرب بدأت تتزايد، وبدأ دافع الضرائب الغربي، وخاصة الأمريكي، يشعر بأن إسرائيل عبء عليه.

وحول الأبعاد القانونية للمواجهة **ركّز الدكتور محمد الموسى**/ أستاذ القانون الدولي على دحض فكرة أن الحرب دفاعية، فإسرائيل دولة احتلال، وفلسطين- وغزة منها- ليست دولة ذات سيادة، وغزة ليست أرضاً محرّرة، بل هي محتلة (إقليم محتل)، ولذلك يجب على إسرائيل أن تتحمل مسؤوليتها القانونية تجاه هذه الحرب وهذا القتل والتدمير الذي أحدثته في غزة، وفي فلسطين من قبل. وهذا كله ردّ على مستندات إسرائيل القانونية بأنها تدافع عن نفسها، وبأن المقاومة تشكل عدواناً عليها من دولة أخرى، ولذلك يرى الموسى أنه لا يوجد أدنى مستند قانوني يُعتمد عليه في تبرير جرائم إسرائيل وحربها ضد الشعب الفلسطيني، وفي مقابل ذلك ليس هناك أي مستند قانوني دولي ضد المقاومة؛ فقد تضمنت كل القوانين حق الشعوب في الدفاع عن النفس وحق مواجهة الاحتلال.

أما عن خروقات إسرائيل للاتفاقات الدولية الرئيسة فقد أشار الموسى إلى أن إسرائيل خرقت كل الأعراف القوانين الدولية في حربها على قطاع غزة، بل من قبل هي جوّعت الشعب الفلسطيني بالحصار، وهذه جريمة تخالف بنود اتفاقية جنيف التي تعد التجويع جريمة.

في النهاية أشار الموسى إلى المشاكل القانونية في قرار مجلس الأمن (١٨٦٠)، ومن أهمها أن القرار إطار عام للمبادرة المصرية التي ستأتي للتطبيق والتنفيذ، والتي يخشى منها

أن تسعى بقوة للقضاء على المقاومة. بالإضافة إلى أن القرار حمّل حماس ضمناً مسؤولية الحرب، واشترط عدم الاتجار بالسلاح، مما يعني ملاحقة حماس وغيرها من فصائل المقاومة ليس فقط في غزة، بل في أي مكان في العالم يشترون منه سلاحاً.

وفي المحور الأخير– الموقف الشعبي العربي الإسلامي الدولي- تحدّث **المهندس عبدالهادي الفلاحات**/ نقيب المهندسين الزراعيين ورئيس مجلس النقباء الأردنيين، عن الدور الرسمي والشعبي العالمي تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة، فذكر أن الدور الرسمي شهد اتجاهات عدة: منها من أعلن أنه مع إسرائيل ضد المقاومة، كأمريكا وبعض الدول الأوروبية وبعض الأطراف العربية الفلسطينية، ومنها من أعلن رفضه وإدانته لهذه الحرب وأنها لا تخدم الشعب الفلسطيني ولا تؤسس للسلام وإعطاء فرصة للنجاح ومنها من كان مع المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر.

أما المواقف الشعبية العربية الإسلامية فقد أجمعت كلها بلا استثناء على الوقوف إلى جانب المقاومة ودعمها معنوياً ومادياً بكل ما تستطيعه ضد المشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة، بالإضافة إلى وقوف شعوب أوروبية وغيرها إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته، وإدانته للإرهاب والإجرام الإسرائيلي.

ولفت الفلاحات إلى سرعة التفاعل الإيجابية مع القضية على صعيد الفضائيات العربية والمحلية، وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني العربية والمحلية، وإن كان الأردن يمثل نموذجاً رائداً في السرعة والتنظيم في التعامل مع القضية وإغاثة أهل غزة إعلامياً ومادياً وعملياً.

ومن هنا طالب الفلاحات الأنظمة العربية وخصوصاً مصر بالتعاون الرسمي مع المواقف الشعبية وتهيئة كل الظروف والإمكانات في سبيل الوقوف الحقيقي مع الشعب الفلسطيني.

وانتهت الحلقة بجملة من المقترحات والتوصيات التي تصب في مصلحة القضية الفلسطينية، ونجاح مشروع المقاومة، والوقوف مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وكان من أهمها:

١- الدعوة إلى إنشاء هيئة دولية (عربية إسلامية عالمية) للدفاع عن غزة.
٢- دعوة المقاومة في فلسطين إلى الثبات والمحافظة على المكتسبات وعدم التنازل أو الاستسلام.
٣- الدعوة إلى استمرارية الدور الشعبي في العالم (عربياً وإسلامياً ودولياً) في دعم المقاومة والوقوف معها، والتشبيك بين كل القوى العالمية العاملة لخدمة القضية الفلسطينية.
٤- الدعوة للتنسيق المباشر والمستمر بين كل المؤسسات الشعبية العربية والإسلامية والدولية لتوحيد الجهود وتنظيمها.
٥- الدعوة لإنشاء المواقع الإعلامية الإلكترونية التي تبيّن مدى جرائم إسرائيل ضد غزة ويكون نشرها بعدّة لغات.
٦- الدعوة إلى تشكيل محكمة جنائية عربية.
٧- الدعوة لوضع قوانين في الدول العربية تمكّن من محاكمة مجرمي الحرب في دول عربية.
٨- الدعوة إلى استمرار ممارسة الضغط على القرار السياسي الرسمي في سبيل تفعيل قرارات المقاطعة، ودعم المقاومة دعما كاملا، وعدم التورط في التآمر عليها.

قراءة إحصائية في تجربة التهدئة بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني*

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على بعض المعطيات الاحصائية لتجربة التهدئة بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، التي بدأ العمل بها صباح يوم الخميس ٢٠٠٨/٦/١٩م، حيث تم التركيز في هذه الورقة على القراءة الإحصائية لعدة محاور أساسية تتمثل في المحاور الآتية:

أولاً: احتياجات محافظات غزة من البضائع يومياً

قدرت الاحتياجات اليومية من البضائع لقطاع غزة في القطاعين الصناعي والتجاري بحوالي (٤٩٣) شاحنة، حمولة الشاحنة (٤٠) طنا، وفيما يلي تفصيل تلك الاحتياجات على القطاعات كافة.

١- احتياجات القطاع الصناعى

قدرت الاحتياجات اليومية لهذا القطاع بحوالي (٣٠٥) شاحنة، ويشكل هذا القطاع (٦٢,٤٪) من إجمالي احتياجات البضائع كافة. وقد احتلت الصناعات الإنشائية المرتبة الأولى في تلك الاحتياجات، أي حوالي (٢٢٠) شاحنة بما يشكل (٤٥٪) من إجمالي الاحتياجات اليومية للبضائع. يليه مباشرة قطاع الصناعات الخشبية الذي يحتاج يوميا (٢٠) شاحنة أي (٤,١٪). ثم قطاع الخياطة ويحتاج (١٥) شاحنة، وتشكل (٣,١٪)، وقطاع الصناعات المعدنية (١٣) شاحنة بنسبة (٢,٧٪)، يليه قطاع الصناعات الغذائية (١٢) شاحنة (٢,٥٪)، ثم قطاعي الصناعات الكيميائية والبلاستيكية (٦) شاحنات لكل قطاع، بنسبة (١,٢٪) لكل منها. وأخيرا قطاع الصناعات الورقية الذي يحتاج يوميا إلى شاحنتين، تشكل (٠,٤٪).

---

*. **أيمن خاطر**/ باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

٢- احتياجات القطاع التجاري

قدرت الاحتياجات اليومية لهذا القطاع بحوالي (١٨٤) شاحنة، ويشكل هذا القطاع ما نسبته (٣٧,٤٪) من إجمالي احتياجات البضائع كافة. وقد احتلت الأغذية والمشروبات والتبغ المرتبة الأولى في تلك الاحتياجات، (٥٥) شاحنة بنسبة (١١,٢٪) من إجمالي الاحتياجات اليومية للبضائع. يليها مباشرة قطاعا المواد الزراعية والماشية، والألبان والمجمدات، بحاجة يومية قدرها (٣٠) شاحنة لكل منهما (٦,١٪)، ثم الخضروات والفواكه وبحاجة يومية (٢٠) شاحنة تشكل (٤,١٪). وقطاعات ثلاثة هي: الأعلاف، والمنسوجات والملبوسات والأحذية والشنط، والأدوية والمستلزمات الطبية بحاجة يومية (١٠) شاحنات لكل قطاع من القطاعات الثلاثة، وتشكل (٢٪) لكل قطاع. وقطاع الأجهزة الكهربائية والمعدات (٦) شاحنات، بنسبة (١,٢٪)، ثم قطاعا السلع المنزليه والأثاث، ولوازم مكتبية- ورق وقرطاسية- (٤) شاحنات لكل قطاع، بنسبة (٠,٨٪) لكل منها، ثم قطاع لوازم البناء والزجاج (٣) شاحنات، بنسبة (٠,٦٪). وأخيرا جاء قطاع قطع الغيار والصيانة في المرتبة الأخيرة، فهو بحاجة لشاحنتين يوميا، أي (٠,٤٪).

ثانياً: واردات المعابر من الشاحنات خلال أشهر التهدئة الستة ومقارنتها بالاحتياجات

من خلال القراءة المتفحصة لحجم واردات المعابر خلال أشهر التهدئة، يلاحظ أن تلك الواردت قد عبرت جميعها من ثلاثة معابر فقط هي: **معبر المنطار**، حيث بلغ مجمل الواردات من هذا المعبر (٥,٧٤٣) شاحنة طيلة الأشهر الستة. ثم **معبر صوفا** إذ بلغت الواردات (٤,٢٩٧) شاحنة في الأشهر الثلاثة الأولى، وتوقفت الواردات من هذا المعبر في بداية الشهر الرابع من التهدئة. وأخيرا **معبر كرم أبو سالم** فقد بلغت الوردات منه (٢,٥٧٦) شاحنة. ومن الملاحظ أن معبر كرم أبو سالم ابتدأ دخول الشاحنات منه في بداية الشهر الثالث من التهدئة، مما يعني أنه لم تدخل منه أية شاحنة في الشهرين الأولين للتهدئة. وإذا علمنا أن حاجة القطاع اليومية من الواردات حوالي (٤٩٣) شاحنة، مما

يعني أن الاحتياج الشهري يساوي حوالي (١٥,٠٠٠) شاحنة من مختلف البضائع، وبمقارنة بسيطة بين ما دخل قطاع غزة من الواردات، وبين الاحتياجات الشهرية الفعلية للقطاع يمكن ملاحظة الآتي:

الشهر الأول: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من المعابر الثلاثة حوالي (٢,٤٧٩) شاحنة، أي ما نسبته (١٦,٥٣٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الأول من التهدئة.

الشهر الثاني: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من المعابر الثلاثة حوالي (٣,٧٨٣) شاحنة، أي ما نسبته (٢٥,٢٢٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الثاني من التهدئة.

الشهر الثالث: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من المعابر الثلاثة حوالي (٣,١١٨) شاحنة، أي ما نسبته (٢٠,٧٩٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الثالث من التهدئة.

الشهر الرابع: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من المعابر الثلاثة حوالي (١,٨٠٧) شاحنة، أي ما نسبته (١٢,٠٥٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الرابع من التهدئة.

الشهر الخامس: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من المعابر الثلاثة حوالي (٨٣٥) شاحنة، أي ما نسبته (٥,٥٦٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الخامس من التهدئة.

الشهر السادس: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من المعابر الثلاثة حوالي (٥٩٤) شاحنة، أي ما نسبته (٣,٩٦٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر السادس من التهدئة.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن الواردات- بالرغم من أنها لم تلب احتياجات القطاع من البضائع في أي شهر من أشهر التهدئة- قد بدأت بالتراجع تدريجياً، كما يمكن ملاحظة أن مجمل الواردات بلغت (١٢,٦١٦) شاحنة في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية، وتشكل ما نسبته (١٤,٠٢٪) من مجمل الاحتياجات في أشهر التهدئة الستة.

ثالثاً: احتياجات محافظات غزة من المحروقات

من خلال القراءة المتفحصة لكميات المحروقات الواردة لقطاع غزة خلال أشهر التهدئة الستة، يلاحظ أن تلك الكميات قد عبرت جميعها من معبر الشجاعية المخصص

لدخول المحروقات خلال (٩٦) يوم عمل فعلي، حيث بلغ مجمل تلك الكميات من هذا المعبر طيلة الأشهر الستة على النحو الآتي:

أولاً: البنزين

قدرت الاحتياجات اليومية من البنزين لقطاع غزة بحوالي (١٢٠,٠٠٠) لترا، وهذا يعني أن محافظات غزة تحتاج (٣,٦٠٠,٠٠٠) لتر من مادة البنزين خلال الشهر الواحد، وما مجموعه (٢١,٦٠٠,٠٠٠) لتر خلال أشهر التهدئة الستة. في حين بلغت كمية البنزين الواردة فعلاً لقطاع غزة (٢,٥٠١,٠٣٠) لترا، وتشكل ما نسبته (١١,٥٨٪) من الاحتياج الفعلي خلال أشهر التهدئة الستة، ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين ما دخل قطاع غزة من البنزين، وبين الاحتياجات الشهرية الفعلية للقطاع من هذه المادة يمكن ملاحظة ما يلي:

الشهر الأول: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من البنزين حوالي (٤٤١,٩٤٠) لترا، أي ما نسبته (١٢,٢٨٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الاول من التهدئة.

الشهر الثاني: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من البنزين حوالي (٦٠٦,٥٤٠) لترا، أي ما نسبته (١٦,٨٥٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الثاني من التهدئة.

الشهر الثالث: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من البنزين حوالي (٥٥٨,٠٤٠) لتر، أي ما نسبته (١٥,٥٠٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الثالث من التهدئة.

الشهر الرابع: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من البنزين حوالي (٤١٩,٦٣٠) لترا، أي ما نسبته (١١,٦٦٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الرابع من التهدئة.

الشهر الخامس: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من البنزين حوالي (٤٢٤,٨٨٠) لترا، أي ما نسبته (١١,٨٠٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الخامس من التهدئة.

الشهر السادس: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من البنزين حوالي (٥٠,٠٠٠) لتر، أي ما نسبته (١,٣٩٪)، من الاحتياجات الفعلية للشهر الخامس من التهدئة.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن واردات البنزين لم تلب احتياجات القطاع من هذه المادة، في أي شهر من أشهر التهدئة، إذ بلغت أعلى نسبة (١٦,٨٥٪) في الشهر الثاني للتهدئة، ثم بدأت بالتراجع تدريجياً حتى وصلت إلى أقل نسبة وهي (١,٣٩٪) في الشهر السادس من أشهر التهدئة.

ثانياً: السولار

قدرت الاحتياجات اليومية من السولار (٦٠٠,٠٠٠) لتر، وهذا يعني أن محافظات غزة تحتاج (١٨,٠٠٠,٠٠٠) لتر من مادة السولار خلال الشهر الواحد، وما مجموعه (١٠٨,٠٠٠,٠٠٠) لتر خلال أشهر التهدئة الستة. في حين بلغت كمية السولار الواردة فعلاً لقطاع غزة (٢٤,٣٠٥,٥٧٠) لترا، تشكل ما نسبته (٢٢,٥١٪) من الاحتياج الفعلي خلال أشهر التهدئة الستة. ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين ما دخل قطاع غزة من السولار، وبين الاحتياجات الشهرية الفعلية للقطاع من هذه المادة يمكن ملاحظة الآتي:

الشهر الأول: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من السولار (٤,٥٠٠,٩٢٠) لترا، أي ما نسبته (٢٥,٠١٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الأول من التهدئة.

الشهر الثاني: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من السولار (٥,٦٠٨,٨٧٠) لترا، أي ما نسبته (٣١,١٦٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الثاني من التهدئة.

الشهر الثالث: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من السولار (٦,٢٣٥,٣٤٠) لتر، أي ما نسبته (٣٤,٦٤٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الثالث من التهدئة.

الشهر الرابع: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من السولار (٤,٩٦٠,٧٩٠) لترا، أي ما نسبته (٢٧,٥٦٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الرابع من التهدئة.

الشهر الخامس: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من السولار (٢,٥٩٩,٦٥٠) لترا، أي ما نسبته (١٤,٤٤٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الخامس من التهدئة.

الشهر السادس: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من السولار (٤٠٠,٠٠٠) لتر، أي ما نسبته (٢,٢٢٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر السادس من التهدئة.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن واردات السولار لم تلب احتياجات القطاع من هذه المادة في أي شهر من أشهر التهدئة، إذ بلغت أعلى نسبة (٣٤,٦٤٪) للشهر الثالث للتهدئة، ثم بدأت بالتراجع تدريجياً حتى وصلت إلى أقل نسبة وهي (٢,٢٢٪) في الشهر السادس من أشهر التهدئة.

ثالثا: غاز الطهي

قدرت الاحتياجات اليومية من غاز الطهي لقطاع غزة بـ (٣٥٠ طنا)، وهذا يعني أن محافظات غزة تحتاج (١٠,٥٠٠,٠٠٠) طن من غاز الطهي خلال الشهر الواحد، وما مجموعه (٦٣,٠٠٠,٠٠٠) طن خلال أشهر التهدئة الستة، في حين بلغت كمية غاز الطهي الواردة فعلاً لقطاع غزة (١٨,٥٦٣,٩١٠) أطنان، وتشكل ما نسبته (٢٩,٤٧٪) من الاحتياج الفعلي خلال أشهر التهدئة الستة. ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين ما دخل قطاع غزة من غاز الطهي، وبين الاحتياجات الشهرية الفعلية للقطاع من هذه المادة يمكن ملاحظة ما يلي:

الشهر الأول: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من الغاز (٣,٧٦٣,٢٩٠) طنا، أي ما نسبته (٣٥,٨٤٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الأول من التهدئة.

الشهر الثاني: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من الغاز (٣,٧٥٢,١٩٠) طنا، أي ما نسبته (٣٥,٧٤٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الثاني من التهدئة.

الشهر الثالث: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من الغاز (٥,١٣٣,٤٤٠) طنا، أي ما نسبته (٤٨,٨٩٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الثالث من التهدئة.

الشهر الرابع: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من الغاز (٢,٥٥٠,٦١٠) أطنان، أي ما نسبته (٢٤,٢٩٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الرابع من التهدئة.

الشهر الخامس: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من الغاز (٢,٤٦٧,٧٤٠) طن، أي ما نسبته (٢٣,٥٠٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الخامس من التهدئة.

الشهر السادس: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من الغاز (٨٩٦,٦٤٠) طنا، أي ما نسبته (٨,٥٤٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر السادس من التهدئة.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن واردات غاز الطهي لم تلب احتياجات القطاع في المجموع الكلي لتلك الواردات، وفي أي شهر من أشهر التهدئة، حيث بلغت أعلى نسبة (٤٨,٨٩٪) للشهر الثالث للتهدئة، ثم بدأت بالتراجع تدريجياً حتى وصلت إلى أقل نسبة وهي (٨,٥٤٪) في الشهر السادس من أشهر التهدئة.

رابعاً: السولار الصناعي

قدرت الاحتياجات اليومية من السولار الصناعي لقطاع غزة (٧٠٠,٠٠٠) لتر، وهذا يعني أن محافظات غزة تحتاج (٢١,٠٠٠,٠٠٠) لتر من السولار الصناعي خلال الشهر الواحد، و(١٢٦,٠٠٠,٠٠٠) لتر خلال أشهر التهدئة الستة، في حين بلغت كمية السولار الصناعي الواردة فعلاً لقطاع غزة (٥٣,٧٩١,٨٨٠) لترا، وتشكل ما نسبته (٤٢,٦٩٪) من الاحتياج الفعلي خلال أشهر التهدئة الستة. ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين ما دخل قطاع غزة من السولار الصناعي، وبين الاحتياجات الشهرية الفعلية للقطاع من هذه المادة يمكن ملاحظة ما يلي:

الشهر الأول: يلاحظ أن إجمالي ما دخل القطاع من السولار الصناعي (١٠,٢٩٥,٢٠٠) لتر، أي ما نسبته (٤٩,٠٢٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الأول من التهدئة.

الشهر الثاني: وأن إجمالي ما دخل القطاع من السولار الصناعي (١٢,٨٠٦,٧٠٠) لتر، أي ما نسبته (٦٠,٩٨٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الثاني من التهدئة.

الشهر الثالث: وأن إجمالي ما دخل القطاع من السولار الصناعي (١١,٥٧٧,٣٩٠) لترا، أي ما نسبته (٥٥,١٥٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الثالث من التهدئة.

الشهر الرابع: وأن إجمالي ما دخل القطاع من السولار الصناعي (٩,٤٥٥,٠٠٠) لتر، أي ما نسبته (٤٥,٠٢٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الرابع من التهدئة.

الشهر الخامس: وإجمالي ما دخل القطاع من السولار الصناعي (٦,٤٢٧,٦٢٠) لترا، أي ما نسبته (٣٠,٦١٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر الخامس من التهدئة.

الشهر السادس: وإجمالي ما دخل القطاع من السولار الصناعي (٣,٢٢٩,٩٧٠) لترا، أي ما نسبته (١٥,٣٨٪) من الاحتياجات الفعلية للشهر السادس من التهدئة.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن واردات السولار الصناعي لم تلب احتياجات القطاع في المجموع الكلي لتلك الواردات، وفي أي شهر من أشهر التهدئة، إذ بلغت أعلى نسبة (٦٠,٩٨٪) للشهر الثاني للتهدئة، ثم بدأت بالتراجع تدريجياً حتى وصلت إلى أقل نسبة وهي (١٥,٣٨٪) في الشهر السادس من أشهر التهدئة.

رابعاً: حالة العمل على المعابر خلال فترة التهدئة

من المعروف أنه تم فتح أربعة معابر فقط خلال التهدئة، ثلاثة منها بغرض توريد البضائع وهي: معبر صوفا، ومعبر كرم أبو سالم، ومعبر المنطار، فيما خصص المعبر الرابع وهو معبر الشجاعية لتوريد المشتقات النفطية. وتبلغ عدد أيام العمل الفعلية المفترضة لكل معبر من هذه المعابر (١٥٧) يوم عمل فعلي من أصل (١٨٣) يوما هي مدة التهدئة كاملة، وذلك لأن عدد أيام العمل الفعلي المفترض لكل شهر كانت على النحو الآتي:

الشهر الأول: من ١٩/٦-١٨/٧ بلغت عدد أيام العمل الفعلي (٢٦) يوماً، بعد حذف أيام العطل وعددها أربعة أيام.

الشهر الثاني: من ١٩/٧-١٨/٨ بلغت عدد أيام العمل الفعلي (٢٦) يوماً بعد حذف أيام العطل وعددها خمسة.

الشهر الثالث: من ١٩/٨-١٨/٩ بلغت عدد أيام العمل الفعلي (٢٧) يوماً بعد حذف أيام العطل وعددها أربعة.

الشهر الرابع: من ١٩/ ٩-١٨/ ١٠ بلغت عدد أيام العمل الفعلي (٢٦) يوماً بعد حذف أيام العطل وعددها خمسة.

الشهر الخامس: من ١٩/ ١٠-١٨/ ١١ بلغت عدد أيام العمل الفعلي (٢٧) يوماً بعد حذف أيام العطل وعددها أربعة.

الشهر السادس: من ١٩/ ١١-١٨/ ١٢ بلغت عدد أيام العمل الفعلي (٢٦) يوماً بعد حذف أيام العطل وعددها أربعة.

وعند قراءة الواقع الفعلي لعدد أيام العمل لكل معبر من تلك المعابر نجد ما يلي:

أولاً: معبر صوفا

بلغت عدد أيام العمل الفعلية في هذا المعبر (٦٠) يوما من أصل (١٥٧) أي ما نسبته (٣٨,٢٪) من عدد أيام العمل المفترضة، وبلغت أيام إغلاق المعبر بشكل كامل (٩٧) يوماً، ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين عدد أيام الفعلية، والمفترضة يمكن ملاحظة ما يلي:

الشهر الأول: من ١٩/ ٦-١٨/ ٧ عدد أيام العمل الفعلي (٢٠) يوماً، بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و(٦) أيام إغلاق للمعبر.

الشهر الثاني: من ١٩/ ٧-١٨/ ٨ عدد أيام العمل الفعلي (٢٤) يوماً بعد حذف أيام العطل وعددها (٥)، ويومان إغلاق للمعبر.

الشهر الثالث: من ١٩/ ٨-١٨/ ٩ تبلع عدد أيام العمل الفعلي (١٦) يوماً بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و (١١) يوما إغلاق للمعبر.

الشهر الرابع: من ١٩/ ٩-١٨/ ١٠ تم إغلاق المعبر بشكل كامل.

الشهر الخامس: من ١٩/ ١٠-١٨/ ١١ تم إغلاق المعبر بشكل كامل.

الشهر السادس: من ١٩/ ١١-١٨/ ١٢ تم إغلاق المعبر بشكل كامل.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن أيام العمل الفعلي على هذا المعبر بلغت اعلاها في الشهر الثاني (٢٤) يوما، ثم بدأت بالتراجع تدريجياً حتى وصلت الى إغلاق هذا المعبر وبشكل كامل في بداية الشهرالرابع.

ثانياً: معبر كرم أبو سالم

بلغت عدد أيام العمل الفعلية في هذا المعبر (٤٦) يوما من أصل (١٥٧) أي ما نسبته (٢٩,٣٪) من عدد أيام العمل المفترضة، وبلغت أيام إغلاق المعبر بشكل كامل (١١١) يوماً، ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين عدد الأيام الفعلية، والمفترضة يمكن ملاحظة ما يلي:

الشهر الاول: من ١٩/٦-١٨/٧ بقي المعبر مغلقا.

الشهر الثاني: من ١٩/٧-١٨/ ٨ بقي المعبر مغلقا.

الشهر الثالث: من ١٩/٨-١٨/٩ عدد أيام العمل الفعلي (٨) أيام بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و(١٩) يوم إغلاق للمعبر.

الشهر الرابع: من ١٩/٩-١٨/ ١٠ عدد أيام العمل الفعلي (١٩) يوماً بعد حذف أيام العطل وعددها (٥)، و (٦) أيام إغلاق للمعبر.

الشهر الخامس: من ١٩/ ١٠-١٨/ ١١ عدد أيام العمل الفعلي (٩) أيام بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و (١٨) يوما إغلاق للمعبر.

الشهر السادس: من ١٩/ ١١-١٨/ ١٢ عدد أيام العمل الفعلي (١٠) أيام، بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و(١٦) يوما إغلاق للمعبر.

ومن خلال ما سبق، يلاحظ أن أيام العمل الفعلي على هذا المعبر بلغت أعلاها في الشهر الرابع (١٩) يوماً، حيث تم إغلاق هذا المعبر بشكل كامل في الشهرين الأول والثاني.

ثالثاً: معبر المنطار

بلغت عدد أيام العمل الفعلية في هذا المعبر (٧٠) يوما من أصل (١٥٧) أي ما نسبته (٤٤,٦٪) من عدد أيام العمل المفترضة، وبلغت أيام إغلاق المعبر بشكل كامل (٨٧) يوماً، ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين عدد أيام الفعلية، والمفترضة يمكن ملاحظة ما يلي:

الشهر الاول: من ١٩/٦-١٨/٧ عدد أيام العمل الفعلي (١٤) يوما بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و (١٢) يوما إغلاق.

الشهر الثاني: من ١٩/٧-١٨/ ٨ عدد أيام العمل الفعلي (١٨) يوما بعد حذف أيام العطل وعددها (٥)، و (٨) أيام إغلاق.

الشهر الثالث: من ١٩/٨-١٨/٩ عدد أيام العمل الفعلي (١٨) يوما بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و (٩) أيام إغلاق.

الشهر الرابع: من ١٩/٩-١٨/ ١٠ عدد أيام العمل الفعلي (٨) أيام بعد حذف أيام العطل وعددها (٥)، و (١٧) يوماً إغلاق.

الشهر الخامس: من ١٩/ ١٠-١٨/ ١١ عدد أيام العمل الفعلي (٤) أيام بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و (٢٦) يوماً إغلاق.

الشهر السادس: من ١٩/ ١١-١٨/ ١٢ عدد أيام العمل الفعلي (٨) أيام، بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و(١٨) يوماً إغلاق.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن أيام العمل الفعلي على هذا المعبر بلغت أعلاها في الشهرين الثاني والثالث (١٨) يوما لكل شهر، ثم بدأت بالتراجع تدريجياً حتى وصلت إلى (٤) أيام في الشهر الخامس.

رابعاً: معبر الشجاعية (للوقود)

بلغت أيام العمل الفعلية في هذا المعبر (٩٦) يوما من أصل (١٥٧) أي ما نسبته (٦١,١٪) من أيام العمل المفترضة، وبلغت أيام إغلاق المعبر بشكل كامل (٦١) يوماً. ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين عدد أيام الفعلية والمفترضة يمكن ملاحظة ما يلي:

الشهر الأول: من ١٩/٦-١٨/٧، عدد أيام العمل الفعلي (٢١) يوما بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و (٥) أيام إغلاق.

الشهر الثاني: من ١٩/٧-١٨/ ٨ عدد أيام العمل الفعلي (٢١) يوما بعد حذف أيام العطل وعددها (٥)، و (٦) أيام إغلاق.

الشهر الثالث: من ١٩/٨-١٨/٩ عدد أيام العمل الفعلي (٢٠) يوما بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و (٧) أيام إغلاق.

الشهر الرابع: من ١٩/٩-١٨/ ١٠ عدد أيام العمل الفعلي (١٤) يوما بعد حذف أيام العطل وعددها (٥)، و (١١) يوماً إغلاق.

الشهر الخامس: من ١٩/ ١٠-١٨/ ١١ عدد أيام العمل الفعلي (١٣) يوما بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و (١٤) يوماً إغلاق.

الشهر السادس: من ١٩/ ١١-١٨/ ١٢ عدد أيام العمل الفعلي (٨) أيام، بعد حذف أيام العطل وعددها (٤)، و(١٨) يوماً إغلاق.

ومن خلال ما سبق، يلاحظ أن أيام العمل الفعلي على هذا المعبر بلغت أعلاها في الشهرين الأول والثاني (٢١) لكل شهر، ثم بدأت بالتراجع تدريجياً حتى وصلت إلى (٨) أيام للشهر السادس.

الرأي العام الإسرائيلي والعدوان على قطاع غزة*

يختزن الإسرائيليون في أعماقهم قابلية للتأثر المفرط بالتحديات الخارجية ذات الطابع الأمني، على خلفية التجربة اليهودية التاريخية، وإدراكهم لطبيعة الصراع المرير الذي يخوضونه مع المحيط الجغرافي/ السياسي. وقد بينت حصيلة ثنائية "التجربة- الصراع" أنها بلغت مستوى من الاحتدام جعلها غير مرشحة للتغيير السريع، في المدى المنظور على الأقل، الأمر الذي يستنفر أحاسيس الإسرائيليين ومشاعرهم، وتعكس مزيجاً من التوجس والترقب لديهم.

وبفعل التحسب من المستقبل، تستحضر المواجهات المتكررة مع الفلسطينيين والعرب في الذهنية الإسرائيلية طابع المخاطر الوجودية المرتبطة بصور "الكارثة" اليهودية، بصرف النظر عن صدقيتها أو تزييفها. وإذا ما أضيف إلى هذا البعد الخاص لتأثر الإسرائيليين بالمواجهات، عنصر الاستجابة العامة كمعطى اجتماعي معرفي وسلوكي مشترك بين البشرية، يصبح ممكناً عندئذ تكوين مقارَبة لحالة الرأي العام الإسرائيلي، بما ينطوي عليه من اهتمامات وهموم، وبما يؤديه من أدوار ومواقف.

ويستشف من التقارير الإسرائيلية، أن الحياة العادية في إسرائيل تعرضت خلال السنوات الثماني الأخيرة إلى تحولات جذرية، تحت ضغط المقاومة. وتبين الظواهر التي يشهدها المحيط الاجتماعي والسياسي الإسرائيلي، أن هناك تناسباً بين تصاعد المواجهات مع الفلسطينيين ومدى إحساس الإسرائيليين بالخطر الذي يتهددهم، وهو ما تُرجِم عملياً إلى مواقف تتكامل فيها العناصر الشعورية والسلوكية وتتلخص بآراء وإجابات تكون غالباً واضحة المعالم. ومن التقارير التي تستقطب الاهتمام، الدراسات السنوية المتخصصة، تحت عنوان "الرأي العام والأمن القومي" التي درج عليها مركز جافي للدراسات الاستراتيجية (الذي أصبح معهد دراسات الأمن القومي) في جامعة تل أبيب.

* **إبراهيم عبد الكريم/** رئيس التحرير في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية- دمشق

ولوحظ أن المقاومة الفلسطينية في سياق ممارساتها، قد أشبعت الصور الذهنية الإسرائيلية، مما أدى إلى إحداث حالة من الرعب والخوف، من محاولات إلقاء اليهود في البحر (المزاعم المغرضة)، إلى ميل المجتمع الإسرائيلي لاعتبار نفسه ضحية. ومن السهل جداً تهويل المخاوف الإسرائيلية ("حماس" تريد إبادتنا)، وقد تكون نتيجةُ ذلك ميلاً إلى الحروب والعنف. وفي هذه الحالة تسيطر على المجتمع الإسرائيلي مفاهيم الخوف، والتظاهر بأنهم(الفلسطينيون) يستحقون ما نفعله بهم لأنهم ألحقوا بنا الأضرار.

وبطبيعة الحال، تجد المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة ضالتها في استخدام العمليات والصواريخ الفلسطينية، وتحرص على توظيف آثارها في مساعيها لاقتياد الإسرائيليين إلى الموضع الذي يمنح هذه المؤسسة التأييد المطلق لسياستها، مما يجعل الحديث عن "الخطر الوجودي" الذي يتربص بإسرائيل من الفلسطينيين أمرا طبيعيا لديهم.

وفي ظل استمرار قيام المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بإطلاق الصواريخ نحو تجمعات وأهداف متعددة ضمن مناطق "الخط الأخضر"، نشأ انطباع إسرائيلي عام بأن الجلوس مكتوف اليدين ليس خياراً مقبولاً ومنطقياً، وأن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني يشبه الأعشاب القوية التي تزيد تجذرها في الأرض إن لم يتم اقتلاعها من جذورها. واعتبر جلاء إسرائيل عن قطاع غزة دون شروط، من قبل إسرائيليين كثيرين، انتصاراً ساحقاً لتيار استعمال القوة على تيار التفاوض. وتحولت صواريخ "القسام" إلى برهان أكيد على إخفاق المساعي الإسرائيلية للتوصل إلى اتفاق "الأرض مقابل السلام". وفي هذا المنحى، أظهرت الاستطلاعات أن الأغلبية الساحقة (ثلثي الإسرائيليين) لا تؤمن بتمخض المفاوضات مع الفلسطينيين عن شيء. وحسب استطلاع لمركز ترومان في الجامعة العبرية ظهر أن ٦٠٪ من الإسرائيليين يعارضون إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧م، وتقسيم القدس، وحل متفق عليه لمشكلة اللاجئين[1].

[1]. عكيفا إلدار، هآرتس ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٨م

وبالمقابل، يبدو أن التقارير الإسرائيلية التي كانت تتحدث عن توقعات بوقوع أعداد كبيرة من القتلى في صفوف الجيش الإسرائيلي في حال اجتياح قطاع غزة، قادت إلى تأثيرات ردعية كبيرة باتجاه عدم تأييد نسبة عالية من الإسرائيليين لهذا الاجتياح. وعلى سبيل المثال، اتضح من استطلاع "هآرتس- ديالوغ"، بإشراف البروفيسور كميل فوكس من جامعة تل أبيب، عشية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بعد انتهاء أشهر التهدئة، أن ٤٦٪ من المستطلعة آراؤهم رفضوا تأييد "عملية برية في غزة قد تفضي إلى ضحايا من جنود الجيش الإسرائيلي"، بينما أيد ٤٠٪ من المستطلعة آراؤهم عملية كهذه[١].

وبعد شن الحرب المفتوحة على قطاع غزة، وخاصة الهجمات الأولى المباغتة على مقرات "حماس"، والصور عن القتلى في صفوف عناصر الحركة، لوحظ أنه ساد إجماع شبه تام في الساحة السياسية الإسرائيلية حول أهداف العملية وضرورتها. وَوَجد قرار الحكومة الخروج في معركة ضد "حماس" مساندةً من اليمين والوسط واليسار.

وبينت نتائج استطلاعات الرأي وجود نشوة عارمة في صفوف الإسرائيليين جراء القرار بشن الحرب وما أوقعته من خسائر. وكانت لهذه النشوة تعبيراتها على التوجهات الانتخابية للإسرائيليين، بفعل موقع متخذي القرار بالحرب ضمن الخارطة السياسية الحزبية. ففي ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٨م، أي بعد ثلاثة أيام من العدوان ضد "حماس"، تبين من استطلاع "هآرتس- ديالوغ" بإشراف البروفيسور كميل فوكس من جامعة تل أبيب (نُشِرت نتائجه في هآرتس١/ ١/ ٢٠٠٩م)، أن ضآلة عدد القتلى الإسرائيليين ارتبطت في الذهنية الإسرائيلية بالإحساس الجماعي بالنجاح الميداني للجيش الإسرائيلي، فأبدت أغلبية واضحة في الجمهور (٥٢٪) تأييدها لمواصلة القصف الجوي ضد "حماس" في غزة، دون تعريض حياة الجنود للخطر في هجوم بري. في حين فضلت أقلية صغيرة (١٩٪) في أوساط المستطلَعين توسيع الحملة إلى النطاق البري، وأيدت نسبة مشابهة تقريباً (٢٠٪) وقف النار في أقرب وقت ممكن.

---

[١]. يوسي فيرتر، هآرتس٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٨م

وبعد مرور أحد عشر يوماً على الحملة، أوضح استطلاع "تلسيكر" (معاريف٩/ ١/ ٢٠٠٩م)، أن ٩١,٤٪ من الإسرائيليين يؤيدون هذه الحملة ضد حماس بهدف وقف نار الصواريخ ضد إسرائيل، ولم يعارضها سوى ٣,٨٪، و٤,٨٪ لم يبدوا موقفهم، أو رفضوا الإجابة.

وكان من النتائج السياسية الواضحة لهذه الحرب، التعزز الكبير لحزب "العمل"، برئاسة وزير الدفاع إيهود باراك، على حساب أحزاب مثل "المتقاعدين" و"ميرتس"، حيث حصل "العمل" (في استطلاع "هآرتس- ديالوغ" يوم٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٨م) على ٥ مقاعد إضافية عن استطلاع سابق أجري قبل أسبوع من ذلك (١٦مقابل ١١). بينما تعزز حرب "كديما" بمقعد واحد(٢٧ مقابل ٢٦). وقد رفع تعزز حزب "العمل" كتلة "الوسط-اليسار" إلى وضع التعادل البرلماني حيال كتلة "اليمين- الأصوليين" (٦٠ – ٦٠)، بعد أن كانت كتلة اليمين قبل أسبوع فقط تصل إلى ٦٥ نائباً، واليسار ٥٣ نائباً. وأسهمت وعود رئيس الليكود بنيامين نتنياهو بالقضاء على "حماس" حتى "نستعيد كرامتنا الوطنية"، بتعزز "الليكود" بمقعدين(٣٢ مقابل٣٠). كما طرأ تعاظم على المكانة الشخصية لباراك كوزير حرب؛ حيث أعرب ٥٣٪ من المستطلَعين عن رضاهم من أدائه (مقابل ٣٤٪ قبل نحو نصف سنة). كما حظي رئيس الوزراء أولمرت بتأييد متجدد بين الجمهور في هذا الاستطلاع، بأن أعرب ٣٣٪ عن رضاهم من أدائه (مقابل نحو١٤٪ اعتقدوا كذلك منذ حرب لبنان الثانية). وبالمثل، حظيت زعيمة حزب "كديما" وزيرة الخارجية تسيبي ليفني بتأييد كبير على أدائها في هذه المرحلة. وحسب استطلاع "تلسيكر"، لم تتضرر الأحزاب الثلاثة الكبرى من استمرار الحرب، فحصل "العمل" على ١٧ مقعداً، وكديما على ٢٧ مقعداً، والليكود على ٢٩ مقعداً[1].

ومن المعاني الكامنة خلف ذلك، أنه في هذه المرحلة، تعود الحرب بالفائدة على الأحزاب الثلاثة الكبيرة المتنافسة على السلطة، استناداً إلى قراراها وتوحدها بخصوص

[1]. معاريف ٩/ ١/ ٢٠٠٩م

مواجهة "حماس". وهو ما يسمح بترجيح أن يكون كل قرار بصدد الحرب في قطاع غزة قد تأثر بقدر كبير بالاعتبارات الحزبية/ الانتخابية، نظراً لما يترتب على النجاحات السياسية والعسكرية والاستراتيجية في هذه الحرب.

وخلال عملية "تسويق الحرب" على الصعيد الإسرائيلي العام، عُني المسؤولون الإسرائيليون بالحديث عن "شرعية الحرب"، وأن الشعب في إسرائيل موحد بسبب "عدالة العملية العسكرية وعدم وجود بديل آخر لها"- على حد قول الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس-. كما جرى التركيز على أن "الصبر والإصرار وقدرة صمود الناس في الجبهة الداخلية الإسرائيلية سيحدد في نهاية المطاف قدرة إسرائيل على إنهاء المهمة، مثلما قررنا ووفقا لما فكرنا أنه ينبغي الوصول إليها". (بتعبيرات رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت لدى افتتاحه اجتماع الحكومة الأسبوعي في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨م).

وفي غياب النظرة النقدية الجماهيرية الواسعة التي تطالب بوقف استمرار الحرب، مضت حكومة أولمرت في التصرف بالإسرائيليين كما تتصرف بأمورها الخاصة، وتستغل فترة معركة الانتخابات التي يحاول فيها كل واحد من رؤساء الأحزاب الكبيرة أن يريهم قدراته الخاصة، دون اكتراث بأن من سيدفعون الثمن الغالي جداً للحرب سيكونون بالذات الإسرائيليين، الذين يمتصون منذ زمن طويل حجم ثمن غياب الأمن الوجودي والاجتماعي والاقتصادي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في ضوء تجربة حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦م، من المقدر أن يكون لازدياد أمد الحرب الحالية، وما يرافقه من ازدياد الخسائر البشرية والمادية الإسرائيلية تأثير باتجاه انخفاض منسوب التأييد الشعبي لمواصلة الحرب وللقيادة الإسرائيلية. ومع ذلك يظل الاتجاه الإسرائيلي العام في منحى التوحد مع السياسة الرسمية للحكومة بمواصلة الحرب على فصائل المقاومة الفلسطينية، طالما أن هذه الحرب توقع المزيد من القتلى والدمار في صفوف الفلسطينيين.

بالمقابل، كانت هناك فئات هامشية- من حركة "كتلة السلام" وحركة "سلام الآن" وبعض حركات الاحتجاج- رأت أن "العنف الإسرائيلي المفرط" ضد المدنيين الفلسطينيين

يقتل أحلام السلام بين الشعبين ويلحق الضرر بإسرائيل على الساحة الدولية، وقد خرجت هذه الفئات بمظاهرات تعبّر فيها عن رؤيتها هذه. وكان هناك من تحدث بين الإسرائيليين عن تعذر الانتصار الإسرائيلي على "حماس"، وأن على الجمهور الإسرائيلي أن يستيقظ من "الوهم الجديد-القديم"، في أن الدبابات والطائرات يمكنها أن تخلّد الاحتلال، وأنه "طالما يتوقع شعب إسرائيل من الفلسطينيين أن يرفعوا الأعلام البيضاء، فإن أعلاماً سوداء سترفرف من فوق رأسه"[١].

وذهب بعض الكتاب الإسرائيليين إلى وصف الفئات الهامشية التي احتجت على الحرب الحالية، بأنهم "إسرائيليون حاقدون على إسرائيل"، لماذا؟ لأنهم يصفون عملية "الرصاص المنصهر " بأنها جريمة حرب، ويقومون بإحصاء عدد القتلى الفلسطينيين، ويندون بكل عملية إسرائيلية، ويلقون المسؤولية على عاتق حكومتهم وجيشهم، ويوفرون حماية أخلاقية لعدوان "حماس" المدمر. وتم التأكيد على أن موقف هؤلاء المحتجين عاطفي، وأن عدالتهم تخلو من العدالة، وأخلاقيتهم تخلو من الأخلاق، وأن الدافع الحقيقي لهم ليس القلق الحقيقي تجاه الفلسطينيين، بل هو نوع من العنصرية المعكوسة، وأن كل ما يقومون به هو البرهان على مدى فقدانهم البصيرة بسبب هذا الحقد[٢].

باستثناء حالات الاحتجاج الخاصة التي تعبّر عن توجهات مغايرة للنهج الرسمي الإسرائيلي، ينساق الرأي العام الإسرائيلي وراء هذا النهج، ويسجن الإسرائيليون أنفسهم بين أسوار المعتقدات والمفاهيم والممارسات الصهيونية التي لا تمتلك مقومات التصالح والتسوية مع منطق التاريخ، ولا تعترف بالحقائق التي تترسخ على الدوام، والتي تؤكد أن الغطرسة والاحتلال واغتصاب الحقوق هي الأسباب الرئيسة المولدة للصراع.

---

١. عكيفا إلدار، هآرتس ٥/ ١/ ٢٠٠٩م

٢. أري شبيط، هارتس١/ ١/ ٢٠٠٩م

المواجهة العسكرية الميدانية الجارية في قطاع غزة*

مقدمة

لقد جرت خلال الفترة من ٢٧ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٨م إلى منتصف يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٩م مواجهة عسكرية بين المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية، تميزت بالتفاوت الكبير في القدرات العسكرية التقليدية، والامتداد الزمني الطويل نسبيا بالنظر إلى صغر حجم المقاومة، كما تميزت بالعنف الشديد، وبتحول الواجهة في مراحل مختلفة، وأخيرا بالقدرة مرة أخرى على تعريض العمق الإسرائيلي للنيران.

مدة المواجهة

إن الحديث عن مواجهة عسكرية ميدانية جارية يحتم تحديد المقصود بالجارية حيث البداية ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨م ولكن انتهاء المواجهة لا يمكن تحديده؛ حيث أن إيقاف إطلاق النيران لا يعني انتهاء المواجهة. ولقد وقعت اشتباكات متفرقة بعد إيقاف إطلاق النيران ولحين إعداد التقرير. هكذا يكون للتقرير أن يقرر حسب ما حدث خلال المدة السابقة، وقد يرجح اتجاهات للمواجهة بعد ذلك.

ميدان المواجهة العسكرية الميدانية

ميدان المواجهة المساحة من الأرض التي شملتها أعمال القتال والمواجهة العسكرية، ومن الطبيعي أن تختلف درجة كثافة المواجهة وطبيعتها من مكان إلى آخر داخل الميدان.

وفي هذه الدراسة يعتبر ميدان المواجهة العسكرية الميدانية هو المنطقة التي تشمل قطاع غزة وجنوب فلسطين المحتلة، حيث يمتد الصراع المسلح إلى مدى أسلحة المقاومة الفلسطينية التي وصلت إلى ٥٥كم، بما فيها المناطق التي طالتها نيران صواريخ المقاومة الفلسطينية رغم قلة كثافتها مقارنة بنيران القوات الإسرائيلية على قطاع غزة.

---

* . **طلعت مسلم**/ خبير استراتيجي- مصر.

هناك مواجهات غير عسكرية جرت في هذه الفترة، منها مواجهات دبلوماسية وسياسية ومعنوية وقانونية، كما أن هناك مواجهات خارج هذا النطاق خاصة في جبهة لبنان، حيث انطلقت صواريخ مجهولة المصدر من جنوب لبنان، إلا أن أحدا لم يتبنها. وقد أثارت هذه الصواريخ سؤالا عن احتمال امتداد المواجهة؟ ويمكن القول إن أحدا لم يكن مستعدا لامتداد القتال إلى جبهة أخرى، كما أن الجبهة العسكرية لم تمتد بعد إلى الضفة الغربية التي تمثل الامتداد الطبيعي القريب للمقاومة في غزة. ومع إيقاف إطلاق النيران يتردد السؤال: هل يمكن أن يتجدد الصراع مرة أخرى؟

أثر طبيعة القطاع على المواجهة العسكرية

تُبْرِز الطبيعة الجغرافية لقطاع غزة التفاوتَ بين طول القطاع الذي يصل إلى ٤٠ كم بينما عرضه لا يزيد على ١٠ كم ويفصله عن مصر حدود طولها ١٤ كم[(١)]، وكثافة السكان التي تشمل نحو ١,٥ مليون نسمة، بما يعني وجود ٤٠٠ فرد على كم^{٢} تقريبا، مما جعل من المناسب لمن يهاجم القطاع أن يقسمه إلى قطاعات منفصلة بالفصل بين التجمعات السكانية، خاصة في مناطق غزة وخان يونس ورفح.

من وجهة نظر المقاومة كان لا بد من تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي في القطاعات المحتمل عزلها، كما أنه كان لا بد للقادة أن يكونوا قادرين على المبادأة واتخاذ القرار دون الاضطرار للرجوع إلى القيادة المركزية.

أدت طبيعة القطاع باعتباره منطقة مبنية إلى أن تعتمد المقاومة على المباني كسواتر للإخفاء وتنظيم الكمائن ومناطق القتل، وأصبح من الضروري الاعتماد على استخدام الموانع المتفجرة وغير المتفجرة على الطرق لعرقلة تقدم قوات العدو الإسرائيلي.

طبيعة المواجهة

اتسمت المواجهة العسكرية بأنها مواجهة بين المقاومة الفلسطينية بفصائلها المختلفة

---

[١]. BBCArabic.cm ملف عن قطاع غزة: حقائق وأرقام وتفاصيل ٢٨/٠٦/٢٠٠٦م

والقوة العسكرية الإسرائيلية التي خصصت للصراع، وهي تشتمل على نحو فرقتين وتدعمهم ما يقرب من نصف القوات الجوية الإسرائيلية، وبعض الزوارق البحرية.

ويمكن وصفها بأنها مواجهة شاملة بين قوى المقاومة وقوة إسرائيل، استخدم فيها كل جانب أقصى ما عنده باستثناء الأسلحة النووية، فقد اشتملت المواجهة من جهة إسرائيل على استخدام كثيف للقوات الجوية بما فيها طائرات الهليكوبتر المسلحة والطائرات دون طيار، وقوات برية، وزواراق بحرية، وقوات إنزال بحري، ففي حين لم تكن بحاجة لاستخدام الصواريخ بعيدة المدى، ورغم أنه لم يأت ذكر وحدات أو أسلحة الدفاع المضاد للصواريخ فإن ما صدر عن القوات الإسرائيلية لا يوحي بأن نظام الدفاع المضاد للصواريخ قد أفلح في اعتراض صواريخ المقاومة، سواء قصيرة المدى أو الأطول مدى، والتي وصل مداها إلى ٥٥كم. كذلك فقد كانت مواجهة ممتدة مستمرة حتى بعد إيقاف إطلاق النيران؛ حيث لم تتوقف بعد قرار وقف إطلاق النيران، وهي مرشحة للاستمرار في نفس الاتجاه.

يمكن وصف المواجهة بأنها فوق تقليدية من جهة العدو الإسرائيلي؛ حيث هناك قرائن على استخدام العدو الإسرائيلي لنوع من أسلحة التدمير الشامل، مثل الفوسفور الأبيض والداين، والأسلحة الحارقة، واليورانيوم.

توصف المواجهة العسكرية بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية بأنها عالية الكثافة حيث استمر القتال ليلا ونهارا وطوال فترة القتال قبل إيقاف إطلاق النيران، فضلا عن ما بعد إيقاف إطلاق النيران. كما أنها لم توقف حتى في الفترات التي أعلنت القوات الإسرائيلية عن فترة إيقاف مؤقت لإطلاق النيران لأغراض إنسانية.

كما أن من طبيعة المواجهة أنها شديدة العنف حيث استخدم العدو جميع أسلحته عدا الأسلحة النووية وبشكل مستمر ودون توقف، كما أنها استهدفت جميع الأهداف دون استثناء، وإذا كان هناك هدف لم يستهدف فإن ذلك لا يرجع إلى نقص في العنف، بل إن العدو لم يلتفت إليه، أو أخطأه إلى هدف آخر، أو افتقر إلى المعلومات عنه.

من وجهة نظر مشروعية المواجهة تعتبر المواجهة العسكرية مشروعة من وجهة نظر المقاومة حيث إنها مارست حق مقاومة الاحتلال وهو حق مكفول بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة[١]، ولا يقلل من ذلك اعتبار الولايات المتحدة ثم الغرب من بعدها مقاومة الاحتلال إرهابا، في حين أن المواجهة العسكرية غير مشروعة بالنسبة للقوات الإسرائيلية. فهي غير مشروعة لأنها حرب عدوانية، وهي غير مشروعة لأنها استهدفت أهدافا يحرم القانون الدولي واتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني استهدافها، ثم إنها استخدمت أسلحة غير مصرح بها دوليا، وهي اعتدت على أهداف لمنظمات الأمم المتحدة التي يفترض القانون الدولي حراستها، ثم إنها استهدفت أهدافا هي مسؤولة عن حمايتها.

الأهداف السياسية

• من وجهة النظر الإسرائيلية

بالرجوع إلى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين يمكن القول إن إسرائيل كانت تسعى إلى تحقيق عدة أهداف سياسية، منها تأمين جنوب إسرائيل من نيران صواريخ وهاونات المقاومة الفلسطينية، والقضاء على المقاومة الفلسطينية، والتمهيد لتصفية القضية الفلسطينية[٢].

• من وجهة نظر المقاومة

يبدو أن المقاومة الفلسطينية التي كانت تسيطر عليها حكومة غزة التي كانت تقودها حركة المقاومة الإسلامية حماس كانت تهدف إلى إجبار العدو على احترام التهدئة وفتح

---

[1]. "ميثاق الأمم المتحدة: المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، الميثاق:www.un.org

[2].www.haaretz.cim." Livni tells Mubarak: We'll act to halt "unbearable" Gaza rocket fire. 25/12/2008.Livni: The equation inGaza can changr and will change.. 24/12/2008.

المعابر وإنهاء الحصار على قطاع غزة، والتمهيد للوصول إلى حل عادل لقضايا الحل النهائي.

الأهداف الاستراتيجية للمواجهة العسكرية

• من وجهة النظر الإسرائيلية

يستنتج أن القيادة الإسرائيلية كانت تريد تحقيق عدة أهداف عسكرية من خلال المواجهة العسكرية يمكن إجمالها في ما يلي:

- إيقاف إطلاق الصواريخ، أي إقلاع المقاومة الفلسطينية عن إطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية التي في حدود مراميها حتى تتقي النيران الإسرائيلية.
- إنهاء الوضع الأمني في الجنوب بالقضاء على سيطرة المقاومة على القطاع ولا يتوقف الأمر هنا على حركة المقاومة الإسلامية حماس إنما يمتد إلى كل عناصر المقاومة بما فيها حركة الجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى، وغيرها من فصائل المقاومة.
- تدمير البنية التحتية للمقاومة بتدمير معاقلها ومراكز قاداتها، والأنفاق التي تستخدمها والقضاء على شبكات اتصالاتها ومخازنها وشبكات الإمداد والإخلاء.
- إيقاف تهريب السلاح إلى القطاع؛ حيث تعتقد القيادة الإسرائيلية أن القطاع يتزود بالأسلحة عن طريق الأنفاق التي تصل القطاع بمصر، وبذا تحرم المقاومة من القدرة على مواصلة القتال. وهكذا يتحقق هدف القضاء على قوة المقاومة.

• من وجهة نظر المقاومة

يبدو أن المقاومة الفلسطينية كانت تسعى إلى تحقيق الأهداف العسكرية الآتية:

- منع العدو من إعادة احتلال غزة.
- الضغط على أهداف العدو بالجنوب الفلسطيني لإجباره على وقف إطلاق النيران، وعدم استهداف المدنيين.
- فتح المعابر وإنهاء الحصار.

- الحفاظ على قوة المقاومة وقدرتها العسكرية بما فيها القدرة على إطلاق الصواريخ.

اتجاهات المواجهة العسكرية

•الاتجاهات الإسرائيلية

اتجهت المواجهة العسكرية الإسرائيلية في مرحلتها الأولى التي بدأت في ٢٧ ديسمبر/ كانون أول وحتى ٣ يناير/ كانون ثاني إلى استمرار الحصار على غزة ومنع جميع الإمدادات عنها، وتدمير ما يدخل عن طريق المعونات الإنسانية، واستخدام ضربات القوات الجوية ونيران الهليوكبتر والأسلحة الصاروخية والمدفعية ونيران الزوارق الحربية عن بعد للضغط على المقاومة الفلسطينية لإقناعها بعدم جدوى المقاومة وخطورة الاستمرار في إطلاق الصواريخ؛ وذلك في إطار استراتيجية "الصدمة والرعب" حيث تهدف إلى إحداث خسائر كبيرة خاصة في الأرواح للتعبير عن قدرتها وتصميمها، وعن أنها لا تتورع عن استخدام أية وسيلة لتحقيق أهدافها بصرف النظر عن قانونية ما تفعله. وقد اقتضى ذلك التركيز على أهداف ضعيفة وغير متوقعة مثل: المنازل والمباني السكنية، ومراكز الشرطة وقوات الأمن، والمستشفيات والمنشآت الطبية، ودور العبادة من مساجد وزوايا وكنائس، وسيارات الإسعاف ورجاله، ثم المقابر. وقد استهدفت النيران الإسرائيلية في تلك الفترة مراكز الشرطة، ومقر المخابرات، وميناء غزة، وعدة منازل، ومقر وزارات الداخلية والعدل والتعليم، والمجلس التشريعي، وحرم الجامعة الأزهرية، ومخيم الشاطئ ومباني حكومية منها مبنى الدفاع المدني، وعدد من المحال التجارية، والورش، وكثير من المنازل، ومكتب رئيس الحكومة ومكاتب، الحكومة وأكثر من ٤٠ مسجداً[(١)].

---

١. BBCArabic.com تسلسل زمني لأحداث غزة.

هدفت المواجهة العسكرية الإسرائيلية منذ بدايتها إلى عزل قطاع غزة عن مصر بتركيز القصف على محور فيلادلفيا مع استمرار الحصار المفروض على القطاع برا وبحرا وجوا. كما عمدت إلى تقسيم القطاع إلى عدة قطاعات منعزلة حيث قامت بقصف الطرق بين مدينة غزة وجنوبها، ثم بين خان يونس ودير البلح، ومحاولة توسيع قطاعات الاختراق.

ثم اتجهت المواجهة العسكرية الإسرائيلية اعتبارا من مساء ٣ يناير/ كانون ثاني إلى الزج بالقوات البرية في هجوم ليلي لتجنب الخسائر، وسارت على عدة محاور، وتحدثت المقاومة عن إحباط القيام بإنزال بحري.

سعت القوات الإسرائيلية إلى تدمير جميع الأهداف بتمهيد مكثف من نيران المدفعية وضربات الطيران والهليكوبتر المسلح وبمعلومات الطائرات دون طيار وأحيانا بنيرانها والعمل على تدمير جميع الأهداف المستعصية تمهيدا للتقدم البري دون خسائر. وقد أحدثت الضربات الإسرائيلية أكبر قدر من الخسائر في الأهداف المدنية الفلسطينية في تلك الفترة.

اشتمل الهجوم البري على خمسة محاور، هي: بيت لاهيا شمال غزة، بيت حانون شمال غرب غزة، جباليا شرق غزة، حي الزيتون جنوب غزة حيث أغلقت الطريق الرئيس بين شمال القطاع وجنوبه وسيطرت على موقع مستوطنة نتسريم السابقة (منطقة النصيرات)، ومحور صلاح الدين. وقد ركزت القوات الإسرائيلية على السيطرة على المناطق المفتوحة خارج المناطق المبنية بهدف منع إطلاق الصواريخ منها ومن حولها[١]، ثم إنها في يوم ٥ يناير/ كانون ثاني قامت بالعمل على توسيع نطاق الهجوم حيث تقدمت قواتها البرية باتجاه خان يونس وعلى أطراف مدينة دير البلح، وحول مدينة غزة، وفي الضواحي الشمالية لمدينة رفح[٢]، وفي يوم ١٠ يناير/ كانون ثاني حاولت توسيع نطاق

---

1 .**Israeli soldier killed as IDF deepens Gaza ground operation**, Ha'aretz 1/5/2009

2 .Maan News Agency. Fighting concentrated in ring around Gaza City. 04/01/2009

هجومها شمال وشرق مخيم جباليا، وفي يوم ١١ يناير/كانون ثاني حاولت القوات الإسرائيلية دخول وسط مدينة غزة لكنها لم تتقدم وحدثت اشتباكات عنيفة في حي الشيخ عجلون[١]، وفي يوم ١٣ تقدمت القوات الإسرائيلية إلى الضواحي الجنوبية والشرقية لمدينة غزة وقوبلت بمقاومة شديدة في جنوب القطاع، بينما قامت بهجوم أخير يوم ١٥ يناير/كانون ثاني للتوغل داخل غزة وحي تل الهوى، ولكنها لم تتقدم كثيرا، ثم انسحبت خارج الحي[٢].

يعدّ أسلوب المناورة بالقوات لتجنب نيران المقاومة أسلوبا أساسيا في هجوم القوات الإسرائيلية حيث تتوقف أمام المقاومة تناور إلى اتجاه آخر.

استخدمت القوات الإسرائيلية المنشورات ووسائل الحرب النفسية لإثناء المقاتلين عن المقاومة وبث الرعب بين السكان.

- **اتجاهات المقاومة الفلسطينية**

برز من خلال أعمال المقاومة أنه تم الإعداد الجيد للعملية خاصة إعداد مواقع القيادة، حيث احتفظت مراكز القيادة بقدرتها على العمل طوال الفترة رغم كمية النيران وتنوع الأهداف، وأنه جرى إنشاء نظام جيد للسيطرة الآمنة بحيث حافظت القيادة على قدرتها على السيطرة وخاصة إطلاق الصواريخ.

كما حافظت المقاومة على توفير عدد متنام من الصواريخ أرض- أرض بعضها محلي الصنع وبعضها الآخر مستورد، وهي مختلفة المدى والطراز، كما قامت بتطوير الصواريخ من حيث المدى لتصل إلى مسافات بعيدة، ومن حيث الدقة حيث تقترب من أهدافها، وقد استهدفت بعض القواعد العسكرية الإسرائيلية واخترقت نظما مضادة للصواريخ. وقد ردت المقاومة بالصواريخ منذ اليوم الأول على مستوطنة سديروت، ثم

---

1. MAAN NEWS AGENCY: Palestinian Fighters clash with Israeli troops in northern GazaP five soldiers dead – projectile fire continues.
2. Aljazeeranet. English. Isrsael intensifies Gaza city push January 14, 2009

نتيفوت، وفي اليوم الثاني تعرضت مدينة إشدود للقصف الصاروخي، وفي اليوم الثالث تعرضت مدينة عسقلان للقصف الصاروخي، وفي اليوم الرابع تعرضت مدينة إشدود للمرة الثانية للقصف الصاروخي بينما تعرضت مدينة بئر السبع للقصف الصاروخي لأول مرة، كما تعرضت للقصف الصاروخي للمرة الثانية في اليوم الخامس، وقد أطلقت الصواريخ بمعدل ثلاثين صاروخ يوميا، وقد سقط بعضها على إشدود وبئر السبع، وعسقلان، وسديروت ومجمع إشكول، وقاعدة حتسريم الجوية وقاعدة حاتسور الجوية.

يعتبر الرد على القصف الجوي الإسرائيلي بنيران صاروخية من المقاومة اتجاها رئيسيا لإشعار العدو بأن ضرباته الجوية لا تذهب دون رد، وأنه يعرض ساكنيه لضربات صاروخية انتقامية.

اعتمدت أعمال المقاومة بدرجة كبيرة على حبس النيران الأرضية لحين اقتراب العدو إلى مسافات قريبة ثم إطلاق النيران في مناطق معدة سلفا لذلك ثم الانسحاب السريع منها، كما اعتمدت على استخدام العبوات الناسفة المعدة مسبقا، وعلى نسف بعض المنازل أثناء دخول العدو لتفتيشها، كما جرى تنظيم كمائن لقوات العدو البرية المتقدمة لإحداث أكبر خسائر فيها.

الجبهة اللبنانية

أُطلِقت يوم ١٤ يناير/ كانون ثاني ثلاثة صواريخ من جنوب لبنان، وقد ردت عليه القوات الإسرائيلية بثمان قذائف هاون، وقد نفى حزب الله إطلاق الصواريخ من عنده، ولم تنسبها إسرائيل إليه، وعلى حين توقع البعض فتح جبهة لبنانية في الصراع إلا أن ذلك كان مستبعدا، حيث تفضل إسرائيل الانفراد بكل جبهة بعيدا عن الآخرين، بينما لم يكن لبنان مستعدا للدخول في صراع مسلح مع إسرائيل.

متى تنتهي المواجهه؟

رغم إيقاف إطلاق النيران إلا أن المواجهة العسكرية لم تنته قطعا، بل إن النيران لم تتوقف فعلا، وما زالت الزوارق الحربية الإسرائيلية تطلق النيران على قطاع غزة، وما زالت إسرائيل تصر على عدم رفع الحصار عن قطاع غزة، ولا تسمح بفتح المعابر، مما يجعل المواجهة العسكرية قابلة للتجدد، بل إنها قد تكون حتمية، وهنا يمكن القول إن ما دار في الفترة الماضية من المواجهة مرشح للتكرار، وإن كان ربما بطرق مختلفة، رغم الصعوبات التي ستواجهها إسرائيل نتيجة لانكشاف ما ارتكبته من جرائم، وما خسرته على المستوى الدبلوماسي والسياسي والعلاقات العامة.

لا يمكن القول بانتهاء المواجهة دون معالجة عناصر الصراع الرئيسة، وإذا كان من الممكن أن تتوقف المواجهة مؤقتا في حال رفع الحصار وفتح المعابر الموصلة إلى القطاع ووصول مواد المعونات الإنسانية، إلا أن هذا لا يمكن أن يستمر طويلا إذا لم تتوافر آليات لحل قضايا الحل النهائي، وأقصد بالدرجة الأولى حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، والقدس، وأوضاع العرب داخل المناطق التي تحت السلطة الإسرائيلية، وإلا فإن المواجهة الشاملة بما فيها المواجهة العسكرية تكون مرشحة للتجدد.

هل تمتد المواجهة العسكرية إلى مناطق أخرى؟

لا نظن أن هناك جهات مستعدة قريبا للانخراط في مواجهة عسكرية مع العدو الصهيوني رغم أن المواجهة دفعت عناصر عربية إلى إعادة النظر في موقفها، خاصة ما جاء على لسان وزير الخارجية السعودي عن التفكير في دعوة مجلس الدفاع المشترك، وتفكير ملك المملكة الأردنية الهاشمية في ما يمكن أن يكون بعد غزة، وما دار في مؤتمر قمة الدوحة، ثم مؤتمر قمة الكويت، ومن المتوقع أن ينتقل هذا التفكير إلى أطراف عربية أخرى.

محمد نزال: فشل إسرائيل في هزيمة المقاومة الفلسطينية*

- العدوان الإسرائيلي على القطاع كان متوقعاً والتحضير له بدأ قبل نحو عام.
- المقاومة ستبقى مستمرة ولا يمكن تحييدها بعد أحداث غزة.. وهي لا تفني الشعوب وإنما تدافع عن حقوقها.
- حماس ترفض قوات دولية لحماية الكيان الصهيوني.. وإصرار رئاسة السلطة عليها للتخلص من المقاومة والعودة إلى القطاع عبر بوابتها.
- طروحات ومشاريع تكريس الفصل وإلغاء الحقوق الوطنية ستبوء بالفشل.
- القضاء على حماس مستحيل.

أكد القيادي في حركة "حماس" محمد نزال أن "إسرائيل فشلت في هزيمة المقاومة الفلسطينية"، كأحد أهداف عدوانها على قطاع غزة في ٢٧ من الشهر الماضي.

وقال عضو المكتب السياسي في الحركة: "إن العدوان الإسرائيلي على القطاع كان متوقعاً، لأن التحضير له بدأ قبل نحو عام تقريباً، غير أن "أهداف الاحتلال تنقلت دونما ثبات على وقع صمود وثبات المقاومة الفلسطينية"، وذلك قبل إعلان إسرائيل منفردة وقف إطلاق النار عن القطاع دخل حيز التنفيذ في ١٨ كانون الثاني/ يناير الماضي.

وانتقد محاولات "تحميل حماس مسؤولية العدوان"، معتبراً أن "هؤلاء كانوا يريدون التنصل من مسؤولياتهم، فكانت خير وسيلة للدفاع بالنسبة إليهم هي الهجوم"، مشدداً على أن "المقاومة لا تفني الشعوب وإنما تدافع عن حقوقها وطموحاتها وتطلعاتها"، وذلك في معرض نقده لتصريحات رئيس السلطة الوطنية محمود عباس التي قال فيها مؤخراً: "إن المقاومة تؤذي الشعب الفلسطيني".

* . حوار: نادية سعد الدين/ كاتبة وصحفية- عمّان

وأكد نزال "رفض حماس استقدام قوات دولية إلى قطاع غزة تهدف إلى حماية الكيان الصهيوني"، معتبراً أن إصرار رئاسة السلطة عليها يهدف إلى "التخلص من المقاومة والعودة إلى القطاع عبر بوابة تلك القوات".

وأكد على "وحدة أراضي كامل التراب الوطني الفلسطيني"، وأن الطروحات والمشروعات المطروحة راهناً لتكريس الفصل أو إلغاء الحقوق الوطنية "سيكون مصيرها الفشل لأنه لا أرضية واقعية لتطبيقها".

ولم يستبعد نزال "عودة المفاوض الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات مجدداً، رغم أحداث العدوان على غزة، ولكنه "سيجد نفسه أمام خيار تقديم التنازلات، مما يعني انتحاره سياسياً، لافتاً إلى أن حماس "تقبل بتهدئة محددة زمنياً، قد تكون عاماً، مقابل اتفاق كامل يتضمن رفع الحصار وفتح المعابر في قطاع غزة، وبدون ذلك معناه عودة الأمور إلى نقطة الصفر".

وأكد "رفض حماس طلباً إسرائيلياً بالحصول على تعهد بعدم تهريب السلاح"، وإصرارها على استمرار "المقاومة الفلسطينية التي لا يمكن تحييدها خاصة بعد الانتصار الكبير الذي حققته في مواجهة عدوان الاحتلال على القطاع".

كما أكد نزال "رفض حماس للربط بين فتح المعابر بشكل كامل بقضية الإفراج عن (الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد) شاليت"، مشيراً إلى أن "مسألة الإفراج عن شاليت تتم مقابل الإفراج عن أسرى ومعتقلين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية".

وفيما يلي نص الحوار:

- **هل كانت حركة حماس تتوقع عدواناً إسرائيلياً بهذا الحجم والمستوى من قبل قوات الاحتلال على قطاع غزة، في الوقت الذي تردد فيه على ألسنة بعض قادة الحركة أن مصر قد أبلغتهم بعدم إقدام إسرائيل على اجتياح غزة وذلك قبيل تاريخ السابع والعشرين من شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي؟**

– **نزال:** كان العدوان متوقعا، خصوصا أن التحضيرات له بدأت قبل نحو عام تقريبا، ولكن لم يكن متوقعا أن تفتك الآلة الإجرامية الصهيونية بالمدنيين بهذه الوحشية، ليس

لأن الكيان الصهيوني يملك رصيدا أخلاقيا يمنعه من ذلك، ولكن كان يتوقع التركيز على الأهداف العسكرية والأمنية لحماس وفصائل المقاومة، إضافة إلى الحكومة. ولكن ما تم كان خارج إطار الوصف، وهذا كان دليل فشل العدو الذي لم يجد غير المدنيين ليقتلهم بطائراته وبوارجه ودباباته.

- **حمّلت بعض الدول حماس مسؤولية العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع لعدم تمديدها التهدئة مع إسرائيل (التي كانت قد إنتهت مدتها في التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي)، ماذا تقولون في ذلك؟**

- نزال: إن تحميل حركة حماس مسؤولية العدوان الصهيوني الغاشم على قطاع غزة يعدُّ قلباً للمفاهيم؛ حيث تم تحويل الضحية إلى جلاد والجلاد إلى ضحية، إن الذين حمّلوا حماس مسؤولية هذا العدوان، إنما أرادوا التنصل من مسؤولياتهم السياسية والأخلاقية والإنسانية، فكانت خير وسيلة للدفاع بالنسبة إليهم هي الهجوم.

لقد كانت هناك تهدئة مدتها الزمنية ستة أشهر وتحت رعاية مصرية. وفي نهاية المدة الزمنية لها في التاسع عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي، جرى تقييم شاركت فيه فصائل المقاومة، اتخذ في نهايته وبإجماع فصائلي وشعبي قرار بعدم تجديد التهدئة، لأن الإسرائيليين لم يلتزموا بشروط التهدئة واستحقاقاتها، من حيث فتح المعابر ورفع الحصار وإنهاء العدوان عن قطاع غزة.

- **هل كان هناك تنسيق وتعاون بين حماس وقوى المقاومة الأخرى في قطاع غزة لجهة المشاركة في الخطط والاستعداد والجهوزية على المستوى الميداني، خاصة في ظل ما شهدناه من صمود المقاومة وثباتها وتمكنها من تكبيد الاحتلال خسائر في صفوف قواته؟**

- نزال: بالطبع، هناك تنسيق وتعاون بين الحركة وفصائل المقاومة في قطاع غزة، حيث خاضت فصائل المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حماس قتالاً ضارياً، وحرباً ضروساً مع قوات الاحتلال، وتمكنت بفضل الله تعالى من قتل وجرح المئات من الجنود، لذلك فإن المعركة كانت قاسية على العدو، ولم يكن غزو القطاع نزهة كما كانوا يظنون.

- **في هذا السياق، يرى بعض المراقبين أن الأهداف الإسرائيلية من مغزى عدوانها على قطاع غزة كانت تنتقل دونما ثبات وبمرونة قابلة للتغيّر دوما على وقع صمود المقاومة، ماذا تقولون في ذلك؟**

– نزال: نعم، إذ لم يحدد الجانب الإسرائيلي هدفا ثابتا لعدوانه الغاشم على قطاع غزة، حتى لا تتم مساءلة قادته عن الأهداف كما جرى في عدوان تموز/ يوليو ٢٠٠٦م على لبنان؛ لذا كانوا حذرين في تحديد الأهداف، وفي كل مرة كنا نسمع عن هدف معيّن، فتارة يريدون القضاء على حركة حماس، وتارة أخرى يريدون وقف إطلاق الصواريخ، وهكذا تنقّلوا من هدف إلى آخر، حتى أعلنوا قرار وقف إطلاق النار من جانب واحد، والذي دخل حيز التنفيذ في الثامن عشر من شهر كانون الثاني/ يناير الماضي، دون أن يحددوا لماذا أعلنوا الحرب، ولماذا أوقفوها!

- **برأيكم، هل هناك أهداف إسرائيلية غير معلنة من وراء عدوانها؟**

– نزال: جزء من الأهداف الإسرائيلية الحقيقية لم يتم الإعلان عنها، لأنها أهداف تتعلق بصانعي القرار السياسي في "الترويكا" الإسرائيلية الحاكمة، رئيس الوزراء الإسرائيلي المستقيل إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني ووزير الحرب إيهود باراك.

إن أولمرت يريد إنهاء حياته السياسية بإنجاز يسجّل في رصيده التاريخي بعد سلسلة الفضائح المدوية التي سجّلت عليه، والمستمرة حتى اليوم، أما ليفني وباراك فيطمحان إلى تعزيز شعبية حزبيهما في مواجهة شعبية منافسهما اللدود- زعيم حزب الليكود- بنيامين نتنياهو. إن هذا الهدف مفهوم ضمنا ويُقرأ من بين السطور، ولكن لا يُعلن عنه طبعا.

- **أعلنت الحركة موقفها الواضح من قرار مجلس الأمن الدولي ١٨٦٠ الذي نص على وقف إطلاق النار في قطاع غزة واتخاذ إجراءات لمنع تهريب السلاح، هل هذا الموقف ينبع فقط من عدم مشاركة الحركة به أو مناقشتها بخصوصه؟ أم إن هناك ملاحظات أخرى للحركة على مضمون القرار؟**

نزال – لم يكن لهذا القرار أي قيمة عملية، بدليل أن لا أحد من الأطراف المعنية تعامل معه، وقرار وقف إطلاق النار تم بشكل أحادي بعيدا عن سياق القرار المذكور، كما أن

القرار وضع تحت الفصل السادس وليس السابع، بمعنى أنه لن ينفّذ بالقوة، وبالتالي سيبقى حبرا على ورق، وقد كان له ذلك.

- **هل تعتقدون أن التحرك باتجاه قوات دولية في القطاع سيفرض في النهاية كأحد شروط وقف العدوان على غزة، خصوصا في ظل الدعوات المتكررة لرئيس السلطة الوطنية محمود عباس بقبوله؟**

– **نزال:** إن حركة حماس ترفض استقدام قوات دولية إلى قطاع غزة، وسيتم التعامل مع هذه القوات على أنها قوات احتلال. وفي رأينا، فإن الذين يطالبون بقدوم هذه القوات يريدون وضعها على الحدود الفاصلة بين قطاع غزة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، بهدف حماية الكيان الصهيوني وليست لحماية الشعب الفلسطيني، وهو ما جرى في أعقاب عدوان تموز/ يوليو ٢٠٠٦م في لبنان. أما محمود عباس، فهو يطالب بهذه القوات ويصّر عليها لأنه يريد التخلص من "صداع" المقاومة من جهة، ولمحاولة العودة إلى قطاع غزة عبر بوابة "القوات الدولية" من جهة أخرى.

- **رئيس السلطة الوطنية محمود عباس قال في تصريحات له مؤخراً في القاهرة إنه "إذا كانت المقاومة ستفني الشعب الفلسطيني فلا نريدها"، وإن "المقاومة تؤذي الشعب الفلسطيني"، ما تعليقكم على ذلك؟**

– **نزال:** من يعرف محمود عباس جيدا، يدرك جيداً أنه ضد المقاومة شكلا ومضمونا، وقد عبّر عن ذلك في لقاءات عامة وخاصة، ومن هنا ليس غريباً عليه الحديث عن المقاومة بمثل تلك الطريقة. ونحن نقول: المقاومة لا تُفني الشعوب، وإنما تدافع عن حقوقها وطموحاتها وتطلعاتها. إن الشعب الفلسطيني ليس أول شعب يقاتل الاحتلال، و لن يكون آخر شعب كذلك، فالشعب الجزائري قدم مليونا ونصف مليون شهيد في ثورته ضد الاستعمار الفرنسي، والشعوب الأخرى قاتلت وقدمت مئات الألوف في مسيرتها نحو التحرر والاستقلال. لم يكن متوقعا من عباس أن يشيد بالمقاومة، ولكن كان مُنتَظراً منه على الأقل أن يصمت تجسيدا لقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت".

- **كيف تنظرون إلى موقف السلطة الفلسطينية مما جرى في قطاع غزة خاصة أننا سمعنا من بعض رموزها وشخصياتها الاتهامات بتحميل حماس مسؤولية العدوان ضد قطاع غزة؟**

– نزال: إن هؤلاء وُصفوا في القرآن الكريم بأوصاف مختلفة مثل: "المرجفون" و"المعوِّقون" وغيرها من الأوصاف التي تنطبق عليهم تماما، فالمجتمعات يوجد فيها عادة مثل هؤلاء المخَذِّلين والمثبِّطين، ولكن هذه المواقف لم تُؤثر على عزائم الشعب، ولم توهنها، ولقيت استياءً شديداً في أوساطهم، ومن فضل الله تعالى أن هذا العدوان كشف هؤلاء وفضحهم.

- **تُثار الآن بعض الطروحات والسيناريوهات لما بعد غزة، كطرح السفير الأمريكي السابق في الأمم المتحدة جون بولتون حول استحالة حل الدولتين واقتراحه بوضع غزة تحت السيطرة المصرية والضفة الغربية تحت السيادة الأردنية. وقد كان جلالة الملك عبد الله الثاني قد حذّر مؤخرًا من مؤامرة ضد الشعب الفلسطيني، فكيف تتعاملون مع تلك التحذيرات؟**

– نزال: نحن مع وحدة الأراضي الفلسطينية، وما يتم تداوله حالياً من طروحات حول اتحاد "كونفدرالي" بين الضفة الغربية والأردن، أو ربط قطاع غزة إدرایاً واقتصادياً وسياسياً بجمهورية مصر، أمر مرفوض جملة وتفصيلًا، فنحن مع وحدة كامل التراب الوطني الفلسطيني، ولا يمكن فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وكذلك العكس، وستبوء كل هذه المشروعات والطروحات بالفشل إن شاء الله تعالى، ولا أرضية واقعية لتطبيقها.

- **كيف تنظرون إلى موقف الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما في الوقت الذي أصدر فيه تصريحات مؤخراً مفادها الترحيب والاتصال مع حركة حماس؟**

– نزال: من السابق لأوانه تحديد تقييم للأداء السياسي للرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما، فهو لا يزال في بداية الطريق، ولا نريد التعجّل بالتقييم. وما نتمناه أن يستخلص أوباما العبر من الحقبة "البوشية" المظلمة، التي أساءت إلى أمريكا وإلى صورتها في العالم كله. على أوباما تحسين صورة بلاده بانتهاج سياسات منصفة وعادلة إزاء شعوب العالم.

- **برأيكم، هل ستتغير المواقف الدولية والعربية تجاه التعامل مع حماس بعد فشل الهدف الإسرائيلي في القضاء عليها كما راهنوا على ذلك مسبقاً؟**

– **نزال:** أظن أن الدرس الذي على جميع الدول استخلاصه أن القضاء على حماس مسألة مستحيلة، فحماس ليست تنظيما مغلقا، ولكن الحركة تيار واسع يضم في صفوفه وحوله كل المؤمنين بفكر المقاومة وثقافتها، وهذا العدوان أعطى دليلا على أن المقاومة لن تسمح لأحد بتصفيتها أو اقتلاعها وأنها أصبحت رقما صعبا لا يمكن تجاوزه.

- **كيف سيكون عليه الوضع برأيكم لجهة مسار العملية السلمية بعد وقف العدوان الإسرائيلي على غزة؟**

– **نزال:** إن المشكلة التي يواجهها الطرف الممسك بقيادة المنظمة والسلطة الفلسطينية، أنه يؤمن بخيار وحيد وهو التفاوض، ويرفض أي بديل آخر، وبالتالي لا يُستبعد أن يعود المفاوض الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات من جديد، وظني أنه سيذهب في وضع سيء جداً؛ فشعبيته في أدنى أوضاعها، وهناك أطراف فلسطينية أثبتت حضورها وموجوديتها على حسابه، ومن هنا فإن الطرف الفلسطيني المفاوض سيجد نفسه أمام خيار واحد فقط، وهو تقديم التنازلات، لا أكثر ولا أقل، مما يعني انتحاره سياسياً.

- **دخلت منظمة التحرير الفلسطينية مؤخراً نطاق الجدل والنقاش مجدداً بعد تصريحات رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل التي دعا فيها مؤخراً إلى بناء مرجعية وطنية جديدة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، إلى أين ستصل الأمور في هذا الصدد؟**

– **نزال:** إن مشعل لم ينطق كفراً، فمنظمة التحرير ليست مقدسة وإنما هي إطار تمثيلي معين، إذا لم يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني فلا نتمسك به. إن الاطار الذي تم الحديث عنه مؤخراً لا يشكل بديلاً عن المنظمة وإنما سيضم القوى المستبعدة عن منظمة التحرير، فتلك القوى لا تتمثل فقط في حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وإنما هناك فصائل وقوى أخرى غير ممثلة ولا موجودة في منظمة التحرير، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–

القيادة العامة، والصاعقة ولجان المقاومة الشعبية وشخصيات مستقلة وقوى لها ثقلها الكبير على الساحة الفلسطينية.

غير أن الأيام والأسابيع القليلة المقبلة ستشهد بحث خطوات محددة وآليات عملية لترجمة ما تحدّث به مشعل مؤخراً إلى واقع عملي. وخالد مشعل هو القائد المسؤول في الحركة وبالتالي فإنه يعبر عن الموقف والتوجه العام والرسمي الأساس للحركة وليس عن رأي شخصي، ولذلك فإن أي رأي آخر يصدر من داخل الحركة ويختلف عن مسار هذا الموقف والتوجه العام لحماس فإنه يعبر عن رأيه الشخصي فقط وليس عن رأي حماس، ولكن لا يوجد أي انقسام في الرأي بين أوساط الحركة.

إن تصريحات مشعل لم تعبر عن رأيه الشخصي كما أنها ليست وليدة الساعة، وإنما هي نتاج لقاءات تمت للجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الفلسطيني، وما أعلنه المؤتمر عن ضرورة إيجاد مرجعية وطنية للشعب الفلسطيني إنما جاء نتاج حوارات ومناقشات معمقة لهذا الموضوع ولم تكن رأياً شخصياً.

ولكن ردود الفعل على تصريحات خالد مشعل تعتبر منتقدة، فهي تفتقر إلى اللياقة وعدم احترام الرأي الآخر حتى لو كان مخالفاً لقناعاتها.

- **ولكن ماذا عن الحوار الوطني والمصالحة، في ظل التجاذبات القائمة حاليا؟**

– **نزال:** لا بد من تهيئة الأجواء المواتية لإجراء الحوار والمصالحة؛ إذ إن ما يصدر من تصريحات عن أشخاص في حركة فتح تتضمن لغة اتهامية وتطاول على رئيس المكتب السياسي للحركة القائد خالد مشعل، يشي بأنهم لا يريدون المصالحة، وأن حديثهم عن هذا الموضوع ليس جدياً وإنما للاستهلاك فقط. فكيف من الممكن لأشخاص يتحدثون بتلك اللغة الاتهامية والتشكيكية تجاه حماس، وفي الوقت نفسه يشيرون إلى الحوار وضرورة المصالحة. إن ذلك باعتقادي ينم عن حالة عدم التوازن والارتباك التي وقعت فيها السلطة في رام الله خاصة بعد الانتصار الكبير الذي تحقق في قطاع غزة في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وفشل توقعاتهم بانهيار الحكم في غزة والقضاء على حماس، التي خرجت قوية ومنتصرة إلى جانب المقاومة الفلسطينية.

نتائج المواجهة... الخسائر والإنجازات العسكرية والميدانية حتى ٢٠٠٩/١/١٨م*

كان لافتاً حديث رئيس الوزراء الصهيوني المستقيل، إيهود أولمرت، عن تحقيق الأهداف التي حددها الكيان الصهيوني قبل بدء العدوان على قطاع غزة يوم السبت ٢٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م بشكل كامل، بل زاد قائلاً: "إن ما تم تحقيقه أكثر من الأهداف المحددة".

أولمرت، الذي أعلن في خطاب له مساء السبت ١٧ كانون ثان/ ديسمبر ٢٠٠٩م عن وقف أحادي الجانب لإطلاق النار ضد قطاع غزة، استعرض ما اعتبرها "إنجازات" لحكومته وجيشه خلال الحرب على غزة. وتحدث في هذا السياق أنّ حركة حماس قد "تلقت ضربة قاسية" على صعيد بنيتها التحتية والعسكرية، والسيطرة على مناطق إطلاق الصواريخ. وعلى الرغم من هذا الادعاء، إلا أنه لو تم وضع الأهداف الصهيونية المعلنة للحرب في الميزان، فسيظهر أمر مغاير لما أعلنه أولمرت.

أهداف حددت قبل الحرب

تحفظ الاحتلال على تحديد أهدافه من الحرب والعدوان على غزة في ضوء تجربتهم في الحرب على لبنان سنة ٢٠٠٦، عندما أعلنوا عن أهداف كبيرة للحرب، فلم يستطيعوا تحقيقها فكانت هزيمتهم بأن فشلت الآلة العسكرية الضخمة في تحقيق الأهداف السياسية.

في ظل تلك التجربة حافظ الاحتلال على موقف غامض أمام الإعلام؛ إلا أن هذه الأهداف خرجت من أفواه قادتهم، كما جاء على لسان تسيبي ليفني من القاهرة بأنهم يهدفون إلى "تغيير الوضع في غزة، وإنهاء حكم حماس"، ثم يعلنون بأنهم يهدفون إلى إضعاف حُكم حماس، وصولاً إلى القول والمطالبة- كما جاء على لسان وزير الأمن

* . **غسان دوعر/** باحث في القضية الفلسطينية- عمان

الداخلي آفي ديختر في مقابلة مع فضائية الجزيرة في اليوم الثامن للحرب- بأنهم يهدفون من العدوان على غزة إلى تحقيق: "وقف صواريخ المقاومة قطعياً، ووقف تهريب الأسلحة قطعياً، ومن ثم عقد تهدئة تختلف كلياً عن التهدئة السابقة".

للحرب أهداف إستراتيجية وأهداف تكتيكية، ولها أهداف رئيسية وأهداف فرعية، وهنا ليس بالضرورة أن يكون الإستراتيجي رئيسيّاً، أو التكتيكي فرعياً، بل على العكس، يمكن أن يكون الهدف فرعياً لكنه إستراتيجي في ذات الوقت، والقصد بالأهداف الإستراتيجية ما يعد استراتيجياً لدولة العدو الصهيوني أو ما يخص المنطقة والإقليم. ولإيجاز الأهداف الصهيونية من الحرب على غزة، حسب الأولوية والترتيب، نذكر التالي:

- القضاء على حركة "حماس" كجزء أساس من حالة المقاومة ومشروعها من جهة، وكجزء من محور الممانعة من جهةٍ أخرى، لإعادة بناء الإقليم دون حماس تمهيداً لتصفية نهائية أو شبه نهائية للقضية الفلسطينية، خاصة في إطار ما يروج له الآن من قضية عودة الأوضاع إلى ما قبل الـ٦٧ ضمن سياقات متباينة.
- القضاء على حركة "حماس" لكونها المعرقل الأساسي لتحقيق اتفاق سلام بالرؤية الصهيونية التي توافق عليها السلطة، وذلك حفاظاً على مشروع التسوية.
- استعادة الجيش الصهيوني لهيبة الردع المفقودة بعد الفشل الذريع الذي لحق به إثر حربه مع حزب الله، فتوجّه إلى غزّة ظنّاً منه أنها الحلقة الأضعف.
- إنهاء خطر الصواريخ الواقع حالياً أو المحتمل مستقبلاً انطلاقاً من غزة.
- إرغام "حماس" والمقاومة قبول تهدئة بشروط الاحتلال.
- استقدام قوات دولية لحماية أمن الكيان الصهيوني والحيلولة دون إمداد المقاومة بالسلاح، تفتح الطريق لأجهزة أمن عباس للسيطرة على غزة.

الصواريخ تنهمر و"حماس" باقية

فشل الجيش الصهيوني، الذي يعد رابع أقوى جيش في العالم وصاحب أقوى سلاح جو في المنطقة، في تحقيق أي من الأهداف التي حددها لنفسه؛ فقد مثّل خطاب أولمرت دليلاً على أن حركة "حماس" والمقاومة الفلسطينية هي المنتصرة بعد الصمود الأسطوري الذي أثبتته أمام الهجمة الشرسة بالرغم من الحجم الكبير من الضحايا في صفوف المدنيين. فقد أخفق الاحتلال في "تغيير الواقع" في غزة، إذ ما زالت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وحكومة إسماعيل هنية، تسيطر على الأوضاع في قطاع غزة وتمسك بزمام الأمور رغم قصف جميع مقراتها.

أما الصواريخ، التي قال أولمرت إن جيشه سيطر على مناطق إطلاقها، فقد كانت تتساقط على البلدات والمستوطنات الصهيونية البعيدة عن قطاع غزة، منذ بدء خطابه وبعده، الأمر الذي يؤكد بصورة واضحة فشل جيش الاحتلال في وقف هذه الصواريخ التي لم تتوقف يوماً منذ بدء العدوان الصهيوني.

وبشأن الصواريخ أيضاً، فإن جيش الاحتلال الذي دخل لوقف هذه الصواريخ تلقى صفعة قوية، ليس حينما لم توقف المقاومة الصواريخ، بل عندما استخدمت صواريخ "غراد" التي لم تستخدم من قبل في قصف المستوطنات، بل إن مما زاد الطين بلة لدى الصهاينة أن هذه الصواريخ وصلت إلى عميق الكيان الصهيوني وإلى مناطق تشكّل خطراً إستراتيجياً كبيراً، لا سيما أن أبعد نقطة وصلت إليها الصواريخ حتى الآن لا تبعد كثيراً عن مدينة تل الربيع (تل أبيب).

هيبة مكسورة

وإن استطرد أولمرت في كلمته بتمكّنه من استعادة هيبة الردع للجيش الصهيوني المفقودة بعد الفشل الذريع الذي لحق به إثر حربه مع حزب الله، إلا أن هذا الجيش عجز خلال ٢٢ يوماً من العدوان والتصعيد غير المسبوق على تحقيق أي من أهدافه العسكرية، حتى إنه لم يتجرأ على الدخول في حرب برية داخل مدن قطاع غزة، وكان يقصف

بطائراته ودباباته عن بُعد خشية مواجهة المقاومة التي توعدته بسيل من المفاجآت غير المتوقعة.

أما بالنسبة للتوصل إلى تهدئة مع فصائل المقاومة في غزة على أن تكون وفق الشروط الصهيونية التي تمثلت بوقف الصواريخ ومنع تهريب السلاح دون رفع الحصار وفتح المعابر، وهو ما رفضته المقاومة بشدة، فقد اضطر أولمرت إلى الإعلان عن وقف أحادي الجانب لإطلاق النار مع قطاع غزة.

وكان لمفاجآت المقاومة التي تتجلّى نجاحها الباهر في التعمية عن ما لديها من قدرات وإمكانات قتالية، إضافة إلى قدرة المقاومة فعلياً على أن تصل بصوراريخها إلى مناطق لم تكن بحسبان العدو، عامل إضافي جعل المقاومة قادرة على أن ترسم مسار الحرب؛ فقد استطاعت المقاومة- إضافةً إلى صمودها- أن تحافظ على نسق معقول من الصواريخ التي تطلق رغم وجود الدبابات المحيطة، الأمر الذي لم يخدم فكرة استمرار الحرب بالنسبة للجيش الصهيوني.

فشل على كل الأصعدة

من بين الفشل الذي لحق بالكيان الصهيوني ما سببته هذه الحرب وهذا العدوان من اتساع شعبية حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على وجه الخصوص، وإعادة القضية الفلسطينية وإحيائها في الشارع العربي والإسلامي والعالم أجمع، وما المسيرات التي انطلقت في أصقاع الأرض إلا خير دليل على ذلك.

وتسبب هذا العدوان أيضاً في قطع عدد من دول أمريكا الجنوبية وكل من قطر وموريتانيا علاقاتهم مع الكيان الصهيوني، إضافة إلى تضرر مصالحها الاقتصادية وزيادة العداء لها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الهجمات ضد اليهود في كل من سويسرا وفرنسا على وجه الخصوص.

كما أظهرت وسائل الإعلام الصورة الحقيقية للكيان الصهيوني بجرائمه التي ترتكب بحق الأطفال والنساء، وهذا يعني أن الاحتلال خسر المعركة الإعلامية أيضاً.

أمر مهم أيضاً هو زيادة كبيرة جداً في عدد الجهات الحقوقية التي تقدمت بدعاوى قضائية إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة "مجرمي الحرب" الصهاينة، بل تجاوز الأمر إلى رفع دعوى في عديد من دول العالم لمنع قادة الاحتلال من زيارة دولهم وعزلهم.

فصائل المقاومة تشترط انسحاب الاحتلال خلال أسبوع

من جانبها، أعلنت فصائل المقاومة الفلسطينية عن وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، وذلك بعد فشل العدوان الصهيوني رغم تواصل مجازره لأكثر من ثلاثة أسابيع، وفشله في فرض شروطه على المقاومة وعلى الشعب الفلسطيني.

وأكدت الفصائل في بيان لها يوم الأحد الموافق ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م، على موقفها ومطلبها بانسحاب قوات العدو من قطاع غزة خلال أسبوع، مع فتح جميع المعابر والممرات لدخول المساعدات الإنسانية والإغاثية والاحتياجات اللازمة للشعب الفلسطيني في القطاع. كما أعلنت استعدادها للتجاوب مع أية جهود، وخاصة الجهود المصرية والتركية والسورية والقطرية، للوصول إلى اتفاق محدد يلبي مطالبها المعروفة برفع الحصار بشكل نهائي وفتح جميع المعابر بما فيها معبر رفح، مؤكدة "على القرارات الصادرة عن "قمة غزة" في الدوحة وتقديرها".

مسار العدوان الصهيوني

أولا: طال العدوان الصهيوني كافة المواقع الفلسطينية المدنية من جمعيات خيرية ومنازل وعمارات وأبراج سكنية ومراكز تعليمية، أيضا من بين كل ذلك استهدفت قوات الاحتلال المساجد بأطنان ثقيلة من المتفجرات، حيث تعمدت قوات الاحتلال هدم المساجد فوق رؤوس المصلين في إطار حربها المفتوحة ضد قطاع غزة.

ثانيا: بعد انتهاء ما سمي ببنك الأهداف، لم تعد هنالك منشآت عامة يقصفها طيران العدو، لذا انتقل تركيز سلاح الجو إلى قصف منازل نشطاء المقاومة، والشريط الحدودي عند رفح، بالإضافة لتقديم الإسناد للعمليات البرية. وحسب ما ذكر الكاتب الصهيوني أليكس فيشمان فإن لدى قوات الاحتلال أوامر واضحة بعدم

المخاطرة بحياة الجنود، أي استخدام ما يلزم من قوة لضمان حياة الجنود، وحتى لو كان الثمن حياة عشرات المدنيين وهو ما يفسر تصاعد الخسائر المدنية الفلسطينية بشكل مخيف بعد بدء العملية البرية.

ثالثا: قصف بري وجوي مركز على المناطق الزراعية وذات الكثافة السكانية القليلة ليوم أو يومين ثم اجتياحها من أجل محاصرة المدن والمراكز السكانية، وعزلها عن بعضها. وحاولت قوات الاحتلال استدراج المقاومين إلى المناطق المفتوحة، بينما عمل المقاومون على استفزاز قوات الاحتلال واستدراجها إلى داخل المناطق السكنية وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر بصفوف جنود الاحتلال.

رابعا: لم يقع أي التحام رئيسي بين المقاومة وقوات الاحتلال، فالاحتلال يعتمد على القصف عن بعد، ويفضل التحرك في الأماكن الآمنة، أما المقاومة فاعتمدت على الكمائن والهجمات الخاطفة، كما لوحظ البطء الشديد في حركة جيش الاحتلال، بسبب الحرص الزائد على حياة جنوده.

خامسا: حاول الصهاينة خلال الفترة الماضية استنزاف المقاومة مادياً ونفسياً دون جدوى، فحاولوا تحقيق أهدافهم من خلال الجهود الدبلوماسية، فقد كانوا يريدون مبادرات أو قرارات من مجلس الأمن تنص على وقف القتال فوراً (تحديداً وقف الصواريخ) فيما تبقى الصيغ بخصوص انسحاب الاحتلال من غزة ورفع الحصار معمّمة بحيث تتيح لهم المماطلة بحجة ضمان عدم دخول السلاح إلى غزة من جديد.

سادسا: دبّت خلافات داخل الكيان الصهيوني بخصوص تطوير العدوان إلى المرحلة الثالثة، أي دخول مناطق الكثافة السكانية، فباراك وقادة الجيش يخشون من دخولها، ليس بسبب الخسائر الكبيرة فحسب، بل لخوفهم من وقف العملية في منتصفها، مما يعني أن خسائرهم الفادحة ستذهب هباء منثوراً، فيما ضغط كل من لفني وأولمرت باتجاه بدء المرحلة الثالثة التي تحتاج من شهر إلى ثلاثة أشهر حسب تقديرات جيش الاحتلال.

سابعا: تصاعدت الضغوط الخارجية على الكيان الصهيوني مما دفعه لإظهار الرغبة بتحقيق حل سياسي كسباً للوقت. كما أن تصاعُد تهديدات محور الممانعة وصواريخ الكاتيوشا التي سقطت في الشمال أوصلت رسالة للاحتلال بأن التهديد يمكن أن يتطور إلى أفعال، وهي جميعاً عوامل ضغط على حكومة أولمرت أجبرته على التفكير ملياً قبل انتقاله إلى المرحلة الثالثة من العدوان. ومع طول أمد العدوان أصبح الصهاينة أمام أحد خيارين: إما وقف العدوان قبل تحقيق جميع أهدافه، أو التحول إلى دولة منبوذة كما كانت جنوب أفريقيا في آخر أيام الفصل العنصري.

ماذا عملت المقاومة

أما الضغط الحقيقي على الصهاينة فهو الخسائر التي تكبدوها، سواء كانت الخسائر البشرية في صفوف جنود الاحتلال التي بدأت تتزايد مع بدء العدوان البري، أو الخسائر التي تحدثها صواريخ المقاومة، ولا نتكلم فقط عن أضرارها المباشرة، بل الأهم من ذلك تعطيلها للحياة في كامل المنطقة الجنوبية وهو ما لا يمكن احتماله لأكثر من بضعة أسابيع على أقصى تقدير.

كما تضع التكلفة المالية للحرب حدوداً لإمكانية مواصلة العدوان؛ فالعمليات العسكرية تكلف جيش الاحتلال ٢٦ مليون دولار يومياً أي حوالي ٨٠٠ مليون دولار شهرياً، وإذا أضفنا الخسائر المادية الناجمة عن شلل الحياة في الجنوب يقدر الخبراء أن تتراوح خسائر الكيان بين ٤ مليارات و١٠ مليارات دولار شهرياً، والكيان قد يتحمل هذه التكلفة لشهر أو شهرين كحد أقصى، إلا إذا توقفت الصواريخ عن السقوط، فعندها تنخفض التكلفة الاقتصادية مما يمكِّن من إطالة أمد العدوان لثلاثة أشهر أو أربعة.

نستنتج مما سبق أنه كلما طالت فترة المواجهة كان ذلك لصالح المقاومة بشرط أن يتكبد الصهاينة خسائر بشرية ومادية، وإلا ستكون الأمور لصالح الصهاينة لا محالة. كما أن تحلي المقاومة ومن يدعمها بطول النفس كان ضروريا للغاية.

هي أول حرب لها طرفان أحدهما يهاجم (الطرف الإسرائيلي) والآخر يدافع (قوات المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس). أما كل الاشتباكات السابقة، فهي إما عمليات فدائية هجومية أو استبسال دفاعي محلي، لكنها في النهاية لم تكن حرباً، فقد كانت بين الجيش الإسرائيلي ومجموعات صغيرة. وهذا الكلام أيضا ينطبق على الفصائل المجاهدة ومن ضمنها حماس حتى قبل انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة.

لأول مرة يحاول الجيش الإسرائيلي اقتحام أرض فلسطينية ويفشل، فكل الاعتداءات السابقة منذ ٤٨ وما قبلها، كان اليهود يهاجمون ويستولون على المناطق الفلسطينية ثم يفرغونها من الفلسطينيين بالقتل ونزوح من بقي على قيد الحياة. وهذا الأمر ينطبق حتى عندما كانت الجيوش النظامية مسؤولة عن حماية المناطق الفلسطينية، فالجيش المصري على سبيل المثال، لم يصمد في حرب ١٩٥٦م ولا في حرب ١٩٦٧م.

لقد طالت الصواريخ الفلسطينية مناطق فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م، تلك المناطق التي لم تشعر يوما بحرب أو أزمة مثل عسقلان وأسدود وبئر السبع. فهذه المدن لم تذق أبداً طعم مرارة الحرب في أي عصر من العصور، فدخل، لأول مرة، (٧٠٠-٨٠٠) ألف إسرائيلي الخنادق وتعطلت الدراسة والأعمال الحياتية والتجارية والاقتصادية. ولكن الأهم من ذلك دخول قواعد عسكرية تحت مرمى النار لأول مرة في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي، مثل القاعدة الجوية "حتساريم" و"تل نوف" القاعدة الجوية الأكبر في الكيان الصهيوني، ولم يحلم أي جيش عربي يوما بالوصول إلى هذه القواعد في أي حرب من الحروب.

المدن الإسرائيلية الكبيرة التي تعرضت لإطلاق الصواريخ

اسم المدينة	عدد السكان[1]
أشدود	٢٠٨,٩٠٠
بئر السبع	١٨٦,٨٠٠
أشكيلون	١١٠,٠٠٠
كريات غات	٤٧,٩٠٠
راهط	٤٣,٣٠٠
يافنيه	٣٢,٣٠٠
نتيفوت	٢٦,١٠٠
أوفاكيم	٢٤,٧٠٠
كريات مالأخي	١٩,٧٠٠
سديروت	١٩,٤٠٠

إبطال مفعول الإنذار المبكر

وما فاقم الموقف بالنسبة للصهاينة، التوسع في إدخال سلاح "غراد" الذي يحدِّد الهدف بدقة نسبية. ويعني ذلك بحسابات الميدان أنّ نحو ٢٠٪ من الصهاينة دخلوا تحت نيران هذه الصواريخ، من مدينة "أوفيكيم" جنوباً، وحتى "أسدود" شمالاً التي تحتضن ميناء إستراتيجياً مهماً على الساحل الفلسطيني المحتل سنة ١٩٤٨م، أمّا "عسقلان" و"سديروت" فهما غارقتان في الذعر والهلع حسب التقارير العبرية.

[1]. طبقاً لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، صحيح لغاية شهر أيلول ٢٠٠٨م.

جرى ذلك كله على الرغم أنّ طائرات الاستطلاع الصهيونية المتطوِّرة تقوم بعملية مسح تصويري على مدار الساعة لكل مسطحات قطاع غزة، بينما واصلت الطائرات الحربية طلعاتها، محوِّلة الشريط الحدودي الشرقي والشمالي لقطاع غزة إلى منطقة عسكرية مغلقة بقوة النار.

ويبدو أنّ "كتائب القسام" حينما أعلنت عن اسم عمليتها "بقعة الزيت"؛ كانت تدرك هذا السيناريو، لتوسيع هذه البقعة شيئاً فشيئاً، لتصبح صواريخها تطال ٤٠كم في العمق الصهيوني، الأمر الذي يشير إلى أن لديها ما هو أكثر من ذلك.

وعلى الرغم من أنّ عدداً من عناصر الشرطة الفلسطينية الذين استُهدفوا في الغارات الكثيفة، هم أعضاء في "كتائب القسام"؛ إلاّ أنّ هذه "الكتائب" ظلّت من الناحية العملية بمنأى عن الاستهداف قيادة ومقاتلين وعناصر وخططا. فما جرى صهيونياً في أقصاه هو استهداف معسكرات تدريب خالية، وبيوت مخلاة، يعود بعضها لأسر شهداء "قساميين".

وفي الوقت نفسه، ظل عدد هائل من طائرات الاستطلاع والمروحيات الحربية وطائرات "F16" تحلق وتقصف. وبدا للصهاينة عدم جدوى أنظمة الإنذار المبكر وصفارات التحذير وإجراءات تحصين ما يُعرف باسم "غلاف غزة"؛ فالصواريخ الفلسطينية بلغت أهدافها بدرجة تصاعدت في دقتها، موقعة إصابات وقتلى بمؤشرات متزايدة، علاوة على أنها فرضت حالة من الهلع العام وشلّ الحياة.

وبالإجمال حرصت المقاومة على ضمان استمرار سقوط الصواريخ على مدن الكيان لفترات طويلة، تمتد لما يزيد على ثلاثة أشهر، ونشير هنا إلى أن كمية الصواريخ لم تكن مهمة بقدر ما يهم انتشار أماكن سقوطها، فإن ضمان المقاومة سقوط صاروخ يومياً على كل مدينة أو بلدة صهيونية يعني شلل الحياة في المنطقة لذلك اليوم.

جنود الاحتلال تحولوا إلى صيد سهل

استخدم العدو الصهيوني في حربه البرية سياسية الأرض المحروقة، بحيث كان جيش الاحتلال يحرق الأرض وما عليها بالقنابل والصواريخ والقذائف من الأرض والجو والبحر قبل عملية توغله البري، ولا يبالي أن يكون على هذه الأرض آلاف المدنيين والمساكن الآمنة، وهذا ما حدث في مناطق العطاطرة والتوام في شمال غرب قطاع غزة، وفي حي تل الإسلام جنوب مدينة غزة، حيث حاول العدو الدخول في المناطق المفتوحة، وعندما اضطر للاحتكاك بالمناطق السكانية قام بإبادة جماعية للسكان وقصف عشوائي للمنازل ونسف البيوت والمساجد والمباني المدنية.

كما توغل جيش الاحتلال في مناطق مفتوحة ومحروقة مثل: (محررة نيتساريم) والمغراقة والمناطق الشرقية من جباليا والتفاح والزيتون وخزاعة ورفح. وهي ذات المناطق التي كانوا يتوغلون فيها دوماً قبل الحرب، ولكن العدو كان هذه المرة قد خطط لارتكاب مجازر من نوع جديد لكي ينجز المهمة التي تنص على ما يبدو على قتل المئات من المدنيين.

حاول الجيش الإسرائيلي تجنب نيران المقاومة، وبالرغم من ذلك استطاعت فصائل المقاومة، وعلى رأسها كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، أن ننفذ عشرات عمليات الاستهداف والاشتباك والكمائن والعمل خلف خطوط العدو.

وبالرغم من ضراوة القصف الصهيوني واستهداف كل ما يتحرك على الأرض واستخدام القنابل الفسفورية وإلقاء مئات الصواريخ على الأراضي التي تحاول التوغل فيها؛ إلا أن المقاومة الفلسطينية تمكنت من تنفيذ سلسلة من العمليات خلال ثلاثة وعشرين يوماً.

ضباط ومسؤولون عسكريون صهاينة اعترفوا أن فصائل المقاومة لم تظهر بالشكل الذي توقعوه، وأعربوا عن خيبة أملهم من أن المقاومين الفلسطينيين لم يندفعوا باتجاه القوات الصهيونية إلى المناطق المفتوحة ليتسنى "اصطيادهم" عن طريق الجو.

كما انتقد ضباط الاحتلال المماطلة من قبل دائرة صنع القرار في اتخاذ قرار حول استمرار الحرب أو وقفها، وقالوا: "إن الجنود بدأوا يغرقون في المستنقع الغزي". فحماس التي تعرضت إلى ضربات قاسية على حد زعمهم بقيت تحافظ على قوتها، وكان لديها الوقت الكافي لتخطيط عمليات قنص وتفجير وشن هجمات على المواقع التي يوجد فيها الجنود.

وقد أكد أكثر من مسؤول عسكري إسرائيلي أن الذراع العسكري لحركة حماس لم يتضرر تقريباً. وباستثناء خلايا معدودة فإن القوات العسكرية لحركة حماس لم تأخذ دورا في القتال. وأضاف هذا المسؤول: "في غزة هناك جيش مدرب تلقى التدريب من أفضل المدربين، وهو مزود بسلاح وصواريخ متطورة، والجيش الصهيوني لم ير هذا الجيش الذي ينتظره داخل المدن". وتابع: "واضح للجميع أن الجيش الحقيقي ينتظر في شوارع قطاع غزة وأزقتها".

وبالرغم من التكتم الإسرائيلي على حجم الخسائر التي تكبدها الجيش الإسرائيلي في حربه على قطاع غزة، إلا أن تسريبات إعلامية إسرائيلية وصفت ما حدث بالجنود الإسرائيليين في غزة على أنه مشابه لحرب "فيتنام"، حيث سربت وسائل الإعلام الإسرائيلية، نقلاً عن شهادات بعض الجنود والضباط الذين شاركوا في المعارك، وقائع تظهر مدى الخوف الذي تملّك قوات الاحتلال من جراء بسالة المقاومين وحسن استعدادهم لمواجهة آلة الحرب الإسرائيلية.

واختصر المراسل العسكري لـ"يديعوت أحرونوت" أمير بوخبوط الواقع الذي عايشه الجنود على أطراف الأحياء السكنية في غزة بالكلمات التالية: "مخربون انتحاريون، دراجات نارية للخطف، نيران قناصة، أروقة مفخّخة، وشبكة أفعوانية من الأنفاق". كما وصف أحد الضباط الميدانيين للصحيفة ما واجه جنوده بأنه: "حرب حقيقية ضد جيش نظامي من المخربين ينقسم إلى خلايا إرهابية صغيرة".

وأضاف: "نحن نجد الكثير من الوسائل القتالية والعبوات والأنفاق، وهناك عدد غير قليل من البنى التحتية لتنفيذ عمليات خاصة، مثل دراجات نارية معدة للقيام بعمليات خطف جنود".

وشدّد الضابط نفسه على أن المعارك مع المقاومين الفلسطينيين جرت من على بعد أمتار، لافتاً إلى أن هؤلاء بذلوا جهوداً للالتحام بالجنود. وإضافةً إلى الهجمات الاستشهادية، واجه جنود الاحتلال "طوال الوقت، نيران قناصة من مسافة مئات الأمتار، وعدداً كبيراً من قذائف الهاون التي تطلق باتجاههم".

كانت هناك غرفة عمليات مشتركة لقوات المقاومة الفلسطينية، والكل أخذ احتياطاته، هناك شوارع ومناطق تم تقسيمها، وكل مقاتل وفصيل عرف دوره بالتحديد، وذلك وفق خطة ممنهجة. أي إن عمل المقاومة لم يكن عشوائياً، كان يتم عن طريق رسم خرائط باستخدام تقنيات عالية، وكل الخطط الإسرائيلية التي جرّبها جيش الاحتلال كانت في حسبان المقاومة وكذلك ما تتوقعه.

كتائب الشهيد عز الدين القسام من جهتها تمكنت من إطلاق ٩٨٠ صاروخاً وقذيفة، منها ٣٤٠ صاروخ "قسام" و٢١٣ صاروخ من طراز "غراد" و٤٢٢ قذيفة "هاون".

وتصدّت للدبابات الصهيونية بـ ٩٨ قذيفة وصاروخاً مضاداً للآليات، حيث تم استخدام بعض الصواريخ المضادة للدروع لأول مرة مثل "B29" المتطورة. كما فجرت كتائب القسام ٧٩ عبوة ناسفة، ونفّذت ٥٣ عملية قنص، و١٢ كميناً محكماً في مناطق التوغل تم فيها مهاجمة جنود الاحتلال وقواتهم الخاصة، إضافة إلى ١٩ اشتباكاً مسلحاً مع العدو وجهاً لوجه، وتنفيذ عملية استشهادية تفجيرية واحدة، حين قام الاستشهادي رزق سامي صبح بتفجير نفسه عند فوهة دبابة غرب بيت لاهيا.

وأكد الجناح العسكري لحركة حماس أنه دمر بشكل كلي أو جزئي ما يقارب ٤٧ دبابة وجرافة، وأصاب ٤ طائرات مروحية، وأسقط طائرة استطلاع واحدة.

أما الوحدة الصاروخية والمدفعية التابعتين لسرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، فقد تمكنتا من إطلاق ٢٣٥ صاروخ وقذيفة "هاون" باتجاه المواقع والتجمعات والمستوطنات الصهيونية.

وتبين من الإحصائية أن ١٥٨ صاروخ أطلقتها "سرايا القدس" استهدفت عسقلان وسديروت وكفار عزا وناحل عوز وبيئري ونيرعوز ونيريم ومفتاحيم وأشكول، حيث أدت عمليات إطلاق الصواريخ إلي إصابة ١٦ مستوطنا في عسقلان وسديروت، وإحداث أضرار مادية فادحة بالمنازل والممتلكات العامة، وبعدد من المغتصبات التي تم استهدافها.

فيما تم إطلاق ٧٧ قذيفة "هاون" استهدفت ميغن وكوسوفيم وتجمعات للآليات في شمال القطاع ووسطه وشرقه وجنوبه، حيث أدت لإصابة عدد من الجنود الصهاينة. كما تمكنت "السرايا" من إطلاق ٢٧ قذيفة (أر بي جي)، وتفجير ٣٥ عبوة ناسفة، وقنص ٧ جنود، وخوض اشتباكات عنيفة في عدة محاور.

التعتيم الإعلامي الصهيوني

لم يعترف الجيش الإسرائيلي في حربه العدوانية على قطاع غزة سوى بمقتل أحد ١٠ وإصابة ١٠٧ من جنوده فقط، رغم الاشتباكات العنيفة التي خاضتها المقاومة الفلسطينية، وتأكيدات المقاومة بأنها كبّدت القوات الإسرائيلية خسائر بشرية بفعل عمليات القنص، وتفجير العبوات الناسفة، والاستهداف المباشر، كما صمتت قوات الاحتلال عن الإصابات المحققة لصواريخ المقاومة لقواعد ومواقع عسكرية إستراتيجية لأول مرة.

وبدون أدنى شك فإن الخسائر الصهيونية هي أكبر من ذلك بكثير، ولكن من الصعب تقديرها بدقة بسبب التعتيم الإعلامي الذي فرضته الدولة العبرية منذ الأيام الأولى للحرب، سواء على المستوى الداخلي الإسرائيلي أو على المستوى العالمي، بحيث لا يتم نقل أو نشر إلا ما تريده فقط.

ويقف وراء هذا الطوق الإعلامي خوف صهيوني من انقلاب "الجبهة الداخلية" الصهيونية على تأييدها للحرب، فيما لو علمت بحجم الخسائر التي مُنِيَ بها جيشها.

ولتحقيق هذه الغاية عمد الاحتلال إلى سلسلة من الإجراءات، لعل أهمها:

- الحيلولة دون اقتراب الصحافة المحلية والأجنبية من قواته على تخوم قطاع غزة، فضلاً عن الدخول إلى غزة.
- حظر دخول المراسلين الأجانب إلى غزة رغم القرار الذي أصدرته المحكمة الصهيونية العليا، والذي أمرت فيه الحكومة العبرية بالسماح لعدد محدود من الصحفيين بالدخول.
- فرض رقابة داخلية صارمة على الصحفيين، يتعرض مخالفها للمحاكمة بسيف قانون الطوارئ وإفشاء أسرار عسكرية.
- حظر الكشف عن سقوط الصواريخ وأماكن وقوعها وحجم تأثيرها.
- منع النشر عن الاشتباكات التي تتعرض لها قواته في مواجهاتها مع المقاومة الفلسطينية في إطار الحرب البرية، التي تتصدى لها ببسالة وتحول دون تقدمها.
- منع الصحفيين الصهاينة والأجانب من لقاء الجنود الجرحى الذين يصابون بمعارك غزة.
- التحكم بالأخبار من خلال مجموعة من الناطقين الرسميين الذين يقدمون للصحافة ما يرغب جيش الاحتلال به فقط.

ووجه الجيش الإسرائيلي التغطيات الإعلامية نحو جنوب "إسرائيل" من خلال عملية الاتصال والتواصل المعقدة التي أدارها، بتزويد الطواقم الإعلامية، المقطوعة من أمامها الطريق، بعناوين للاتصال ومنشورات مليئة بالمؤشرات الإحصائية والمسوحات وجولات في جنوب "إسرائيل" ومقابلات صهاينة تعرضوا للصواريخ التي يتم إطلاقها من غزة، ليُظهر فقط معاناة الإسرائيليين، وليؤكد على خديعته الإعلامية التي يريد ترسيخها، وهي أنه لم يخض هذه الحرب إلا بسبب هذه القذائف وما يسميه "إرهاب" حماس وفصائل المقاومة الأخرى.

كتائب الشهيد عز الدين القسام رصدت قتل ٤٩ جندياً صهيونياً بشكل مباشر وجرح المئات، ناهيك عن العمليات التي لم يتم فيها مشاهدة القتلى بشكل مباشر مثل عمليات قصف أماكن تجمع الجنود الصهاينة وعمليات قصفهم بالقذائف، واستهداف الدبابات، وقنص الجنود، وغير ذلك.

تقديرات كتائب القسام أن عدد قتلى العدو لا يقل عن ٨٠ جندياً في أرض المعركة، إضافة إلى وقوع عدد من القتلى ومئات الإصابات في المدن المحتلة والمستوطنات الصهيونية التي عاشت حالة من الطوارئ والاختباء والشلل التام. وفي مقابل كل ذلك أعلنت كتائب الشهيد عز الدين القسام أن (٤٨) مجاهداً قد أرتقوا شهداء، وهو عدد يقل كثيراً عن ما روّجه الإعلام الإسرائيلي في حرب التضليل والحرب النفسية التي كان يروجها.

أما سرايا القدس فقد قالت إن عملياتها أدت إلى مقتل ١٨ جندياً وإصابة ٥٦ آخرين. وبيّنت إحصائية الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي أن (٣٤) من مجاهدي سرايا القدس ارتقوا في عمليات استهداف من قبل الطيران الحربي، وخلال عمليات الاشتباكات التي كانت تدور في محاورة مختلفة من القطاع.

العدوان على غزة... الحيثيات والتداعيات*

تعرضت حركة حماس منذ فوزها في الانتخابات النيابية في كانون ثاني عام ٢٠٠٦م إلى حملة شرسة من أطراف داخلية وخارجية، مما حدا بالحركة القيام بما أسمته الحسم العسكري في قطاع غزة، ومن هنا دخلت القضية الفلسطينية مرحلة مفصلية في تاريخ الصراع تمثلت بحكم نسبي لفصيل مقاوم لجزء من الأرض المحتلة.

لذلك اشتدت الحملة على حركة حماس من خلال الحصار المطبق على قطاع غزة ومن خلال محاولة عزلها دولياً وإقليمياً، وملاحقة مصادر تمويلها، وإدراجها ضمن قوائم المنظمات الإرهابية، ومحاولة الضغط على المواطنين في القطاع والتضييق على معيشتهم لرفض حكمها.

إلا أن الحركة استطاعت أن تجمع بين الحكم والمقاومة ومعها بعض الفصائل الفلسطينية الرئيسة، حيث انطلقت الصواريخ لتدك عدداً من المدن والبلدات الإسرائيلية، واستمر هذا الحال، وازداد نفوذ حركة حماس في القطاع في ظل تقلص دور السلطة في رام الله وقرب انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وفي ظل انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش، وحلول الانتخابات الإسرائيلية.

كان الحصار يهدف إلى إسقاط حركة حماس، وإخراجها من الحكومة ومن السلطة الفلسطينية عموما/ وذلك من خلال إنهاك الحركة معنويا وأخلاقيا، ومن خلال تأليب الناس عليها عسى أن يقوموا بتحرك جماهيري يضحي بها من أجل لقمة الخبز.

---

* . **خضر المشايخ/** باحث وإعلامي- الأردن.

وكان الظن أن حماس ستسقط خلال مدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر من سيطرتها على غزة، لكن الأشهر مرت وحماس بقيت صامدة، واستطاعت أن تدبر أمورها جيدا في إدارة القطاع، وتحقق مزيدا من التأييد على المستويات الفلسطينية والعربية والإسلامية.

وبسيطرتها على القطاع أفسدت حماس على الأميركيين والإسرائيليين مشروعهم، المرتبط أيضا بالرؤية الأميركية الإسرائيلية لما يجب أن تكون عليه المنطقة العربية الإسلامية المسماة بالشرق الأوسط. ولهذا كان لا بد من إسقاط حماس وإعادة قطاع غزة إلى بيت الطاعة ليكون مشمولا بالحل القائم على خريطة الطريق الذي يجند الفلسطينيين ضد الفلسطينيين.

وحماس بالنسبة لإسرائيل لا تتوقف عن تحسين أدائها الجهادي بالتدريب والتنظيم والسرية وتحسين وسائلها القتالية وأساليبها، وهي تنظيم منهمك في الإعداد والاستعداد، ويراكم يوميا المزيد من القوة التي تشكل خطرا على أمن إسرائيل.

وتشكل سلطة حماس في غزة إحراجا متواصلا للسلطة الفلسطينية في رام الله وللأنظمة العربية بسبب الحصار المضروب على القطاع، حيث أدى الحصار إلى تدهور الأوضاع المعيشية والصحية في قطاع غزة، وأدت قلة الأدوية والأجهزة الطبية إلى وفاة عديد من المرضى والأطفال، وطفِق الناس يبحثون عن لقمة الخبز، أو عن بعض الحطب ليوقدوا النار، أو عن وسيلة للسفر من أجل إكمال الدراسة، أو البحث عن علاج أو عمل.

ازدادت الأمور سوءا بالنسبة للأنظمة العربية عندما هبت جمعيات أجنبية خيرية ومؤسسات إعلامية وشخصيات مؤثرة لكسر حصار غزة. وحازت حملات كسر الحصار على اهتمام واسع من وسائل الإعلام، وتمت تغطيتها بنوع من المهرجانية على شاشات

التلفزة، وأحرجت مزيدا من القادة العرب، إلى درجة أن رئيس السلطة الفلسطينية عبر عن نوع من الغل عندما وصف سفن كسر الحصار بأنها "سخيفة".

وقد بات واضحا أمام إسرائيل كما ورد على لسان مسؤولين إسرائيليين سياسيين وفي وسائل الإعلام الإسرائيلية أن حماس نجحت في تهريب أسلحة وأموال إلى القطاع.

وقد استثمرت حماس والفصائل الأخرى فترة التهدئة للتنظيم والتدريب والتسليح. ولم يضِع الوقت سدى بالنسبة لهذه الفصائل، وشعرت إسرائيل بأن القطاع يتحول إلى بؤر عسكرية مستعدة للقتال. وحسب النظرية الأمنية الإسرائيلية، فالضربة الاستباقية هي القرار الصحيح.

لذلك فقد شنت قوات الاحتلال عدوانها الذي كان يهدف إلى "إيجاد واقع أمني آخر، على مدى الزمن، في ظل تحسين الردع الإسرائيلي"، كما صيغ في المجلس الوزاري الإسرائيلي ونشر.

و"المساس وبشدة بالبنى التحتية الإرهابية التابعة لحماس والدفاع عن مواطنينا من أجل تحسين الواقع الأمني في جنوب البلاد ولمدة طويلة"، وذلك كما ورد في بيان على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.

و"إن الهدف من الهجوم على غزة ليس الإطاحة بنظام حماس الذي يحكم القطاع، على العكس فإن الهجوم يهدف إلى خلق رادع يقوض بشكل جدي الحافز لدى حماس لإطلاق المزيد من الصواريخ في المستقبل"، وذلك كما ورد في بيان الجيش، إثر بدء الحملة العسكرية، وأدلى به المتحدث باسم الجيش "إفي بنياهو".

في النقاش الداخلي الإسرائيلي هناك ثلاثة توجهات رئيسة، يمكن تلخيصها في إطار الأهداف المتحركة التي تعتمد على تطورات العمل العسكري على الأرض، وهي:

التوجه الأول: يقول بإنهاء سلطة حماس بالكامل على قطاع غزّة، وهو توجّه يتطلب احتلال كامل القطاع والسيطرة على جميع محاوره، وبقاء الجيش الإسرائيلي في أرض القطاع، وبالتالي يعني تحمّل خسائر بشرية عالية، واستنزاف طويل لا يطاق. ويقود هذا التوجه "بنيامين نتنياهو"، ونلاحظ أن سقفه عال وكأنه يأتي من منطق المزايدة على غرمائه السياسيين الذين يقودون الحملة كي يضغط عليهم ليتبنوا أهدافا كبيرة وبالتالي يفشلون في تحقيقها لأسباب موضوعية ويسقطون سياسيا نظرا لعدم قدرتهم على إنجاز أهدافهم، ويستفيد هو في الانتخابات القادمة بالاعتماد على هذه الحجّة في حملته.

التوجّه الثاني: يقول إن هدف إسرائيل النهائي تحقيق هدنة طويلة الأجل مع الفلسطينيين، ولكن وفق شروط تفرضها إسرائيل أو تكون مستفيدة منها على الأقل عمليا على أكثر من صعيد، ويبدو أنّ هذا التوجه هو الأكثر واقعية ومنطقية في ظل التطورات الحالية الحاصلة. ويتبناه كل من رئيس الوزراء "إيهود أولمرت" ووزير الحرب "إيهود باراك"، وهما من يقودان المعركة عمليا على الأرض، ويتوقف مصيرهما السياسي ومصير حزبيهما على أدائهما.

التوجّه الثالث: تقوده وزيرة الخارجية الإسرائيلية "ليفني"، ويقوم على خطّة مفادها إلقاء تبعات قطاع غزّة بالكامل عل مصر، وتحميلها المسؤولية كاملة عن القطاع وكل ما يتعلق به، وبالتالي التخلص من مشكلته سياسيا وعسكريا. لكنّ مشكلة هذا الخيار أنّه يضع إسرائيل في مواجهة مصر التي سيكون عليها رفض هذا المشروع، وبالتالي الدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل.

نتج عن العدوان أكثر من ١٣٠٠ شهيد، وأكثر من ٥,٠٠٠ جريح، وتدمير كبير في البنية التحتية وتدمير هائل في المقرات الحكومية، بسبب استخدام قوات الاحتلال القنابل الفسفورية المحرمة دولياً. في حين اتسعت مساحة المناطق والمدن التي استهدفتها صواريخ

المقاومة من "غراد" والقسام، ووصلت الصواريخ لأول مرة إلى مشارف تل أبيب والقواعد الجوية العسكرية.

مجريات العدوان

من خلال اليوم الأول من العدوان بدا أنّ الخطة الإسرائيلية العسكرية اعتمدت على المفاجأة والسرعة، وقد اعتمدت على القوّة الجوّية الضاربة التي تقوم بقصف بنك من الأهداف، وتَعمَد أيضا إلى إيقاع عدد كبير من الشهداء في صفوف المدنيين للضغط على حماس وتحميلها مسؤوليتهم لكونها السلطة السياسية الرسمية في القطاع، ومن المعلوم أنّ القوّة الجويّة في العالم لا يمكنها أن تحسم معركة مهما كانت قدرتها، إذ لا بد من تدخل على الأرض مهما كان قليلا وضعيفاً، واعتمدت على القصف المدفعي الثقيل تمهيداً لدخول قوّات بريّة من المشاة والمدرعات والدبابات الثقيلة.

واعتمدت كذلك على دخول القوات البريّة في المعركة ليس بهدف احتلال غزّة، حيث سينعكس ذلك سلبا على تحقيق أهدافها، وإنما تقطيع القطاع إلى عدّة محاور والتعامل مع كل قطاع على حدة، وذلك لتطهير المناطق التي يتم الدخول إليها، وخاصة من منصّات الصواريخ وشبكات الأنفاق ومخازن الأسلحة، وتأمين هذه المناطق، ثمّ التوغل أكثر إلى حين تطهيرها كليّا، ثمّ الانسحاب.

وبالنسبة للعمليات البرية فإن التقدّم الإسرائيلي داخل قطاع غزّة اعتمد على الدخول من ثلاثة محاور: في الشمال والوسط والجنوب، والتعامل مع كل محور بشكل منفصل، نظرا للأهداف المرسومة للتدخل.

فالمحور الشمالي، على سبيل المثال، يعدّ مكانا ملائما لانطلاق صواريخ المقاومة، ولذلك فالتعامل معه يتم على أساس أنه منطقة عمليات مهمة للمقاومة ويجب تدمير البنية التحتية التي يتم استخدامها لدعم إطلاق الصواريخ، على أن لا يتم التوغّل كثيرا

في هذا المحور والبقاء في حدود منطقة "بيت لاهيا" و"بيت حانون" بعيدا عن "مخيّم جباليا" المكتظ بالسكان، حيث يقطنه ما يقارب ١٠٧ آلاف نسمة؛ لأن التوغل الإسرائيلي، سيضطرهم إلى دفع كثير من الخسائر البشرية نظرا لقدرة المقاومة التي تزيد قوة كلما كان قدر التدخل العسكري البري أكبر من ناحية العمق نحو الكثافة السكانية. وهذا المحور صعب جدا، وللمقاومة قدرة كبيرة على الاشتباك وإيقاع الخسائر بالعدو.

ومحور الوسط عبر شرق غزّة، "محور مفرق الشهداء"، وتستهدف إسرائيل من خلال التوغل فيه إلى فصل شمال غزة عن جنوبها، وإلى قطع طرق الإمداد والتواصل أيضا.

ومحور الجنوب وهو محور مطار غزّة و"فيلادلفي"، وهو محور إستراتيجي مهم للمقاومة، ويسعى التوغّل الإسرائيلي البرّي عبر هذا المحور إلى تدمير قدرات المقاومة التكتيكية وقطع طرق الإمداد والتمويل والتحصين، خاصّة أن هذا المحور يمكن تسميته بمحور "الأنفاق" و"الخنادق" بما لها من أهمية في تهريب الأسلحة والذخائر، ويكون على جيش الاحتلال تحقيق عدد من الأهداف ضمن إطار الحملة البرية العسكرية، مثل منع إطلاق الصواريخ من قطاع غزة بعمق ١٥-٢٠كلم، خاصة في الشرق من غزة على طول الشريط الممتد بمحاذاة إسرائيل، ويشمل هذا النطاق صواريخ القسام ولكن يبقى بالإمكان إطلاق صواريخ "غراد" من الخلف، والتي تصل إلى عمق ٤٠كلم إلى ٦٠ كلم. والقضاء على الأنفاق الموجودة في جنوب القطاع، وعلى مخازن الذخيرة والأسلحة والصواريخ. والسيطرة على المعابر، وإقفالها، وبالتالي عزل المنطقة عن العالم ومنع الإمداد. وتدمير البنية التحتية لحماس وحركات المقاومة الأخرى، وللبيئة الحاضنة لهذه المقاومة.

المواقف العربية والدولية من العدوان

لم تشهد القضية الفلسطينية تفاعلاً شعبياً جماهيرياً على الصعيد العربي والدولي كما شهدته في هذه الفترة، فقد انطلقت المسيرات المليونية في الشرق والغرب ضد العدوان،

ومناصرة لأهالي غزة، وبرز هذا التفاعل لأول مرة في قلب لندن وبروكسل وواشنطن والعديد من الدول الأوروبية، عدا عن المسيرات والمهرجانات التي لم تنقطع في دول العالم الإسلامي والدول العربية.

أما على الصعيد الرسمي فقد عُقِدت قمتان عربيتان في الدوحة والكويت لبحث العدوان وسط انقسام عربي وخُصِّصت مبالغ مالية لإعادة إعمار القطاع؛ فقد عقدت قمة الدوحة بحضور ثلاث عشرة دولة لبحث الوضع في غزة، ووفد عن المقاومة الفلسطينية يشارك لأول مرة في قمة عربية.

في حين قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل: إن المجلس الوزاري العربي لم يتخذ قرارا بشأن الدعوة المطروحة لعقد قمة عربية طارئة لمناقشة تطورات الوضع في قطاع غزة.

إلا أن القمة رُفضت من عدة دول، ومنها السعودية التي قال وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل: إنه لا جدوى من حضور ما سماه "قمة بيانات عربية" لا تتوافر لها شروط النجاح والتأثير.

وتم تشكيل لجنة وزارية عربية من بين الدول الأعضاء في لجنة مبادرة السلام العربية برئاسة المملكة العربية السعودية والأمين العام عمرو موسى وعضوية كل من الأردن وسورية وفلسطين وقطر ولبنان وكذلك ليبيا- العضو العربي في مجلس الأمن- ومصر والمغرب للتوجه إلى مجلس الأمن الدولي.

إلا أن المجلس الدولي فشل في الجلسة الاستثنائية التي عقدها بناء على طلب ليبيا في اليوم الأخير من عام ٢٠٠٨م في التصويت على القرار العربي الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب والمتعلق بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة؛ إذ اعتبرت دول غربية في مقدمتها الولايات المتحدة القرار غير متوازن.

أما على صعيد التحركات السياسية فقد أصبحت أنقرة محور الاتصالات الإقليمية لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وهو ما دفع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى زيارة دمشق والأردن ومصر، والتقى أحدُ مستشاريه رئيسَ المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس خالد مشعل في دمشق. في حين طالب الرئيس المصري حسني مبارك في كلمة متلفزة إسرائيل وقف "عدوانها الوحشي" على غزة بشكل فوري، رافضا أي مبررات تقدمها لتسويغ هجومها. وذكر أيضا أن مصر تسعى لوقف هذا العدوان، وحث الفصائل الفلسطينية على توحيد صفوفها والسعي لإعادة التهدئة بينها وبين إسرائيل.

وأكد مبارك أن بلاده "لن تشارك في محاولات لتكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بفتح معبر رفح في غياب السلطة الفلسطينية ومراقبي الاتحاد الأوروبي وبالمخالفة لاتفاق عام ٢٠٠٥م". وقال أيضا: إن فتح المعبر في الظروف التي تلت سيطرة حماس على القطاع منتصف يونيو/ حزيران ٢٠٠٧م "فخ" إسرائيلي منصوب لمصر.

من جانبها جددت السلطة الفلسطينية دعوة الفصائل الفلسطينية بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي إلى التشاور لحل الخلافات تحت لواء القرار الفلسطيني المستقل.

رؤى إسرائيلية حول الحرب على غزة

إخفاقات وثكالى.. الحرب لم تحقق أهدافها*

غداة عودة آخر جندي من غزة إلى بيته بإمكاننا القول وبكل تأكيد: لقد توجهوا إلى هناك هكذا دون جدوى أو فائدة، أي فشلت إسرائيل في هذه الحرب فشلاً ذريعاً؛ فالأمر لا يتعلق بالفشل الأخلاقي، وهو أمر في غاية الخطورة بحد ذاته، وإنما بعدم قدرة إسرائيل على تحقيق أهدافها المعلنة.

بعبارة أخرى فقد أُضيف إلى حالة الثكالى الإخفاق أيضاً، فلم نحقق شيئاً من هذه الحرب سوى مئات المقابر لأطفال صغار، آلاف المعاقين، والدمار الكبير، وتشويه صورة إسرائيل، والذي يبدو خسارة كان معلوماً مسبقاً للقلائل يوم اندلاع الحرب، وستتضح هذه الصورة لكثيرين بعد الانتهاء من أهازيج الانتصار ونشوته.

لقد كان الهدف الأول للحرب هو وقف إطلاق صواريخ قسام، لكن عملية الإطلاق هذه لم تتوقف حتى آخر يوم من الحرب؛ إذ بموجب تقديرات الأجهزة الأمنية بقي لدى حماس أكثر من (١٠٠٠) قذيفة صاروخية، أي إن إطلاق النار قد توقف في أعقاب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، كما أنه تم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق في حزيران الماضي دونما حاجة إلى معركة.

من جهة أخرى فإن الهدف الثاني للحرب كان وقف أعمال التهريب، وهذا أيضاً لم يتحقق، فلقد أعرب مسؤول جهاز الشاباك أن هذه العملية ستُستأنف في غضون شهرين، وحتى في حال قبول حملة التخويف والمبالغة التي تواكب عمليات التهريب هذه معظمها تهدف إلى إحداث فتحة لسكان مدينين يخضعون لحالة حصار، وأن القليل من هذه الأنفاق خاص بتهريب الأسلحة، ولقد برهنت هذه الحرب أن أسلحة بائسة وقليلة

* **بقلم غدعون ليفي**، هآرتس، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٩م.

دخلت عبر هذه الأنفاق وسوف تتواصل بالمرور عبرها رغم مذكرات التفاهم التي تدعو إلى السخرية مع الولايات المتحدة. من جهة أخرى فإنه من المشكوك فيه إمكانية تحقيق الهدف الثالث: لا "أهداف ولا حذاء" فالردع الذي حققناه في حرب لبنان الثانية كما نزعم لم يؤثر قيد أنمله على حركة حماس، وأن هذا الردع الذي ندعي تحقيقه الآن لم يكن مجدياً، أي إن عمليات إطلاق النار المتقطعة تواصلت حتى آخر يوم من الحرب.

وهناك هدف رابع غير معلن لم يتحقق هو الآخر، أي إن الجيش الإسرائيلي لم يرمم قدراته؛ إذ لم يكن بوسعه ترميم قدرة في حرب ليست حرباً ضد تنظيم بائس وقليل لم يلتحم معه في الحقيقة هذا الجيش الإسرائيلي الدقيق. من هنا لن تنفع جميع مظاهر البطولة وأوصافها وأناشيد المجد "للنصر عسكري"، أي إن الطيارين انطلقوا في رحلات تدريبية والقوات البرية أجرت مناورات تجنيد وإطلاق نار. كما أن تتويج العملية واعتبارها إنجازاً عسكرياً من قِبل قادة الألوية والمحللين تدعو إلى السخرية حقاً.

على صعيد آخر لم نضعف حركة حماس، فالأغلبية العظمى من مقاتليها لم تتضرر، وأن الدعم الشعبي لها لم يزدد إلاّ دعماً؛ إذ إن هذه الحرب قد ساهمت في تعزيز أخلاقيات التمسك والصمود القائم على العزيمة والإصرار.

دولة ربت الأجيال على قاعدة أخلاقيات القلائل في وجه الكثيرين ينبغي عليها أن تعرف كيفية تقييم هذا المبدأ وتقديره الآن؛ إذ لم يكن أدنى شك أثناء هذه الحرب من هو داوود ومن هو جالوت. فالسكان المدنيون الذين تعرضوا لضربة قاسية جداً لن يُبْدوا اعتدالاً أكثر بل العكس من ذلك تماماً؛ فالعاطفة والإحساس الوطني سيوجه من الآن وبشكل أكبر ضد من نكّل بهم وهي دولة إسرائيل كما هو الحال لدينا، حيث الرأي العام الإسرائيلي كان ينجرف باتجاه اليمين في أعقاب أي اعتداء، وسيحدث الأمر نفسه لدى سكان غزة بعد الضربة الكبرى التي سددناها لهم.

على صعيد آخر، إذا كانت هناك جهة أصابها الضعف في أعقاب الحرب فهي حركة فتح؛ إذ إن فرارها وتسيُّبَها من غزة اتضح أكثر الآن. كما أنه إلى جانب سلسلة الإخفاقات لهذه الحرب يجب إضافة فشل سياسة الحصار والمقاطعة طبعاً؛ فلقد تأكد لنا

أن هذه السياسة لن تجدي نفعاً منذ زمن، فلقد قاطع العالم، وفرضت إسرائيل الحصار، وسيطرت حماس "ولا تزال مسيطرة إلى الآن"، وميزان الحرب هذه بالنسبة لإسرائيل لا يُقاس بغياب الإنجاز فقط، فالأمر يتعلق بثمن باهظ دُفعت فاتورته وسوف يُدفع؛ فمن الناحية السياسة ينبغي ألاّ تخدعنا حملة الدعم من جانب زعماء أوروبا من خلال التقاط أولمرت الصور معهم؛ لأن أفعال إسرائيل ألحقت ضرراً فادحاً قاتلاً بدعم الرأي العام العالمي لنا، ومع أن هذا لا يترجم طيلة الوقت للغة سياسة فورية غير أن أمواج الصدى آتية لا محالة.

فلقد شاهد العالم كله الصور التي هزت وصدمت كل إنسان إن لم يكن معظم الإسرائيليين، والاستنتاج هو أن إسرائيل هي دولة عنيفة وخطيرة لا ضابط لها ولا كبح لجماحها، وهي تتجاهل بكل فظاظة قرارات مجلس الأمن، إضافة إلى الاستهتار بالقانون الدولي. لكن التحقيقات في الطريق. والأخطر من ذلك هو المسّ بالعمود الفقري الأخلاقي الخاص بنا، أي نهاية الأسئلة القاسية إزاء ما فعله الجيش الإسرائيلي في غزة ستُثار هنا أيضاً رغم الإعلام الدعائي والمشوش للحقائق.

طالما أن الأمور على هذا النحو، فما الذي حدث لنا يا ترى؟ ما حدث هو وقف الحرب لاعتبارات داخلية فاقت كل التوقعات؛ أي إن بنيامين نتنياهو يزداد قوة عبر استطلاعات الرأي. لماذا؟ لأنه لم يكن كافياً بها.

ما تزعمه حماس من انتصار، له ما يؤيده*

بعدما ينقشع سحاب الدخان الإعلامي والذهني الذي أحاط بمواطني دولة إسرائيل إبان فترة حرب سكان قطاع غزة والمستوطنات الإسرائيلية في مناطق النقب، وقد كان الأمر من وجهة نظر جيش الدفاع بمثابة مناورة لإحدى التشكيلات بدعم جوي، عندها سيتضح لنا كما هو حال دولة إسرائيل دائماً أنها أوقعت نفسها في فخ.

ولكن في هذه المرة ولأجل القيام بتغيير ما على نوع هذا الفخ فإن الأمر من شأنه أن يفرز ضغطاً دولياً ليرغمنا على الانسحاب، ليس من مناطق قطاع غزة، فحسب بل من مناطق الضفة الغربية أيضاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بوادر أولية من هذا النوع بدأت تطل علينا هذا الأسبوع، فالرئيس المصري مبارك وقادة أوروبا بوحي من براك أوباما ضغطوا من أجل القيام بانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة.

من جهة أخرى أقول: الرجاء منكم عدم الانفعال والتأثر بهذا الوسط والأجواء الإعلامية أو عبارات الدعم وبيانات الصداقة التي يطلقها القادة الأوروبيون خلال عقد مؤتمر صحفي مشترك لهم مع رئيس الوزراء إيهود أولمرت؛ فقد وصل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وبراون البريطاني وإنجيلا ميركل الألمانية وبرلسكوني الإيطالي من أجل الضغط على كل من أولمرت وبراك ولفني والذين تقبلوا هذا الضغط ورحبوا. كما أن هذه الخطوة هي بمثابة عملية انتعال دولي للحكومة التي ستقوم بعد الانتخابات وببركة وترحيب من الحكومة الراهنة.

كل زعيم ألقى كلمة مساء أول أمس في ساحة مقر رئيس الوزراء عاد وأكد أن السبيل لحل حقيقي فعلي يمر من خلال خطة الدولتين للشعبين، أي إزالة المستوطنات،

* **بقلم ران إيداليست**/ القناة العاشرة، التلفزيون الإسرائيلي، ٨ مساءً، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٩م.

وبموجب شكل النائب بنيامين نيتنياهو التي تتسم بالحموضة والذي جلس في الصف الأول أدرك هو الآخر بأنه في حال تشكيل حكومة برئاسته تقصد ما يقوله شركاؤه فإنه ليس لها ما تبحث عنه في أي زاوية من زوايا العالم ولا حتى في ميكرونيزيا.

هناك مصلحة إسرائيلية وطنية وحقيقية في توجيه ضربة لحركة حماس وإبعاد أداة إيرانية عن حدودنا، لكن المشكلة هي إن كان ينبغي القيام بذلك بواسطة العصا والجزرة، أو من خلال دمج ذكي وحكيم. ولقد استعانت إسرائيل بدعم دولي من أجل القيام بعملية الاقتحام لقطاع غزة، وفي الوقت نفسه لجأت إلى الاستعانة بهذا الدعم نفسه من أجل الانسحاب من هناك.

إنه لمن الصعب استيعاب حقيقة كم من الممكن أن يكون السياسيون ورجال الإعلام أغبياء عندما يعتقدون ويصدقون أن العالم يقف إلى جانبنا ويدعمنا، صحيح أن العالم قد قبل بأن تستخدم الجزرة لأن هذا "العالم" لا يحب حركة حماس، إلاّ أنه في ذات الوقت لا يحب قتل المدنيين بشكل يتخطى قدرة القبول من جانب التنوير الغربي، أو قدرة الاحتواء من جانب الأنظمة الغربية، وعندما حدث هذا ردَّ العالم بالتنديد والاستنكار، ومن خلال القيام بتحريك العملية السياسية بحيث ستكون نهايتها كما يقول المثل: رب ضارة نافعة، من عملية غزة.

هنا نسأل السؤال التالي: ما الذي يمكن أن نفعله من أجل تمرير الانسحاب بسهولة وتطمين اليهود في هذه الأثناء؟ إنهم يشرعون في سرد القصص والحكايات الخاصة بتعزيز عنصر الردع والقرارات الدولية الخاصة بمنع عمليات التهريب عند محور صلاح الدين، لكن هذا بمثابة سخف وهراء، بالضبط كما هو حال قرار منع تهريب المخدرات إلى دولة إسرائيل. ولو فرضنا أن محور صلاح الدين سيتم إغلاقه بالضغط المحكم إلاّ أن الدوافع الخاصة بتفعيل الإرهاب ستستمر، في أعقاب توقف العملية السياسية مثلاً، إضافة إلى إيجاد السبل لتهريب الوسائل القتالية من البحر والجو أو من تحت الأرض للمنظمات الإرهابية في قطاع غزة. وفي حال لم تسر الأمور كما يجب سيتم اللجوء إلى القيام

بعمليات انتحارية أو أي لعبة وحشية وقاتلة أكثر. ولكن ما هو الأمر؟ المهم أننا انتصرنا. هذا ما يزعمه الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي على كل حال.

من جهة أخرى يزعم المتحدث باسم حماس تحقيق الانتصار هو الآخر في هذه المعركة، ويبدو أن هناك بعض النقاط التي تدعم زعمه هذا، فعلى الساحة الدولية مثلاً باتت عناصر حماس من الشهداء والمقاتلين والقديسين، وعلى الصعيد الدولي حصلوا على نوع من الاعتراف. أما في وقت لاحق وبعد أن يتم إعادة إعمار غزة ولا يزال بإمكان حركة حماس المطالبة بهذا الاعتماد ناهيك عن الحديث المتعلق بفتح المعابر، ومسيرة النصر باتجاه ميدان فلسطين وصفقة تبادل أسرى، تمنح حماس نوعا من صورة الانتصار المتأخرة.

من جهة أخرى فإن الهذيان لدى العرب من أن مواطني غزة سيرفضون سلطة حماس في انتخابات نيسان القادم، هو مثل الهذيان الذي أصابهم إبان حرب لبنان الثانية؛ إذ تنبؤوا في حينه أن مواطني لبنان سيرفضون حزب الله في أعقاب القصف الذي تعرض له إبان الحرب، إلاّ أن ما نشهده الآن هو أن حزب الله يتنافس على قيادة وزعامة لبنان كلها، وحماس تتنافس على زعامة وقيادة فلسطين كلها.

ولكن ما هي الفرص؟ الجواب هو لو أن الأمر كان منوطاً بإسرائيل فقط فستكون على وشك القيام بعملية عسكرية مماثلة في مناطق الضفة الغربية، ولكن، ولحسن الحظ، وصل إلى البيت الأبيض رئيس جديد مما يدفعنا إلى القول: اضغط أيها الصديق.

تحققت أهداف إسرائيل.. بيانات دون رصيد*

لقد تجمع مئات آلاف الأمريكيين والبريق في عيونهم أول أمس، رغم حالة الطقس القارس والأزمة الاقتصادية الصعبة في منطقة الكونغرس في واشنطن، وانضم إليهم عشرات الملايين الأمريكيين الآخرين تغيبوا عن العمل، على حسابهم، فبقوا في بيوتهم أو في الميادين من أجل الاحتفال والمشاركة في عملية تشكيل للتاريخ وتكوينه، تحركوا والأمل الكبير الذي بلغ عنان السماء يحدوهم، فهذه هي طبيعتهم التفاؤلية.

تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن الإسرائيليين على ما يبدو هم الآخرون كانت لهم أسبابهم التي تدعوهم إلى الاحتفال والأمل هذا الأسبوع: الانتصار العسكري الذي أعلن عنه قادة الدولة بلهجة عالية، والذي من شأنه أن يحررهم من كوابيس الصواريخ- هكذا قالوا لهم-، ولكن في الحقيقة ليست هناك فرحة في إسرائيل؛ إذ إن السكان في كل من نتيفوت وبئر السبع لم يخرجوا للاحتفال، والفنانون يظهرون على منصات النصر في إشدود والجيش الإسرائيلي لا يقوم بمسيرة نصر في سديروت، لأن الإسرائيليين، جميع الإسرائيليين، يشعرون في أعماقهم أنه ليس هناك سبب حقيقي للاحتفالات.

ليكن كذلك عشية انتخابات السياسيين ولكن عندما تصدر عن الجيش أيضاً بيانات دون رصيد: تحققت الإنجازات والأهداف، فإننا جميعنا في مشكلة، فأي أهداف؟!

هل عاد شليط إلى البيت؟ هل تم تدمير معظم الصواريخ؟ هل تم القضاء على العمود الفقري الفاعل لحماس؟ هل توقفت قيادة الحركة عن العمل وشللناها؟ أليس بالإمكان بعد اليوم تهريب القذائف الصاروخية إلى غزة أو إنتاجها محلياً داخل القطاع؟ فإذا لم تكن هذه هي الأهداف، فلماذا خرجنا إلى هذه المعركة؟

---

* **بقلم يسرائيل هارئيل،** هآرتس، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٩م

ليس بمقدور إسرائيل التوجه نحو القيام بعملية بهذا الحجم ووضع دولي مريح نسبياً كما حدث خلال فترة عملية الرصاص المصهور. بكمية القوات التي قمنا بتفعيلها كان بإمكاننا أن نحقق– وكان لزاماً علينا أن نحقق– باجتياح واحد وخلال أيام معدودة هذه الأهداف جميعها. رغم أنه يتضح لنا من النتائج أنه طرأ تحسن كبير في المجالات التنظيمية- التدريبات والمسائل اللوجستية والتنسيق والسيطرة- غير أنه فيما يخص المفهوم التنفيذي لا يزال الجيش الإسرائيلي غارقاً عميقاً في وحل التصور الفاشل لحرب لبنان الثانية؛ فلقد بدأ الجيش العملية العسكرية بضربة جوية اتسمت بالذهول، ولكن كما حدث في حرب لبنان الثانية لم تواكبها عملية برية فورية، مما يعني أنه تم هدر أسبوع كامل للمبدأ العسكري الأساسي لاستغلال النجاح واستثماره، بعبارة أخرى هذه الأيام من الانتظار الزائد أفسحت المجال أمام العدو كما جرى في لبنان بالانتعاش واحتواء الصدمة وتوزيع معظم قواته وإنقاذها، بل ومضاعفة وتيرة إطلاق الصواريخ.

من جهة أخرى فإن الحرب في غزة لم تكن حرباً إسرائيلية- فلسطينية، بل كانت حرباً بين تحالف المعتدلين في الشرق الأوسط وبين محور المتطرفين؛ فلقد عملت الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل ومصر والسعودية والسلطة الفلسطينية أثناء الحرب كحلفاء فعليين حقيقيين، مما يعني أنه ستكون لها تداعيات استراتيجية تتجاوز حدود القطاع، فعلى سبيل المثال شكلت حرب لبنان الفاشلة عام ٢٠٠٦م دعماً للمتطرفين، بينما حرب ٢٠٠٩م ضد حماس تمنح الدعم للعقلاء، كما برهنت أن التحالف المعتدل في المنطقة يعرف كيف يكون تحالفاً منتصراً.

مبدأ أولمرت هو مبدأ دفاعي صلب، من الصعب على كثيرين استيعابه وهضمه، من هنا فإنه ينبغي على القيادة الإسرائيلية المستقبلية أن تحرص على تطبيق هذا المبدأ دون قتل عدد كبير من المدنيين، غير أن الذي يطالب إسرائيل إنهاء الاحتلال ينبغي عليه إدراك ما أدركه وفهمه كل من بلير وساركوزي وميركل وبراون ومبارك.

مبدأ أولمرت ليس شرطاً كافيا للسلام، إلاّ أنه شرط أساسي ضروري.

وثائق

مذكرة خاصة باستصدار أمر مستعجل من محكمة العدل الدولية بوقف الإبادة الجماعية في غزة*

من الواضح أن السواد الأعظم من القانونيين والمختصين يتجهون في مقارباتهم القانونية للعدوان الصهيوني إلى مسألة ملاحقة المسؤولين من الصهاينة عن الجرائم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين ومحاكمتهم، وترتكب كذلك الآن ضدهم في غزة.ورغم وجاهة هذه المقاربة وأهميتها وضرورتها إلا أنها وسيلة علاجية وتصطدم بعدد من العقبات السياسية والمعيقات القانونية الإجرائية، ولكنها تظل هدفاً أساسياً يتعين بلوغه. ولكن في مواجهة العدوان الصهيوني الحالي على قطاع غزة ثمة إمكانية قانونية مهمة لم يلتفت لها المختصون والقانونيون العرب، وهي تستند إلى المادتين الثامنة والتاسعة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨م، خاصة أن الكيان الصهيوني وعدداً من الدول العربية والإسلامية أطراف في هذه الاتفاقية.

تجيز المادة الثامنة من الاتفاقية لأي طرف من الدول الأطراف في الاتفاقية أن يطلب من أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك محكمة العدل الدولية طبعاً، أن يتخذ ما يراه مناسباً من التدابير لمنع وقوع أعمال الإبادة الجماعية، أو أي من الأفعال المذكورة في المادة الثالثة من الاتفاقية. وقد حددت المادة الثانية من الاتفاقية الإبادة الجماعية بأنها ارتكاب أحد الأفعال الآتية بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه، والأفعال هي:

أ- قتل أعضاء من الجماعة.

* . **محمد الموسى/** أستاذ قانون دولي، وعضو هيئة تحرير المجلة- الأردن.

ب- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ت- إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

ث- فرض تدابير تستهدف منع إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

ج- نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

أما الأفعال المشمولة بالمادة الثالثة المشار إليها في المادة الثامنة، فهي بالإضافة إلى الإبادة الجماعية، تشمل محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية، والاشتراك فيها، أو التآمر على ارتكابها أو التحريض المباشر والعلني عليها.

أما المادة التاسعة من الاتفاقية فتمنح أية دولة طرف في الاتفاقية الحق في أن تحيل أي نزاع ينشأ بين الأطراف المتعاقدة بشأن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها أو تنفيذها إلى محكمة العدل الدولية.

يستخلص من مجمل النصوص القانونية سالفة الذكر أن الكيان الصهيوني بحكم التزامه بالاتفاقية المذكورة أقر بإمكانية الرجوع إلى محكمة العدل الدولية من قبل أية دولة أخرى بخصوص ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية.

ولهذا فإن بمقدور دول مثل **الأردن وسوريا وإيران ومصر والبحرين والكويت والجزائر، وغيرها** من باقي الدول العربية والإسلامية الأطراف في الاتفاقية، أن تلجأ إلى محكمة العدل الدولية لتطلب إصدار أمر مستعجل من المحكمة يقضي بوقف إسرائيل لأفعالها التي ترتكبها في غزة، والتي قد تندرج ضمن أحكام المادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية كجرائم إبادة جماعية أو سببا لها.

ويحق لأية دولة طرف في الاتفاقية أن تتمسك بارتكاب إسرائيل عبر تاريخها الطويل إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني، فقد مارست سياسة منهجية، نراها اليوم ماثلة في غزة، وتقوم على تدمير الشعب الفلسطيني من خلال القتل، وإلحاق الأذى البدني

والعقلي الخطير به، وفرض ظروف معيشية تؤدي إلى تدميره المادي، وهذه الأفعال كلها نراها اليوم ترتكب في غزة بقصد القضاء على الشعب الفلسطيني.

وتخلص هذه الورقة إلى وجوب التحرك الفوري باللجوء إلى محكمة العدل الدولية من جانب أية دولة عربية أو إسلامية طرف في الاتفاقية ضد إسرائيل التي صادقت على الاتفاقية منذ عام ١٩٥٠م، وذلك للحصول على إجراءات مؤقتة تفرضها المحكمة لحماية الشعب الفلسطيني في غزة، وفي الأراضي المحتلة الأخرى. علماً أنه سبق للبوسنة والهرسك أن حصلت في مرتين على تدابير حماية مستعجلة ضد مرتكبي الإبادة الجماعية من قبل محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٣م. وقد جاء في الأمر الذي أصدرته المحكمة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣م الآتي: "على حكومة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية(صربيا والجبل الأسود) أن تتخذ، فوراً عملاً بتعهدها في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، جميع ما في وسعها اتخاذه من تدابير لمنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية". وألزمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن تكفل عدم قيام أية وحدة عسكرية أو شبه عسكرية أو مسجلة غير نظامية، وأي منظمات أو أشخاص خاضعين لسيطرتها أو نفوذها، بارتكاب أي عمل من أعمال الإبادة الجماعية.

وفي الأمر الصادر عنها في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣م، أوضحت المحكمة أنها سجلت منذ أمرها الصادر في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣م أن سكان البوسنة والهرسك يعانون معاناة شديدة، ويتكبدون خسائر في الأرواح في ظروف تهز الضمير الإنساني، وتتعارض بشكل صارخ مع القانون الأخلاقي. وشددت المحكمة على أن الخطر الكبير الذي كانت المحكمة تخشى وقوعه في نيسان، وهو تفاقم النزاع حول ارتكاب الإبادة الجماعية في البوسنة واتساعه، قد ازداد بسبب المنازعات على أرضها، وارتكاب أفعال بشعة خلال هذه المنازعات. وأعلنت المحكمة بوضوح أنها ليست مقتنعة ألبته بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد اتخذت كل ما يمكن اتخاذه لمنع جريمة الإبادة الجماعية في البوسنة، وأكدت على إلزامية التدابير المؤقتة.

وخلاصة القول: إنه ينبغي أن تسارع الدول العربية إلى محكمة العدل الدولية، على أساس المادة (٩) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، لطلب تدابير مؤقتة لحماية الشعب الفلسطيني في غزة، وأساسها وقف إسرائيل لأي إجراءات تتسبب بأعمال الإبادة الجماعية الواردة في الاتفاقية، والتي تتمثل في حالة قطاع غزة بما يلي:

١- قتل أعضاء الجماعة (الشعب الفلسطيني في غزة) وتعريض المدنيين للأعمال الحربية البرية والجوية والبحرية.
٢- إخضاع أعضاء الجماعة (الشعب الفلسطيني في غزة) إلى حصار بري بحري جوي وإغلاق كافة المعابر.
٣- منع تنقل الأشخاص ومنع التزود بالوقود والدواء والحاجات الأساسية لحياة الإنسان، وبالتالي تعريض حياة المدنيين لخطر الموت.
٤- إلحاق الأذى الروحي (المعنوي) والجسدي بالشعب الفلسطيني في غزة وبنسب عالية جداً، حيث جاوز عدد القتلى ٥٥٠ شخصا، والجرحى ٢٨٠٠ شخص حتى ٥/ ١/ ٢٠٠٩م، علما أن ٩٧٪ منهم مدنيون.

وما يعزز قناعتنا بأن محكمة العدل الدولية ستكون إيجابية ومتفاعلة مع هذه القضية موقفها السابق من القضية الفلسطينية الذي أبدته في رأيها الاستشاري المتعلق بالجدار الفاصل الذي صدر عام ٢٠٠٤م، والذي رفضته إسرائيل وسبب لها حرجاً سياسيا كبيراً.

نص المؤتمر الصحفي لكتائب القسام بعد معركة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

"قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين"

يا أبناء شعبنا الفلسطيني المجاهد يا أبناء أمتنا العربية والإسلامية يا أحرار العالم:

شاء الله أن يبتلي البشرية بالصهيونية المجرمة الماكرة الخبيثة، فهم يرمون البشرية كل يوم بشَرٍّ جديد، وما من نار حرب تؤجج على ظهر الأرض تصطلي منها الشعوب إلا ولليهود فيها دسٌ ومكر، إنهم أخدع جند الشيطان وأولياء إبليس.

بعد هذه الحرب الغادرة والمحرقة الثالثة التي شنها العدو الصهيوني النازي الغاصب ضد أهلنا وأبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، وبعد معركة الفرقان البطولية التي خاضتها كتائب القسام والمقاومة الفلسطينية الباسلة على أرض غزة الطاهرة التي كانت ولا تزال وستبقى شوكة مسمومة في حلق الكيان الغاصب إلى الأبد.

وبعد هذا الصمود الأسطوري البطولي والمقاومة الباسلة المستميتة التي ربما نجزم أنها لم يشهد لها التاريخ مثيلاً.

فقد حشد الكيان الصهيوني كل قوته الجوية والبرية والبحرية بعد حصار مطبق طويل، وبالترافق مع حرب نفسية وإعلامية ضخمة ضد الشعب الفلسطيني، وأقدم على ارتكاب المجازر المروعة التي تفوق في بشاعتها كل تصور، ومع كل هذا الإجرام الممنهج والإرهاب المجنون الذي قاده مجموعة من القتلة من عصابات الصهاينة الذين يمثلون امتداداً طبيعياً لعصابات الهاجاناه والآرغون التي نفذت مجزرة دير ياسين مع بداية إعلان قيام الكيان الغاصب.

لقد أعدّ العدو لهذه الحرب طويلاً، ولعدة شهور سابقة، ومن يبرر للعدو حربه ويسوّق أكاذيبه بأنها جاءت رداً على المقاومة فهو شريك في العدوان ومتواطئ مع هذه الحرب.

إن ما حشده الصهاينة ضد المقاومة الباسلة في غزة يكفي لاحتلال عشرات الدول، لكننا ما أعطينا الدنية في ديننا وفي وطننا وقضيتنا، وصمدنا وثبتنا وصمد معنا شعبنا المجاهد في معركة الفرقان.

فتحية لشعبنا الأبي المعطاء الذي يرفض الانكسار لذلك يستهدفه الصهاينة الأشرار، تحية لهذا الشعب المرابط المجاهد الذي قدم كل شيء من أجل الدفاع عن الأمة ومن أجل رفع لوائها، تحية لشعب الشهداء ولأهل غزة الأوفياء الذين احتضنوا المقاومة وفدوها بدمائهم الزكية وأشلائهم الطاهرة، وأبوا إلا المقاومة ورفضوا كل دعوات المساومة.. إنها غزة رمز الكرامة وعنوان العزة.

لقد نفذ الصهاينة باعترافهم ألفين وخمسمائة غارة جوية، واستخدموا كل قواتهم الغاشمة ضد هذا القطاع الصغير في المساحة والمحاصر من كل مكان، وأعلنوا أنهم استنفدوا ٥٠٪ من ذخيرة سلاح الجو، ولكنهم وجدوا من أسيادهم ومعلميهم من الأمريكان قتلة أطفال العراق وأفغانستان وأمدوهم بالسلاح أثناء الحرب، وأعلن أحد مجرمي الحرب بأنها أضخم عملية في تاريخ جيش الاحتلال، وفي المقابل فإننا لم نستخدم في صد هذه الحرب أسلحة العرب المكدسة في مخازنهم، ولم نستخدم طائرات أو دبابات، بل استخدمنا أسلحة صنعناها بأيدينا وجبلناها بدماء شهدائنا عبر مسيرتنا المباركة في الجهاد والمقاومة، ونحن نؤكد أن عُشر هذه الحرب لو تعرض لها الكيان الصهيوني لهرب كل جمهوره إلى المعابر والحدود والمطارات لمغادرة البلاد إلى الأبد.

ونريد هنا أن نقف على مجريات ونتائج هذه الحرب الغاشمة ضد شعبنا وفي المقابل معركة الفرقان التي خضناها ضد هؤلاء النازيين الجدد، وذلك في خمسة محاور:

أولاً: على صعيد شهدائنا الأبرار

تعلمون أن عدد الشهداء في هذه الحرب قد بلغ أكثر من ألف وثلاثمائة شهيد، غالبيتهم من المدنيين وأكثرهم من الأطفال والنساء والشيوخ.

ولنقف أكثر أمام حجم الجريمة وليدرك كل العالم بأن هذه الحرب لم تكن سوى عمليات قتل جماعي وإرهاب عصابات تحمل عقيدة تلمودية إجرامية حاقدة.. فإننا في

كتائب الشهيد عز الدين القسام نزف إلى أبناء شعبنا وأمتنا استشهاد أربعين مجاهداً من أبطال كتائب الشهيد عز الدين القسام في المعارك البطولية الرائعة وغير المتكافئة التي خاضها أبطالنا ضد الجيش الهمجي الهزيل الذي حاول التغطية على فشله وهزيمته بارتكاب مجازر ضد المدنيين الأبرياء والعزل وبقصف من الجو بطائرات لا تستخدم إلا في الحروب بين الدول العظمى.

ثانياً: القتلى في صفوف قوات العدو الصهيوني

من خلال المعارك التي عاد مجاهدونا منها وأكدوا قتل الجنود الصهاينة، فقد رصدنا وبكل دقة عمليات قتل ٤٩ جندياً صهيونياً بشكل مباشر وجرح المئات، ناهيك عن العمليات التي لم يتم فيها مشاهدة القتلى بشكل مباشر مثل عمليات قصف أماكن تجمع الجنود الصهاينة وعمليات قصفهم بالقذائف، واستهداف الدبابات، وقنص الجنود، وغير ذلك... وبالتالي فإن تقديراتنا بأن عدد قتلى العدو لا يقل عن ٨٠ جندياً في أرض المعركة.

إضافة إلى وقوع عدد من القتلى ومئات الإصابات في المدن المحتلة والمغتصبات الصهيونية التي عاشت حالة من الطوارئ والاختباء والشلل التام.

ونحن نتحدى الجيش الصهيوني أن يعلن عن خسائره الحقيقية في هذه المعركة، وكل العالم سمع وشاهد كيف يشدد العدو الرقابة العسكرية ولا يصدر أي شيء سوى ما يرغب أن يخرجه هو للتضليل وللحفاظ على المعنويات المنهارة لجيشه المهزوم والذي يخوض حرباً لا أخلاقية وبدون هدف أو عقيدة بل هو ألعوبة بأيدي السياسيين الفاسدين لأهداف حزبية وانتخابية وسياسية، نحن سنترك للعدو أن يبلغ أهالي القتلى من جنوده وعملائه لينعى إليهم قتلاه فهو يعرف جيداً كم هي خسائره.

وكان من بين مسرحيات الرقابة العسكرية المعتادة، تسجيل الكثير من الجنود القتلى كحوادث سير، وكل من يراقب الإعلام الصهيوني يستطيع أن يكتشف ذلك بسهولة.

كما تكتم العدو ولا يزال على المواقع الحساسة التي قصفناها كرد على هذه الحرب المجرمة والتي تقصف لأول مرة في تاريخ الكيان الصهيوني.

ثالثاً: الحصاد الجهادي لكتائب القسام

بالرغم من ضراوة القصف الصهيوني العشوائي والهمجي، واستهداف كل ما يتحرك على الأرض واستخدام القنابل الحارقة والفسفورية، والقصف المدفعي المتواصل للمناطق التي يحاول العدو الدخول إليها، وإلقاء مئات الصواريخ على الأرض قبل دخول الدبابات إليها فإننا نعلن أن كتائب القسام قد نفذت خلال ثلاثة وعشرين يوماً المهام الجهادية التالية:

- تمكنت كتائب القسام من إطلاق تسعمائة وثمانين صاروخاً وقذيفة، خلال الرد على الحرب، منها: ٣٤٥ صاروخ قسام و ٢١٣ صاروخ غراد، و ٤٢٢ قذيفة هاون.
- تم التصدي للدبابات والآليات الصهيونية التي توغلت بـ ٩٨ قذيفة وصاروخاً مضاداً للآليات، وتم استخدم بعض الصواريخ المضادة للدروع لأول مرة في قطاع غزة.
- كما فجرت كتائب القسام ٧٩ عبوة ناسفة في الجنود الصهاينة والآليات المتوغلة.
- تنفيذ ٥٣ عملية قنص لجنود، وتم توثيق العديد من هذه العمليات وشوهد الجنود الصهاينة وهم يتساقطون أمام كل العالم.
- تنفيذ ١٢ كمين محكم في مناطق التوغل، تم فيها مهاجمة جنود الاحتلال وقواتهم الخاصة، إضافة إلى ١٩ اشتباك مسلح مباشر مع قوات العدو وجها لوجه.
- تنفيذ عملية استشهادية تفجيرية ضد قوات العدو حيث قام الاستشهادي القسامي رزق سامي صبح بتفجير نفسه بحزام ناسف في الجنود عند فوهة دبابة صهيونية في منطقة العطاطرة شمال القطاع.
- تؤكد كتائب القسام أنها قد دمرت بشكل كلي أو جزئي ٤٧ دبابة وجرّافة وناقلة جند متوغلة في القطاع.
- تمكنت كتائب القسام من إصابة أربع طائرات مروحية وطائرة استطلاع واحدة.

- تؤكد كتائب القسام تنفيذ عمليتي أسر لجنود صهاينة أثناء هذه المعارك الضارية، العملية الأولى شرق حي التفاح في اليوم الثالث من الحرب البرية، حيث تم أسر عدة جنود صهاينة، وأثناء العملية تدخل الطيران المروحي وكانت نتيجة العملية أن تم قصف الجنود مع المجموعة الآسرة من قبل الطيران، واستشهد القسامي محمود الريفي في العملية وقتل الجنود الصهاينة وأصيب عدد من المجاهدين وتمكنوا من الانسحاب. والعملية الثانية شرق جباليا بتاريخ ٥ يناير، حيث قام المجاهدون بأسر جندي صهيوني بواسطة كمين محكم، واحتفظوا به لمدة يومين في أحد المباني على أرض المعركة، وأرسلَ العدو إلى المكان أحد المواطنين الذين اختطفهم كدروع بشرية لمساومة المجاهدين لتسليم الجندي، إلا أنهم رفضوا تسليم أنفسهم أو تسليم الجندي، وهنا تدخل الطيران الحربي الصهيوني وأقدم على قصف المكان وقُتل الجندي واستشهد في العملية ثلاثة من مجاهدي القسام وهم: محمد فريد عبد الله، محمد عبد الله عبيد، وإياد حسن عبيد.

رابعاً: المناطق التي توغل بها الاحتلال

إن العدو الصهيوني قد استخدم في حربه البرية سياسية الأرض المحروقة، بحيث كان جيش العدو يحرق الأرض وما عليها بالقنابل والصواريخ والقذائف من الأرض والجو والبحر قبل عملية توغله البري، ولا يبالي أن يكون على هذه الأرض آلاف المدنيين والمساكن الآمنة، وهذا ما حدث في منطقة شمال غرب قطاع غزة في العطاطرة والتوام، وفي حي تل الإسلام جنوب مدينة غزة، حيث حاول العدو الدخول في المناطق المفتوحة وعندما اضطر للاحتكاك بالمناطق السكانية قام بإبادة جماعية للسكان وقصف عشوائي للمنازل ونسف البيوت والمساجد والمباني المدنية.

كما توغل العدو في مناطق مفتوحة ومحروقة مثل: (محررة نيتساريم) والمغراقة والمناطق الشرقية من جباليا والتفاح والزيتون وخزاعة ورفح. وهي ذات المناطق التي كانوا يتوغلون فيها دوماً قبل الحرب ولكن هذه المرة كان العدو قد خطط لارتكاب مجازر من نوع جديد لكي ينجز المهمة التي تنص على ما يبدو على قتل المئات من المدنيين.

وكان واضحاً أن العدو يحاول تجنب نيران المقاومة وبالرغم من ذلك فإننا استطعنا أن ننفذ عشرات عمليات الاستهداف والاشتباك والكمائن والعمل خلف خطوط العدو، ولو كان العدو قادراً على اجتياح القطاع لفعل ذلك دون تردد لكنه يعرف جيداً ما الذي سيحصل له لو فعل ذلك.

خامساً: فشل الأهداف

يتباهى الصهيوني (الفاسد) أولمرت وفريق حربه المجرم بتحقيق انجازات كبيرة وتوجيه ضربة قاسية لحماس في غزة، ونحن نطمئن هذا الجزار وقادة الكيان بأن أهدافكم قد سقطت في وحل غزة ولم يعودوا سوى برصيد جديد من المجازر والمذابح وجرائم الحرب.

لقد بات واضحاً جداً أن العدو الصهيوني البربري لم يحقق أياً من أهداف هذه الحرب، سوى قتل الأطفال بالمئات وقتل النساء والشيوخ والعجزة، والانتقام من المدنيين الأبرياء، ونسف البيوت فوق رؤوس ساكنيها وقصف المساجد والمدارس والمؤسسات الإغاثية والدولية والمنشآت المدنية والشرطية، إذن فليعلن هؤلاء المجرمون أن هذا هو هدفهم وأن هذه هي انجازاتهم، وهنا نوجه خطابنا إلى المجتمع الصهيوني والجمهور المصفق لهذه الحرب الهمجية، فلتسألوا قيادتكم عن ماهية هذه الأهداف التي حققوها في حربهم الغاشمة، ما هي هذه الأهداف الغامضة التي يتحدثون عنها، وأي حرب تلك التي تكون أهدافها ضبابية ورمادية وغير واضحة، من الواضح أن أحد أهدافها الأساسية هو المزايدة الانتخابية والمناحرات السياسية.

لقد تفاجئنا بضعف قدرة العدو على التخطيط والرؤية والاستخبارات، فقد أثبت الاحتلال أنه يتقن فقط القتل بالجملة أما عن أهداف هذه الحرب ومضمونها وما حققته من انجازات وهمية فإننا نقف عليها في نقاط هامة:

١) لقد أعلن أحد أركان الحرب الصهاينة أن الهدف الرئيس للحرب كان إسقاط حماس وتقويض حكمها وهذا الهدف قد بدا فشله للعيان وسقط سقوطاً مدوياً دون أدنى شك.

٢) إذا سألتم عن الصواريخ فإننا في كتائب القسام نؤكد لكم أن قوتنا الصاروخية لم تتأثر بفضل الله تعالى، ونحن أطلقنا الصواريخ أثناء هذه الحرب بدون توقف، كما أننا لا نزال وبقوة الله قادرين على إطلاق الصواريخ، ونؤكد أن صواريخنا في تطور وازدياد وأن العدو سيلاقي المزيد وستطال صواريخنا أهدافاً أخرى بإذن الله، كما نؤكد بأن صواريخنا انطلقت بوتيرتها المخطط لها أثناء الحرب وبعد إعلان العدو عن وقف إطلاق النار، وإيقاف صواريخنا جاء بقرار مستقل منا وليس ضغطاً من العدو أو نجاحاً لحربه الخاسرة، وقد قلنا للعدو منذ بداية الحرب إنكم بدأتم هذه الحرب لكن لن تستطيعوا وقفها بطريقتكم وكما تشاؤون بل نحن من يحدد ذلك.

٣) سمعنا في بداية الحرب أنها ستكون حرباً صادمة ومفاجئة أي أنها ستكون قصيرة جداً، لكن ما لبث قادة الحرب- تحت وطأة الفشل- أن أعلنوا عن مرحلة ثانية، وانتهت المرحلة الثانية بتوغلات في مناطق مفتوحة، وسمعنا عن مرحلة ثالثة ورابعة وعن تمديد للعملية وعن أهداف جديدة إلى غير ذلك، فأين أهداف الحرب وأين انجازاتها؟؟؟ وإذا كان العدو واثقاً من النصر كما ادّعى، فما هو المعنى للمراحل وهل شاهدتم حرباً قبل ذلك على هذه الشاكلة؟؟ إنها باختصار حرب من أجل القتل والتدمير والتخريب ليس إلاّ.

٤) يكذب قادة العدو على أنفسهم ويقولون بأنّهم دمروا قوة حماس ووجهوا لها ضربات قاصمة، لكننا اليوم نؤكد لكل العالم وبكل دقة ومصداقية: إن ما خسرناه من إمكاناتنا العسكرية في هذه الحرب هو ضئيل وقليل جداً، وقد قمنا بترميم معظم ما فقدناه أثناء الحرب وقبل انتهائها.

٥) أين هي شجاعة هذا الجيش الذي يحارب بالتكنولوجيا من الجو ومن فوق الضباب ومن البحر ومن داخل الدبابات المحصنة ضد شعب لا يملك سوى القليل من السلاح والعتاد ولكن الشعب بإرادته ينتصر وبعقيدته يحقق المعجزات، ولكم أن تتصوروا مدى جبن الجيش الصهيوني، فمن العجب العجاب الذي نكتشفه بعد

المعركة دائماً أن جيش العدو ربما الوحيد في العالم الذي يستخدم الحفاظات يعني بكل وضوح (البامبرز) فهم لا يجرؤون على النزول إلى الميدان لمواجهة الرجال.

٦) كما نقول للمجتمع الصهيوني الذي وقع تحت وطأة التضليل والكذب من قياداته، فلتهنئوا بهذا الجيش الذي يقتل عناصره بعد أسرهم في المعركة، والذي يقتل الأطفال ويعدم الشيوخ والنساء، والذي يدعي النصر لمجرد انه أباد مئات المدنيين ويقصف آلاف المساكن الآمنة، ونقول لكم إن الحرب لا تقاس بخسائرها والدماء لا تحسم الحرب، بل إن الحرب تقاس بتحقيق أهدافها.

٧) إن ما حاول العدو ترويجه عن اعتقال عدد من المقاومين، هو محض كذب ودعاية سخيفة، ونؤكد قطعاً أن أياً من مجاهدينا لم يعتقل من قبل جيش العدو، ومن تم اعتقالهم هم مواطنون عزل ومدنيون أبرياء.

٨) لقد أقدم الجيش الصهيوني وبدافع الحقد الديني المزور على تدمير ٢٣ مسجداً بشكل كامل وعشرات المساجد بشكل جزئي مدّعياً استخدامها في تخزين السلاح، وهذا ادّعاء كاذب وهو بضاعة المفلسين، ونحن نؤكد وبشكل قاطع بأننا لم ولا ولن نستخدم المساجد يوماً في تخزين السلاح لكن الذي برر سفك دماء مئات الأطفال يمتلك الدناءة والنذالة الكافية لتبرير قصف المساجد كذلك.

٩) بعد سيل الفشل الصهيوني في القطاع فإن أهداف الصهاينة انحسرت في وقف ما سماه تهريب السلاح عبر الحدود، ويحاول حشد تأييد دولي لذلك، ونحن هنا نقول، متى كان السلاح الشريف يدخل إلى غزة عبر الطرق الرسمية؟ ومتى كان يُسمح لنا أصلاً بإدخال رصاصة واحدة إلى القطاع، فلتفعلوا ما تشاؤون فإدخال السلاح الطاهر وصناعة السلاح المقاوم هو مهمتنا نحن ونحن نعرف جيداً كيف نحصل على السلاح.

نعم.. بفضل الله انتصرنا بصمودنا وثباتنا، انتصرنا بالتفاف شعبنا واحتضانه لنا، وانتصرنا لأننا لم نركع ولم نستسلم ولم نرفع الرايات البيضاء.

فكل التحية والتقدير لكل مجاهد مجهول ضاغط على الزناد، تحية لمجاهدينا في كافة الفصائل المقاومة، وتحية لشعب الأحرار ولأهل غزة العظماء، وتحية لشعوب الأمة الحية

التي انتفضت وهبت من أجل غزة، وتحية للزعماء الأحرار الذين وقفوا بجانب شعبنا من العالم العربي والإسلامي ومن كل أحرار العالم.

وأخيراً... وبعد معركة الفرقان التي أفشلت حرب الطغيان نقول اليوم، إن الشعب الفلسطيني عصي على الاستئصال وإن المقاومة الفلسطينية ستبقى الممثل الشرعي لطموحات شعبنا وقضيته العادلة، ولن تستطيع دولة البغي والعدوان أن تقف في وجه رجال الله الذين يسيرون بنور الله ويستشعرون معية الله في قتالهم ضد أنكد ملة وألعن قوم وأخس سلالة من البشر، ونحن اليوم إذ نُفشل مخططات بني صهيون ضد شعبنا لنعاهد الله أن نبقى على درب الجهاد والمقاومة حتى تحقيق النصر المبين و تحرير أرضنا السليبة ومقدساتنا المدنسة.

إنه لجهاد نصر أو استشهاد،،

الله مولانا ولا مولى لهم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

The statement by the Qassam Brigades, the military wing of Hamas, presents the results of the war under five main headings:

1. Palestinian martyrs
2. the Zionist army death toll
3. the battle operations of the Qassam Brigades
4. the areas entered in the occupation
5. the failure of Israeli plans

Let that be a matter of the pre-elections era for the politicians, but when such statements without credit are also issued by the army – "Israel's goals achieved" – then we are all in trouble. What goals have been achieved?

Has Shalet gone back home? Have most of the rockets been destroyed? Has the active backbone of Hamas been eradicated? Has the movement's leadership been paralysed? Can rockets still be smuggled into Gaza or locally manufactured in the Strip? If these goals have not been achieved, why did we start the war?

The Israel military is still sunk in the quagmire of the failure of the second Lebanon war. However, the war in Gaza was not between the Israelis and the Palestinians, but between our alliance in the Middle East and the alliance of Hamas. The US, Europe, Israel, Egypt, Saudi Arabia and the Palestinian Authority acted during the war as true allies, signaling future strategic repercussions beyond the Strip's borders.

- **Documents**

A Special Request for an Urgent Verdict to be Issued by the International Court of Justice to Stop the Genocide in Gaza

Needless to say, mainstream law specialists intend to sue top Israeli officials for crimes committed now in Gaza against the Palestinians. Despite the significance of this approach, it seems it may be hampered by a number of political, legal, and procedural obstacles. There is an important legal opportunity which the Arabs have not yet taken up: articles 8 and 9 of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide of 1948. It is important to note that Israel and a number of the Arab countries are signatories of the convention.

The Qassam Brigades' Press Conference Statement after the Furqan Battle [The War on Gaza]

A 22-day aggressive war was launched by the Zionists against the Palestinian people in the Gaza Strip; the heroic Furqan battle was fought by the Qassam Brigades and the brave Palestinian resistance in the great land of Gaza; and legendary steadfastness was witnessed. Extraordinary resistance was made by the people of Gaza to counter this aggression, which made no distinction in terms of injustice and cruelty between men, women, children and the elderly. The resistance was victorious while Israel was defeated by this steadfastness, raising the white flag by announcing a unilateral ceasefire.

It has become obvious that the policy whereby we deal with Hamas is futile. It has been boycotted by the entire world and a siege has been imposed on Gaza by Israel, but Hamas has remained in control.

As long as the status quo continues, then what exactly happened? What happened was a decision to stop the war for unpredictable interior reasons. That is, opinion polls indicate a rise in Benyamin Netanyahu's popularity. Why? Because the war was not satisfactory.

Hamas' Claim of Victory Can be Advocated

When the war comes to an end, it will become clear – as it is always the case with the state of Israel – that it trapped itself. However, the new matter this time is that international pressure would be exerted to force us to withdraw: not only from the Gaza Strip, but also from the West Bank.

There is a genuine national Israeli interest in delivering a blow to Hamas. This is the reason why Israel demanded international support to carry out the onslaught operation against the Gaza Strip and later the same support to withdraw from there.

It is hard to realise to what extent politicians and journalists are stupid when they believe that the world is standing on our side.

The Hamas' spokesman claims victory, and it seems that the claim has some justification. For instance, Hamas has gained some kind of recognition, the opening of the border crossings has become a topic for discussion, a march of victory goes towards the Palestine square, and prisoner exchange grants Hamas a kind of late victory.

The nonsense voiced by some Arabs that the Gazans would reject the authority of Hamas in the next April elections was the same hallucination they suffered from during the second Lebanon War when they expected the Lebanese would reject Hezbollah in the wake of the Israeli shelling. What reality shows now is that Hezbollah is a fierce contender to lead the whole of Lebanon. Similarly, Hamas intends to lead the whole of Palestine.

"Israel's Goals Achieved"… Statements Without Credit

The military victory declared boldly by state leaders which aims to relieve us of the nightmare of rockets – as they said – is not real. In fact, there is no happiness in Israel: the residents of Ntefot and Beersheba have not taken to the streets to celebrate; the artists have not appeared on the platforms of victory in Ishdood; nor has the Israeli army organised a victory march in Sderot. The reason is that the Israelis feel deep in their hearts that there is no good reason to celebrate.

The occupiers maintained an ambiguous attitude before the media, yet the goals were pronounced by its leaders. For example, Tzipi Livni said in Cairo that they aimed to "change the situation in Gaza and end the rule of Hamas". In his turn, Avy Dichter, the Interior Security Minister said on Al-Jazeera on the 8th day of the war that they wanted to weaken the rule of Hamas, and the attack on Gaza aimed to stop the launch of resistance rockets, to end smuggling of weaponry and to create a truce totally different from the previous one.

A war should have strategic and tactical goals. A strategic goal is not necessarily a major one or a tactical goal a minor one. In fact, a minor goal may be strategic at the same time. A strategic goal is that one considered so from an Israeli or regional point of view.

The Aggression on Gaza: Considerations and Repercussions

Since it won the general elections in January 20006, Hamas has been facing a fierce campaign from internal and external parties. Therefore, the movement launched what it called the 'military resolution' in the Gaza Strip, involving the Palestinian cause in a crucial stage of the conflict with a relative rule of a resistant faction over one part of the occupied territory. The campaign intensified against Hamas by imposing a severe siege on the Gaza Strip; attempting to isolate it regionally and internationally; tracking its sources of finance; enrolling it in the list of terrorist organizations; and pushing the citizens in the Gaza Strip to overthrow Hamas to change their miserable conditions.

However, the movement managed to combine politics and resistance, spoiling the American and Israeli plans which aim at achieving their vision in the Arab, Islamic region of the Middle East. Therefore, a decision was made to bring down Hamas and bring Gaza back to obedience in order to be part of the road map solution based on internal Palestinian fighting.

Israeli Vision

A Fiasco Plus Bereaved Mothers… The War Did Not Achieve Its Goals

With the arrival of the last soldier home from Gaza, we can safely say they went there without any useful result. Israel's war was a complete fiasco. Not only is this a matter of Israel's moral failure – a serious issue in itself – but also its inability to achieve its declared goals.

Even the deterrent we claim to have accomplished in the second Lebanon war did not affect Hamas at all. Likewise, the deterrent we claim to have accomplished recently was not of any use, for the sporadic launching of rockets continued until the final day of the war.

Israeli reaction to these confrontations, there comes the general response factor as a common human social, cognitive and behavioral feature. This way, a comprehensive view of the status of Israeli public opinion, along with its interests, concerns, roles and attitudes, can be formed in this study.

Nature and Scenarios of the Military Confrontation in the Gaza Strip

In the period 27 December 2008 to 18 January 2009, a military confrontation took place between the Palestinian resistance and the Israeli forces. The battle had the following features: huge inequality in conventional military capabilities; a relatively long duration in light of the small size of the resistance; fierce fighting; changes in the front from one stage to another; and the ability to launch rockets on Israeli cities.

To talk about an 'ongoing' military confrontation necessitates a definition of 'ongoing', for the battle broke out on 27 January 2008, but a ceasefire does not mean the confrontation has come to an end. In fact, some sporadic clashes have taken place since the ceasefire started until the preparation of this report, which can only assess the events of the previous period and then predict the scenarios of confrontation.

Telephone Interview: A Hamas Leader States Israeli's Failure to Defeat the Palestinian Resistance

Muhammad Nazzal:

- The Israeli aggression on the Gaza Strip had been expected and the preparations to counter it started over a year ago.
- The resistance will continue and can never be stopped after the Gaza War. Wars do not wipe nations as long as they defend their rights.
- Hamas rejects international forces which will come to protect Israel… Hamas also refuses the Palestinian Authority's persistence in having these forces as a means to put an end to the resistance and return to power in the Gaza Strip.

Propositions aimed at consolidating separation or abrogating national rights are doomed… The elimination of Hamas is impossible.

Confrontation Results: Military Gains and Losses until 18 January 2009

The occupiers did not declare the objectives of the aggression on Gaza following the experience of the war on Lebanon in 2006, when big objectives were declared but were not achieved. The defeat of this huge war machine was in its failure to achieve the political goals.

5. public pan-Arab, Islamic and international positions.

The seminar concluded with recommendations to support the Palestinian cause, the resistance track, and the Palestinian people in Gaza. The most important of these recommendations call for:

1. the establishment of an international body (pan-Arab, Islamic, and international) to defend Gaza
2. the establishment of an Arab criminal court, or an international war crimes court, and the promulgation of laws in Arab countries to prosecute war criminals
3. the continuity of the public role in supporting the resistance (pan-Arab, Islamic, and international)
4. the creation of multi-language websites which expose Israeli crimes in Gaza.

Statistical Analysis of the Palestinian-Israeli Truce The study examines the economic figures of the truce experience from 19 June 2008.

It is estimated that the daily needs of the industrial sectors are 493 truckloads; the commercial sector 184 truckloads; and the fuel sector 120,000 litres of benzine, 600,000 litres of gasoline, 350 tons of cooking oil, and 700,000 litres of manufacturing gasoline.

However, upon comparing the incoming truckloads during the six-month truce with the aforementioned needs of the Gaza Strip, the following percentages can be computed. The highest percentage for industrial and commercial needs was only 25.22% in the second month, whereas the lowest was 3.96% in the sixth month. For the fuel sector, the highest percentage of cooking oil was 48.89% in the third month, whereas the lowest was only 2.22% in gasoline in the sixth month.

It is noteworthy that the actual percentages of the numbers of the working days of each of the border crossings were 61.1% for Al-Shija'iyya – as the highest one – and 29.3% for Karm Abu Salem – as the lowest.

Israeli Public Opinion and the Aggression in Gaza

Due to Jewish history and their understanding of the nature of the bitter conflict in their geo-political environment, the Israelis hold deep in their hearts a great sensitivity to any external security challenge. Their 'experience-conflict' mindset turns out to have reached a serious level which makes it unlikely to come to an end soon, leaving the Israelis in a permanent state of anxiety and suspicion.

Frightened of the future, the Israeli mind relates the confrontation with the Palestinians to the threat to the existence of the Jews as in the Holocaust, regardless of the credibility of this connection. In addition to this special dimension of the

president unconstitutional, so he will be no longer legal or representative of the authority or the Palestinian people".

Therefore, the various scenarios of this highly controversial case in terms of interests and projects will be legally investigated within the balance of the statutory legitimacy of the Palestinian National Authority – the basic constitutional law.

Authority without Authority: The Status Quo

A number of questions need to be raised about the stability and viability of the Palestinian National Authority (PNA). These questions are related to the decreasing powers of the PNA, the absence of an effective central authority, the split between the Gaza Strip and the West Bank, and fierce internecine conflicts. After a call by some parties in the nationalist movement for a one-state solution, and in a context of continuous slowdown in the permanent peace settlement talks, the need for answers become more urgent.

Although the conflict between Hamas and Fateh may lead to implosion of the PNA, it continues unabated. Fateh considers the establishment of a Palestinian national state on the homeland soil as it's great and historic achievement. Hamas sees the PNA as a prize which it managed to gain by the legal means of democratic elections. Hamas looks forward to controlling, in the same way, the Palestinian Liberation Organization (PLO) and the other Palestinian institutions.

While the current situation may look static, a couple of processes seem to be active. The first is the increasing weakness of the PNA and the nationalist movement, though both are recognized and supported by Israel and the international community. The second is the growing popularity of Islamic movements among the Palestinians.

- **Folder Of Gaza**

The Confrontation between Israel and the Resistance in Gaza: Approaches and Repercussions

The Middle East Studies Centre organized a seminar at its headquarters in Amman entitled *The Confrontation between Israel and the Resistance in Gaza: Approaches and Repercussions*, in which a number of elite political, media, legal, strategic professionals, and syndicates and public life participated.

The seminar discussed five aspects:

1. approaches to the confrontation
2. propaganda and media dimensions
3. military intelligence about the confrontation between Israel and the resistance
4. legal dimension of the confrontation

Human Rights Violations by the Palestinian Authority Security in the West Bank

This report investigates the increasing concern felt by the author and many Palestinian politicians and human rights activists about the security forces' practices in the West Bank. Many stories have circulated of sophisticated tortures used, in addition to the internationally known means. The consequences are devastating for the detainees face, and confess to, false charges. Some of these practices have caused total or partial paralysis and a number of temporary or permanent disabilities in the detainees' limbs. Several have needed hospital treatment as a result of detention, while others died.

The leaders of the Palestinian Authority as well as the main international donors have turned a blind eye to such practices. The Israeli government have encouraged this; as have weak responses by Palestinian society and the human rights organizations. The report concludes that the current situation is extremely serious because of its future repercussions on society, authority, security, public safety and social coherence. A number of recommendations are made to the Palestinian Authority, civil society organizations, human rights organizations and the international community – in a bid to put an end to illegal and inhumane practices. Continuous pressure must be exerted to make the Palestinian Authority release the detainees, stop aggression against civil society organizations and NGO's, and protect citizens' rights from transgressions by the security forces.

A Legal Study of the Palestinian Presidency: Scenarios of the Legal Status of the Palestinian National Authority after 8 January 2009

Since 9 January 2009, fierce arguments have raged about the process for filling the constitutional post of the president of the Palestinian National Authority. The Middle East Studies Centre present this study, with others in the legal field, to deplore the absence of a valid process of presidential selection. It aims to establish a basis for the constitutional status of the authority president to eliminate the possibility of loss of legal status and the possibility of interior disputes and negative repercussions on the Palestinian cause and people.

Significantly, it examines the legal aspect of the Palestinian status quo arguing that it "cannot stand any consideration of extraordinary circumstances. The ordinary president's term ends on 8 January 2009, leaving the door open for a new president by means of fair general elections. Moreover, the extension of the president's term for an additional year – according to other approaches – is seen to violate basic constitutional law and significantly harm the Palestinian democracy. Such an extension will also make the statutory status of the current authority

The International-Arab Conference for the Right of Return was held in Damascus, the Syrian capital – which hosts a large population of Palestinian refugees beside their occupied land. The conference coincides with the 60th anniversary of the occupation of Palestine; the 60th anniversary for the International Declaration of Human Rights explicitly referring to the right to return to the homeland; and the World Day for Solidarity with the Palestinian People on 29 November 2008.

The participants agreed in The International-Arab Conference for the Right of Return to issue a communiqué entitled 'The International Declaration for the Palestinian Right of Return.'

The 2008 US Presidential Elections: Facts and Analysis

On 4 November 2008, the American people and the world had an important appointment to witness the election of the forty-fourth president and vice-president of the United States of America.

On that day, the fifty-sixth presidential elections took place as is the case every four years since the establishment of the USA. This time, 15 candidates contended in the race: 13 partisan and 2 independent, but there was a fierce competition between the main Republican and Democratic parties. It was the Democratic Senator Barack Obama and Senator Joe Baiden who won the elections over the Republican Senator John McCain and the Governor of Alaska Sarah Palin. Thus, Obama is the president-elect until he is formally declared president of the United States on 20 January 2009.

Unprecedented events occurred in the history of America, most important of which is the election of a black American of mixed race and faith to be nominated by a major party and take over the presidency. Obama is also the youngest US president whereas McCain would have been the oldest, and Palin the first women vice-president had they won. Furthermore, Joe Baiden is the first Catholic of Irish origins to become vice-president, except for Kennedy, no Catholic has ever found his way to the White House. Moreover, upon the appointment of Ram Emanuel, an Israeli Jew, chief of staff in the White House, it becomes clear that the top three people in the executive authority – the most powerful among the three authorities – come from relatively newly immigrated families as well as religious and racial minorities. To add the high possibilities of the Democratic Hilary Clinton and the Republican Palin, America has made a dramatic jump by allowing the children of the minority to lead America two decades before it becomes without any racial or religious majority, but a huge mix of ethnicities, faiths and sects.

The Communist camp collapsed with the breakup of the Soviet Union, and bipolar conflict came to an end, leading to one single global 'superpower': the United States of America. Since then, this giant has been looking for a strategic enemy. It found it on September 11, 2001. This allowed distorted and massive, media coverage. Western public opinion has been redirected to boost Islamophobia, depicting Islam as a serious threat to West. Islam and terror are frequently blended and a suspicious New World Order has been widely promoted, but with vague objectives, even for the major players in the field of international relations.

Failure of the Palestinian Dialogue in Cairo: Reasons and Repercussions

Egypt has presented its project for the Palestinian national dialogue, referring to common areas of interest related to the political agenda, the activation of the Palestinian Liberation Organization (PLO) and the reconstruction of the security forces. This took place after consultations with various active Palestinian factions and after a reminder to the different parties of the importance of agreement, the sensitivity of the current conditions and the consequences of failure to secure Palestinian rights.

However, the Palestinian national dialogue did not even begin as scheduled on 9 November 2008, when the Hamas and the Egyptian government blamed each other. The Egyptian government, accused Hamas of deliberately hampering the start of the dialogue. Hamas accused the Egyptians of attempting to impose conditions and also of taking an unacceptably biased stand in favour of the other party. In spite of the fact that the national dialogue did not start, the dialogue between Hamas and Egypt did not stop over a number of issues, such as the Rafah crossing point, the truce and the right circumstances to start the national dialogue. So, what prevented the Palestinian factions from meeting in Cairo? Are there be any other opportunities? What are the repercussions for the failure to start the dialogue?

The International-Arab Conference for the Right of Return Damascus, November 2008

The right of Palestinians to return to their land, houses and properties is a basic issue in the Palestinian cause. Israel attempts to deny this right because it would challenge the Zionist occupation of Palestine. The entire Arab nation and just people all over the world must join together to make this the basis of international resolutions. A significant step was the organization of an international-Arab conference about the right to return, where thousands from Arab nation and around the globe gather to support the right of return, and reject attempts at denial or bargaining.

Objective analysis of the different political, economic, social and security aspects of affairs in the Sudan necessitate national cohesion, based on commitment to all that is inclusive rather than exclusive, national rather than partisan, collective rather than individual. This should continue until the way is paved for a new national awareness and a strong will of renaissance arise in order to change the current situation, so that the Sudan becomes able to face the challenges and open up confidently to its cultural and geographic setting.

The Global Economic Crisis and the Impact on the Arab Economies and Stock Markets

A one-day symposium was held in Amman on 8 November 2008 by the Middle East Studies Centre in cooperation with the Arab Academy for Monetary and Financial Studies. The papers were discussed in three symposia and the opening and the closing sessions. A number of suggested solutions and policies were designed to deliver comprehensive protective plans for the Arab and world stock markets and help limit losses.

The symposium addressed the global economic crisis which began on 13 September 2008 in New York and spread around the globe, its consequences for the Arab world, and the way to have better protection of the Arab and world stock markets. The symposium aimed to understand the fundamental causes of the crisis; describe the resulting situation in Arab countries and the world; draw lessons to avoid any future crises in the Arab world; offer short-and long-term plans to deal with the crisis; suggest better ways for the Arabs to seize the opportunity of the new state of affairs in stock markets, investments as well as the Arab and world trade; and recommend procedural and protective policies for the Arab stock markets and investments.

Islam and the West: The Downfall of Democracy

Democracy started in Athens (507 BC), went through undemocratic scandals like Guantanamo (2001) and Abu Ghraib (2004), and now witnesses secret flights by CIA planes and the apprehension of Western citizens of Arab or Muslim origin. Is this long history of Western democracy a common human heritage for all? Why is the Arab, Islamic world an exception, being unable to interact positively with this common universal heritage?

Since the Islamic conquest of Spain in the eighth century, through Crusades on the Muslim land starting in the eleventh century, along with the colonial and postcolonial eras, and finally the September 11 attacks, the relations between the Arab, Islamic world and the Christian West have always been extremely sensitive and complicated. They have been distinguished by a communal memory filled with mutual contradictory sentiments of hostility on one hand and admiration on the other.

- **Reports & Articles**

Limited European Policy Shift in Favor of the Palestinian Cause Following the European Parliament's Call to Lift the Siege on Gaza

European concern for the Palestinian cause was renewed by means of diplomatic activities in the few months following the crossing of the Egyptian borders by Palestinians in late January 2008. The European Parliament issued a resolution in February 21, calling for Israel to end the siege imposed on Gaza. Several visits by European officials to Israel and Ramallah have been witnessed since then. So, what is indicated by the current European diplomatic activity in the region?

Has Europe decided to end its support for the sanctions against the Palestinian people as well as the isolation of Hamas? What are the likely limits of the European role now? Does the European Parliament resolution represent a shift in European policy, and does it have other implications? What are the areas of divergence between the American and European policy towards the Palestinian cause? To what extent can Arab policies rely on an efficient European effort to progress the peace process? These are valid and significant questions which the study aims to address.

This study consists of three sections. Firstly, it explores recent European attitudes following the crossing of the Egyptian borders by Palestinians. Secondly, it analyses recent European attitudes in contrast with European policies adopted following the Palestinian general elections in January 2006. Thirdly, it sheds light on the current areas of divergence between American and European policies relate to the Palestinian cause.

The Sudanese National Crisis: Challenges and Horizons for Solutions

Sudan has entered a complicated era of its history, for the national situation has become subject to numerous national, regional and international factors and threats which shape this era.

The Nivasha treaty established a conciliatory system in the country, and influences the entire political, economic, social and security scene. It shapes the national picture, along with other elements – such as the crisis of Darfur; the situation in the three areas; the economic, diplomatic siege; and living and social conditions. Furthermore, international pressures and extortion have contributed to this picture.

- **Research & Studies**

Determinants of the Conflict between the Secularists and the Justice and Development Party (AKP) in Turkey after the Court's Rejection of the Attempt to Ban the AKP

Turkey is witnessing a political conflict which causes widespread concern about the horrible destiny which may await the country. Although the ruling party was elected by a majority of Turks, it has faced a number of problems, culminating in the attempt by the Constitutional Court to ban the party for holding anti-secular activities. After long, closed sessions, which upset the ruling party, the ban was rejected on 30 July 2008. The chief justice Hasim Kalic ruled that the AKP will not be banned, but will lose perhaps one half of its public allowance.

The ruling party verdict feared a ban. Previous incidents – such as the ban on the ruling Welfare Party in 1998 and the personal prosecution of its leader Najm-addin Erbekan a few years later – have been a nightmare for the AKP politicians. Therefore, they welcomed the verdict depriving them of half of their governmental financing and were relieved to remain in Turkish politics.

Israeli-East African Relations and their Influence on the Arab Region

Israel places great importance on it is relations with Africa, using various means to penetrate African countries to achieve its foreign policies which have objections and ambitions in many fields.

The Israeli penetration of East Africa, which assumes economic, security and military dimensions impinges on the Arab world, threatening national security, especially the Nile and the Arabian Red Sea coast.

Events demands awareness of these dangers, and development of Arab-African interaction through institutional formulas to coordinate and plan in many fields, and not to allow this interaction to be governed by the political situation and the status quo.

This research seeks to reveal the means, methods and instruments which Israel follows to penetrate Africa. The threat posed by developing Afro-Israeli relations to Arab-African relations and to national Arab security. Then it explores the means which the Arab side can use to challenge the Zionist project in Africa which presents another front in the Arab-Israeli conflict abroad.

- **Editorial**

The Lesson of Gaza

The Israeli war against Gaza constitutes a fundamental turning point in the Arab perspective of the future outcomes of the Arab-Israeli conflict. The reason is that, in spite of the media, political, military and intelligence siege and collusion imposed by some Palestinian, Arab and international parties, the Palestinian resistance in the Gaza Strip managed alone to genuinely defeat the Israeli army, as well as achieved a real victory by means of steadfastness, confrontation and defeating the Israeli army's plans for the war. It was obliged to declare a one-side ceasefire and leave the Strip without achieving any of its goals.

Therefore, the resistance victory and the defeat of the Israeli occupation forces represent a new source of inspiration for those interested in security and peace and the restoration of Palestinian national rights.

Some of the important lessons to be derived from Gaza in this battle are:

1. When the public will coincides with the will of leaders, together they constitute an invincible power.
2. Faith and connection to the major objectives of the Islamic nation and the Palestinian people are indispensable.
3. The Gaza battle has uncovered the size of the crisis for those who support the settlement choice and its remnants. This became obvious when that group brutally controlled the West Bank and coordinated with the occupation forces to ban the Palestinian people there from demonstrating their solidarity with their brothers and sisters in Gaza.
4. The Gaza war as well as its victory has proved the fact that the Islamic nation is still alive, and that its peoples are able to achieve more. However, the ruling political elites are hampering any genuine transformation.
5. It has also proved that the international community, which *is* aware of the crimes of the Israeli war machine, is practicing an extreme form of political and media hypocrisy by covering up these crimes.
6. Israel has to realise that the age of absolute unilateral power over the region has come to an end.
7. The lesson of Gaza has been harsh, bloody and painful, but also an historic one which speaks out for honour, dignity and glory.

171	*A Legal Study of the Palestinian Presidency: Scenarios of the Legal Status of the Palestinian National Authority after 8 January 2009* ***Abdlla Harahsheh***
183	*Authority without Authority: The Status Quo* ***MESC***
197	*Seminar: The Confrontation between Israel and the Resistance in Gaza: Approaches and Repercussions* ***Bayan AL-Omari***
205	*Statistical Analysis of the Palestinian-Israeli Truce* ***Ayman Kater***
217	*Israeli Public Opinion and the Aggression in Gaza* ***Ibrahim Abdelkareem***
223	*Nature and Scenarios of the Military Confrontation in the Gaza Strip* ***Tala't Mosallam***
233	*Muhammed Nazzal: A Hamas Leader States Israeli's Failure to Defeat the Palestinian Resistance* ***Nadia Sa'dedden***
241	*Confrontation Results: Military Gains and Losses until 18 January 2009* ***Ghassan Doa'r***
257	*The Aggression on Gaza: Considerations and Repercussions* ***Kader AL-Mashayek***
265	***Israeli views:*** *- A Fiasco Plus Bereaved Mothers… The War Did Not Achieve Its Goals* *- Hamas' Claim of Victory Can be Advocated* *- "Israel's Goals Achieved"… Statements Without Credit By Yisrael Harael* ***MESC***
273	***Documents:*** *- A Special Request for an Urgent Verdict to be Issued by the International Court of Justice to Stop the Genocide in Gaza* ***Mohammad AL-Mousa***
277	*- The Qassam Brigades' Press Conference Statement after the Furqan Battle [The War on Gaza]* ***Kata'b AL-Kassam***

Contents

page	
	Editorial
9	*The Lesson of Gaza* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
17	*Determinants of the Conflict between the Secularists and the Justice and Development Party (AKP) in Turkey after the Court's Rejection of the Attempt to Ban the AKP* ***Khaled Aboulhasan***
35	*Israeli-East African Relations and their Influence on the Arab Region* ***Sayel AL-Sarhan***
53	*Limited European Policy Shift in Favor of the Palestinian Cause Following the European Parliament's Call to Lift the Siege on Gaza* ***Amjad Jebreel***
	Reports And Articles
69	*The Sudanese National Crisis: Challenges and Horizons for Solutions* ***Mohammad Hasbelrasoul***
81	*The Global Economic Crisis and the Impact on the Arab Economies and Stock Markets* ***MESC***
107	*Islam and the West: The Downfall of Democracy* ***Mohammad AL- Salek***
125	*Failure of the Palestinian Dialogue in Cairo 2008 Reasons and Repercussions* ***Abdallah AL-Asha'l***
135	*The International-Arab Conference for the Right of Return Damascus, November 2008* ***Yasmeen AL-Asa'd***
145	*The 2008 US Presidential Elections: Facts and Analysis* ***Sabri Somira***
159	*Human Rights Violations by the Palestinian Authority Security in the West Bank* ***Obida Fares***

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief

Jawad Al- Hamad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan	***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal	***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub	***Fahmi Jadaan***
Mohammad Abu Hammour	***Mohammad Al Mosa***

Volume 12 **No's. 46-47** **Winter & spring 2009**

The views of the contributors do not necessarily represent

the positions of the MESJ

First Edition

Amman – Winter & spring 2009

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com